معهد التخطيط القومي

رسالة ماجستير في:

# دور الجمعيات الأهلية في تحسين الخدمات الحكومية على المستوى المحلي

## "دراسة حالة على مركز الفيوم"

إعداد

أحمد شعبان محمد على

إشـراف:

الأستاذ الدكتور/ محمد نصر فريد

أستاذ متفرغ بمركز دراسات التنمية البشرية – معهد التخطيط القومي

لنيل درجة ماجستير التخطيط والتنمية

٢٠١٥

معهد التخطيط القومي

**إجازة رسالة ماجستير التخطيط والتنمية**

**عنوان الرسالة باللغة العربية:**

**دور الجمعيات الأهلية في تحسين الخدمات الحكومية على المستوى المحلي "دراسة حالة على مركز الفيوم"**

**عنوان الرسالة باللغة الإنجليزية:**

**The Role Of NGOs In Improving Governmental Services At Local Level -"Case study On Markaz El-Fayoum"**

**اسم الطالب:**

**أحمد شعبان محمد علي**

**إجازة الرسالة من قبل لجنة التحكيم**

**١. أ.د/ محمد نصر فريد التوقيع:**

**٢. أ.د/ دسوقي عبد الجليل التوقيع:**

**٣. أ.د/ إقبال السمالوطي التوقيع:**

**أُجيزت الرسالة بتاريخ:**

**/ / ٢٠١٥**

**موافقة لجنة الدراسات العليا**

**/ / ٢٠١٥**

**موافقة إدارة المعهد**

**/ / ٢٠١٥**

## ملخص الدراسة

يرتَهِنْ تحقيق التنمية بتضافر جهود جميع المؤسسات العاملة داخل المجتمع سواء أكانت الحكومة بمؤسساتها المختلفة أو القطاع الخاص أو القطاع الأهلي كلُ حسب ما هو موكلُ إليه من إلتزامات وما هو منوطُ به تقديمه لأفراد هذا المجتمع وعلى رأس تلك المؤسسات الجمعيات الأهلية التي هي موضع إهتمام هذه الدراسة.

وكنتيجة للتحولات الاجتماعية المتتابعة على مدار عقود حدث تغير في دور الدولة حيث تحولت من فاعل رئيسي في صنع السياسات ووضع الخطط إلى أن أصبحت شريكًا بين شركاء متعددين، ومن بين هؤلاء الشركاء المجتمع المدني وفي القلب منه الجمعيات الأهلية، ولعل زيادة الحديث عن أهمية دور الجمعية في دعم جهود الدولة ما يفرض على هذا الدور أن يكون أكثر اختلافًا عن ذي قبل من كونها معنيةُ فقط بتقديم خدمات الرعاية لتكون فاعلا مؤثرا وشريكا هام في عملية التنيمة بفضل قدرتها على النفاذ السريع للمجتمع ولمس مشكلاته والتواجد بشكل مؤثر في قضايا عديدة تهم هذا المجتمع.

وهو ما يستدعي قيامها بدور أكبر في معالجة القصور في وظيفة الدولة خاصة في ظل ما يعانيه المجتمع من مشكلات وفجوة ما بين ما يرجوه وما هو متحقق بالفعل على أرض الواقع، و ربما تُعود أسباب تلك الفجوة الناتجة عن قصور الدولة في أداء مهامها إما لضعف في رصد حقيقي للمشكلات أو عدم القدرة على تحديد الأولويات، أو ربما لنقص في الموارد المتاحة مع عدم استثمار تلك الموارد بشكل جيد و إهدارها بما يضيع إمكانات يمكن الاستفادة منها بشكل أفضل مما هي عليه...إلخ.

و يعد ما سبق مبررا مقبولا يستدعى تدخلًا و جهدًا أكثر فاعلية وتأثيرًا من كافة المعنين، لذا كانت غايةُ هذه الدراسة تدور حول تقييم الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية في تحسين الخدمات الحكومية على المستوى المحلي داخل مركز الفيوم، خاصة في ظل التحديات التي تكتنف هذا الدور وما يشوبه من ضعف وذلك بقصد **صياغة دور أكثر فاعلية للجمعيات في تحسين تلك الخدمات** سواء كان ذلك الإسهام والتحسين من خلال تعاون و مشاركة في تقديم الخدمة، أو تقديم الدعم الفني والنصح أورصد المشكلات وتوجيه الجهات المسئولة نحوها والعمل على الحد من آثارها.

**وقد ركزت الدراسة على الخدمات في مجال التعليم والصحة والبيئة لمعرفة ما يمكن أن تُسهم به الجمعيات من دور لتحسين تلك الخدمات وما هي صور وأشكال هذا التحسين.**

وفي ضوء ما سبق فإن الدراسة تهدف إلى:

١- الوقوف على دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع بمركز الفيوم.

٢- رصد أدوار الجمعيات الأهلية و جهود الحكومة في الخدمات التعليمية والصحية والبيئية المقدمة للمجتمع المحلي.

٣- التعرف على الصورة القائمة لدور الجمعيات في تحسين الخدمات (التعليمية، الصحية، البيئية).

٤- رصد معوقات المشاركة بين الجمعيات الأهلية والحكومة في مجال تحسين الخدمات.

٥- تقديم توصيات و مقترحة لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تحسين الخدمات الخدمات التعليمية والصحية والبيئية.

كما تناولت الدراسة مجموعة من التساؤلات البحثية وكانت على النحو التالي:

١. ما طبيعة الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع بمركز الفيوم؟

٢. كيف تنظر الجمعيات الأهلية لمستوى الخدمات (التعليمية، الصحية، البيئية) التي تقدمها الأجهزة الحكومية على المستوى المحلي؟

٣. ما طبيعة العلاقة بين الجمعيات الأهلية والأجهزة الحكومية في مجال تحسين تلك الخدمات (التعليمية، الصحية، البيئية)؟

٤. ما دور الجمعيات في تحسين تلك الخدمات؟

٥. ما التوصيات التي تساعد في تفعيل دور الجمعيات لتحسين الخدمات الحكومية (التعليمية، الصحية، البيئية) على المستوى المحلي؟

وتأسيسا على ماسبق فقد إنقسمت الدراسة إلى ستة فصول :

- **الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة**

ويستعرض هذا المبحث مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها إضافة إلى المفاهيم التي تدور حولها الدراسة (الجمعيات الأهلية، الخدمات، الدور في تحسين الخدمات) ، كما تطرق للدراسات السابقة التي بحثت في موضوعات ذات صلة بموضوع الدراسة.

- **الفصل الثاني: الجمعيات الأهلية في سياقها التاريخي والمجتمعي**

يتناول هذا الفصل العديد من المحاور ذات الصلة بالجمعيات الأهلية ودورها في المجتمع حيث يبدأ باستعراض لمفاهيم المجتمع المدني وظروف تنامي دوره داخل الحياة العامة، ثم يتناول الجمعيات الأهلية باعتبارها محور الدراسة إضافة إلى أنها أحد المكونات المجتمع المدني، كما استعرض هذا الفصل السياق التاريخي للجمعيات الأهلية لها منذ نشأة العمل الأهلي في مصر، كما استعرض الفصل أيضا السمات الرئيسة للجمعيات الأهلية وأهدافها وخصائصها والإسهامات التي تقوم بها داخل المجتمع، كما تطرق أيضا إلى التحديات التي تواجه عمل الجمعيات الأهلية وتناول بعض الاقتراحات والتصورات حول كيفية مواجهة تلك التحديات.

- **الفصل الثالث: دور الحكومة في تقديم الخدمات**

وينطلق هذا الدور في تقديم الخدمات من أن هناك حق أصيل لأفراد المجتمع في الحصول على خدمات جيدة تُحسن من حالتهم المعيشية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية ..إلخ و يُعد هذا الحق مكفولا في الأعراف والقوانين والمواثيق الدولية، كما ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وفي ضوء ذلك فإن هذا الفصل يناقش عدة محاور أساسية تُسلط الضوء على جهود الدولة والحكومة في تقديم الخدمات على النطاق المحلي ومن بين تلك المحاور تعريف الدولة باعتبارها المظلة التي تعمل الحكومة تحتها وكيف تدير الحكومة شئونها في مجال تقديم الخدمات وهذا سيكون بمثابة تمهيد للحديث عن الخدمات المقدمة وأنواعها حيث ركز هذا الفصل على الخدمات التعليمية والصحية والبيئية باعتبارها المحور الرئيس للدراسة، كما تناول خصائص تلك الخدمات وأهميتها والتحديات التي تواجه عملية تقديمها بشكل جيد وكيفية مواجهة تلك التحديات.

- **الفصل الرابع: المشاركة وتنسيق العلاقة بين الحكومة والجمعيات**

تناول هذا الفصل المشاركة باعتبارها حقا من حقوق الإنسان المكفول في الإعلان العالمي للحق في التنيمة. وبذلك فهي تعتبر ركيزة هامة تؤكد أن عملية التنمية نتاج جهود يشترك فيها المعنيون من مختلف القطاعات والمؤسسات داخل المجتمع سواء كانت حكومة أو قطاع خاص أو مجتمع أهلي، و تختلف المشاركة بين هؤلاء الشركاء كلُ حسب الدور المنوط به وحسب القدرات الفعلية المتاحة لكل قطاع.

وحيث أننا نتناول الحديث عن دور الجمعيات الأهلية في تحسين الخدمات الحكومية؛ فإنه من المهم أن نشير إلى قضية المشاركة بين الحكومة والجمعيات الأهلية، و في ضوء ذلك فإن هذا الفصل يتناول مجموعة من المحاور مثل التعرف على مفاهيم المشاركة والشراكة والفرق بينهما، هذا بالإضافة لأهمية المشاركة ومبادئها ومتطلباتها، كما يتناول أيضا النظريات التى تُبنى عليها فكرة تنسيق العلاقة بين الجمعيات والحكومة ،و مؤشرات تفعيل المشاركة إضافة للاستراتيجيات الخاصة بالمشاركة وصورها فيما بين الحكومة والجمعيات.

- **الفصل الخامس: الدراسة الميدانية (المنهجية والأدوات):**

تناول هذا الفصل عدة موضوعات أساسية هي أحدهما تناول منهجية الدراسة التي اعتمدت على منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي باستخدام أداتين لجميع البيانات ميدانيا هما الاستبيان والمقابلات الشخصية للمسئولين الواقعين في حيز مجتمع هذه الدراسة، واستعرض أيضا تناول معلومات عن مجتمع الدراسة.

- **الفصل السادس: نتائج الدراسة وتوصياتها**

ويتناول هذا الفصل عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية التي أُجريت وذلك من خلال عرض وتحليل ومناقشة نتائج الإستبيان ودليل المقابلة اللذين تم تطبيقهما في أرض الواقع على الفئات المستهدفة من هذه الدراسة والتي إنقسمت إلى ممثلين عن الجمعيات الأهلية وممثلين عن الجهات الحكومية الثلاث محل الدراسة (التعليم/ عام – أزهري، الصحة، البيئة)، واستعرض النتائج النهائية للدراسة ومدى تطابق تلك النتائج مع تساؤلات الدراسة، كما يتناول أيضا التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة ونستعرض أهمها على النحو التالي:

**المحور الأول: النتائج المتعلقة بدور الجمعيات الأهلية في مركز الفيوم**

١- أن الجمعيات الأهلية تقوم بدور ملموس في تقديم الخدمات الإجتماعية في مختلف المجالات ولمختلف الفئات من خلال الأنشطة والمشروعات في مجالات رعاية الأطفال، مشروعات تستهدف المرأة، وزيادة الدخل و الخدمات البيئية والصحية..إلخ.

٢- للجمعيات خبرات وتجارب على مدار سنوات عديدة يمكن الإستفادة منها نظرا لقدرتها في النفاذ لمختلف قطاعات المجتمع الأمر الذي يسهُل معه تنفيذ أي مبادرات مستقبلية.

٣- تعتمد الجمعيات في معرفة احتياجات المجتمع المحيط على عدة وسائل أهمها اللقاءات الجماهيرية والمشاهدات وملاحظات مسئولي الجمعيات داخل المجتمع وتأتي الوسائل الأخرى في ترتيب متأخر مثل الاستقصاءات والمناقشات المركزة.

٤- من أهم المشكلات في مركز الفيوم هي المشكلات البيئية والإقتصادية يليها التعليم والصحة.

٥- الجمعيات الأهلية بحاجة لبناء علاقة تعاون جيدة مع الوحدات المحلية لتسهيل القيام ببعض الخدمات بالإعتماد على الموارد والإمكانات المتاحة لدى الجهتين.

٦- التمويل الخارجي عامل أساسي في قدرة الجمعية على الإستمرار في مشروعاتها.

**المحور الثاني: النتائج المتعلقة بالخدمات (مستوى الخدمات، سبل تحسينها)**

أ. مستوى الخدمات

١- التعليم

- هناك قصور وضعف في مستوى الخدمة الحكومية في مجال التعليم خاصة فيما يتعلق بجودة الخدمة داخل المدارس وتوفير المعينات والتجهيزات اللازمة للعملية التعليمية، و فيما يتعلق بخدمات فصول محو الأمية فهي مقبولة نسبيا من عينة الدراسة، وأما مدارس الفصل الواحد فإنها غير منتشرة بشكل واسع وقد يرجع هذا لضعف التمويل الموجه لمثل تلك المبادرات والأنشطة أو لعدم احتياج المجتمع لهذه الخدمة في بعض الأحيان.

٢- الصحة

- لاقت خدمة الكشف والتمريض قبولًا محدودًا، إضافة لبرامج التوعية الصحية فهي متواجدة بشكل أو بأخر على خريطة الأنشطة التي تُقدم للمجتمع، ولكن فيما يتصل بتوافر الأدوية وتوافر الأجهزة الطبية فلم تجد استحسانا من الكثيرين.

٣- البيئة:

- يعبر مستوى الخدمات البيئية في مركز الفيوم عن حالة من الضعف النسبي وذلك لوجود أكثر من عامل أولهم هو عدم توافر خدمة الصرف الصحي التقليدي على نطاق واسع، كما أن مشكلة القمامة واحدة من المشكلات الرئيسة أيضا.

**ب. تحسين الخدمات:**

الجمعيات على استعداد للتعاون في تحسين الخدمات حسب قدراتها وإمكاناتها ومن خلال مجموعة من الآليات ويتباين الاختيار مابينها حسب طبيعة الخدمة المطلوب تحسينهاوحسب القدرات المتاحة لتلك الجمعيات:

**١. بالنسبة للخدمات التعليمية:**

- يُعد التعاون مع الأجهزة الحكومية لتسهيل دورها في تقديم الخدمة هو الأولوية الأولى للجمعيات في الخدمات التعليمية، والعمل على تقديم نفس الخدمة في مسار موازٍ كأولوية ثانية، ثم العمل على تقديم نفس الخدمة وتوعية المواطنين.
- لا تتطلع إدارة المنطقة الأزهرية للتعاون مع الجمعيات في مجال تحسين الخدمات التتعليمية المقدمة نظرا لاعتبارات القلق من مصادر تمويل تلك الجهات والخوف من تأثيرها على مسيرة العمل داخل مؤسسات الأزهر.

**٢. بالنسبة للخدمات الصحية:**

- تعد توعية المواطنين هي من أولويات الجمعيات في التدخل لتحسين الخدمات وجاء التعاون مع الأجهزة الحكومية لتسهيل دورها في المركز الثاني ثم دراسة الاحتياجات و المراقبة المجتمعية في المستويات المتأخرة.

**٣. بالنسبة للخدمات البيئة:**

- التعاون مع الاجهزة الحكومية لتنفيذ أدوراها كان من أولويات الجمعيات في تحسينها للخدمات، ثم عن طريق دراسة لاحتياجات المجتمع وكانت ثالث وسيلة هي فكرة توعية المواطنين..إلخ وجاء في المرحلة الأخيرة آلية المراقبة المجتمعية على الجهود الحكومية.

## المحور الثالث: النتائج المتعلقة بالمشاركة وتنسيق العلاقة بين الجمعيات والحكومة

١- هناك قناعة لدى المسئولين بالجمعيات الأهلية والمسئولين الحكوميين عن أهمية المشاركة ودورها في تحسين مستوى الخدمات الحكومية على المستوى المحلي بمركز الفيوم.

٢- توقف تمويل المشروعات يعد عقبة في استمرار أي مشاركة بين الحكومة والجمعيات

٣- هناك ملامح بسيطة للمشاركة قائمة بالفعل بين الجمعيات والحكومة من خلال بعض المبادرات وتتضح في مجال البيئة وبشكل محدد في أنشطة جمع القمامة وكسح البيارات.

٤- هناك العديد من الاعتبارات والأسس التي يمكن للجمعيات أن تبني عليها قرار المشاركة في تحسين الخدمات من أهمها قناعة الجمعية نفسها بضرورة المشاركة ومن ثم توفر الموارد والقدرات المادية والبشرية يلي ذلك إتاحة الحكومة الفرصة للجمعيات للقيام بذلك الدور.

٥- ضرورة إعادة النظر في التشريعات القائمة الخاصة بالجمعيات.

**كما قدمت الدراسة مجموعة التوصيات نستعرضها فيما يلي:**

**أ. التوصيات المتعلقة بالجمعيات الأهلية:**

١- من الضروري أن تزيد الجمعيات من إهتمامها بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع (تعليم، اقتصاد، بيئة، صحة) من خلال جهود أكثر تركيزًا سواء منفردة أو بالتعاون مع شركاء آخرين.

٢- قيام الجمعيات الأهلية بتنبي القضايا ذات الصلة بالخدمات من خلال حملات مجتمعية لوضعها نصب أعين المسئولين لمعرفة لحال الخدمات المهترئة في الريف المصري.

٣- ينبغي أن تعمل الجمعيات على تنويع مصادر التمويل وأن تضع ضمن خطط مشروعاتها عامل الاستدامة حتى لا تواجه مشكلة توقف النشاط بعد إنتهاء فترة التمويل.

**ب. التوصيات المتعلقة بدور القطاع الحكومي:**

١- ما يتعلق بالقوانين والتشريعات فهناك ضرورة لأمرين أولهما تيسير سبل التعاون مع المجتمع المدني عموما وعلى رأسهم الجمعيات الأهلية من خلال القوانين القائمة بالفعل وأهمية تفعيلها مثل (قطاع التعليم)، وعلى الجانب الآخر ضرورة إصدار تشريعات تساعد كلا من الجانبين الحكومية والجمعيات الأهلية في تحقيق تعاون فاعل على الصعيد المحلي في باقي الخدمات (البيئة، الصحة..إلى آخره).

٢- ما يتعلق بزيادة التمويل الخاص بالمشروعات التنموية والخدمية بالمحافظات في موازنة الدولة لتقليل الفجوة في الخدمات الرئيسة وعلى جانب آخر يحقق صيانة وخدمة أكثر جودة للخدمات القائمة، حيث أن قيام الحكومة بهذا الدور من شأنه تجفيف منابع الاحتياج للخدمات الأساسية .

٣- من الضروري أن تستمع الدولة لصوت الجمعيات الأهلية خاصة فيما يتعلق بتوصياتها حول مستوى الخدمات القائم وكيفية تطويرها وتحسين مستواها وسبل تحقيق ذلك، وهذا لما للجمعيات من قدرة على نقل رأي الناس بفضل تواصلها ونفاذها للمجتمع بشكل مؤثر.

**ت. تفعيل المشاركة (ورش عمل، قوانين، تدريب مسئولي الجمعيات، التنسيق، ..إلى آخره)**

١- تنظيم لقاءات وورش عمل لتبادل الخبرات بين المسئولين في الأجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية ومن شأن تلك اللقاءات تحقيق الأمور التالية:

- معرفة المسئولين من كل جهة عن الملامح الأساسية لسير العمل داخل منظومة الجهة الأخرى.
- طرح مقترحات للمُشرّع ليضعها في الاعتبار كي يسهل على تلك الجهات التعاون في المستقبل بما لا يخالف القواعد القانونية المعمول بها.

٢- ضرورة إعادة النظر في شكل التعاون القائم أو حتى التعاون المقترح من قبل الطرفين، إذ ينبغي على الدولة والجمعيات الأهلية بالتركيز على النماذج الناجحة في تجارب التعاون السابقة والحالية وترسيخها وتطوير أشكالها وهذا بدا واضحا في مجال البيئة خاصة في عمليات جمع القمامة وكسح البيارات فإن الدولة هنا يمكن أن تسند مشروعات النظافة للجمعيات الأهلية في القرى مع توفير الاحتياجات الأساسية لذلك الأمر من معدات وأماكن لتجميع تلك القمامة، وعلى جانب آخر فإن مثل هذه المشروعات تساعد الجمعيات على توفير فرص عمل للعديد من أفراد المجتمع..

# مستخلص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة البحث في دور الجمعيات الأهلية في تحسين الخدمات الحكومية على المستوى المحلي ومحاولة صياغة دور أكثر فاعلية لإضافة إسهاماتها في دعم جهود الحكومة لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين داخل مركز الفيوم.

وفي إطار ذلك تناولت الدراسة مجموعة من الأهداف مثل الوقوف على دور الجمعيات والحكومة في عملية التنمية خاصة في مجالات التعليم، الصحة، البيئة على المستوى المحلي، و أيضا الوقوف على شكل المشاركة فيما بين الجمعيات الأهلية والحكومة ورصد معوقات المشاركة وأخر تلك الأهداف التوصل لتصور مقترح لدعم المشاركة بين الحكومة والجمعيات الأهلية والحكومة لتحسين الخدمات التعليمية والصحية والبيئية. وفي ضوء ذلك تكونت الدراسة من ستة فصول

**الفصل الأول وهو الإطار النظري للدراسة** ويستعرض مشكلة الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها.إلخ، **ويتناول الفصل الثاني** الحديث عن الجمعيات الأهلية في سياقها التاريخي والمجتمعي ودورها في التنمية، وأما **الفصل الثالث** فيتعلق بدور الحكومة في تقديمها للخدمات، وبالنسبة **للفصل الرابع** يناقش قضية المشاركة وأهميتها في تنسيق العلاقة بين الجمعيات والحكومة لتحقيق التنمية، **والفصل الخامس** يتناول منهجية الدراسة والادوات المستخدمة في جمع البيانات إضافة إلى معلومات عن مجتمع الدراسة (مركز الفيوم) **أما الفصل السادس والأخير تناول التطبيق الميداني للدراسة** حيث يناقش ويحلل نتائج الدراسة، و استعرض أيضا النتائج النهائية ومدى تطابقها مع تساؤلات الدراسة، إضافة للتوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة.

**وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج وهي على النحو التالي:**

- أن هناك دور تقوم به الجمعيات على المستوى المحلي في تقديم خدمات الرعاية داخل مجتمعاتها، كما أن ثمة ضعف في قدرة الجمعيات الأهلية في الاستمرار في أنشطتها ومشروعاتها بعد توقف التمويل، إضافة إلى أن هناك معوقات لازالت تقف حائلا أمام مشاركة حقيقية لقيام الجمعيات بدور في تحسين الخدمات التي تقدمها الحكومة ومن أهمها ما يرتبط بالتشريعات والبيروقراطية.

- وعلى جانب الخدمات فإن الخدمات الحكومية على المستوى المحلي بشكل عام تعاني من حالة ضعف في مستواها وجودتها وأحيانا تنعدم في بعض المناطق، وفيما يتعلق بتحسين تلك الخدمات من قبل الجمعيات فإن الأمر ينصب على قدرات الجمعيات المادية والبشرية وهو ما يجعلها تساهم من خلال توجيه برامج توعية أو تقديم دراسات وتقارير عن المشكلات التي تواجه الخدمات داخل المجتمع أو القيام بدور المراقبة المجتمعية لمتابعة تلك الخدمات والحفاظ على مستواها من التدهور.

**وقد أُختتمت الدراسة بمجموعة من التوصيات** منها ما هو متعلق بالجمعيات وبعضها يرتبط بالدولة وأخرى تتناول قضية المشاركة وكان من أهم تلك التوصيات:

١. من الضروري أن تزيد الجمعيات من إهتمامها بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع (تعليم، اقتصاد، بيئة، صحة).
٢. ضرورة أن تقوم الجمعيات الأهلية بتتبي القضايا ذات الصلة بالخدمات من خلال حملات مجتمعية لوضعها نصب أعين المسئولين لمعرفة لحال الخدمات المهترئة.

هناك ضرورة لأن تستمع الدولة صوت الجمعيات الأهلية من خلال لغة حوار مشتركة تتمثل في لقاءات تجمع المسئولين من الجهتين، و النظر في التشريعات المنظمة لعمل الجمعيات الأهلية.

## شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ،،

قد جعل الله تعالى شُكرَ أهل الفضل جزءاً من حمده وشكره عزّ وجلّ، ففي الحديث الشريف: " مَنْ لم يشكر الناسَ لم يشكر الله " فاللهم اجعلنا ممن يُقدّرُوا للناس فضلهم وأن لا نغفُل فضلَ ذوي الحقوق الواجبة علينا.

وإذ يتشرف الباحث بأن يتقدّم بأسمى معاني الشكر والإمتنان والتقدير للأستاذ الدكتور الفاضل/ محمد نصر فريد – تقديراً لكرمه وفضله لقبوله الإشراف على الرسالة، وتوجيهاته ونصائحه العلمية وإرشاداته الكريمة طوال فترة البحث، كما يتقدم أيضا بجزيل الشكر لكل من الأستاذة الدكتورة إقبال السمالوطي، والاستاذ الدكتور دسوقي عبد الجليل وذلك على تكرُمهم وتفضُلهم قبول تحكيم الرسالة وعلى ما قدموه من توجيه ونصح وإرشاد علمي في العديد من النقاط التي ساعدت ووجهت الباحص نحو التحسين وتجويد هذا العمل المتواضع.

وفي هذا المقام لا يفوت الباحث أن يتقدم بالشكر و العرفان للدكتورة غادة ربيع على ما قدمته من نصح وتوجيه نحو المراجع المناسبة ومالها من فضل عليه في إعداد هذه الرسالة، كما يشكر أيضا جهودالسادة الأفاضل أعضاء هيئة التدريس بالمعهد والمسئولين بقطاع التعليم والتدريب خاصة الأستاذة ليلى البنبي التي لم تكلّ يوما في تقديم العون للباحثين والطلبة بالمعهد.

وقبل الختام يتقدم الباحث بخالص التقدير والشكر للزملاء الذين قدموا العون والمساعدة له طوال هذه الفترة وهم الاستاذ عماد جاد الذي وفر العديد من المراجع المفيدة، والأخ العزيز: أحمد الشيخ على ما قدمه من عون في كثير من الأمور بداية من صياغة المشكلة وحتى مراجعة الترجمة والإنتهاء من طباعة الرسالة، والأستاذ: سيد فوزي الذي كفى الباحث عناء المراجعة اللغوية و الأستاذ أشرف حجاج على محاولته تقديم المساعدة

في عملية المراجعة اللغوية والتي حالت ظروف خارجة عن إرادته دون ذلك وإذ نقدر له خالص نيته ونرجو الله يجزيه عنا خيراً .

كما أتوجه بالشكر للزملاء محمد عمار على إفادته في بعض الأمور المتعلقة بالتحليل الاحصائي، والأستاذة أسماء صابر لمساهمتها في ترجمة بعض الأجزاء من ملخص الرسالة، والاستاذ أحمد طعيمة لدوره في تنسيق البحث، وإذ يشكر الباحث رؤساءه ومديريه في العمل (الأستاذ كريم قاسم والمهندسة رحاب يحي) على الدعم والمساندة طوال فترة الدراسة، ويثُمّن الباحث فضل السادة المسئولين بالجهات التي تعامل معها أثناء الدراسة و على رأسهم الاتحاد الإقليمي للجمعيات الأهلية ومجلس إدارته وجهازه التنفيذي خاصة الأستاذة ولاء مختار ودورها في توفير البيانات والإحصاءات الخاصة بالجمعيات.

وفي الختام أتقدم بخالص العرفان والإمتنان لأهلي وأسرتي ، فكم تحمّلوا لمساعدتي على إنهاء هذه الخطوة، خاصة أمي وأبي الذينِ إن شكْرتُهما لن أوفيهما حقهما فدعاء أمي، وجهد أبي وإرشاداته وما قدمه لي من عون في تذليل كثير من العقبات في الدراسة الميدانية تعجز أمامه أيُ معاني شكر أو عرفان، فلكما من الله جزيل الشكر والأجر، وإخوة أعزاء أدام الله حبكم وودكم ونُقدّر لكم مساندتكم ودعائكم، وزوجة غالية صبرت وثابرت وتحملت الكثير لإنهاء هذه المرحلة، أدامكم الله أهلي وأسرتي لي عوناً وسنداً.

ويعتذر الباحث لمن كان له يدُ فضلٍ في إخراج هذا العمل المتواضع ونسي عن دون قصد أن يشكرهم ، فلهم كلّ الشكر والتقدير، ولا أظنّ الكلمات – مهما بلغت – تفي بشكرهم لذا أدعو الله أن يجزيهم عني خيراً فهو خير من يوفي الناس قدرها بفضله وكرمه.

**والحمد لله رب العالمين .**

# فهرس المحتويات


ملخص الدراسة .....ب
مستخلص الدراسة .....ك
شكر وتقدير .....م
الفصل الأول :الإطار النظري للدارسة(المشكلة – الاهداف) ..... ٧

أولاً: مشكلة الدراسة..... ٨
ثانياً: أهداف الدراسة ..... ٩
ثالثاً: تساؤلات الدراسة..... ١٠
رابعاً: أهمية الدراسة..... ١٠
خامساً: مفاهيم الدراسة ..... ١١
سادساً: الدراسات السابقة:..... ١٥

الفصل الثاني : الجمعيات الأهلية في سياقها التاريخي والمجتمعي .....٣٦

تمهيد:..... ٣٧
أولاً: ظروف تنامي دور وفاعلية المجتمع المدني:()..... ٣٨
ثانياً: مهفوم المجتمع المدني..... ٣٨
ثالثاً: مفهوم الجمعيات الأهلية ..... ٤١
رابعاً: الخلفية التاريخية لنشأة الجمعيات الأهلية..... ٤٢
خامساً:مجالات عمل الجمعية الأهلية..... ٥٠
سادساً:الظروف التي تساهم في نشأة وإقامة الجمعيات الأهلية..... ٥١
سابعاً: أنماط الجمعيات الأهلية..... ٥١
ثامناً:خصائص الجمعيات الأهلية..... ٥٢
تاسعاً:أدوار الجمعيات..... ٥٦
عاشراً:العلاقة مع المجتمع(المستفيدين)..... ٥٩
حادي عشر:مقارنة بين الهيئات الحكومية والمنظمات الأهلية ..... ٦١
ثاني عشر:مقومات نجاح الجمعيات في القيام بأنشطتها:..... ٦٤
ثالث عشر:التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية وكيفية الحد منها:..... ٦٥

الفصل الثالث: الحكومة ودورها في تقديم الخدمات على المستوى المحلي ..... ٧٤

تمهيد:..... ٧٥
أولاً:إطار مفاهيمي(الدولة، الحكومة، الخدمات)..... ٧٧
ثانياً: وظيفة الحكومة ودورها في تقديم الخدمات..... ٨١
ثالثاً:أنواع الخدمات..... ٨٤
رابعاً: أهمية تقديم الحكومة للخدمات..... ١٠٠
خامساً: خصائص الخدمات..... ١٠٢
سادساً: التحديات التي تواجه الحكومة في مجال تقديم الخدمات..... ١٠٥
سابعاً: كيفية مواجهة التحديات التي تواجه الحكومة..... ١٠٨

الفصل الرابع : المشاركة وتنسيق العلاقة بين الحكومة والجمعيات الأهلية ..... ١١١

تمهيد..... ١١٢
أولاً:إطار مفاهيمي(المشاركة– الشراكة) ومقارنة بينهما..... ١١٤
ثانياً: مبادئ المشاركة ومتطلباتها..... ١١٩
ثالثاً: أهداف المشاركة..... ١٢٠
رابعاً:أهمية المشاركة..... ١٢٤
خامساً: مزايا المشاركة..... ١٢٥
سادساً: الآثارة الناجمة عن عدم المشاركة..... ١٢٧
سابعا: نظريات تنسيق العلاقة بين الهيئات الأهلية والحكومية: ..... ١٢٧
ثامناً: استراتيجيات المشاركة في التنمية..... ١٣٠
تاسعاً: مؤشرات تفعيل مشاركة الجمعيات الأهلية مع الحكومة..... ١٣٣
عاشراً: العلاقة بين شركاء التنمية..... ١٣٤

الفصل الخامس: الدارسة الميدانية (المنهجية والأداوت) ..... ١٤٢

تمهيد:..... ١٤٣
أولاً: نوع الدراسة..... ١٤٤
ثانيا: المنهج المستخدم في الدراسة..... ١٤٦
ثالثا: أدوات الدراسة..... ١٤٧
رابعاً: مجالات الدراسة..... ١٤٩

خامساً: معلومات عن مجتمع الدراسة (مركز الفيوم)..... ١٥٢

الفصل السادس: عرض و تحليل و مناقشة نتائج الدراسة ..... ١٦١

تمهيد:..... ١٦٢
أولا: نتائج الاستبيان..... ١٦٣
ثانيا: نتائج مقابلة الخبراء في مجالات التعليم، الصحة، البيئة..... ١٩٥
ثالثاً:النتائج النهائية للدراسة..... ٢٠٦
رابعاً: مدى تطابق النتائج وتساؤلات الدراسة..... ٢١١
خامساً:التوصيات ..... ٢١٥

ملاحق الدراسة ..... ٢١٨

ملحق رقم (١) الاستبيان..... ٢١٩
ملحق رقم (٢) دليل مقابلة الخبراء..... ٢٢٨
ملحق رقم (٣) قائمة بالخبراء..... ٢٣٠
ملحق رقم (٤) قائمة بالجمعيات..... ٢٣١

المراجع ..... ٢٣٢
Summary ..... I
Abstract ..... XIII

# فهرس الجداول


جدول (١) يوضح تطور الجمعيات من حيث العدد منذ ما قبل عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٤٩ ..... ٤٥

جدول (٢) يوضح تطور الجمعيات خلال حقبة ثورة يوليو وما بعدها ١٩٧٦ :١٩٩٢ ..... ٤٧

جدول (٣) يوضح عدد الجمعيات المنشأة خلال الحقب الزمنية المختلفة المصدر ..... ٤٩

جدول (٤) يوضح مؤشرات التنمية البشرية للوحدات المحلية لمركز الفيوم ..... ١٥٣

جدول (٥) يوضح إحصاء عن عدد سكان مركز الفيوم ..... ١٥٨

جدول (٦) يوضح توزيع المؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد أزهرية على قرى مركز الفيوم ..... ١٥٩

جدول (٧) يوضح البيانات الأولية للمسئولين عن الجمعيات الأهلية(عينة الدراسة) ..... ١٦٣

جدول (٨) يوضح البيانات الأساسية للجمعيات – عينة الدراسة ..... ١٦٦

جدول (٩) يوضح مجالات عمل الجمعيات الأهلية بمركز الفيوم ..... ١٦٨

جدول (١٠) يوضح المشروعات واستمراريتها وجهة تمويلها ..... ١٦٩

جدول (١١) يوضح إذا ما كانت الجمعية تعمل على رصد احتياجات المجتمع المحلي ..... ١٧١

جدول رقم (١٢) يوضح كم مرة حاولت الجمعية معرفة احتياجات ومشكلات المجتمع ..... ١٧٢

جدول (١٣) يوضح الآليات المتبعة للجمعيات في تقدير الاحتياجات المجتمعية ..... ١٧٣

جدول (١٤) يوضح المشكلات الرئيسية ..... ١٧٤

جدول (١٥) يوضح توافر المدارس الإبتدائية ومتسوى الخدمات فيها ..... ١٧٥

جدول (١٦) يوضح توافر المدارس الإعدادية ومستوى الخدمات فيها ..... ١٧٦

جدول (١٧) يوضح توافر المدارس الثانوية و مستوى الخدمات التعليمية ..... ١٧٧

جدول (١٨) يوضح توافر فصول محو الأمية و مستوى الخدمات التعليمية ..... ١٧٧

جدول (١٩) يوضح مستوى الخدمات التعليمية وتوافر مدارس الفصل الواحد ..... ١٧٨

جدول (٢٠) يوضح مستوى الخدمات التعليمية / توافر فصول رياض الأطفال ..... ١٧٨

جدول (٢١) يوضح مستوى الخدمات التعليمية/مستوى التجهيزات والمعينات داخل المدارس بالقرية ... ١٧٩

جدول (٢٢) يوضح مستوى الخدمات الصحية/ خدمة الكشف الطبي ..... ١٧٩
جدول (٢٣) يوضح مستوى الخدمات الصحية/ خدمة التمريض ..... ١٨٠
جدول (٢٤) مستوى الخدمات الصحية/ التجهيزات الطبية ..... ١٨١
جدول (٢٥) يوضح مستوى الخدمات الصحية / مدى توفر الأدوية ..... ١٨١
جدول (٢٦) مستوى الخدمة الصحية/ خدمة التوعية الصحية ..... ١٨٢
جدول (٢٧) يوضح مستوى الخدمات البيئية /الصرف الصحي ..... ١٨٣
جدول رقم (٢٨) يوضح مستوى الخدمات البيئية / بخدمة كسح البيارات ..... ١٨٣
جدول (٢٩) يوضح مستوى الخدمات البيئية / جمع القمامة ..... ١٨٤
جدول (٣٠) يوضح مستوى الخدمات البيئية / التشجير ..... ١٨٥
جدول (٣١) يوضح مستوى الخدمات البيئية / التوعية البيئية ..... ١٨٥
جدول (٣٢) يوضح هل تسعى الجمعية لتحسين الخدمات بالتعاون مع الجهات الحكومية ..... ١٨٦
جدول (٣٣) يوضح طرق تحسين الخدمات التعليمية ..... ١٨٦
جدول (٣٤) يوضح طرق تحسين الخدمات الصحية ..... ١٨٧
جدول (٣٥) يوضح طرق تحسين الخدمات البيئية ..... ١٨٨
جدول (٣٦) يوضح ما إن كانت الجمعية ترى المشاركة مع الحكومة وسيلة فعالة في تنمية المجتمع.. ١٨٩
جدول(٣٧) يوضح نسبة سابقة التعاون بين الجمعيات الأهلية والجهات الحكومية ..... ١٨٩
جدول (٣٨) يوضح شكل المشاركة التي تمت بين الجمعيات الأهلية والحكومة في بعض الخدمات ... ١٩٠
جدول (٣٩) يوضح من كان له المبادرة في والمشاركة ..... ١٩١
جدول (٤٠)يوضح أسباب المشاركة ..... ١٩١
جدول (٤١) يوضح نسبة من يرون أن هناك معوقات للمشاركة بين الجمعيات والحكومة ..... ١٩٢
جدول (٤٢) يوضح صور المعوقات في تحقيق المشاركة ..... ١٩٢

## فهرس الأشكال والخرائط

رسم توضيحي يبين التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية ..... ٦٩

خريطة رقم (١) توضح توزيع البنية الأساسية بمحافظة الفيوم ..... ١٥٤

خريطة رقم (٢) توضح توزيع المدارس بمحافظة الفيوم ..... ١٥٥

خريطة رقم (٣) توضح توزيع المؤسسات والخدمات الصحية بمحافظة الفيوم ..... ١٥٦

خريطة رقم (٤) توضح التقسيم الإداري لمركز الفيوم ..... ١٥٧

# الفصل الأول

## الإطار النظري للدارسة

## (المشكلة – الاهداف)

- **أولاً: مشكلة الدراسة**
- **ثانياً: أهداف الدراسة**
- **ثالثا: تساؤلات الدراسة**
- **رابعاً: أهمية الدراسة**
- **خامساً: مفاهيم الدراسة**
- **سادساً: الدراسات السابقة**

## أولاً: مشكلة الدراسة

تعد قضية تقديم الخدمات الأساسية مثل الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات من القضايا ذات الأهمية المحورية في استرتيجيات مكافحة الفقر للبلدان النامية، وجدير بالذكر أن تحسين أداء الخدمات من الآليت الأساسية لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى هذا فلابد من وضع نظم وآليات حكومية ومجتمعاية لمتابعة وتقييم هذه الخدمات على أساس مجموعة من المعايير مثل النفاذ والجودة وقدرة الفقراء على الحصور عل مثل هذه الخدمات والاستدامة كما يتعين تعديل الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية التي يتم في إطارها إدارة الخدمات العامة وما يفترضه ذلك من التركيز على قضايا مثل اللامركزية والشفافية والمشاركة(١)

وإنطلاقا من أن عملية التنمية تعمل على نقل المجتمع من حالة لحالة أفضل منها من خلال جهود كافة القطاعات في الدولة سواء كان حكومي أو خاص أو أهلي، إلا أنه بالرغم من الجهودالمبذولة لتحسين الظروف التي يعشها المجتمع هناك تحديات في طريق الحصول على الخدمات الأساسية بشكل كافي ومناسب نظرا للتحديات التي تواجه الدولة وتجعلها عاجزة في توفير تلك الخدمات بصورة ملائمة بسبب ضعف مواردها وامكانتها وزيادة أعباءها، وهو ما انعكس في تقرير التنمية البشرية الصادر في ٢٠١٠ الذي يشير لحالة ضعف في الخدمات خاصة في الريف رغم أن الفجوة بين الريف والحضر تقلصت قياسا بعام ٢٠٠٨، كما أن هذا التقرير رصد أيضا المحافظات الأقل ترتيبا في معدلات التنمية البشرية.

ووفقا لهذا التقرير كانت محافظة الفيوم واحدة من تلك المحافظات الأقل ترتيبا، كما أن هناك أمر أخر مهم في هذا التقرير وهو ما يشير لمعدلات منخفضة داخل الريف في ٤ مؤشرات رئيسية (حجم السكان، والسكان الذين يحصلون على مياه آمنة، والسكان الذين يحصلون على خدمة الصرف الصحي، ونسبة الأمية ) قياسا بنسبتها في الحضر، وعلى الرغم من تقليص الفجوة في تلك المؤشرات ما بين الريف والحضر وعلى سبيل المثال لا الحصر أن هناك انخفضت الفجوة في خدمة الصرف الصحي حيث وصلت نسبتها في المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية لنسبة بـ ٤١.٨% فقط في عام ٢٠١٠ بعد أن كانت ٢٩.٥% وتعكس تلك الأرقام حالة مؤسفة من تدنى وضع الخدما في الريف عموما فإننا ما زالنا أمام مشكلة كبيرة كبيرة تعكس حجم المعاناة في الريف في توافر الخدمات

---

(١) مركز العقد الاجتماعي/ مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار – مجلس الوزراء: تحديد الاحتياجات بالمشاركة في المرحلة الاولى من مبادرة الحكومة لتنمية الألف قرية الأكثر فقرا (١٥١ قرية)– برنامج المشاركة المجتمعية – التقرير الكيفي ،٢٠١٠ ، ص٤٢

وتغطيتها كافة المناطق ومن ناحية أخرى كيف الحال بالخدمات القائمة ومستواها الحقيقي فلا شك انها تحتاج لقدر من التحسين والتجويد على كافة أنواع الخدمات (تعليم، صحة، بيئة، مياه شرب،..إلخ).[١]

وفي ضوء تحول دور الدولة من فاعل رئيسي في التنمية إلى أن أصبحت شريكا بين شركاء متعددين فقد زاد الحديث مؤخرًا عن أهمية وجود دور مؤثر للجمعيات الأهلية لدعم جهود الدولة في عملية التنمية، وأن يتجاوز دور تلك الجمعيات من مجرد تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية إلى أن تكون شريكاً أكثر فاعلية من خلال المشاركة مع أجهزة الدولة الرسمية في تحمل بعض الأعباء ومساعدتها فيما تقوم به من جهد لتُساهم في تحسين الخدمات خاصة في مجالات التعليم والصحة والبيئة وذلك لما للجمعيات لأهلية من قدرة الوصول والنفاذ للمجتمع ولمس مشكلاته بشكل مباشر.

وعلي الرغم مما تتمتع به الجمعيات الأهلية من قدرة الوصول والنفاذ للمجتمع ولمس مشكلاته بشكل مباشر والمساهمة في حل تلك المشكلات بالمشاركة مع أجهزة الدولة، إلا أن تلك الإسهامات تواجه العديد من التحديات والقصور في تحقيق دور مؤثر في عملية تحسين الخدمات في المجالات السابق ذكرها سواء عن طريق تطوير الخدمات القائمة أو تنفيذ خدمات جديدة لتخفيف العبئ عن الخدمات القائمة أو بالمراقبة المجتمعية ولفت نظر المسئولين لمواطن الخلل والضعف.. إلى غير ذلك من صور التحسين الممكنة، وهو ما نتصوره إشكالية تستدعي النظر لمحاولة صياغة دور أكثر فاعلية للجمعيات في تحسين الخدمات.

## ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي وهو الوقوف **على دور الجمعيات الأهلية في تحسين الخدمات الحكومية على المستوى المحلي في مجال التعليم و الصحة والبيئة في مركز الفيوم** وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية تسعى الدراسة لتحقيقها وهي:

١- الوقوف على دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع بمركز الفيوم.

(١) تقرير التنمية البشرية – مصر: ٢٠١٠ ص ص ٢١ ، ٢٢

٢- رصد أدوار الجمعيات الأهلية و جهود الحكومة في الخدمات التعليمية والصحية والبيئية المقدمة للمجتمع المحلي.

٣- التعرف على الصورة القائمة لدور الجمعيات في تحسين الخدمات (التعليمية، الصحية، البيئية).

٤- رصد معوقات المشاركة بين الجمعيات الأهلية والحكومة في مجال تحسين الخدمات.

٥- تقديم توصيات مقترحة لتفعيل دور الجمعيات الأهليةفي تحسين الخدمات الخدمات التعليمية والصحية والبيئية.

## ثالثاً: تساؤلات الدراسة

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات البحثية هي:

١- ما طبيعة الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع بمركز الفيوم؟

٢- كيف تنظر الجمعيات الأهلية لمستوى الخدمات (التعليمية، الصحية، البيئية) التي تقدمها الأجهزة الحكومية على المستوى المحلي؟

٣- ما طبيعة العلاقة بين الجمعيات الأهلية والأجهزة الحكومية في مجال تحسين تلك الخدمات (التعليمية، الصحية، البيئية)؟

٤- دور الجمعيات في تحسين تلك الخدمات؟

٥- ما التوصيات التي تساعد في تفعيل دور الجمعيات لتحسين الخدمات الحكومية (التعليمية، الصحية، البيئية) على المستوى المحلي؟

## رابعاً: أهمية الدراسة

- الأهمية العلمية:

١- يأمل الباحث أن تسهم الدراسة في تقديم إضافة ما لما تناولته الأدبيات في مجال الجمعيات الأهلية ودورها في دعم الجهود الحكومية.

- الأهمية العملية

١- التوصل لنتائج حول الدور الذي يمكن أن تقوم به الجمعيات الأهلية في دعم الدور الحكومي في تقديم الخدمات.

٢- طرح مؤشرات المشاركة فيما بين الجمعيات والحكومة في مجال تحسين الخدمات الحكومية داخل المجتمع.

## خامساً: مفاهيم الدراسة

تتناول الدراسة عدة مفاهيم سنقوم بسردها وقد يتكرر بعضها بأكثر تفصيلا في بعض الفصول النظرية:

**١- مفهوم الدور:**

هو الوظيفة أو السلوك أو المكانة المتوقعة في إطار علاقة تبادلية داخل أي مؤسسة في المجتمع(١)

وقد تناول لويس كامل مليكة مفهوم الدور على أنه "مجموعة من الأنشطة التي يمارسها أي فرد يشغل مركزا معينا بغض النظر عن شخصية القائم بهذه الأنشطة"(٢)

**عرف محمد عاطف غيث الدور الاجتماعي في قاموس علم الاجتماع على النحو التالي:**(٣)

يُستخدم مصطلح الدور في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي و الانثروبولوجيا بمعاني مختلفة، فتطلق كمظهر للبناء الإجتماعي على وضع اجتماعي معين يتميز بمجموعة من الصفات الشخصية والأنشطة تخضع لتقييم معياري إلى ما من قبل أولئك الذين يكونون في الموقف (موقف الدور) ومن قبل آخرين(الطرف الآخر)، وهذا التعريف لا يأخذ في اعتباره التفرقة التي أقاماها رالف لينتون بين المكانة والدور، ويعرف الدور من ناحية أخرى كعنصر في التفاعل الاجتماعي وهو هنا ما يشير الى نمط متكرر من الأفعال المكتسبة التي يؤديها شخص معين في موقف تفاعل.

ووفقا لما أورده أحمد شفيق السكري في معجمه:

هو نماذج محددة ثقافيا للسلوك وملزمة للفرد الذي يحتل مكانة محددة، كما أنه معيار اجتماعي مرتبط بوضع اجتماعي معين يملي علاقة تبادلية معينة فعلى سبيل المثال الشخص الذي يحتل مكانة اخصائي اجتماعي فإن توقعات الأخرين مثل العملاء

---

(١) Oxford dictionary , page, 1109

(٢) لويس كامل مليكة: سيكولوجية الجماعات والقيادة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢،ص٨٣

(٣) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٣٩٠ ،٣٩١

والمشرفين على المهنة وجمهور العامة...إلخ هو أن يتصرف ويسلك الاساليب والطرق الملزمة لكل الاخصائيين الاجتماعيين[١]

***ويقصد الباحث في هذه الدراسة بـ دور الجمعيات في تحسين الخدمات:***

بأنها "ذاك السلوك والواجبات المنوط بالجمعيات الأهلية القيام بها انطلاقا من مبادئها التي تأسست عليها لخدمة وتنمية المجتمع وفق ما يتوقعه المجتمع منها وهذا في ضوء قدراتها وإمكاناتها التي تتيح لها القيام بجهود في تحسين الخدمات التعليمية والصحية والبيئية، وبذلك يعتبر هذا الدور حالة من التفاعل بين الجمعية والجهات الحكومية الحاضنة للخدمات التعليمية والبيئية والصحية من ناحية ومن ناحية أخرى مع أفراد المجتمع المستفيدين من تلك الخدمات، ويمكن أن يكون الدور متمثلا في تقديم نفس الخدمة أو المساهمة في تقديم جزء منها أو تحسينها أو التوعية بكيفية الحصول عليها، أو رصد التحديات التي تواجه تلك الخدمات ولفت نظر المسئولين الحكوميين تجاهها وهو ما يصب في نهاية المطاف لصالح المواطن وتنمية المجتمع".

**وفي ضوء ماسبق يمكن أن نشير إلى أن التعريف الاجرائي لدور الجمعيات في تحسين الخدمات الحكومية وفقا لهذه الدراسة:**

١- الدور هنا هو عبارة عن سلوك أو علاقة تبادلية وتفاعلية بين الجمعية والمجتمع أو الجمعية والحكومة والذي يتمثل هنا في عملية تحسين الخدمات التعليمية والصحية والبيئية وغرها ..إلخ.

٢- ينتظر المجتمع المحيط بالجمعية قيامها بأدوار متوقعة منها وفقا لما يراه واجبا عليها في إطار أن الجمعيات تعمل بشكل أو بأخر على تقديم خدمات لتنمية المجتمع.

٣- يمكن أن تكون عملية تحسين الخدمات التي تقوم الجمعية بدور فيها إما تقديم الدعم للخدمات المقدمة بالفعل من قبل الحكومة، أو إنشاء خدمات موازية لتقيل العبء على الخدمات الحالية، أو التوعية بالخدمات القائمة وكيفية الاستفادة منها على الوجه الأمثل، أو رصد المشكلات التي تعوق تقديم الخدمات بشكل جيد

---

(١) احمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات االاجتماعية، دار الوفاء للنشر ولطباعة، الاسكندرية،٢٠١٣، ص٦٨٥

والعمل مع متخذي القرار لتصحيح تلك الأوضاع ..إلى آخره من تلك التدخلات التي تصب في هذا الغرض.

**٢- الجمعيات الأهلية**

تعتبر جمعية في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية أو منهما معا. لا يقل عددهم في جميع الأحوال عن عشرة لغرض غير الحصول على الربح[١].

***<u>ويقصد الباحث بالجمعيات الأهلية في هذه الدراسة بأنها"</u>***

كل جمعية أهلية تعمل في مجال التنمية داخل مركز الفيوم ولها دور في أي من الخدمات الثلاث التعليم ، البيئة والصحة، أو أحدهم، ويمكن أن يكون لها دور مع الحكومة في تحسين تلك الخدمات المشار إليها "

كما أن هناك تسميات أخرى لها بحكم نشأتها وبحكم عملها من مكان لأخر فقد كان يطلق عليها "جمعيات البر والإحسان تغيرت إلى الجمعيات الخاصة ، منظمات تطوعية أو غير حكومية، وفي الخليج مثلا تسمى جمعيات النفع العام وفيما تسمى في الولايات المتحدة القطاع الثالث أو الجمعيات التطوعية الخاصة".[٢]

**٣- الخدمات**

وفقا للمعنى اللغوي كما ورد في قاموس اكسفورد فإنه يقصد بتقديم الخدمات على أنه نظام يعمل على تلبية الاحتياجات العامة تنظمه الحكومة أو الشركات الخاصة وهذه الخدمات مثل الإسعاف الإغاثة، النقل و الهاتف، كما أن الحكومة عادة ما تهدف إلى تحسين الخدمات العامة مثل التعليم والخدمات الضرورية مثل توصيل المياه، الغاز، الكهرباء وخدمات البريد[٣]

نشاط تمارسه الدولة أو القطاع الخاص لتوفير منافع معينة لإشباع حاجات ورغبات الناس دون تحقيق مكاسب مادية ملموسة لهم ، أي تحقق منافع علمية وصحية وعقلية ونفسية

---

(١) قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية – مرجع سابق.

(٢) مدحت أبو النصر: إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة،٢٠٠٤، ص ص ٥٤،٥٥

(٣) Oxford Advanced Learners Dictionary, Op.cit, P1168

وذهنية وبدنية وتقنية للإنسان والتي تسهم في ديمومة عطائه ورفع كفاءة أدائه من خلال توفير مستلزمات الحياة الأساسية التي تحقق الصحة والأمان[١]

الخدمات الحكومية هي جزء من المرافق العامة للدولة إن لم تكون هي ذاتها أو كلها مرافق عامة فإنه من الجيد أن يتم الإشارة إلى وجهة النظر القانونية التي ترى المرفق العام على أنه "نشاط تتولاه هيئة عامة بقصد تحقيق النفع العام[٢]

***<u>وفي ضوء التعريفات السابقة فإن الباحث يقصد بالخدمات الحكومية في إطار هذه الدراسة بأنها:</u>***

"تلك الخدمات التي تقدمها الحكومة في مجالات التعليم والبيئة والصحة لخدمة وصالح المواطن على المستوى المحلي داخل مركز الفيوم من خلال المؤسسات والكيانات الحكومية التي أنشأتها الدولة المعنية بتقديم تلك الخدمات بهدف تحقيق منافع علمية وإقتصادية واجتماعية "

**ووفقا لما سبق فإن هناك عناصر أساسية يمكن تُشكل التعريف الإجرائي للخدمات وفقا ما يقصده الباحث:**

١- نظام يعمل على تلبية الاحتياجات المحلية للسكان في مجالات التعليم والصحة والبيئة

٢- يعمل على تقديم تلك الخدمات المؤسسات سواء كانت حكومية .

٣- الخدمة الحكومية في مجالات التعليم والصحة والبيئة هي عبارة عن نشاط ضمن مرفق عام مثل أن نقول أن المدرسة عبارة عن مرفق عام وهي في نفس الوقت تقدم خدمة تعليمية ، أو أن نقول أن خدمات الصرف الصحي وبينتها التحتية عبارة عن مرفق عام...إلخ

٤- الخدمات في مجال التعليم والصحة والبيئة ينبغي وأن تقدم للمواطنين المحليين على قدم المساواة دون تفرقة بهدف تلبية احتياجاتهم الإنسانية.

---

(١) خلف حسين الدليمي: تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس – معايير– تقنيات )– الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٩، ص ٣٨

(٢) محمد فؤاد مهنا: القانون الاداري (دراسة مقارنة)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨/١٩٧٩، ص ٤١٤

## سادساً: الدراسات السابقة:

### ١- الدراسات المتعلقة بدور الجمعيات الأهلية:

#### أ. الدراسات باللغة العربية

**١- دراسة أحمد عبد الفتاح ناجي: دور الجمعيات الأهلية في تنيمة المجتمع – ١٩٨٥**[١]

وكانت مشكلة الدراسة هي العوامل التي لها تأثير على دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي وتضمنت أهداف تلك الدراسة:

١- التعرف على مدى اهتمام الجمعية بمشاركة المستفيدين من مشروعاتها.

٢- التعرف على مدى اهتمام الجمعية بتدريب قيادتها.

٣- التعرف على بعض العوامل المؤثرة في دور الجمعية.

وقد خرجت هذه الدراسة بمجموعة من النتائج هي:

١- انخفاض مستوى الاتصال بين الجمعيات الأهلية

٢- انخفاض الدعم الحكومي لهذه الجمعيات

٣- تلعب الجمعية دورا فعالا في زيادة معدل مشاركة المواطنين.

٤- تتيح أنشطة الجمعية تنمية قدرات القيادات المحلية

٥- تحرص الجمعية على تطوير انشطتها بما يتلائم والاحتياجات المتغيرة لأفراد المجتمع.

---

(١) أحمد عبد الفتاح ناجي: دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان/ القاهرة، ١٩٨٥

**٢- دراسة مروى سيد محمد حسين: أثر مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية بالتطبيق على الجمعيات الأهلية-٢٠١٠[١]**

ترى تلك الدراسة بأن ارتباط بين نجاح العملية السياسية بقدرة النظام السياسي وفعاليته متوقف على قدرة منظمات المجتمع المدني على تعبئة الرأي العام إيجابيا لخدمة التنمية من خلال توسيع قادة المشاركة الشعبية.

كما أن الدراسة تنظر للمشكلة البحثية على ثمة وجود قصور في أداء منظمات المجتمع المدني بصفة عامة والجمعيات الأهلية بصفة خاصة فيما يتعلق بتعبئة الرأي العام إيجابيا نحو التنمية السياسية. مما يؤثر على على قدرتها في احتواء أكبر عدد ممكن من المواطنين فهي لا تتيح الفرصة لكل أفراد المجتمع من التعبير عن آرائهم.

ومن أهدف تلك الدراسة أنها تسعى لبيان أهمية وجود وعي لدي المواطنين بأهمية المشاركة السياسية.إضافة إلى معرفة وتحليل الموقف الحالي للجمعيات ودورها في إحداث التنمية السياسية.

ومن بين أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن الجمعيات لا تمتلك القدرة على لعب دور سياسي ثقافي داخل الدولة. كما أن هناك قيودا قانونية و إدارية على عمل الجمعيات الأهلية توثر على أحد أهم أركان العمل الأهلي وهو العمل التطوعي.

وفيما يرتبط بالتوصيات النهائية التي خرجت بها الدراسة كان منها:

- ان تعمل الجمعيات على تغيير اتجاهاتها بالنسبة لدورها الذي تقوم به أي تسعى إلى تحويل دورها من العمل الخيري الى العمل السنوي. إضافة إلى ضرورة إعادة الجمعيات النظر في بنائها الاداري.
- ضرورة تخفيف القيود القانونية من قبل الدولة على الجمعيات الأهلية من خلال ادخال التعديلات القانونية اللازمة لذلك مع أهمية إيجاد الثقة بين الأجهزة الرقابية وبين الجمعيات.

---

(١) مروى سيد محمد حسين: أثر مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية بالتطبيق على الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراة غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ٢٠١٠

**٣- دراسة مريم محمد زكي: تسويق الخدمات الاجتماعية كمدخل لمساعدة الجمعيات الأهلية على تحقيق أهدافها التنموية-٢٠١٠:**[١]

وقد استندت المشكلة البحثية لهذا الدراسة على أن قضية التنمية البشرية من القضايا الهامة التي تطرح نفسها على الساحة في الوقت الراهن سواء على مستوى الدول الغنية أو النامية إلا أنها تمثل تحد كبير للدول النامية نظراً لما تعانيه من فقر وبطالة وغيرها من المشكلات الاجتماعية وخاصة بعد فشل نظريات التنمية التي تبنتها هذه الدول والتي كانت نتائج نظريات غربية تم تطبيقها في بيئات تختلف في ثقافتها وظروفها عن مجتمعاتنا العربية مما جعلها ترى أن الحل هو الاهتمام بالبشر لصنع التنمية على اعتبار أنهم هم هدف التنمية ووسيلتها، خاصة بعد ما فرضته العولمة من تداعيات أثرت على ترجع دور الدولة وانسحابها من تقديم الخدمات الأمر الذي استدعى تدخل المجتمع المدني وقد كان للجمعيات الأهلية باعتبارها أحد مكوناته لها دور هام في تحمل بعض الأعباء الناتجة عن تأخر دور الدولة الأمر الذي دفع بتطوير هذا القطاع الأهلي الهام.

وكان من أهم نتائج الدراسة:

١- بالنسبة لدور الجمعيات الأهلية في عملية تسويق الخدمات الاجتماعية أسفرت الدراسة على أن نسبة كبيرة من الجمعيات الأهلية تستخدم التسويق حيث وصلت إلى (٨٢.١١ %) وأن الغالبية يرى أهمية التسويق في مجال العمل الأهلي إلا أن هناك قصور في عدم وضوح مفهوم تسويق الخدمات حيث أن الغالبية من عينة الدراسة ترى أنه إلى حد كبير هو الموازنة بين إمكانيات وأهداف الجمعية وحاجات العملاء وأنه نوع من الدعاية والإعلان وأغفلت ما يتعلق ببحوث التسويق.

٢- بالنسبة للأساليب التي تستخدمها الجمعيات الأهلية لتسويق خدماتها الاجتماعية أسفرت الدراسة على أن هناك أساليب عديدة تستخدمها الجمعيات الأهلية عند تسويقها إلا أن أغلب الجمعيات تحصر اهتمامها الأكبر على اللوحات والمطويات والنشرات وينخفض استخدامها لوسائل الإعلام المرئية أو المسموعة

---

(١) مريم محمد زكي: تسويق الخدمات الاجتماعية كمدخل لمساعدة الجمعيات الأهلية على تحقيق أهدافها التنموية، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الفيوم كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠١٠

والجرائد إلا أن هناك نوع من التطوير حيث أن نسبة إعداد الجمعيات التي لديها موقع انترنت جاء مرتفع إلى حد ما.

وأسفرت الدراسة أيضاً على ان هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب أن تراعيها الجمعية عندما تشرع في وضع خطتها التسويقية والتي من أهمها تحديث نظم البيانات والمعلومات والاهتمام ببرامج التدريب المتخصصة لرفع كفاءة العاملين بها والقيام ببحوث التسويق والتنوع في وسائل تسويقها والتوسع في إنشاء الأنشطة الاستثمارية لجلب المزيد من الدخول بها والمراجعة والتقييم الدائم لأدائها.

**٤- دراسة مصطفى محمد شديد: دور الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات العامة(دراسة ميدانية على بعض محافظات مصر) ٢٠١٠[١]**

ويدور محور تلك الدراسة على اشكالية بحثية مفادها أنه ثمة عدم قدرة للجمعيات الأهلية على تقديم الخدمات بشكل فعال بالإضافة إلى أنها لم تستطع القيام بدورها في عملية التنمية كما ينبغي، وأن المواطن العادي لا يشعر بدور في هذه الجمعيات الأهلية بالرغم من كثرة عددها وتنوع نشاطها، وأما على مستوى المستفيدين فإن الدراسة ركزت على المشكلات التي تواجههم في الحصول على الخدمات ومدى قناعة المستفيدين بالعمل التطوعي وأما بالنسبة للمستوى الثالث فهو مستوى الجهات المساعدة للجمعيات الأهلية من خلال معرفة آراء المسئولين بالجمعيات والمستفيدين منها في تلك الجهات المعاونة مثل الاتحاد الإقليمي، النوعي ...إلخ.

و استهدفت الدراسة عدة نقاط هامة منها التعرض لأسباب ظهور فكر الدولة الجديد ومفاهيم الحكم الصالح، وأهم المتغيرات التي ساعدت على تنامي دور الجمعيات كما استهدفت أيضا الخروج بتوصيات تساعد في فاعلية دور الجمعيات.

وقد انتهت الدراسة لعدة توصيات من أهمها:

- العمل على زيادة بناء الثقة بين الجمعيات الأهلية والفئات المستهدفة .
- زيادة الاهتمام بمشاركة الفئات المستهدفة من خدمات الجمعيات.

---

(١) مصطفى محمد شديد: دور الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات العامة (دراسة ميداينة على بعض محافظات مصر)، رسالة دكتوراة ، أكاديمية السادات، ٢٠١٠ .

- العمل على التنسيق بين الجمعيات الأهلية التي تعمل في نفس المجالات. وإنشاء تشبيكات حتى يمكن التكامل فيما بينهم.
- يجب أن يعمل الإتحاد العام للجمعيات على تفعيل دوره في وضع البرامج التنموية وتنفيذها.
- ومن التوصيات المرتبطة بدور أجهزة الدولة التي أشارت الدراسة إلى أن المجالس القومية المتخصصة أو الإدارات المحلية يجب أن تعمل على إنشاء وحدات بها للتعامل مع الجمعيات للتنسيق وتسهيل دور عمل الجمعيات.

**٥- دراسة مدحت محمد الرفاعي: "دور المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة البيئية مع التطبيق على قضية تلوث الهواء في جمهورية مصر العربية- ٢٠١١:**[١]

سعت تلك الدراسة لإلقاء المزيد من الضوء على أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في عملية صنع السياسات العامة البيئية وتصدت بشكل محدد لقضية تلوث الهواء ومدى قدرتها على المساهمة في صنع السياسات العامة في مصر وذلك انطلاقا من أهمية علمية استندت عليها الدراسة في محاولة منها للتأصيل النظري لدور المنظمات الأهلية في ذلك الاطار من حيث المشاركة في صنع السياسات المختلفة وإختيار انسبها مرورا بالوصول لجدول اعمال محدد يمكن تنفيذه، وعلى الجانب الاخر من أهمية تلك الدراسة العملية والتي استندت الى تحديد الادوار التي يقوم بها كل شريك من الشركاء المؤثرين في صناعة السياسات العامة البيئية. ومن ثم استدعى ذلك ان تعمل الدراسة على معرفة موقع المنظمات غير الحكومية بين الشركاء المؤثرين في صناعة سياسات البيئة العامة وتحديد المراحل التي تشارك فيها تلك المنظمات في عملية رسم السياسات.

وقد خلُصت تلك الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات من أهمها على سبيل المثال:

١- أن ثمة دور هام باتت تلعبه المنظمات غير الحكومية في مصر أكثر مما مضى في مجالات مختلفة خاصة في مجال حقوق الإنسان وقضايا الفقر و المهمشين.

---

(١) مدحت محمد الرفاعي: دور المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة البيئية مع التطبيق على قضية تلوث الهواء في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١

٢- لازالت تلك المنظمات بحاجة للمزيد من الدعم في مجالات عدة على رأسها الحاجة للإهتمام بالكوارد البشرية العاملة في المجالات التطوعية وبناء قدراتهم بشكل مناسب.

٣- تنامي الاهتمام بالبيئة من جانب المنظمات غير الحكومية تزايد مع تزايد مشكلات البيئة واتجاه الحكومة المصرية للإهتمام بالبيئة.

وأما عن التوصيات التي خرجت بها الدراسة وفقا للنتائج التي توصلت إليها فكانت على النحو التالي:

١- أهمية التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكوية وذلك في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢- ضرورة توفير الدعم والمساندة للمنظمات غير الحكومية خاصة العاملة في مجال البيئة.

إعطاء المزيد من الفرص للمنظمات غير الحكومية لتقوم بالمشاركة في تنفيذ بعض الخطط الحكومية بموارد حكومية وتحت رقابة حكومية وبما يتيح لها الإبتكار في التنفيذ والبعد عن القوالب الروتينية الجامدة التي يعتمد عليها الجهاز الإداري أحيانا في تنفيذ بعض المهام الموكلة إليه.

**٦- دراسة محمد أحمد عبد اللطيف محمد: تفعيل الدور التنمويّ للجمعيات الأهلية في مصر، وصياغة معايير أساسية لتحديد أولويّات مشروعاتها-٢٠١٣** [١]

تتناول هذه الدراسة تفعيل الدور التنموي للجمعيات الأهلية في مصر ، كما تسعى إلى صياغة مجموعة من المعايير الأساسية اللازمة لتحديد أولوية مشروعاتها وفي ضوء ذلك وضعت الدراسة مجموعة من الأهداف منها:

١- تفعيل الدور التنموي للجمعيات الأهلية:

٢- صياغة معايير أساسية لتحديد أولويات مشروعات الجمعيات الأهلية:

(١) محمد أحمد عبد اللطيف محمد: تفعيل الدور التنمويّ للجمعيات الأهلية في مصر، وصياغة معايير أساسية لتحديد أولويّات مشروعاتها، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٣

وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج المتعلقة صحّة الافتراضات المقترحة كمعايير أساسية ينبغي على الجمعيات الأهلية مراعاتها في اختيار مشروعاتها وتشمل هذه المعايير:

- التوافق مع الخطط التنموية .
- طبيعة المشكلة التي أنشئ المشروع لمعالجتها .
- حجم الشريحة المجتمعية المنتفعة بخدمات المشروع.
- عدد الجهات التي تقدّم نفس الخدمة للمجتمع .
- مدى ارتباط المشروع بغيره من المشروعات المجتمعية

كما خرجت الدراسة بعدة توصيات منها:

- التوصيات المتعلّقة بالجمعيات الأهلية تناولت أهمية بناء قدرات الجمعيات الأهلية كشرط للتأهّل للمرحلة القادمة لتتمكن من المشاركة في عملية التنمية، كما تناولت أيضا أهمية التنسيق بين الجمعيات الأهلية وبعضها البعض.
- توصيات متعلّقة بالقطاع الخاص: فقد أشارات التوصيات إلى أهمية دور القطاع الخاص في إطار مفهوم المسئولية المجتمعية ومن الضروري لتفعيل هذا المفهوم أن يتمّ تحويله – عبر الحوار المجتمعيّ الواسع – إلى واقع عمليّ تصونه التشريعات القانونية التي تنظم إجراءاته.
- توصيات متعلقة بدور الدولة تناولت أهمية خلق بيئة جديدة تناسب مستقبل الشراكة التنموية، وضرورة التنسيق بين أجهزة الدولة والجمعيات الأهلية

**ب. <u>الدراسات باللغة الإنجليزية</u>**

**١- دراسة Ricardo Veraara دور المنظمات غير الحكومية في تنمية المجتمع المحلي بأمريكا اللاتينية-١٩٩٤:**[1]

ركزت هذه الدراسة على قضية تنمية المجتمع المحلي بصفة عامة من خلال تعبئة كافة الطاقات الموجودة داخلا لمجتمع المحلي لتحقيق عملية التنمية مستندة إلى أمرين أساسين في تحقيق ذلك المشاركة والاهتمام بالصناعات الصغيرة.

(1)Recardo,Vergara:NGOs help or hindrance for community in Latin America, community development journal, 1994 ,p322
http://eric.ed.gov/

وأكدت نتائج هذه الدراسة على أن المنظمات غير الحكومية تسعى في بعض الأقطار إلى تثقيف المواطنين والقيام بدورهم على أحسن مستوى علاوة على اهتمام هذه المنظمات بالصناعات الصغيرة.

**٢- دراسة Mwanza,Peggy: دور المنظمات غير الحكمية في إصلاح سياسات التعليم الأساسي في مقاطعة لوساكا بـ زامبيا-٢٠١٣**[1]

تتناول الدراسة تحليل دور المنظمات غير الحكومية في التعليم ولاسيما التعليم الأساسي في زامبيا والتي تعتبر محل نقاش وجدل على مدار العقود القليلة الماضية، إذ كانت المنظمات غير الحكومية في معدل زيادة مستمر وبشكل محدد منذ تسعينيات القرن الماضي حيث هناك العديد من المنظمات غير الحكومية دخلت في مجال دعم التعليم عن طريق جهود الدعوة وكسب التأييد وإقامة حوار سياسي مع الحكومة في هذا الصدد، وقد حققت نجاحا وصل إلى مستوى لم يكن معهودا من قبل وقد وصل ذلك لمستوى عالمي كما هو الحال في برنامج التعليم للجميع Education For All (EFA)

وانصب اهتمام هذه الدراسة على دور المنظمات غير الحكومية في سياسة التعليم في عدة أمور مثل استخدام منهجية الكيف والتي اعتمدت على أدوات مختلفة تضمنت المقابلات ، الملاحظة من خلال المشاركة، مجموعات المناقشة المركزة، والتحليل الوثائقي. ومن نتائج هذه الدراسة أنها وجدت أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في إصلاح سياسات التعليم الأساسي تحتاج لإعادة صياغة "reformulated" لإنهاء المشكلات المتعلقة عدم المساواة والجودة في مجال التعليم، وعلى الرغم من أن المنظمات غير الحكومية في زامبيا تشارك من خلال أدوارها المتمثلة في كونها مقدم للخدمات وداعم للسياسات فإن معظمها يعتمد على التمويل والذي يخلق حالة من التوتر بين الحكومة وأولويات الممول.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه لو كانت المنظمات غير الحكومية تساهم في الحد من المشكلات التعليمية إلا أنهم يحتاجون لدعم السياسات الأساسية للتعليم التي تصب في احتياجات كافة الأطفال خاصة المهمشين والضعفاء في المقام الأول.

(1)Mwanza,Peggy :Role of non-governmental organisations in basic education policy reform in Lusaka province of Zambia, University of Edinburgh, 2013 http://hdl.handle.net/1842/8943

**٣- دراسة Ndlovu, Basil Siphiwe ١٩٩٩- دور المنظمات غير الحكومية في توفير الخدمات الصحية في كوازولو ناتال KwaZulu-Natal بجنوب افريقيا:**[1]

ركزت الدراسة على دور المنظمات غير الحكومية في توفير الرعاية الصحية في منطقة KwaZulu-Natal في ظل سياسة الفصل العنصري التي اتبعها الحزب الحاكم في جنوب افريقيا ضد السود والتي عانى بسببها السود مشاكل بسبب عدم المساواة مع البيض خاصة في خدمات الرعاية الصحية التي لم تكن متوفرة سوى في أماكن تجمعات السكان البيض أو كانت محدودة جدا ولم تكن تصل للحد الأدنى في كفائتها للسكان السود حيث كانت على مسافات كبيرة جدا من السكان ولم تكن هناك طرق تصل السكان بتلك الخدمات، وعلى إثره تم إقامة هياكل وتنظيمات تقدم الخدمات والدعم للفئات المحتاجة خارج منظومة عمل الحكومة والدولة وكانت تعتبر بمثابة خط الدفاع الأول عن الصحة للفئات المهمشة بالاضافة غلى برامج شاملة تقدمها تلك الهئيات في مجال التعليم والتدريب والرعاية الاجتماعية ..إلخ ، وبالرغم من الظروف التي كانت تمر بها جنوب إفريقيا فكانت تواجه تلك المنظمات مشكلات كثيرة من الدولة خاصة في الأوقات العصيبة التي شهدتها البلاد في فترة العنف، وما إن لبث وهدأ الأمر وحدث تغير في مسار العملية السياسية وجاءت حكومة وطنية على أثرها وضعت سياسات تستوعب جميع المواطنين في الخدمات.

وقد أشارت الدراسة لمجموعة من التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية منها التمويل، وقد وضعت الدراسة مجموعة من الأهداف تسعى إليها:

١. التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في توفير الخدمات الصحية في كوازولو ناتال KwaZulu-Natal.
٢. وصف آليات لتعزيز التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية
٣. الكشف عن آليات لإعادة توزيع الموارد من القطاعين العام والخاص

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات:

(1)Ndlovu, Basil Siphiwe, Role of non-governmental organisations in provision of health services in KwaZulu-Natal, 1999
http://www.netd.ac.za/portal/?action=view&identifier=oai%3Aunion.ndltd.org%3Aukzn%2Foai%3Ahttp%3A%2F%2Fresearchspace.ukzn.ac.za%3A10413%2F4587

١. لعبت المنظمات غير الحكومية دورا هاما في الماضي في رفع شأن حياة مواطني جنوب أفريقيا.
٢. هناك توزيع غير عادل للموارد في جنوب إفريقيا وهناك حاجة لإعادة توزيعها بشكل أكثر عدلات.
٣. يواجه جنوب أفريقيا مشاكل عديدة في المجال الصحي والذي يستدعي تضافر جهود كافة المعنيين للقضاء على تلك المشكلات.

**٢- <u>الدراسات المتعلقة بدور الدولة في تقديم الخدمات:</u>**

**أ. <u>الدراسات باللغة العربية</u>**

**١- دراسة سمير بن محمد عبد الوهاب: كفاءة إيصال الخدمات العامة إلى الريف المصري (دراسة ميدانية حول كفاءة البيروقراطية المصرية في توصيل الخدمات العامة إلى الريف المصري خاصة في مجال التعليم والصحة)- ١٩٨٦[١]**

وكانت الإشكالية البحثية لهذه الدراسة أساسها ما وصل إليه حال البيروقراطية المصرية حيث اقترنت بالكثير من التعقيدات المكتبية والإجراءات الشكلية التي جعلت من الصعب على المواطن الحصول على الخدمات اللازمة بشكل يرضيه.

وتعد هذه الدراسة من الدراسات التي تتصل بشكل أو بأخر بموضوع البحث خاصة لتركيزها على الريف المصري الذي يمثل حوال ٥٦% حينها من إجمالي السكان وذلك بهدف معرفة كفاءة الاجهزة الخدمية الحكومية في توصيل الخدمات العامة للريف المصري ، وقد خلُصت تلك الدراسة للعديد من التوصيات نذكر بعض منها:

- توصيات خاصة بالمجالس القروية و تتعلق بإعادة التقسيم الجغرافي للمجالس بحيث يضم كل مجلس أقرب القرى إليه لتسهل للمواطنين الحصول على الخدمات بشكل اسرع واسهل، أيضا تفويض السلطة من الادارات المتخصصة إلى المجالس القروية للقدرة على إدارة ومحاسبة ومتابعة العاملين.

---

(١) سمير بن محمد عبد الوهاب: كفاءة إيصال الخدمات العامة إلى الريف المصري"دراسة ميدانية حول كفاءة البيروقراطية المصرية في توصيل الخدمات العامة إلى الريف المصري خاصة في مجال التعليم" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٦

- كما أنه كانت هناك توصية مرتبيطة بطبيعة العلاقات بين المؤسسات من خلال إحداث تكامل حقيقي بين المجالس القروية وبعضها البعض من أجل القيام بتنفيذ المشروعات المشتركة.
- إعادة توزيع العاملين في المجال التعليمي والطبي في مؤسسات التعليم والصحة في المجالس القروية وفقا للحاجة الفعلية لتلك المجالس.

**٢- دراسة عبد العزيز علي الصقر: التغير في دور الدولة وتطوير أداء المنظمات العامة الخدمية في الملكة العربية السعودي مع التطبيق على الخدمات البلدية بمنطقة عسير- ٢٠٠٤**[١]

تدور المشكلة البحثية لهذه الدراسة حول الفجوة بين طلب المواطنين على الخدمات العامة وعدم قدرة الحكومة على تلبية الطلب المتزايد، كما تبحث الدراسة أيضا في كيفية إحداث تطوير للمنظمات الخدمية العامة بما يتوافق مع فلسفة تغير دور الدولة القائمة على تعزيز العلاقة بين الحكومة والمواطن ومشاركة المجتمع المدني.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة هو:

- تطوير دور المجتمع المدني وبناء قدرات مؤسساته والتنسيق مع المنظمات الحكومية لمعرفة مشكلاته وتحدياته،وتفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية.
- تطوير التشريعات حيث أن التحول في نطاق أدوار الدولة وتغيير توجهاتها في تشجيع الإنفتاح على الاسواق والاستثمار يحتاج لتطوير جوهري في التشريعات التي تدعم ذلك التوجه
- أوصت الدراسة أيضا بأهمية التنسيق بين مجالس المناطق والبلديات في تقديم الخدمات وفقا لتحديد الأولويات واعداد الموازنة التقديرية لتكلفة الخدمات.

---

(١) عبد العزيز على الصقر: التغير في دور الدولة وتطوير أداء المنظمات العامة الخدمية في المملكة العربية العسودية مع التطبيق على الخدمات العامة البلدية بمنطقة عسير، رسالة دكتوراة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤

**٣- دراسة أحمد سعيد أحمد زهراني: دور الوحدات المحلية في عملية التنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة (دراسة مقارنة مع التركيز على المملكة العربية السعودية في الفترة ١٩٩٠ -٢٠٠٥) - ٢٠١٠[١]**

سعت تلك الدراسة للإجابة على عدة تساؤلات هامة منها:

ما طبيعة الأدوار التي تؤديها الوحدات المحلية في التنمية الاجتماعية؟ اضافة إلى طبيعة المساهمات التي تضيفها الوحدات المحلية في التنمية الاقتصادية؟ فيما كان هناك تساؤلات حول المعوقات التي تعيق تلك الأدوار وكيف يمكن تفعيل دور الوحدات في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية؟

وقد وضعت تلك الدراسة عدة فروض بحثية منها على سبيل المثل:

إلى أي مدى يؤثر إدراك المسئولين المحليين بالجمعيات الأهلية على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية بالنسبة للوحدات المحلية.

وقد خلُصت الدراسة فيما إليه الى عدة نتائج منها:

- أن التغيرات العالمية أثرت على دور الوحدات المحلية متمثلة في أن دور الدولة بات يتمثل في إرساء القوانين واستقرار السياسات العامة وتحقيق العدالة الاجتماعية وأن تلك التغيرات العالمية وتجليات العولمة جعلت من دور المواطن في الوحدة المحلية النائية بات مسموعات بفضل وسائل الاعلام
- من ناحية أخرى بات من الضروري إعادة النظر في رسم الادوار فيما بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني في إطار تعاون بين الجهات الحكومية المحلية والجهات التنموية الأخرى مثل الجمعيات الأهلية التي لا تهدف للربح.

وإزاء تلك النتائج أوصت الدراسة بأمور كثيرة منها:

أهمية إلمام المسئولين المحليين بالبيئة والمجتمع المحيط وعمل مسح لطبيعة المؤسسات المتواجدة في نطاق عملهم للتنسيق معهم في حال استدعى الامر لطلب المساعدة والدعم منهم في أي أمر او مشروع خاص بالمجتمع.وكذلك أوصت بأهمية تفعيل المشاركة الشعبية في صنع القرارات التنموية.

---

(١) أحمد سعيد الزهراني: دور الوحدات المحلية في عملية التنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة (دراسة مقارنة مع التركيز على المملكة العربية السعودية في الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٥)، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١٠

**٤- دراسة عائشة عتيق: جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية – دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية لولاية سعيدة-٢٠١٢**[١]

ترتكز إشكالية تلك الدراسة إلى أن قطاع الخدمات الصحية والرعاية الطبية بالجزائر شهد بعض التطورات كبيرة خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، وعلى الرغم من ضخامة ما تنفقه الجزائر على الرعاية الصحية، وما تبذله الدولة من جهود في سبيل رفع مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها القطاعات العامة أو الخاصة، إلا أن الاستفادة من ذلك مازالت دون المستوى المطلوب.

واستندت الدراسة لمنهج الوصف والتحليل من خلال الاستبيانات التي وزعت على المرضى والتي خرجت بمجموعة من النتائج والتوصيات كانت على النحو التالي:

- أن المستشفى يقوم بتسهيلا إجراءات العمل قدر الامكان لسرعة وسهولة تقديم الخدمة ورغبة العالمية بالمستشفى للتعاون مع المرضى وسرعة الإستجابة لطلباتها
- شعو المرضى بالأمان في التعامل مع العاملين بالمستشفى
- من نتائج الدراسة ايضا أن معظم المرضى غير راضين عن الخدمات المقدمة مثل خدمات النظافة وعدم توافر الاجهزة الطبية والتقنية الحديثة وعدم استفادة المرضى من جميع الادوية وشرائهم لها من الخارج.

وكان من أهم توصيات تلك الدراسة:

- إعادة النظر في أولويات الإنفاق على قطاع الصحة وفقا للموارد المتاحة حاليا لتحقيق الارتقاء بالصحة العامة للمواطنين، وتحقيق العدالة في توزيع الخدمات الصحية.
- وضع أسس ومعايير علمية واضحة لترشيد التوسع في المنشآت الصحية اعتمادا على بيانات فعلية وحديثة ونظم معلومات جغرافية، لتحديد جميع أنواع الخدمات المتاحة وتوزيعها حسب احتياجات المجتمع وتعداد السكان وتوزيعهم وفقا للفئات العمرية.

---

(١)عائشة عتيق: جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية – دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية لولاية سعيدة- رسالة ماجستير، الجزائر-٢٠١٢

- ضرورة الاهتمام بتطوير الخدمات الصحية وتحسينها بما يناسب الاحتياجات والمتغيرة للمستفيدين، وذلك بمواكبة التطور التكنولوجي السريع في مجال الأجهزة والمعدات التقنية الطبية المتقدمة ، وتوفير مختلف الأدوية الضرورية مما يزيد من رضا المرضى.

**ب. <u>الدراسات باللغة الإنجليزية</u>**

**١- دراسة:Andrew Clayton, Peter Oakley and Jon Taylor : برنامج المجتمع المدني والحركة الاجتماعية (الورقة الثانية/ المجتمع المدني وتقديم الخدمات- ٢٠٠٠**[1]

ظهر خلال العقود القليلة الماضية دور المجتمع المدني في تقديم الخدمات خاصة في ظل تراجع في قدرة الدولة على تقديم الخدمات الاجتماعية نظرا للعجز في القدرات الاقتصادية للدول وانتشار المشكلات الاجتماعية من بطالة وفقر ..إلخ وقد أظهرت الدراسة أن طريق التقدم نحو الأمام يُبنى على اساس شراكة أكبر بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني وهذا ما استدعى إعادة النظر في تقييم دور وقدرات الدولة في تقديم الخدمات الأساسية ومن ناحية أخرى الوقوف على الفرص ولتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق شراكة مع الحكومة:

وفي هذا السياق قد تناولت الدراسة عدة قضايا جوهرية ذات الصلة بدور المجتمع المدني في تقديم الخدمات وهي على النحو التالي:

- قدرة تلك المؤسسات (مؤسسات المجتمع المدني) في تقديم الخدمات.
- قدرة تلك المنظمات في تحسين جودة الخدمات ووصولها بشكل جيد للمجتمع تكون أكثر فاعلية حينما تكون في شراكة مع الدولة.
- كما أن تلك المؤسسات (مؤسسات المجتمع المدني) تكون أكثر مسائلة أمام الجهات المانحة
- التأثير الحالي لتوجهات اللامركزية على الهيكل ا لحكومي وما هي طبيعة تلك التأثيرات وما يستتبع ذلك من دور أكبر لمؤسسات المجتمع المدني

(1) Andrew Clayton, Peter Oakley and Jon Taylor: Civil Society and Social Movements Programme Paper Number 2 (Civil Society Organizations and Service Provision) , United Nations Research Institute for Social Development,October 2000

- الإشكالية القائمة لدى المنظمات غير الحكومية بخصوص التزامها بتقديم الخدمات وقدرتها على لعب دور أوسع في التنمية الاقتصادية والإجتماعية.

**٣- الدراسات المرتبطة بالمشاركة:**

**أ. <u>الدراسات باللغة العربية</u>**

**١- دراسة سامية بارح إقلاديوس: التعاون بين المنظمات العاملة في مجال الرعاية الصحية على المستوى المحلي- ١٩٩٢[١]**

كانت مشكلة الدراسة هي كيف يمكن تحقيق التعاون بين المنظمات الحكومية والأهلية العاملة في مجال الرعاية الصحية. واستندت هذه الدراسة لمجموعة من الإجراءات المنهجية حيث صنفت الدراسة على أنها من الدراسات الوصفية التحليلية معتمدة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة وكذلك المسح الاجتماعي الشامل، وقد تم استخدام العديد من الأدوات البحثية لجمع البيانات مثل:

- مقياس المواقف التعاونية
- منهج المسح الإجتماعي الشامل وبالعينة.
- المقابلة شبه المقننة.

وكان من نتائج هذه الدراسة :

١- هناك معوقات للتعاون بين المنظمات العاملة في مجال الصحة تتمثل في التشريعات.

٢- عدم وجود مؤسسات متخصصة في التنسيق بين المؤسسات الحكومية و غير الحكومية.

---

(١) سامية بارح: التعاون بين المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في مجال الرعاية الصحية على المتسوى المحلي، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، القاهرة، ١٩٩٢

**٢- دراسة حنان راشد سالم البلوي: الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص كمدخل لتحسين الجودة في الخدمات الصحية مع التطبيق على قطاع الصحة بمدينتي جدة وتبوك بالمملكة العربية السعودية-٢٠١١**[١]

وتسعى الدراسة للوقوف على مفهوم الشراكة بين الحكومة كفاعل رئيس والقطاع الخاص في تأدية الخدمات الصحية بالمملكة العربية السعودية تطبيقا على مدينتى جدة وتبوك كما تعمل الدراسة على معرفة المتغيرات العالمية والتحديات التي تواجه الأداء الحكومي كما تعمل على إبراز الدور الجديد للدولة وتضمنه إلى الشراكة كمدخل لتحسين الجودة في الجهاز الحكومي وخاصة في قطاع الصحة.

وقد خلصت الدراسة لعدة توصيات:

- تحديد بشكل دقيق أهداف النظام الصحي في المملكة العربية السعودية
- كما أنه من الضروري إلتزام الدولة بمحددات الصحة العامة. هذا إضافة إلى الخدمات الأساسية التي علي الدولة ضمان تقديمها للمواطنين.

وعلى جانب التنسيق مع القطاع الخاص فإنه من الاهمية التنسيق مع مستشفيات القطاع الخاص من خلال ورش عمل وبرامج تدريبية مشتركة.

**٣- دراسة شيماء حنفي محمد: برنامج مقترح للشراكة بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتحسين الخدمات المقدمة لمرضى السرطان-٢٠١٢**[٢]

تدور مشكلة الدراسة حول برنامج التدخل المهني باستخدام طريقة تنظيم المجتمع لتحقيق الشراكة بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتحسين الخدمات المقدمة لمرضى السرطان، وقد أستهدفت الدراسة التحقق من مدى فعالية التدخل المهني باستخدام طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق الشراكة بين المنظمات الحكومية و غير الحكومية في مجال رعاية مرضى السرطان من خلال الوقوف على مجموعة من الأمور:

---

(١) حنان راشد البلوي: الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص كمدخل لتحسين الجودة في الخدمات الصحية(مع التطبيق على قطاع الصحة بمدينتي جدة وتبوك بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠١١

(٢) شيماء حنفي محمد: برنامج مقترح للشراكة بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتحسين الخدمات المقدمة لمرضى السرطان، رسالة دكتوراة، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية - ٢٠١٢

- التحقق من مدى فعالية التدخل المهني باستخدام طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق الوعي بماهية وأهمية تحقيق الشراكة بين المنظمات الحكومية و غير الحكومية في مجال رعاية مرضى السرطان.
- التحقق من مدى فعالية التدخل المهني باستخدام طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق التعاون بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجال رعاية مرضى السرطان.
- التحقق من مدى فعالية التدخل المهني باستخدام طريقة تنظيم المجتمع لزيادة الاتصال بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجال رعاية مرضى السرطان

وقد توصلت الدراسة لنتائج منها: ثبوت صحة الفرض الرئيس للدراسة وهو أنه " توجد فروق ذات دلالة معنوية لبرنامج التدخل المهني باستخدام طريقة تنظيم المجتمع في تحقيق الشراكة بين المنظمات الحكومية و غير الحكومية في مجال رعاية مرضى السرطان، وذلك نتيجة التدخل المهني مع الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بكلا من المعهد القومي للأورام (منظمة حكومية) وجمعية أصدقاء المعهد القومي للأورام والمؤسسة المصرية لمكافحة سرطان الثدي(كمنظمات غير حكومية).

**٤- دراسة هيلين عبد الرحيم مراد: دور المشاركة الشعبية في تفعيل التنمية المحلية في مصر مع دراسة حالة محافظة الإسماعيلية-٢٠١٢**[١]

و تتناول هذه الدراسة على ماهية المشكلات والعقبات الإدارية والتنظيمية والثقافية التي تحول دون تعزيز المشاركة المجتمعية من أجل تحقيق التنمية المحلية بصفة عامة وبالتركيز على الحالة المصرية بصفة خاصة. كما تستند تلك الدراسة على أهمية بحثية جوهرها ضرورة تمكين المواطن في المطالبة بحقوقه التي يوفرها النظام في ظل التوجه الجديد للحكومة المصرية وتعزيز الثقة بين الموطن والحكومة.

(١) هلين عبد الرحيم مراد: دور المشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية المحلية في مصر (مع دراسة حالة محافظة الإسماعيلية)، رسالة دكتوراة مصر غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠١٢

كمنا تهدف الدراسة التعرف على مفهومي المشاركة المجتمعية والتنمية المحلية هذا إضافة إلى الوقوف على الوضع الراهن لجهود المشاركة المجتمعية في ادارة عمليات التنمية المحلية.

كما أن الدراسة تناولت عدة أطر مفاهيمية للموضوع وهي مفاهيم التنمية المحلي ومفهوم المشاركة الشعبية.

وقد خلصت الدراسة في نهايتها لعدة نتائج وتوصيات من اهمها:

- المشاركة المحلية من المحددات المؤثرة ليس في نجاح المشروعات التنموية وحسب بل وفعالية تلك المشروعات كما أنها تسهم في االاستثمار الجيد للمورد البشري في عملية التنمية كما تساعدة في رفع كفاءة الجهاز الاداري المختص بعملية التنمية.
- أشارت الدراسة أيضا الى أن اتجاها بدأ يتزايد نحو الشفافية والمشاركة الشعبية.
- أوصت الدراسة بعقد ورش عمل للمعنين بعملية التنمية وتعريفهم للمشاركة في العملية التخطيطية
- تكوين لجان مستفيدين تضم ممثلين عن الفئات المستفيدة من مشروعات التنمية ومدعمة بمجموعة من الخبراء.

**ب- <u>الدراسات الأجنبية:</u>**

**١- دراسة Moreira,Roserio Mario: المنظمات غير الحكومة والمشاركة الشعبية في مقاطعة موكوبا/ موزمبيق: تحليل لمشروع التنمية المحلية في الفترة من ١٩٩٨حتى عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٢[1]**

تقوم الدراسة على أساس مؤداه أن المشاركة المجتمعية واحدة من العوامل الاساسية لسياسات التنمية في موزمبيق والتي تلعب فيها الجمعيات الأهلية دورا هاما، وتتناول هذه الدراسة بالتحليل طريقة قيام المنظمات غير الحكومية بالمشاركة المجتمعية من خلال اتباع سياسات قومية لتعزيز الوعي البيئي.

(1) Moreira, Roseiro Mario: Non-governmental organizations and community participation in Mocuba district, Mozambique : an analysis of local development projects from 1998 to 2001, 2002,
http://www.netd.ac.za/?action=view&identifier=oai%3Aunion.ndltd.org%3Aukzn%2Foai%3Ahttp%3A%2F%2Fresearchspace.ukzn.ac.za%3A10413%2F4532

و تعمل الدراسة على تقييم المشاركة المجتمعية باعتبارها عامل هام يساهم في الوعي البيئي، وتركز أيضا على أهمية المشاركة المجتمعية ودور المنظمات غير الحكومية في التنسيق مع كافة المعنين بعملية المشاركة، واستعرضت المناقشات مع المعنيين حول المعارف والتشريعات التنموية بالتركيز على المنظمات غير الحكومية من حيث التصورات والخبرات والمشاكل المتعلقة بمشاركة المجتمع في عملية التنمية المحلية.

ونتج عن هذه الدراسة أنها قدمت مناشدة لإعادة تقييم آليات سياسات التنمية من حيث إعداد تلك السياسات، إصدارها، توزيعها وتنفيذها على كافة المستويات ذات الصلة وعلى كافة المعنين.

**٢- دراسة Jonathan Oshupeng Maseng:الدولة والمجتمع لمدني والتخلف: دراسة حالة على زيمبابوي – ٢٠١١**[1]

تتناول هذه الدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في زيمبابوي في إطار مفاهيم التنمية والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية المستدامة، حيث يتم التعرف على العلاقة بين الدولة والمجتمع في افريقيا لوضع معايير للدولة المدنية في زيمبابوي.

وكانت الدراسة قد تناولت فترات زمنية معينة لمناقشتها وهي ثلاثة أقسام حقبة ما بعد الاستقلال، وما بعد ١٩٩٠ ومرحلة ما بعد عام ٢٠٠٠ و اتصفت العلاقة في المرحلة الأولى بأنها كانت على مايرام وجيدة وكان للدولة في تلك المرحلة سيطرة تامة على كافة القطاعات إلا أنها بعد عام ١٩٩٠ انهارت وتأثر تلك العلاقة الودية بعد تأثر الوضع الاقتصادي والممارسات السلطوية من الدولة ونتج عنه مواجهة وندية نتج عنه قمع أكثر من الدولة تجاه المجتمع المدني ممثلا في قوانين وتشريعات تم وضعها تضمنت الحصول على المعلومات الخاصة وقانون النظام والأمن العامل ( Access to Information and Privacy Act (AIIPA) and the Public Order and Security Act (POSA) )، وقد خلُصت الدراسة إلى أنه لكي تكون هناك علاقة جيدة ومستدامة بين المجتمع المدني والدولة فإنه يجب على الدولة ان تشجع باستمرار الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد إضافة إلى لعب دور محوري في تعزيز التنمية المستدامة على نحو يلبي المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للسكان

(1 )Maseng, Jonathan Oshupeng: The state, civil society and underdevelopment: the case of Zimbabwe, 2011, ttp://hdl.handle.net/10394/8507

- **ملخص عن الدراسات السابقة:**

بعد الاطلاع على تلك الدراسات وجد الباحث بأن هناك العديد من النقا المشتركة مع موضوع الدراسة والتي يمكن أن تساهم في فهم أكثر للموضوع والاستفادة مما توصلت له تلك الدراسات في تأكيد أو معارضة النتائج التي ستخرج بها الدراسة وفيما يلي عرض لما استخلصه الباحث من الدراسات السابقة:

١- وقد استفاد الباحث من بعض هذه الدراسات للوقوف على أدوار الجمعيات وجهودها داخل المجتمع والعوامل التي تؤثر على جهودها من خلال انخفاض مستوى الدعم الحكومي
٢- كما كانت هناك دراسات ذات قيمة مفيدة للباحث لوقوفها على التحديات الهامةالتي تواجه الجمعيات ومنها القيود الحكومية المتمثلة في التشريعات تمثل عقبة أمام الكثير من جهود الجمعيات في تأدية دورها بشكل فاعل وحقيقي
٣- كانت الدراسات السابقة مفيدة أيضاف في معرفة قدرة الجمعيات في تنفيذ العديد من المبادرات واضطلاعها بمهام بديلة عن دور الدولة وتمثل ذلك في أنشطة الجمعيات في مجال البيئة من خلال اسناد بعض المشروعات لها وتنفيذ تلك المشروعات داخل المجتمع
٤- استرعت إحدى هذه الدراسات إنتباه الباحث لما يعانيه الريف المصري منذ فترة كبيره في صعوبة حصوله على الخدمات الأساسية التي تؤثر بشكل كبير على تنمية تلك القرى وكيف أن هذه القرى تعاني من مشكلات قديمة على الرغم من التوصيات التي نادت بأهمية تنسيق الجهود بين القطاعات الحكومية والمؤسسات الأهلية.
٥- كما أن بعض الدراسات كانت مفيدة للباحث كونها تهتم بمعرفة أبعاد عملية الشراكة وربطها بتحسين أداء المنظمات العاملة في مجال خدمات الصحة، وأيضا وتناولت أينتالتعرف على مفاهيم الخدمات الصحية وخصائصها الأمر الذي ساعده في الإطار النظري الخاص بالحديث عن الخدمات الصحية
٦- فيما تطرقت بعض الدراسات لدور الجمعيات في عملية تقديم الخدمات وضرورة تنسيقها مع الجهات الأخرى التي تعمل في نفس المجال والتنسيق أيضا مع

أجهز الدولة وهذه الجزء بالتحديد شديد التماس مع موضوع الدراسة الذي يركز على الخدمات التي تقدمها الحكومة وكيف سيكون للجمعيات دور في تحسين وهو ما يستدعي ضرورة التنسيق مع تلك الجهات للقيام بدور معها

٧- كما أن إحدى الدراسات تناولت كفاءة إيصال الخدمات للريف المصري وهو ما يعد نقطة تلاقي من زاوية أخري لموضوع البحث حيث أن كفاءة توصيل الخدمات للريف تتقاطع بشكل ما مع تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة على المستوى المحلي في نقطة التنمية المحلية .

٨- تناولت بعض الدراسات السابقة المشاركة الشعبية في تفعيل دور العمل داخل المنظمات الأهلية وهذا ما قد يدفع بشكل أو بأخر في اتجاه دعم دور الجمعيات في عملية التنمية وهذا يعد نقطة تلاقي ايضا مع موضوع الدراسة.

**وفيما يتعلق بنقاط الإختلاف مع هذه الدراسات:**

١- أن الدراسة الحالية تتحدث عن الدور الذي يمكن أن تسهم به الجمعيات في تحسين الخدمات الحكومية من خلال الجهود التي يمكن بذلها لتحقيق هذا التحسين

# الفصل الثاني

## الجمعيات الأهلية في سياقها التاريخي والمجتمعي

- تمهيد
- أولاً: ظروف تنامي دور وفاعلية المجتمع المدني
- ثانياً: مفهوم المجتمع المدني
- ثالثاً: مفهوم الجمعيات الأهلية
- رابعاً: الخلفية التاريخية للجمعيات الأهلية
- خامساً: مجالات عمل الجمعيات الأهلية
- سادساً: الظروف التي تساهم في نشأة وإقامة الجمعيات الأهلية
- سابعاً: أنماط الجمعيات الأهلية
- ثامناً: خصائص الجمعيات الأهلية
- تاسعاً: أدوار الجمعيات الأهلية
- عاشراً: العلاقة مع المجتمع (المستفيدين)
- حادي عشر: مقارنة بين الهيئات الحكومية والمنظمات الأهلية
- ثاني عشر: مقومات نجاح الجمعيات الأهلية
- ثالث عشر: التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية وكيفية مواجهتها

**تمهيد:**

تلعب الجمعيات الأهلية في الفترة الحالية دورًا هاما في المجتمع المصري حيث أن هناك الألاف من الجمعيات المشهرة التي تتباين ميادين عملها ولكن جمعيها في النهاية يصب في تنيمة وخدمة المجتمع، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه الجمعيات في دورها داخل المجتمع وصل الحال بكثير منها أن أصبحت أنها عبارة عن مقر مغلق تعلوه لوحة بإسم الجمعية والحديث عن التحديات قد لا ينتهي، ولكن في ظل تلك التحديات من المؤكد أن هناك البعض الآخر من الجمعيات يقوم بجهد ودور ملموس داخل المجتمع قدر طاقته واستطاعته في مجالاتٍ شتى وفروع مختلفة من القضايا التي تهم المجتمع.

وفي ضوء ذلك فإن هذا الفصل يتطرق للعديد من المحاور ذات الصلة بالجمعيات الأهلية ودورها في المجتمع من خلال مبحثين هما المفاهيم والسياق التاريخي والمبحث الثاني الخصائص والأدوار.

وتدور العناصر الرئيسة لهذا الفصل باستعراض مفاهيم المجتمع المدني وظروف تنامي دوره داخل الحياة العامة، ثم يتناول الجمعيات الأهلية باعتبارها أحد مكونات المجمتع المدني في أي دولة و محور هذه الدراسة.

كما تم تناول عدة عناصر مرتبطة بمفاهيم الجمعيات الأهلية والتطور التاريخي لها منذ نشأة حركة العمل الأهلي في مصر، وتعرض الفصل أيضا للسمات الرئيسة للجمعيات الأهلية وأهداف إنشائها ومن ثم الأدوار والإسهامات التي تقوم بها داخل المجتمع، كما تطرق أيضا إلى التحديات التي تواجه عمل الجمعيات الأهلية وتناول بعض الاقتراحات والتصورات حول كيفية مواجهة تلك التحديات.

## أولاً: ظروف تنامي دور وفاعلية المجتمع المدني:[١]

يعتبر نمو الوعي لدى الحكومات بأهمية المشاركة الشعبية في جهود التنمية والدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية عاملا هاما في نموها وتعظيم قدراتها على توجيه الجهود التطوعية البناءة داخل المجتمع المحيط لإشباع حاجات وتقديم خدمات جيدة لأفراد هذا المجتمع، وقد تزايد وتطور دور المنظمات غير الحكومية بفضل مجموعة من الظروف والمتغيرات مثل:

- فشل الدولة في (العالم الثالث) في تحقيق وعد التنمية:
  - حيث أن الظروف الدولية والإقليمية والمحلية مثل الفجوة الشاسعة لم تنجح الدولة تحت وطأتها من رسم مشروعها الإجتماعي.
- فشل الدولة في تعبئة الجماهير ودفعها نحو مشروعها الاجتماعي:
  - حيث استندت الدولة لبيروقراطيتها في بناء تنمية بعيدة عن مشاركة المجتمع مما أدى لقتل الأفكار الخلاقة والمبدعة التي كان من الممكن الاستفادة منها لو تحقق قدر من التواصل الفعال و الحقيقي بين الدولة بمؤسساتها والقاعدة الشعبية داخل المجتمع مما زاد الأمر سوءا نحو تجذر صور الفساد وإهدار المال العام.

## ثانياً: مهفوم المجتمع المدني

١- يعتبر المجتمع المدني وفقا لما ورد في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨ بمثابة الحلبة التي تدور فيها الأعمال الجماعية الطوعية حول المصالح والأغراض والقيم المشتركة وهو يتميز عن الأسرة والدولة والمؤسسات الهادفة إلى الربح حيث يعتبر فضاء خاص في المجتمع يتلاقى فيه الناس ذوي الإهتمامات على صعيد واحد ليناقشوا قضايا تثير اهتماهم ويعملوا على التأثير في المجتمع الواسع في إطار اهتماماتهم، وفي هذا الخصوص يمكن النظر إلى المجتمع المدني على أنه الأساس الذي يقوم عليه رأس المال الإجتماعي وهو يتكامل مع السلطة التنفيذية

(١) علي ليلة: دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة ، ٢٠٠٢، ص ص ٩٥،٩٦

والسلطة التشريعية ووسائل الإعلام المستقلة لكي يهيء الظروف الضرورية من أجل ازدهار التنمية والديمقراطية وكثيرا ما يستجيب لقضايا العدالة الاجتماعية التي تحيد عنها المؤسسات الهادفة للربح.[١]

٢- ووفقا لمفهوم البنك الدولي "فإن المجتمع المدني يشير إلى المجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استنادًا إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية. ومن ثم يشير مصطلح منظمات المجتمع المدني إلى مجموعة عريضة من المنظمات تضم: الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين، والمنظمات الخيرية، والمنظمات الدينية، والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري"[٢]

٣- ووفقا لما تناوله حسن محمد سلامة لآراء بعض علماء الاجتماع في الفكر الغربي هو " ذاك المجتمع الذي يتفق أفراده بإرادتهم الحرة ورضائهم على إنشائه رغبة منهم في ممارسة حقوقهم الطبيعية بمزيد من الفعالية والكفاءة ويتنازل الأفراد في هذا المجتمع عن حق فرض القانون الطبيعي لسلطة جديدة تكون مهمتها صيانة الحقوق الاساسية لأفراد في الحرية والتملك"[٣].

ويتضح من التعريفات السابقة أمرين هما أن المجتمع المدني مجال للحرية والاستقلال النسبي عن الدولة، و الأمر الثاني هو مفهوم واسع يستوعب المؤسسات التقليدية والحديثة معا بحيث تصبح مؤسسات المجتمع المدني القبيلة والعشيرة والطائفة علاوة على المؤسسات الحديثة كالجمعيات والنقابات والاتحادات والأحزاب ومنظمات حقوق الانسان بمعنى اخر هي المؤسسات التي تتوسط بين العائلة والدولة.

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة :تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ (العقد الاجتماعي لمصر: دور المجتمع المدني)، ص ٤

(٢) الموقع الرسمي للبنك الدولي على الإنترنت :
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC/0,,contentMDK:20581116~pagePK:220503~piPK:220476~theSitePK:1153968,00.html

(٣) حسن محمد سلامة السيد:العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر مع إشارة إلى الجمعيات الأهلية،المكتبة المصرية للطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ٥٨.

١- ويشير مدحت أبو النصر في هذا الإطار لعدة مفاهيم لعل منها ما يتميز بكثرة التعبير عن المشاركة الاختيارية حيث أنه "التعبير عن المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين الأفراد والدولة" [١]

**ووفقا للآراء السابقة لتوضيح ما تعنيه كلمة مجتمع مدني لاحظ الباحث بأن معظمها إجتمع على مجموعة من المحددات:**

- يمكن أن يكون المجتمع المدني كل ما هو غير حكومي.
- وهو كل ما يجمع فئات ذات اهتمام مشترك لها تمايزا واستقلال تنظيميا عن غيرها من التنظيمات والجماعات.
- تجمع تلك الفئات إرادة حرة وذاتية وتتسم بالطوعية وتقوم على المشاركة.
- يرى البعض أن الأحزاب السياسية احد مؤسسات المجتمع فيما يرى الكثير من المختصين أنها لا تقع ضمن حيز المجتمع المدني لأنها تسعى للسلطة، وتقع ضمن مؤسسات المجتمع المدني الجمعيات الأهلية وهي موضع حديثنا في هذه الدراسة وسيتم تناولها لاحقا.

ومن السياق السابق نجد أن مظلة المجتمع المدني واسعة وتضم العديد من المؤسسات والكيانات وهو ما يُطلق عليها بالمنظمات الأهلية أو المنظمات غير الحكومية التي تضم هي الأخرى العديد من التصنيفات، وقد طرح عطية أفندي وجهة نظر حول ما يطلق عليها المنظمات غير الحكومية و من سماتها:[٢]

- هيكلها له صفة رسمية وهدفها البقاء، كما تعمل بهدف غير الحصول الربح بشكل عام.
- ولا ترتبط بعلاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة فيما يمكنها الحصول على مساعدات حكومية مالية.

---

(١) مدحت محمد أبو النصر: إدارة منظمات المجتمع المدني، دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة، ايتراك للطباعة والنشر،القاهرة ، ٢٠٠٧، ص ص ٧١،٧٢.

(٢)عطية حسين أفندي: إدارة شئون الدولة والمجتمع ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، الطبعة الثانية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص ٢٢ ، ٢٣

- ذاتية الحكم وتقوم بشكل رئيس على المشاركة الطوعية ولا تباشر نشاطا سياسيا رغم ما قد يفرض عليها في بعض الأحيان من دور في بعض القضايا السياسية التي تؤثر في السياسة العامة للدولة.

## ثالثاً: مفهوم الجمعيات الأهلية

كما تمت الإشارة من قبل أن الجمعيات الأهلية تقع ضمن مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في مجال خدمة وتنمية المجتمع جنبا إلى جنب مع المنظمات الأخرى التي تتواجد في حيز المجتمع المدني نفسه أو بجانب القطاعات الأخرى سواء كانت حكومية أو قطاع خاص، فإنه سوف يتم استعراض عدة مفاهيم إضافة لتعريفها وفقا للقانون كما ورد بالاطار النظري للدراسة ومنها:

١- ووفقا لما ورد بمعجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها فإن الجمعية Association هي "كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو من أشخاص اعتباريين لغرض غير الحصول على ربح مادي"(١)

٢- وهناك تسميات أخرى لها بحكم النشأة وبحكم العمل الذي تقوم به حيث أطلقوا عليها البر والإحسان وتحولت لـ الجمعيات الخاصة، وهناك من "أطلق عليها منظمات تطوعية أو غير حكومية، ومثل ما يطلق عليها في الخليج العربي جمعيات النفع العام بينما يُطلق عليها في الولايات المتحدة اسم القطاع الثالث أو الجمعيات التطوعية الخاصة".(٢)

و يُنظر للجمعيات من وجهة النظر الاجتماعية على أنها" تنظيم اجتماعي لعدد من الأفراد يهدف إلى تحقيق أهداف لا تتعارض مع قوانين وتقاليد المجتمع بغرض المساهمة في مواجهة احتياجات ومشكلات المجتمع" و تُعرف أيضا "بأنها احدى المنظمات الأهلية التي تشرف وزارة الشئون الاجتماعية والتي ينشأها الأهالي في مجتمعهم نتيجة لشعورهم

---

(١) معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها الصادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية / إدارة العمل الاجتماعي، ١٩٨٣- معنى الجمعية ص ١٦

(٢) مدحت أبو النصر: إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، مرجع سبق ذكره،،ص ص ٥٤، ٥٥

بأنها الوسيلة المناسبة لمواجهة ما يعانونه من احتياجات وما يواجهون من مشكلات عن طريق توحيد الجهود الذاتية للأهالي مع جهود المنظمات الحكومية"[١]

وبالنظر في التعريفات السابقة للجمعيات الأهلية نجدها اجتمعت حول مقومات أساسية للجمعية منها:

١- تنظيم يجمع مجموعة أفراد لهم نفس الأهداف.

٢- لا يتعارض إنشاؤها مع القانون.

٣- تعدد أغراضها وأهدافها وفقا لاحتياجات المجتمع الذي تخدمه ووفقا لتطور فلسفة عمل الجمعيات على مدار التاريخ بدءًا من عملها في مجال البر والإحسان انتهاء للتنمية البشرية من أجل المجتمع وبمشاركة المجتمع.

٤- تقوم الجمعيات بدور الشريك مع الجهات الحكومية في العمل على تنمية المجتمع.

٥- كما تعمل في نفس الوقت لتأكيد و تفعيل فكرة المشاركة الشعبية من خلال تحفيز الأفراد للعمل والتعاون وبذل الجهد وطرح الأراء والأفكار في سبيل تحقيق التنمية المنشودة.

## رابعاً: الخلفية التاريخية لنشأة الجمعيات الأهلية

إقترن تنامي العمل الأهلي بشكل عام بحالات تغير وتحول مرت بها المجتمعات خاصة ما حدث إبان التحولات المجتمعية خاصة في أوروبا فقد كانت نشأة الجمعيات الأهلية منذ قرون في الغرب في إطار مفهوم البر والإحسان والقيم الدينية التي ارتبط معظمها بالكنيسة وقد حدث تغير على تلك الفكرة بعد التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي حلت في دول الغرب بعد الثورة الصناعية حيث أصبح لهذه المؤسسات شكل ومضمون جديد ودور أكثر فاعلية في المجتمع تجاوز فيها عمليات الاحسان والبر.[٢]

وفيما يتعلق بتطور حال الجمعيات داخل مصر فقد برز ذلك خلال فترة ما بعد الحربين العالميتين بعدما حصلت مصر على استقلالها وبدأت في بناء مؤسسات الخدمات العامة

---

(١) محمود محمد محمود: أساسيات الادارة في الخدمة الاجتماعية، الطبعة الثالثة، دار الصفوة للنشر والتوزيع، الفيوم، ٢٠٠٠، ص ٣٠٤

(٢) مدحت أبو النصر: إدارة منظمات المجتمع المدني، دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة، مرجع سابق، ص ٨٥

لتقديم الخدمات الاساسية إلا أن نمو وازدهار القطاع التطوعي في مصر قاد نحو مزيد من التوسع وخاصة في المناطق الحضرية التي ضمت الكثير من العرقيات والجنسيات والمِلل المختلفة حيث ظهرت الجمعيات المعبرة عن اللبنانين و اليونانيين والأرمن و الأقباط واليهود والنوبيين إلى جانب استمرار العضوية النشطة في الجمعيات الخيرية التي تقدم خدمات التعليم والصحة اضافة إلى جمعيات شغل أوقات الفراغ....إلخ[١]

وهناك من قسم المراحل التي مرت بها الجمعيات الأهلية لمجموعة من المراحل بدأت بتأسيس الجمعيات ذات الطابع الإثني والتي تستهدف مجموعة الجاليات الأجنبية إلى أن مرت بمراحل فرض سيطرة الدولة على المجتمع بمؤسسات بشكل عام وحدوث حالة من الإنفتاح في المجال السياسي والاقتصادي وقد تناولت أماني قنديل تلك المراحل بشكل مفصل نستعرضه فيما يلي:[٢]

**١- الجمعيات الأهلية في مرحلة النشأة والتبلور (القرن التاسع عشر حتى ١٩٢٣)**

تأسست أول جمعية في مصر عام ١٨٢١ وهي الجمعية اليونانية بالاسكندرية لتضم أكبر الجاليات الأجنبية التي عاشت في مصر في تلك الآونة وتوالى بعد ذلك إنشاء الجمعيات تباعا بعد حوالي أربعة عقود مثل الجمعيات الثقافية "معهد مصر" للبحث في تاريخ الحضارة المصرية عام ١٨٥٩ وجمعية المعارف عام ١٨٦٨ والجمعية الجغرافية وبعد ذلك بدأ تأسيس الجمعيات الدينية الاسلامية والقبطية مثل الجمعية الخيرية الاسلامية عام ١٨٧٥ والتي ترأسها عبد الله النديم واهتمت ببث روح الوطنية بين المصريين كما كانت هناك جمعية المساع الخيرية القبطية ١٨٨١ التي اتجهت لبث روح التعاون بين المصريين ونبذ الكراهية والتعصب وجمعية التوفيق القبطية عام ١٨٩١.

ونلاحظ خلال تلك الفترة إن بداية نشأة الجمعيات جاء مرتبطا في البداية بمصالح روابط وجاليات أجنبية كما الحال في الجمعية اليونانية، ثم انتقل الأمر إلى تبني أهدافا ثقافية ممثلة في الجمعيات ذات الطابع العلمي. وقد تأخر نسبيا إنشاء الجمعيات الدينية ربما لبعض العوامل، منها المساجد لأنها كانت تلعب دورا أكثر منه ارتباطا بالعبادة وحسب إذ

---

(١) عطية حسن افندي: المنظمات غير الحكومية والتنمية "إعادة التفكير من اجل دور اكثر فاعلية –رئاسة مجلس الوزراء– القاهرة ،١٩٩٨، ص ١٠٩ ١١٠

(٢) أماني قنديل، سارة بن نفيسة: الجمعيات الأهلية في مصر ،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – القاهرة ،١٩٩٤، ص– ص ٥١–٦١

يُعتبر مكانا يجتمع فيه الناس للتشاور في أمور حياة الناس الاجتماعية وأحيانا السياسية في تلك الحقبة كما كان مركزا لتجميع الصدقات والزكاة وتوزيعها على فقراء المسلمين.
وخلال تلك الفترة من تاريخ الجمعيات هناك العديد من المؤثرات والتحديات على المستوى الداخلي والخارجي الذي ساهم في بلورة حركة الجمعيات الأهلية في مصر خلال تلك الحقبة الزمنية وهي:

- نشاط البعثات التبشرية الدينية خلال العقود التي سبقت الاحتلال البريطاني لمصر والنشاط الواسع للإرساليات التبشيرية بهدف تحويل الاقباط المصريين إلى بروتستانت، كما وفدت إرساليات بهدف نشر المسيحية بين اليهود في الاسكندرية وتوالى بعد ذلك نشاط البعثات الكاثوليكية وقد ساعد ذلك العامل في رفض المصريين لنشاط تلك البعثات وبدأ في تكوين كيانات ذات سمة دينية تقوم بنفس الدور والخدمات التي تقوم بها تلك الإرساليات مثل الإعانة وتقديم الخدمات للفقراء
- أما العامل الثاني فقد ارتبط بالتركيبة الاجتماعية وتأثير الجاليات الاجنبية ومدى التجانس بين السكان أحد المؤثرات الهامة في حركة الجمعيات في تلك الفترة وهو ما أدى لظهور جمعيات ذات طبيعية إثنية كالجمعيات التي تستهدف رعاية فئة معينة مثل الجمعية اليونانية على سبيل المثال.

**٢- الجمعيات الأهلية والثقافة السياسية في العهد الليبرالي (١٩٢٣-١٩٥٢)**

وأهم ما يميز تلك الحقبة أن دستور ٢٣ استند على صيغ تعترف بحق المصريين جمعيا في تشكل الجمعيات الأهلية في إطار تشريعي ينظم قانونا تكوين وعمل الجمعيات الأهلية، وفي إطار العملية التنظيمية القانونية للجمعيات في ظل تلك الفترة فقد كانت هناك بعض القيود التي فرقت بشكل واضح بين ثلاثة أنواع من الجمعيات الأولى هي الجمعيات ذات الطابع العسكري التي تخدم حزب أو مذهب سياسي وتقرر حظرها تماما بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٨ والثانية الجمعيات المدنية التي تتمتع بجميع الحقوق التي يتمتع بها أي شخص اعتباري بشرط عدم الحصول على الربح، والثالثة الجمعيات الخيرية التي يخصص مالها لمدة غير معينة لأعمال الخير والبر والنفع العام.وخلال تلك الحقبة قد حدث نمو مطرد لعدد الجمعيات التي نشأت داخل مصر من مطلع القرن التاسع عشر وحتى ماقبل ثورة يوليو

**جدول رقم (١)**

**يوضح تطور الجمعيات من حيث العدد منذ ما قبل عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٤٩**[١]

| الفترة الزمنية | عدد الجمعيات التي تأسست في كل مرحة |
|---|---|
| قبل عام ١٩٠٠ | ٦٥ جمعية |
| ١٩٠٠– ١٩٢٤ | ١٩٥ |
| ١٩٢٥ – ١٩٤٤ | ٦٣٣ |
| ١٩٤٥ –١٩٤٩ | ٥٠٨ |

ومن الجدول السابق يتضح أن حجم النمو المطرد خاصة فيما بعد عام ١٩٢٤ قد كان من أهم الجمعيات التي أسست خلال تلك الفترة الشبان المسلمون عام ١٩٢٧ والإخوان المسلمون عام ١٩٢٨ ولم يقتصر دور تلك الجمعيات على الشئون الداخلية ولكن امتد إلى خارج مصر خاصة الشأن الفلسطيني، كما تحولت بعض الجمعيات إلى حزب سياسي مثل جمعية مصر الفتاة.

وقد كانت قضية الثقافة من القضايا الأساسية في تلك الحقبة التي أسهمت بدورها في تأسيس العديد من الجمعيات لخدمة تلك الأهداف الفكرية والتنويرية مثل جمعية توحيد الثقافة عام ١٩٣٧ ، وجمعية الدراسات العربية لتوحيد الثقافة العربية وذلك بمبادرة مصر وسوريا والعراق، وفي عام ١٩٣٨ تشكل المؤتمر الطبي العربي كجمعية عربية تعقد مؤتمرات طبية ، وجمعية الرابطة في عام ١٩٣٦، وجمعية الوحدة العربية لصياغة برنامج قومي عربي متكامل.

### ٣- الجمعيات والدولة (١٩٥٢– ١٩٩٣)

إنقسمت تلك المرحلة إلى فترتين إنتهت فيها الفترة الأولى إلى تبني التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي ثم بدأت الثانية من عام ١٩٧٦، وفيما تعتبر التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وممارسات الدولة والتنظيم السياسي الواحد أدى إلى انعكاسات سلبية على الثقافة السياسية المصرية، ورغم تبني النظام التعددية السياسية في عام ١٩٧٦ فإنه لم تحدث تحولات جوهرية في الثقافة السياسية وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بقيمة المشاركة.

(١) أماني قنديل، سارة بن نفيسة: الجمعيات الأهلية في مصر ،المرجع السابق، ص– ص ٥١–٦١

ولو نظرنا إلى المرحلة من بدايتها نجد أنه بعد قيام ثورة يوليو والغاء الأحزاب وقيام نظام سياسي جديد اتجه نحو الاشتراكية وصاحبه ما يعرف ببيروقراطية الدولة التي هيمنت على كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية فقد تعاملت الدولة مع الجمعيات الأهلية بنفس الأسلوب المُتبع مع الأحزاب السياسية وظهر ذلك من خلال حذف مجلس قيادة الثورة مواد ٥٤ و ٨٠ التي تضمنها القانون المدني بشأن الجمعيات الأهلية ليفرض حل تلك الجمعيات وتعديل نصوصها وحظر اشتراك الأشخاص المحرومين من ممارسة حقوقهم السياسية في تأسيس أو عضوية أي جمعية، وبذلك انتقلت حركة الجمعيات الأهلية إلى مرحلة جديدة عكست عدم ثقة الدولة في المجتمع المدني وولدت بالتالي عدم ثقة المجتمع المدني بالدولة.

وفي هذا السياق فقد حدث تراجع في قيمة المشاركة والمبادرات الشعبية التطوعية بسبب عملية حل الجمعيات التي عقبت حل الاحزاب السياسية وبعض النقابات المهنية، وقد كشفت مؤشرات نمو الجمعيات في تلك الفترة أن إجمالي الجمعيات حتى عام ١٩٦٠ بلغ ٣١٩٨ جمعية وعام ١٩٦٤ قبيل صدور قانون الجمعيات رقم ٣٢ إلى حوالي ٤ الاف جمعية بمتوسط زيادة٢٠٠ جمعية كل عام، وإجمالا حول تلك الفترة نجد أن هناك مجموعة من السمات تعكس حالة الجمعيات الأهلية:[١]

- رقابة الدولة على تكوين الجمعيات:

قبل عام ١٩٥٢ كانت الشخصية الاعتبارية تثبت للجمعية بمجرد إنشائها إلا أن الأمر اختلف بعد قانون ٣٢ وحظر ثبوتها إلا وفقا لأحكام القانون الذي جعل من حق الجهة الإدارية رفض إشهار الجمعية وإن أراد المؤسسون التظلم يلجأون إلى الجهة الإدارية التي رفضت الإشهار لتكون خصما وحكما في نفس الوقت.

- الرقابة على نشاط الجمعيات:

تتعدد صور الرقابة من خلال الإطلاع على صور التقارير والوثائق والميزانيات إلى أن وصل الأمر لحق الوزارة في تعيين ممثل لها داخل مجلس الإدارة.

- سلطة حل الجمعيات:

تعتبر هذه السلطة من أخطر السلطات التي تمارسها الجهة الإدارية في عمل الجمعيات الأهلية وهي تعني الإنهاء القانوني لكيان قائم بقرار إداري وليس بحكم قضائي

(١) أماني قنديل، سارة بن نفيسة: الجمعيات الأهلية في مصر ،المرجع السابق، ص- ص ٥١-٦١

وتعكس السمات الثلاثة السابقة حالة من سلطة الدولة التي تظهر في شكل الوصاية والسيطرة على الجمعيات الأهلية والذي استمر عقود متتالية.

**جدول رقم (٢)**

**يوضح تطور الجمعيات خلال حقبة ثورة يوليو وما بعدها ١٩٧٦ :١٩٩٢**

| السنة | عدد الجمعيات التي تأسست |
|---|---|
| ١٩٧٦ | ٧٥٩٣ |
| ١٩٧٧ | ٧٦٣٧ |
| ١٩٧٨ | ٨٤٠٢ |
| ١٩٨٥ | ١١٤٧١ |
| ١٩٨٦ | ١١٧٧٦ |
| ١٩٨٧ | ١٢٠١٣ |
| ١٩٩٠ | ١٢٨٣٢ |
| ١٩٩٢ | ١٣٢٣٩ |

**٤- فترة التسعينات وحتى ما بعد إقرار قانون الجمعيات ٨٤ لسنة ٢٠٠٢**

وتعد هذه المرحلة فترة ما بعد تحولات اقتصادية ناتجة عن سيادة النظام الإقتصادي الرأسمالي (الخصخصة) ونهاية الإتحاد السوفيتي والتحول، وبذلك كان طرح الجمعيات الأهلية كآلية لمعالجة الآثار السلبية لهذه السياسات الاقتصادية الجديدة والتقليل من وطأتها خاصة على الفقراء، وقد كانت هذه التوجهات مدعومة على المستوى الدولي من خلال سياسات مؤسسات التمويل العالمية والمؤتمرات المتتالية للأمم المتحدة في فترة التسعينات كانت عوامل ساهمت بشكل ما في تقوية دور الجمعيات الأهلية وفي هذا السياق فإن هناك العديد من السمات التي ميزت التطور في دور الجمعيات الأهلية في تلك الفترة:[١]

١. استجابة الجمعيات الأهلية بدرجة عالية من الفعالية لكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية، التي ارتبطت بالعقد الأخير من الألفية الماضية على

(١) أماني قنديل: المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ص ص ٣٣،٣٤

وجه الخصوص قضايا الفقر والبطالة حيث تزايدت الجمعيات المعنية بالتدريب و إعادة التأهيل وتوفير فرص العمل

٢. نشاط عدد كبير من الجمعيات في مشروعات تنظيم القروض الصغيرة سواء للشباب أو للنساء وكان بعض هذه الجمعيات وسيطا بين جهات تمويل عالمية وبين المستفدين في المجتمع المحلي.
٣. تزايد الجمعيات الأهلية التي تعمل في مجالات تُعنى بالمرأة سواء من منظور الدفاع عنها أو توعيتها أو توفير فرص دخل مناسب لها.
٤. استجابت الجمعيات الأهلية لبعض الظواهر الاجتماعية السلبية التي شهدها المجتمع المصري في الفترة الاخيرة وكانت أسبق من الحكومة في التنبيه لها ووضعها على أجندة عملها ومنها قضية أطفال الشوارع وعمالة الأطفال.
٥. شهدت فترة التسيعينات اتجاها متصاعدا لتأسيس منظمات غير ربحية عن غير القانون ٣٢ لعام ١٩٦٦ والذي ظل ساريا حتى ١٩٩٩ ومن خلال ما عُرف باسم الشركات المدنية والتي نشط أغلبها في إطار الدفاع عن قضايا حقوق الإنسان عامة وكمراكز للدفاع القانوني وحقوق المرأة أو كمراكز بحثية وهو ما أثار جدلا في وسائل الاعلام في تلك الفترة (ولايزال هذا الجدل قائما).

وفيما يتعلق بالتطور في مجال التشريع الخاص بالجمعيات الأهلية فإن قانون الجمعيات ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ لقي معارضة من جانب منظمات حقوق الإنسان والأحزاب التي قامت عندئذ بإصدار بيان مشترك تحت عنوان "قانون الجمعيات يغتال المجتمع المدني الطوعي" وقد طالبت الجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية بإجراء المزيد من النقاش حول القانون مع كافة شرائح المجتمع المعنية وحددت بعض المواد التي تعتبره مقيدة للحريات، ومن ناحية أخرى فهناك الكثير من ملامح القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ تعتبر بناءة وداعمة لأنشطة المجتمع المدني منها إعفاء الانشطة من رسوم الضرائب وتسجيل العقود، وبين هذا وذلك فإن من أهم القضايا مثار الخلاف حول هذا القانون هي فيما يتعلق بالمطلب الذي يقضي بأن تقوم منظمات المجتمع المدني بتوفيق أوضاعها حتى يمكن تسجيلها لدى وزارة التضامن الاجتماعي حيث فضلت بعض جماعات حقوق الانسان الاحتفاظ بوضعها

كشركات مدنية غير ربحية حتى يمكنها أن تتمتع بقدر أكبر من الحرية التي يتيحها هذا الوضع.[١]

وفي إطار السياق السابق يمكن القول بأنه على مدار تاريخ الجمعيات الأهلية نجد أنها مرت بفترات انطلاق ومرات أخرى بفترات تعثر هذا كله مرتبط بشكل رئيس بالظرف الاجتماعي الذي يفرض أدوار معينة لتلك المؤسسات كما أنه مرتبط أيضا بالنظام السياسي ودور الدولة في تحديد المساحة التي يمكن أن تعمل فيها الجمعيات الأهلية وفقا للقوانين التي تنظم عملها والذي تقرره الدولة وفقا لتوجهاتها العامة ولكن الأمر المؤكد هنا أن الجمعيات الأهلية بات لها دور فرض نفسه كأمر واقع لا يمكن لأحد أو للدولة تجاوزه خاصة لما لهذا الدور أثر حقيقي في حياة الأفر والمجتمع حيث تنوء بعبء كبير في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية على نطاق ليس بالمحدود نظرا للفجوة التي تولدت بسبب تقاعس الدولة أو عدم قدرتها في تلبية احتياجات مواطنيها.

**جدول رقم (٣)**

**يوضح عدد الجمعيات المنشأة خلال الحقب الزمنية المختلفة المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٨ [٢]**

| الفترة الزمنية | عدد الجمعيات المنشأة خلال هذه الفترة |
|---|---|
| ١٩٦٤ – ١٩٧٣ | ٣١٦١ |
| ١٩٧٤ – ١٩٨٣ | ٢٣٠٤ |
| ١٩٨٤ – ١٩٩٣ | ٢٤٤١ |
| ١٩٩٤ – ٢٠٠٣ | ٤٧٨٨ |
| ٢٠٠٤ – ٢٠٠٦ | ١٦٩٤ |

ويعكس الجدول السابق التباين في معدلات تنامي أعداد الجمعيات الأهلية في كل فترة من الفترات المشار إليها وقد يرجع ذلك لظروف كثيرة منها التزايد السكاني والاحتياج

(١) تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨(العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني)،مرجع سبق ذكره، ص ٨٥

(٢) تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨(العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني)، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣

لتأسيس كيانات أهلية تعبر عنهم وأيضا تشجيع الحكومة لتأسيس الجمعيات أو العكس في حال تقلص الأعداد في الحقب

## خامساً:مجالات عمل الجمعية الأهلية[١]

وهذه المجالات وفقا لقانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لعام ٢٠٠٢ هي :

١. مجال رعاية الطفولة وخاصة رعاية الأيتام والأحداث وأطفال الشوارع
٢. مجال رعاية الأسرة
٣. مجال رعاية الطلاب
٤. مجال رعاية المسنين
٥. مجال رعاية الفئات الخاصة
٦. مجال رعاية المسجونين
٧. مجال الأعمال الخيرية
٨. مجال الأنشطة الثقافية والتعليمية والفنية والأدبية
٩. مجال حماية البيئة من التلوث
١٠. مجال تقديم الإغاثة
١١. مجال تنمية المجتمعات المحلية
١٢. مجال الأنشطة الدينية
١٣. مجال التدريب والتأهيل المهني.
١٤. مجال تعزيز الصداقة فيما بين الشعوب
١٥. مجال الرعاية الإجتماعية
١٦. مجال الرعاية الصحية
١٧. مجال التوعية القانونية
١٨. مجال حماية المستهلك
١٩. مجال الدفاع الاجتماعي

(١)قانون الجمعيات الأهلية ٨٤ لعام ٢٠٠٢، مرجع سبق ذكره

## سادساً:الظروف التي تساهم في نشأة وإقامة الجمعيات الأهلية[١]

١. وجود مشكلات لا يمكن حلها فردياً ومن ثم يستدعى الأمر لتضافر الجهود لإيجاد حلول لها.
٢. وجود مجموعة من الناس لديهم الدافعية ويعانون من مشكلة عامة: وهذا يتولد من قناعة مشتركة بين مجموعة من الناس حول هدفهم المشترك من معالجة مشكلة ما تواجههم.
٣. ليس هناك خيار آخر في الحصول على مساعدات من أي جهه لحل المشكلة: عدم إمكانية حل المشكل التي تواجه مجموعة من المجتمع عن طريق جهة أخرى ومن ثم قناعتهم بأن تكوين جمعية أهلية تكون عامل مساعد في القضاء على المشكلات التي تواجههم.
٤. المردود الذي يعود على الأعضاء يفوق كثيراً الإلتزامات والمساهمات التي يقدمونها للتنظيم المجتمعي.
٥. وجود جهات خارجية داعمة تشترط وجود تنظيم مجتمعي لتقديم المساعدة للمجتمع: وهذا يعني أن مشكلة ما ربما تستدعي تدخلا من جهات خارج عن نطاق المجتمع المحلي والتي تستدعي بدورها العمل مع مؤسسات لا أفراد وبذلك يكون وجود جمعية أهلية هو الشكل الأنسب في دعم جهود الجهة الخارجية التي تعمل على حل المشكلات المحلية.

## سابعاً: أنماط الجمعيات الأهلية

الجمعيات الأهلية وفقا للقانون هي مؤسسة قائمة على غير هدف الحصول على الربح وبالتدقيق في أنواع وتصنيفات الجمعيات الأهلية نجد أن الكثير منها يأخذ مناحي ومجالات عمل متنوعة منها ما تعمل على تقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية للأفراد ،

(١) دليل الممارس التنموي الجزء الثاني، تكوين تنظيمات المجتمع القاعدية، منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) – موقع منظمة الفاو على شبة الانترنت http://www.fao.org/wairdocs/af199a/af199a03.htm – ٢٠١٤/١٠

وجمعيات أخرى تهتم بتقديم خدمات ومشاريع تنموية كما أن هناك نوع ثالث يعمل على القضايا الحقوقية ويمكن إجمالها فيما يلي:[١]

١. **جمعيات أهلية تقليدية أو رعاية:** تقدم الرعاية الاجتماعية في شكل الإعانات الخيرية والمساعدات الاجتماعية بالإضافة إلى تقديم خدمات أساسية في مجالات الصحة والتعليم والثقافة مثل الجمعيات الخيرية الإسلامية والمسيحية وغيرها من الجمعيات المهتمة بمجالات الرعاية المتنوعة.

٢. **جمعيات أهلية حقوقية أو مدافعة:** وهي تلك التي تدافع عن حقوق و والجماعات والفئات المظلومة والمهمشة مثل الفقراء والمرأة والمعاقين والمسنين وتتبنى قضايا حقوق الإنسان والبيئة.

٣. **جمعية تنمية المجتمع المحلي:** Community Development Association هي جمعيات يتم إشهارها طبقا للقانون الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة ويقوم بتكوينها أهالي الحي الحضري أو القرية بهدف توفير خدمات يحتاجها السكان وتعمل على النهوض بمستوى الحياة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والترويجية والصحية ووضع البرامج المحلية الكفيلة بإحداث النهوض المطلوب عن طريق التعرف على احتياجات المجتمع المحلي ووضع الخطة المحلية التي تضمن مواجهة هذه الاحتياجات والاستفادة من الإمكانيات المحلية والإقليمية وتحقيق التكافل الاجتماعي وتعتبر جمعيات تنمية المجتمع المحلي من الجمعيات القاعدية Grass Orientation Root وتتمتع بصفة النفع العام منذ انشائها وتعتبرها العديد من المؤسسات القومية والدولية ركيزة يمكن الاعتماد علهيا في تنمية المجتمع.[٢]

## ثامناً:خصائص الجمعيات الأهلية

بعد ظهور الجمعيات الأهلية وتطور نشأتها منذ القرون السابقة خاصة بعد التحولات التي مرت بها المجتمعات في تاريخها فإن هناك مجموعة من الخصائص والسمات التي تميز

---

(١) مدحت محمد أبو النصر: **إدارة منظمات المجتمع المدني، دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٩ ٩٠

(٢) أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية، ٢٠١٣ ، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥

الجمعيات الأهلية ومنها أنها الأقرب إلى الناس بالمقارنة بالمؤسسات الحكومية وأكثر إحساس بمشكلاتهم و لذاك كان نشاط هذه الجمعيات متنوعات ومتغيرا لمواجهة هذه المشكلات ومن الخصائص الأخرى للجمعيات:[١]

١. غالبا ما تستخدم كجسر بين البناءات غير الرسمية و الرسمية في نسق الخدمات الإنسانية في المجتمع.
٢. إن الأعضاء المؤسسين للجمعية يشتركون معا في الإحساس بحاجات ومشكلات المجتمع.
٣. إن هذه الجمعيات في الوقت الحاضر أصبحت أكثر رسمية عن ذي قبل.
٤. إن التبرع والتطوع يعدان العنصران الأساسيان لحيوية هذه الجمعيات.
٥. تتسم باتساع مجال عملها في مصر فوفقا للقانون لها مجالات كثيرة مثل تنمية المجتمع، الرعاية الاجتماعية...إلخ

كما أن هناك مجموعة أخرى من السمات التي تعكس صورة لمستوى الجمعية الإداري وقدرتها في إنجاز مهامها بالشكل المقبول والمؤثر في المجتمع: [٢]

**١. المرونة في تحديد الاهداف وفي الشكل التنظيمي**

عادة ما تقوم الجمعيات بوضع أهدافها اتساقا مع الفكرة التي نشأت من أجلها مثل أن ينشئ البعض جمعية بهدف رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة أو رعاية الأطفال والنشئ أو لمواجهة قضية من القضايا مثل تدني مستوى التعليم...إلخ وبذلك تضع تلك المؤسسات هدفها الرئيسي لتعمل من خلاله داخل المجتمع، والمرونة هنا ليست فقط في قدرتها على لمس احتياجات الناس والعمل على استهداف تلك الإحتياجات في إطار خطتها وأهدافها العامة وتعدديل في الخطط وفق المتغيرات الجديدة كأن تتبنة وفقا للمتغيرات التي تطرأ على ساحة المجتمع و بحسب تأثير تلك القضية على المجتمع بقدر ما يؤثر ذلك على مسئولي وصانعي القرار داخل الجمعيات للتحرك نحوها، وذلك لا يعد حيادا عن الطريق المرسوم بل يعتبر أمر جيد للتمكن من إدراج أهدافاً جديدة بحسب واقع المجتمع ومتغيراته واحتياجاته.

---

(١) مدحت أبو النصر: إدارة منظمات المجتمع المدني، دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة، مرجع سابق، ص ٨٦

(٢) مدحت أبو النصر: إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، مرجع سبق ذكره، ص٦٧

ولعل حجم المجالات المتنوعة التي تستند عليها كثير من الجمعيات وفقا لوثائق الشهر القانوني الخاصة بها يمكنها من التحرك بمرونة في فلك قضايا ومشكلات المجتمع وفقا للظرف الزمني ووفقا للقدرات والإمكانات المتاحة حينها.

**٢. الشكل التنظيمي لها بسيط ومحدد**

من حيث الشكل التنظيمي ربما تكون الجمعية في تكوينها بسيطة الهيكل والتنظيم حيث يمكن إشهارها بمجموعة صغيرة من المؤسسين تتوافر فيهم الشروط القانونية ويسمح هذا العدد بتشكيل أول مجلس إدارة للجمعية، ومن خلال الواقع الفعلى الحالي للجمعيات نجد أن بعضها له مجلس إدارة ولا يكون لديه جهاز تنفيذي (موظفين) هذا إما انه ليست لديها مشروعات أو أنشطة تقوم بها أو أنها تعتمد على متطوعين فقط في تنفيذ أنشطتها أو أن مجلس الإدارة هو من يقوم بتنفيذ الأنشطة، أو أن بعضها ليس لديه أي نشاط على الإطلاق يستدعي تشكيل هيكل إداري يقوم على شئونها وهذا حال شريحة من الجمعيات في مصر.

ونخلص من هنا أن الأصل في الهيكل التنظيمي للجمعية هو المرونة والبساطة في التشكيل وعلى مستوى المنظومة الإدارية من الممكن أن يتأسس كيان الجمعية من أعضاء الجمعية العمومية، ومجلس إدارة وفقط، أو يمكن أن يُضاف، إليهما مجموعة من المتطوعين أو جهاز وظيفي في حال الجمعيات التي لديها من الأنشطة والمشروعات التي تستدعي تعيين جهاز وظيفي.

**٣. تتسم غالبا بسرعة الاداء والانجاز.**

ربما يساعد في سرعة أداء الجمعية لأدوارها العوامل السابقة مثل المرونة في تحديد الأهداف وقدرة الهيكل التنظيمي على العمل السريع، حيث يساعد ذلك في إتخاذ قرارات تسهم في إنجاز المشروعات والأعمال التي تشرع في تنفيذها خاصة وأن طبيعة تكوينها والقوانين واللوائح التي تحكمها تسهل عليها تحقيق سرعة نسبية في الأداء بخلاف الجهات والمؤسسات الحكومية التي تتميز بالروتين والبيروقراطية تحول دون انجاز المهام بشكل سريع نظرا لسلسلة من الإجراءات والخطوات التي يجب وأن يلتزم بها الهيكل الحكومي في إنجاز عمل ما أو تقديم خدمة ما مثل الحصول على موافقات من كبار المسئولين وقبل ذلك يراجع كبار المسئولين الأمر أولًا هل يتوافق

ذلك مع سياسة الدولة وقوانينها أم لا ثم تنتقل بعد ذلك المسألة إلى الدخول في دائرة بيروقراطية معقدة حتى ينتهي الأمر.

**٤. التمويل (أهلي، مانحين، جهات حكومية).**

تعتمد الجمعيات على تعبئة الموارد المتاحة لتنفيذ مشروعاتها، والعديد منها يعمل على جذب التمويلات اللازمة لتنفيذ تلك المشروعات من جهات مختلفة سواء كانوا مانحين دوليين، أو جهات حكومية وعلى رأسها وزارة الشئون الاجتماعية (وزارة التضامن الاجتماعي) وهي الجهة المشرفة إداريا على الجمعيات.

ولكن الأصل في الأمر أن عمل الجمعيات الأهلية يعتمد في الأساس على الجهود التطوعية وتعبئة الموارد من خلال اشتراكات العضوية و جمع التبرعات بأنواعها عينية ومادية من المجتمع المحيط..إلخ

**٥. لا تتدخل في الامور السياسية والدينية.**

ووفقا لقواعد إشهار وتأسيس الجمعيات فإنه يحظر عليها ممارسة العمل السياسي أو الحزبي أو يكون لها تحيز على أساس ديني وهذا يعني أنها تكون منفتحة على كافة أطياف وأفراد المجتمع دون تمييز.

وليس كونها لا تمارس العمل السياسي يعني أنها لا تؤثر على السياسة العامة للدولة بل على العكس الجمعيات الأهلية بكونها عنصر فاعل وشريك في جهود التنمية مشاركة مع الدولة والقطاع الخاص فإنها بذلك تعد عنصر مؤثر في صناعة القرار السياسي من خلال الدور الاجتماعي الذي تقوم به الجمعيات الأهلية داخل المجتمع والذي يُفترض أن لا تغفله الدولة في سياساتها التنموية ، والقوانين والتشريعات ذات الصلة بقاضايا التنمية، ويمكن أن تكون الجمعيات شريكا فعالا من خلال أدوار الرقابة المجتمعية على بعض الخدمات والأنشطة التي تقوم بها الأجهزة الحكومية داخل المجتمع مثل قطاعات الصحة والتعليم والبيئة..إلى غير ذلك من أدوار يمكن أن تسهم بها الجمعيات في دعم الدولة.

## تاسعاً:أدوار الجمعيات

**ومن بين أدوار الجمعيات الأهلية داخل المجتمع:**[1]

أ. العمل كأليات للمشاركة والتعبئة وكلما نجحت هذه المنظمات في أداء هذ الدور كلما تحقق النجاح للامركزية.

ب. تسهيل عملية تحديد الاهداف والتخطيط على المستوى المحلي وذلك من خلال تحديد الاولويات المحلية ولمساعدة في تخصيص الموارد المحلية.

يمكن أن تساهم الجمعيات بدور في هذا الأمر من خلال قدرتها على لمس المشكلات المجتمعية عن قرب ومساعدة المسئولين الرسمين في الجهات الحكومية وتوجيههم نحو أولويات المشكلات داخل المجتمع والعمل على علاجها من خلال توجيه الموارد في مسارها الصحيح.

ت. المساهمة في تقديم الخدمات بصورة مباشرة:

لعل ذلك يظهر في صور متباينة للخدمات المباشرة التي تنفذها الجمعية بالجهود الذاتية القائمة على تعبئة الموارد المجتمعية المحيطة وإعادة توظيفها بشكل فاعل يستفيد منه المجتمع ويتمثل ذلك في مشروعات مختلفة مثل مشروعات تخدم الأسرة والطفل كالحضانات ورعاية النشء وخدمات أخرى مثل خدمات الصحة بشقيها التوعية والخدمة الصحية المباشرة كالعيادات الطبية الخيرية داخل العديد من الجمعيات التي تصل في بعض الأحيان إلى مستوى المستشفيات المتكاملة وتضاهي في خدماتها وجودتها المستشفيات الحكومية بل أحيانا تفوقها، وأيضا الخدمات المتعلقة بالثقافة والتعليم وهو دور رئيس تلعبه الجمعيات في عملية رفع الوعي لأفراد المجتمع نحو قضايا الساعة كل بحسب القضايا التي تشغله وبحسب الظرف الاجتماعي والمتغيرات التي تفرض نفسها على المجتمع وتحتاج لدور الجمعية في نشر الوعي بقضية ما.

**أ. تعبئة الموارد**

من خلال حشد الجهود والطاقات المتاحة داخل المجتمع وتوظيفها مرة أخرى نحو المشكلات والإحتياجات التي يتم تحديد أولويات العمل عليها وفقا لما يكون عليه توافق من أفراد المجتمع.

---

(١) تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ مرجع سبق ذكره ، ص ٩٣

**ب. تحديد الاحتياجات والمطالب المحلية وعرض هذه المطالب والاحتياجات على المسئولين:**

تعمل الجمعيات في هذا الحالة على أن تكون وسيطا وممثلا عن المجتمع داخل دوائر السلطة الحكومية بأن تستثمر الكيان والصفة الإعتبارية الي منحها لها القانون بأن تقوم بدور فاعل في الضغط على المسئولين للسماع لمشكلات الجماهير بل وتدفعهم لمحاولة حل تلك المشكلات ويمكن ان تكون الجمعيات أيضا شريك في حل المشلكة لا تقف عند حد الوسيط في نقل الصورة والضغط على المسئولين بل أكثر من ذلك إذ يمكن أن تعمل في نفس الوقت على تعبئة باقي الجهود والامكانات المختلة سواء على الصعيد المجتمعي او تعبئة الموارد المادية والمالية من مصادرها المتنوعة (تبرعات، هبات، منح) للمشاركة في بدور حيوي في القضاء على المشكلة بالاضافة إلى قدرتها على حشد المجتمع وأفراده ليكونوا شركاء هم أيضا في الحل وأن يكون لهم دور في صناعة واتخاذ القرار المناسب لقضية ما.

ت. ضمان استجابة الادارات المحلية لمطالب المواطنين خاصة احتياجات فقراء الريف والفئات المحروم.

- **إضافة إلى مجموعة أخرى من الأدوار تتعلق على سبيل المثال بمجال حماية البيئة**[1]

فقد ناقش المؤتمر السنوي بكلية الخدمة الإجتماعية بالفيوم بعض من التصورات حول الدور المأمول للجمعيات الأهلية في مجال البيئة وكانت الاقتراحات على هذا النحو:

**أ. المساهمة في نشر الوعي والمعرفة البيئية في المجتمع المحلي:**

من خلال محاولة نشر المعلومات الخاصة بالبيئة ومشكلاتها وآثارها بما يساهم في تكوين الوعي البيئة في المجتمعات المحلية

**ب. تدعيم الاتجاهات والقيم البيئية المرغوبة:**

فيمكن للجمعيات الأهلية معاونة الافراد والجماعات والمجتمعات المحلية على اكتساب الاتجاهات والقيم البيئية المرغوبة ومحاولة شرح وتحليل الاتجاهات والقيم السلبية السائدة وشرح خطورتها وسلبيتها على الافراد والمجتمع.

---

(١) المؤتمر العلمي السنوي العاشر: الخدمة الاجتماعية والتحديات البيئية، الفيوم ٢٦ –٢٧ يونيه ١٩٩٧، ص، ١٤١

ت. **اكتساب المهارات البيئية المرغوبة:**

وهنا يجب على الجمعيات إتاحة الفرصة للأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية على اكتساب المهارات البيئية المناسبة ، فمثلا من خلال معسكرات الشباب من الذكور يمكن تدريبهم على التشجير وإقامة الحدائق والتخلص من القمامة وغيرها من المهارات المناسبة

ث. **المشاركة الجماعية في برامج حماية البيئة:**

فبعد حصول الفرد على برامج التوعية وتدعيم الاتجاهات والقيم البيئية المرغوبة واكسابهم المهارات المناسبة تاتي الخطوة الاخيرة وهي المشاركة الجماعية على مستوى المجتمع المحلي لتبادل الخبرات ولحل المشكلات البيئية مما يساهم في النهاية في تكوين عرف بيئي محلي يحترم البيئية ويحميها ولا يستطيع أي فرد الخروج عنه.

**كما أن هناك مجموعة أخرى من التصورات لأدوار الجمعيات الأهلية في ضوء توجهات المجتمع المدني في الوقت الحالي وهي تتلخص في :**[1]

أ. التأثير على القرارات أو السياسات العامة.

ب. ممارسة الرقابة على الحكومة.

ت. تنشيط المواطنة ودعم الثقافة المدنية.

ث. تغيير الاتجاهات والسلوكيات السلبية.

ج. إثارة اهتمام الرأي العام بالقضايا التنموية.

ح. إصدار المعلومات ونشرها وتبادل الخبرات.

خ. تطوير علاقات التنسيق والتشبيك.

**ونخلُص مما سبق من كافة الأدوار التي يمكن أن تطلع بها الجمعيات الأهلية فهي غالبا ما تدور حول الأمور التالية:**

١. دورها في مجال الرعاية الاجتماعية وتقديم العون في مجالات العمل الخيري المختلفة مثل كفالة ورعاية ذوي الحاجة.

٢. التوعية بالقضايا والمشكلات التي تشغل اهتمام افراد المجتمع.

---

(١)الأمم المتحدة /اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة، ٢٠١٠، ص٧

http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/sdd-10-TP1-a.pdf

٣. رصد المشكلات وترجمتها إلى حلول ووضع أولوياتها وفقا للإمكانات المتاحة لذلك الامر
٤. القيام بحملات الدعوة وكسب التأييد نحو قضايا تحظى باهتمام مجتمعي واسع أو بقضايا ذات أهمية ما وهناك غفلة عنها من قبل الجهات المعنية.
٥. القيام بدور بديل عن الجهات المعنية بتقديم الخدمات.
٦. دورها في مجال التشبيك والبناء المؤسسي للمنظمات العاملة في نفس القطاع.
٧. أو أن تكون الجمعية ممثل ينوب عن من لا يُسمع صوتُهم: حيث ستكون بمثابة قناة إتصال تعمل على توصيل الرسائل المجتمعية من الأفراد ذوي الاهتمامات بقضية أو مشكلة معينة ربما تكون بعيدة عن سمع و أعيُن المسئولين في الدولة وذلك بفضل وجودها وارتباطها بهموم ومشكلات المجتمع.

## عاشراً:العلاقة مع المجتمع(المستفيدين)[١]

وتختلف طبيعة العلاقة بين الجمعيات الأهلية والمستفيدين باختلاف شرائحهم ومستوياتهم داخل المجتمع فإن هذه العلاقة قد تكون مختلفة نوعا ما عن العلاقة البينية التي تجمع الجمعيات والحكومة فالأولى تكون تعاونية في أحيان ويشوبها التعارض والصراع في أحيان أخرى، أما العلاقة مع المستفيدين فمحورها الأساسي يقوم على كيفية تحقيق خدمات مؤثرة داخل المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر وفقا لطبيعة المشروع والخطط التي تتبناه كل جمعية في تحقيق أهدافها من المشروعات التي تنفذها لتلبية احتياجات المواطنين.

وفي ضوء ذلك فإن هناك آراء تقييمية لدور الجمعيات ترى أن الجمعيات تتميز بقدرات خاصة تتمثل في:

- القدرة على الوصول للفقراء والمواطنين الخارجين عن نطاق الخدمات الحكومية الخاصة وتعتبر هذه القدرة إحدى وظائف المنظمات التي تساعد الفقراء و المهمشين.

(١) سلوى شعراوي جمعة و عطية حسين أفندي و أخرون: إدارة شئون الدولة والمجتمع ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الطبعة الثانية، ٢٠٠١، ص ٤٦

- حشد الموارد المحلية وتنمية الاسر الصغيرة والجمعيات المحلية التي من خلالها يمكن للفقراء تنمية احوالهم والمشاركة كما تعمل هذه المنظمات على تحديد الحاجات الاجتماعية بشكل دقيق.
- تقديم الخدمات بتكلفة نسبية اقل وهو ما ينتج عنه قدرة المنظمات غير الحكومية في تعبئة الموارد وتنظيم الجهود الطوعية.

وفي دراسة صادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع(مكتب ممثل الامم المتحدة السامي للبلدان الاقل نموا.. UN–OHRLLS) حول الحوكمة من أجل المستقبل(الديمقراطية والتنمية في الدول الأقل نموا) لوحظ خلال السنوات القليلة حالة من تنامي لمشاركة المجتمع المدني في عملية تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات حيث أن المنظمات غير الحكومية وبارتباطها المتجذر داخل المجتمع يمكنها تقديم المعلومات الضرورية لفهم ومعرفة الاحتياجات وتوقعات المواطنين خاصة الفقراء فيما يتعلق بنوعية الخدمات المقدمة، وذلك من خلال الموارد والمهارات المتوفرة لديها، هذا في الوقت الذي نجد فيه بعض التأخر في دور الدولة والقطاع الخاص وبتلك الجهود في مجال الخدمات الاجتماعية يساهم المجتمع المدني في سد الفجوة داخل المجتمع.

وقد كان هناك بعض التجا رب والخبرات دولية في مجال تقديم الخدمات تسلط الضوء على دور المجتمع المدني الذي يُعنى بقضايا مثل التعليم والخدمات الصحية توصيل مياه الشرب، على سبيل المثال كما هو الحال في برنامج التعليم الذي تعمل عليه لجنة تطوير وتنمية ريف بنجلاديش Bangladesh Rural Advancement committee (BRAC)[1]

(1) Gita Welch and Zahra Nuru and others: **Governance for the Future(Democracy and Development in the Least Developed Countries)** UNDP – (UN-OHRLLS)Office of the High Representative for the Least Developed Countries Landlocked Developing Countries and the Small Island Developing States,2006,page 100

## حادي عشر:مقارنة بين الهيئات الحكومية والمنظمات الأهلية (والتي تضم في مظلتها الجمعيات الأهلية)[١]

| مسلسل | وجـــــــه المقارنة | الهيئات الحكومية | الهيئات الأهلية |
|---|---|---|---|
| ١ | المنشأ | تنشأ عن طريق الحكومة ولها سند من القانون | متزامنة في نشأتها(تنشأ تلقائيا) عن طريق نشاط أعضائها من الأهالي المهتمين دون مساعدة مهنية |
| ٢ | تحديد الأهداف | تحددها التشريعات والقوانين والقرارات التي تصدرها السلطة التشريعية أو القيادة السياسية العليا | يحددها مجلس الإدارة عن طريق إقتراحه لها واقرارها من الجمعية العمومية |
| ٣ | الهيكل التنظيمي | على درجة كبيرة من التعقيد والضخامة ويأخذ مستويات متعددة من أصغر وحدة على المستوى المحلي حتى إلى أعلى الهرم التنظيمي على المستوى القومي | بسيط فهو يبدأ من القمة في الجمعية العمومية كأعلى سلطة ثم مجلس الإدارة ثم اللجان المنبثقة عنه والجهاز الإداري والفني |
| ٤ | التمويل | يخصص التمويل في ميزانية الدولة ولها مصادرها التمويلية الثابتة من الضرائب والرسوم ولذا فليس هناك ما يقلقها على مواردها المالية وهي ملزمة بالعمل في حدود الإعتمادات المقدمة. | تعتمد على دوافع البر والإحسان والتبرعات والإعانات لذا فإنها قلقة دائما، والتمويل غير منتظم وغير ثابت، وتتمتع بحرية أكبر من حيث المشتريات والمناقصات وغيرها من النواحي المالية. |
| ٥ | جمهور المستفيدين | خدماتها عامة متاحة لجميع أفراد المجتمع على تنوع شرائحهم الاجتماعية. | خدماتها لأعضائها أو لنوعية خاصة من الأفراد قد تحكمها شروط خاصة (مثل الجمعيات التي تستهدف شرائح |

(١) ماهر أبو المعاطي: إدارة المؤسسات الاجتماعية، الطبعة الثالثة، جامعة حلوان، القاهرة،٢٠٠٤، ص ص ١٣١ ١٣٤

| مسلسل | وجـــــــه المقارنة | الهيئات الحكومية | الهيئات الأهلية |
|---|---|---|---|
| | | | خاصة مثل جمعيات رعاية المكفوفين على سبيل المثال..إلخ). |
| ٦ | إصـــــدار القرارات | محكومة في قرارتها بالسياسة العامـة للدولـة مـن ناحيـة اللـوائح والقـوانين مـن ناحيـة أخرى مما يشكل قيودا على مرونتها في موجهة المواقف ويضعف من ترشيد قرارتها | أكثر مرونـة فـي قدرتها نتيجـة بنيانها الإداري البسيط وأهدافها المحددة ولذا تأتي قرارتها أكثر ترشيدا وأكثر سرعة حرية في الحركة حيث أنها هي التي تغر وتعدل من لوائحها ونظمها |
| ٧ | التوظيف | يخضع لأحكام قانون الخدمة المدنية. | لديها حرية أكثر في اختيار العاملين والتعاقد مع عدم تعارضها مع نصوص قانون العمل الخاص بالهيئات غير الحكومية. |
| ٨ | الترقية | تخضع للأقدمية حتى الفئة الثالثة ثم بعد ذلك بالاختيار وتتم روتينا | تتم بالاختيار دائما وهي أكثر حرية ومرونة. |
| ٩ | المرتبـــات والعلاوات | تخضع للكادر العام طبقا لقانون العاملين المدنين بالدولة وتمنح العلاوات دوريا حتى حل موعدها روتينيا. | المرتبات مجال مساومة عند التعاقد والعلاوة غير منتظمة وغير محددة وغالبا ما تقرر بقرار مجلس الإدارة. |
| ١٠ | العضوية | ليس فيها نظام للعضوية لأنها تقوم على نظام التوظيف والتنظيم الرسمي هو الأساس فكل العاملون يتقاضون أجر. | تخضع العضوية لشروط تحددها الهيئة ومتى أصبح عضوا. |
| ١١ | طبيعـــــة الخـــدمات التي تؤديها | الخدمات شبه ثابتة لا يمكن تغييرها بسهولة وتلتزم بتقديم ما يحدده القانون من خدمات | الخدمات تتصف بسرعة الأداء و المرونة، ويمكن لها أن تزاول أنشطة خارج قانونها إذا ما شعر أعضاؤها |

| مسلسل | وجـــــــه المقارنة | الهيئات الحكومية | الهيئات الأهلية |
|---|---|---|---|
| | | | بحاجـة المجتمـع إلـى ذلـك وبموافقـة الجهات المختصة |
| ١٢ | التطوع | لا تستخدم متطوعين لأنها لا تقـوم علـى أسـاس تطـوعي وإنما تعتمد الحكومة، وبذلك قـد لا تتلقـي تأييـدا مـن المجتمع المحلي. | تعتمد على جهود المتطوعين إلى حد كبير وبالتالي تستطيع أن تحصل على تأييـد مـن المجتمـع المحلـي لأنهـم يتقدمون بدافع منهم لخدمة مجتمعهم. |
| ١٣ | تكلفـــــة الخدمة | كبيـرة اذا مـا قورنـت بـنفس الخدمـة فـي الهيئـة الأهليـة حيث أن تلك الهيئات تعين موظفين طبقا لنظام الحكومة قد لا يحتاجهم العمل. | أقل اذا ما قورنت بتكلفة نفس الخدمة فـي الهيئـة الحكوميـة نظـرا لاعتمادهـا علـى تعيـين الاعـداد التـي يحتاجهـا العمل فقط. |
| ١٤ | ممارســـة الديمقراطية | تفتقر إلى الديمقراطية حيث انها ملتزمة بالقوانين وقرارات تصدر لها من السلطة العليا. | تعتبـر مدرسـة للديمقراطيـة حيـث انهـا تعتمـد علـى التفكيـر الجمعـي والقيـادة الجمعيـــة والفرصـــة متاحـــة للعمـــل الاجتمـاعي بـدون قيـود فـي تعـاون ومشاركة وتلقائية. |
| ١٥ | العلاقـــــة بالجماهير | لها سلطة توقيع الجزاء على المخـالف حتـى لـو كـان أحـد المنتفعين من خدماتها. | ليس لها هذه السلطة وتسعى لإرضاء الجمهـور وتحـرص علـى كسـب ثقتـه حتى تضمن بقائها. |
| ١٦ | التطـــــور والتجديد | قدرتها نحو التطورب بطئية ومقيدة نظرا لضخامة هيكلها التنظيمي. | اكثر مرونة وحركة في تعديل أهدافها وتطـوير أسـاليبها لمواجهـة المواقـف المستجدة. |

## ثاني عشر :مقومات نجاح الجمعيات في القيام بأنشطتها:

هناك العديد من المقومات التي تساهم في دعم قدرة الجمعيات للقيام بدورها
تساعد الجمعية للجمعيات الأهلية القدرة على تحقيق دورها وربما تعكس تلك المزايا الفارق بين المؤسسات الأهلية عموما في قدرتها على إنجاز مهامها بشكل أكثر عن غيرها من المؤسسات خاصة الحكومية التي تتميز ببيروقراطيتها الشديد ومن بين تلك المزايا[١]

١. القدرة على الحشد وتعبئة الموارد

مثل حشد وتعبئة موارد المجتمعية المادية والبشرية من جهاتها المختلفة سواء كانت حكومة او داعمين او متبرعين وتوجيه كل تلك الجهود لتصب في خدمة تحقيق مشروع تنموي معين.

٢. الالتزام والحافز الذاتي على العمل العام

ويأتي ذلك نابعا من فكرة التطوع والاستعداد لتقديم العون والمساعدة للآخرين

٣. التعاون بين كافة الأعضاء على بلورة الغايات المبتغاة

وترسخ تلك الفكرة ضرورة العمل ضمن فريق لإنجاح الأهداف المنشودة

٤. قدرتها على التكيف مع ظروف ومتطلبات العملاء (جمهور المستفيدين)

من الضروري ان تتميز الجمعيات الأهلية بالمرونة والقدرة على التكيف مع الاحتياجات المتجددة للمستفيدين وكيفية العمل على تلبيتها.

٥. بناء الثقة بينها وبين العملاء والمشاركة والإهتمام بالنوع الإجتماعي (التوازن في النوع الإجتماعي من حيث الحصول على الخدمات والمشاركة فيها)

وتُبنى تلك الثقة من خلال الخبرات الإيجابية التي تتولد داخل أفراد المجتمع مما يلمسوه من جهود وخدمات تقدمها تلك الجمعيات.

٦. الاستعانة بالكوادر والكفاءات الفنية الإدراية في تنفيذ مهامها أو واجبتها

وفي ضوء فكرة المقومات وما تستلزمه لقيام جمعية ناجحة فربما تكون العوامل التالية لها قدر من التأثير الإيجابي في ذلك الأمر مثل:

- قدرتها في تحديد الأهداف بشكل مرن

---

(١)أحمد عبد الفتاح ناجي: تطوير وتحديث المنظمات التطوعية في العالم النامي"مداخل واستراتيجيات" ،المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية،٢٠١٤، ص، ص ٢٤ ،٢٥

- اعتمادها بشكل كبير على تدبير التمويل من تبرعات الأعضاء وإن أمكن لها الحصول على منح من جهات أخرى.
- الأعضاء المؤسسين للجمعية يشتركون معا في الإحساس بحاجات ومشكلات المجتمع
- كما أن قدرتها في تحفيز الأفراد للمشاركة والتطوع يعد عاملا جوهريا في إحداث طفرة في قدرة الجمعية على تنفيذ خدماتها ومشروعاتها بالاعتماد على تلك الجهود التطوعية القائمة على أهم مورد وهو المورد البشري.
- كما تُعد قدرة الجمعية على تقديم خدمات بشكل أيسر من المنظمات الحكومية البيروقراطية بالاضافة إلى عوامل سرعة الأداء ولمرونة والاتقان وقلة التكلفة دورا مؤثرا في خدمة وتنمية المجتمع.[١]

## ثالث عشر :التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية وكيفية الحد منها:

### ١- التحديات

تعتبر التحديات أمر متوقع حدوثه في عمل أي مؤسسة والجمعيات الأهلية شأنها شأن أي مؤسسة ربما تواجهها العديد من التحديات خاصة في مجتمعات مثل مجتمعاتنا التي تعاني من معدلات تنمية متدنية وفي هذا الإطار فقد أشارت دراسة صادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع UN-OHRLLS حول الحوكمة من أجل المستقبل (الديمقراطية والتنمية في الدول الأقل نموًا) لموضوعات عديدة منها الديمقراطية والحوكة من أجل تنمية مستدامة، حقوق الإنسان...ودور المجتمع المدني في عملية التنمية وتقديم الخدمات الإجتماعية بالشراكة مع الحكومة.وقد أشارت تلك الدراسة[٢]

أ. هناك تنامي في دور المجتمع المدني إلا أن هذا النمو يواكبه بعض التحديات والمعوقات وهي ثمة مشكلات مرتبطة بتوظيف مؤسسات المجتمع المدني نفسه داخل المجتمع، وحجم التمثيل الذي يعطيه الشرعية والقوة في التواجد، وهذه المشكلات مرتبطة بشكل أو بأخر بضعف في آليات الحوار والمشاركة التي من

---

( ١) رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره، ص٢٦٤

(2) Gita Welch and Zahra Nuru and others: Governance for the Future(Democracy and Development in the Least Developed Countries) UNDP, Op. cit ,page 104

المفترض أن تساعد المجتمع المدني والناس بشكل عام والفقراء منهم على وجه الخصوص بأن يكون لهم رأي أكثر تأثيرا في القرارات المتعلقة بالسياسات العامة و متابعتها.

ب. بالإضافة إلى مشكلة التمويل التي تعد تحديا كبيرًا بالنسبة للمنظمات الأهلية خاصة التي تعمل على تقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمع، كما أن القوانين واللوائح ربما تكون عامل أخر مؤثر وبشكل كبير في طبيعة الأنشطة التي يمكن أن تنفذها تلك المنظمات حيث يمكن أن تمنع تلك القوانين بعض الأنشطة التي ترفضها ،كما أن ضعف مراقبة ومسائلة الحكومات في الدول الأقل نموا أمر يجعل المنظمات الأهلية في تلك البلدان خارج نطاق الفعل والتأثير على السياسات العامة.

وفي ضوء ما سبق نجد أنه ليس كل ما تقوم به المؤسسات يمكن أن يكون على الوجه الأمثل أو يكون على الأقل مقبولا إلا أنها تحاول تحقيق أهدافها وتعمل على تجاوز التحديات التي تحول دون الوصول لذلك للهدف قدر استطاعتها وفي هذا السياق ثمة تحديات أخرى تواجه المجتمع المدني وهي بطبيعة الحال يمكن أن تنسحب التحديات على الجمعيات الأهلية وهي منقسمة لثلاثة جوانب:[١]

أ. **تحديات مرتبطة بالبيئة الاجتماعية والثقافية:**

- الميراث الاجتماعي المتمثل في وجود نظام مركزي وتركز السلطة في إدارة حكومية مركزية قلل بدوره المشاركة وجعل العديد يعزف عنها.
- سعي الجمعيات الخيرية دائما للحصول على المنح والهبات حيث يعد المصدر الوحيد لتمويل خدماتها ومشروعاتها
- تركز مؤسسات المجتمع المدني في قلب المدن وخاصة المدن الكبرى ويقوم على أمرها النخبة المتعلمة والأكثر ثراءا بينما تقل في المناطق الريفية والأكثر احتياجا.
- زيادة ملحوظة في عدد الجمعيات الخيرية على عدد جمعيات التنمية وذلك بسبب الأعراف والقيم الاجتماعية
- محدودية ثقافة التطوع

(١) تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨: مرجع سبق ذكره ،ص ص ٨١ ٨٢

تعتمد الجمعيات بشكل كبير في عملها على جهود المتطوعين حيث يعتبر التطوع مجموعة من الأنشطة التي يقوم بها الأفراد أو الجمعيات أو الكيانات من أجل الصالح العام و بالاختيار الحر ودون الحصول على مكاسب مالية ،خارج إطار أي وظيفة أو تجارة أو خدمة مدنية.[١]

غير أن هناك بعض الاسباب تجعل البعض يعزف عن التطوع وقد أرجعت بعض الدراسات العزوف عن التطوع للأسباب التالية:[٢]

- الحاجات الاقتصادية غير المستقرة التي جعلت من المواطنين يفكرون في المقام الأول في توفير احتياجاتهم الأساسية.
- عدم توافر مراكز التطوع التي تستقبل المتطوعين وتؤهلهم للعمل التطوعي.
- كما أن تسرب بعض الأشخاص ذوي السمعة غير الطيبة يضر بفكرة التطوع في المجتمع المحيط بالجمعية حيث يمكن ان يكون أن المنضمين للعمل العام والتطوعي شخص غير محبوب أو مرغوب داخل المجتمع المحيط بالجمعية وذلك بحسب نتائج تلك الدراسة .

**ب. تحديات مرتبطة بالبيئة السياسية والتشريعية:**

- بالرغم من تزايد النداءات لجعل المجتمع المدني شريكا مع الدولة بداية من عام ٢٠٠٠ إلا أن ذلك لم يجد صدى قوي على أرض الواقع وظهر ذلك في انحسار مفهوم الشراكة بين مختلف القطاعات القومية على أن دور المجتمع المدني على تنفيذ المشروعات الخدمية، وعلى الرغم من ذلك نادرا ما يعتبر المجتمع المدني شريكا على قدم المساواة في عمليات تخطيط وتنفيذ الكثير من الأنشطة.
- وفي نفس الصدد المتعلق بالتحديات التشريعية فإن أحكام قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ يسمح للدولة بالتدخل في الإدارة الداخلية للجمعيات حيث يقوي قدرة الدولة في السيطرة على المنظمات لا أن يقوم بتمكينها من أداء دورها بفاعلية وبهذا تعد

(1) volunteerism and legislation: guidance A joint project of the International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, the Inter-Parliamentary Union and , 2004 , page 19

(٢) مروى سيد محمد حسين: أثر مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية بالتطبيق على الجمعيات الأهلية، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٩.

القيود القانونية والبيروقراطية هي أحد معوقات الجمعيات الأهلية التي تحول بينها وبين القيام بكامل جهودها في عملية التنمية.

- أضف إلى ذلك في بعض الأحيان يكون هناك ضعف التنظيم الداخلي وقلة الخبرة الإدارية للقائمين على الجمعيات يؤدي إلى ضعف ثقة الجمهور وهذا ما يؤثر عادة بالسلب على قدرة الجمعيات أو منظمات المجتمع المدني في التأثير على سياسات الحكومة.

**ت. تحديات مرتبطة بالبيئة الداخلية سواء فيما يتعلق بالممارسات والنظم الداخلية أو علاقات مؤسسات المجتمع المدني مع نظيراتها من نفس المؤسسات.** [١]

- قصور الرؤية والتخطيط الاستراتيجي فمعظم الجمعيات تخطط انشطتها كردة فعل لاحتياجات قائمة ومشكلات تواجهها وفقا لخطط قصيرة المدى.
- عجز الموارد: تعاني الكثير من الجمعيات عجزا في الموارد المادية والموارد والكفاءات البشرية.وهذا التحدي يواجه العديد من الجمعيات الأهلية منذ وقت طويل وذلك لمحدودية مصادر التمويل وضعف موارد المجتمعات التي تعمل فيها الجمعيات.
- قصور في التعاون بين الجمعيات والمؤسسات الحكومية العاملة في نفس المجال وبين الجمعيات وبعضها البعض.
- يعتبر عدم التنسيق عاملا مؤثرا في فاعلية أداء الجمعيات من حيث تكرار الجهد المبذول تجاه قضية معينة دون تخطيط مسبق أو دراسة واقعية لحال المجتمع أو الجهات التي تناولت نفس القضية، وعدم التنسيق هذا من شأنه أن يؤثر في إحداث تداخل يربك العمل إذا ما كانت هناك جهة ما تقوم بنفس العمل التي تشرع الجمعية في القيام به، أو أنه ربما تصطدم الجمعية باللوائح والنظم التي تعوق دورها في حال عدم تنسيقها مع الجهات الإدارية والحكومية على سبيل المثال ربما تكون هناك محددات قانونية تمنع أو تحدد دور الجمعية في العمل على قضية معينة وفي حال عدم التنسيق قد تقطع شوطا في هذا الطريق تنتهي فيه بعائق أو مانع يحول بينها وبين إنهاء تلك الجهود بنتيجة مثمرة وذلك لأنها لم

---

(١) مدحت أبو النصر: إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، مرجع سبق ذكره، ص ٦٨

تراجع بعض الجهات التي ينبغي التنسيق معها مثال على الجهات مثل الجهة الإدارية المشرفة عليها (الشئون الإجتماعية)، الجهات المعنية ببعض المشروعات الخدمية التي مثل التعليم والصحة وغيرها.... هذا بالإضافة إلى دور الإتحاد الإقليمي للجمعيات التي تقع الجمعية تحت مظلته أو أي ائتلافات أو اتحادات أخرى تعمل الجمعية في إطارها.

**رسم توضيحي يبين التحديات التي تواجه الجمعيات الأهلية**

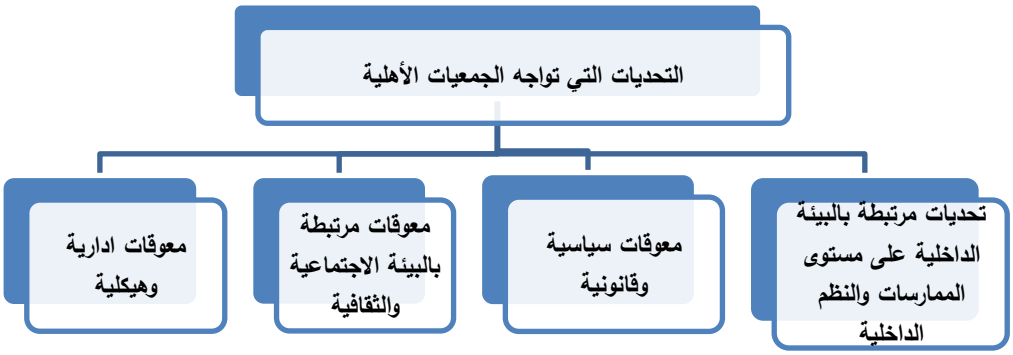


## ٢- <u>كيفية مواجهة التحديات التي تواجه الجمعيات</u>

ويتضح مما سبق تباين وتنوع في التحديات منها ما هو مرتبط بالبناء الداخلي للجمعية وما هو متصل بالسياسات والتشريعات وأخرى مرتبطة بالمجتمع المحيط بالجمعية ..إلخ.

وفي هذا الصدد سنتعرض لبعضها وكيف يمكن التعامل مع تلك التحديات بما يسمح للجمعيات بتجاوزها. وقد أشارت أماني قنديل إلى أن ثمة قضايا محورية وتحديات على الجمعية بذل الجهد للعمل على تجاوزها مثل التطوير المؤسسي، التطوع، والتمويل والقضايا المتعلقة بالقوانين والتشريعات نستعرضها فيما يلي[١]

### أ. التطوير الإداري والبناء المؤسسي للجمعيات

عند النظر للجمعيات الأهلية في الوقت الحالي نجدها من الحداثة بدرجة تتجاوز فكرة المبادرات الخيرية والإحسان الذي كان منتشرًا في القرن الماضي وهذا ما تعكسه أيضا العلوم والدراسات الإدارية التي أثرت بشكل كبير على العمل المؤسسي في كافة

(١) أماني قنديل: العمل الأهلي ولتغير الاجتماعي( منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٨ص ص ١٤٢، ١٤٣

القطاعات (الحكومية، الخاصة وقطاعات الأعمال، والقطاع الأهلي و المدني..)، لذلك فإن قضية تحديث وتطوير المؤسسات الأهلية وفي القلب منها الجمعيات الأهلية يتطلب جهدا كبيرا في عدة محاور منها توفير كوادر بشرية للعمل على مختلف المستويات مستوى مجلس الإدارة الذي يعمل على رسم سياسات الجمعية وعلى مستوى الإداريين والتنفيذيين القائمين على تنفيذ السياسة العامة للجمعية متمثلة في المشروعات التي تنفذها الجمعية داخل المجتمع سواء كانت تلك المشروعات نتاج جهود ذاتية أو بتمويل خارجي من الجهات الحكومية أو جهات مانحة (دولية كانت أو محلية) وتوافر الكوادر على هذا النحو يتطلب قدرا من التأهيل والتدريب المتتابع لمواكبة التطور النظم الإدارية لتحقيق الأهداف بشكل علمي وصحيح لذا نجد أن عملية إعداد المدربين تعتبر سياسية ناجحة بعض الشيء في توفير الكوادر حيث يتم تأهيل بعض من عناصر المؤسسة في مجالات مختلفة على أن تعود تلك الكفاءات لتدريب القواعد داخل الجمعية.

وعلى جانب تحديث النظم واللوائح فإن الأمر يستدعى النظر في منظومة اللوائح والأدوات التي من شأنها تيسر العمل الإداري داخل الجمعية مثل إدارة الجهاز الوظيفي، إدارة المتطوعين واللوائح التي تحكم عمل المشروعات خاصة تلك الممولة من جهات مانحة والدولية على وجه الخصوص.

**ب. التمويل:**

تعد قضية التمويل قضية محورية لإستمراية الجمعيات في تقديم خدماتها ومشروعاتها لأن انقطاع مصادر التمويل يهدد الجمعية بتوقف النشاط فضلا عن فقدانها للكوادر الذين يعملون على المستوى التنفيذي( الموظفين/ القائمين على تنفيذ المشروعات بأجر)، لذا فإن الجمعيات الأهلية باتت في حاجة لأن تضع في الحسبان عدة إعتبارات حينما تشرع في تنفيذ مشروع ما:

- **الجدوى الاقتصادية من المشروع:**

والجدوى الاقتصادية للمشروعات داخل الجمعيات لا تخالف القانون لكونها مؤسسة غير هادفة للربح وحين ندقق في الأمر نجد أنه لا تعارض في ذلك حيث من الضروري أن تضع الجمعية في اعتباراتها الجدوى الاقتصادية التي يحققها أي مشروع تقوم بتنفيذه ليتحقق بذلك أمران هما حصول المجتمع على خدمة جيدة وفي نفس

الوقت تضمن الجمعية تدفقا نقديا يغطي تكلفة تنفيذ المشروع وهامش ربح بسيط يضمن قدرة الجمعية على الاستمرار في تنفيذ هذا المشروع أو توجيه تلك الفوائض المالية لمشروع أخر، ولعل هذا ما اتجهت إليه العديد من الجمعيات في عدة مشروعات مثل المشروعات المرتبطة بالبيئة كإعادة تدوير المخلفات وجمع القمامة وغيرها من المشروعات على هذه الشاكلة.

- **القدرة على اجتذاب الممولين:**

تحتاج الجمعيات الأهلية للعمل الدؤوب على اجتذاب التمويل من مصادر مختلفة سواء كانت من الجهات الحكومية أو الجهات المانحة، وقبل هذا وذلك الاعتماد على تعبئة الموارد المالية من المجتمع المحيط أولا وهذا ما يستلزم على الجمعية أن تنتهج في سياساتها خطة فعالة لتدبير الموارد بشكل مستمر Fundraising ولعل ما يدعم قدرة الجمعية على تدبير الموارد من مصادرها المختلفة هو إعمال أسس وقواعد الحكم الرشيد في إدارة الجمعية من شفافية ومحاسبة ومصداقية وهي أمور من شأنها ترسيخ المصداقية في العمل مع المجتمع و كافة الجهات المتعاونة مع الجمعية وخاصة الجهات الممولة.

**ت. التعاون والتنسيق.**

تعتبر قضية التنسيق مع الجهات التي تقع في دائرة علاقات الجمعيات من مؤسسات أهلية أو حكومية إشكالية ربما لو تم تجاوزها يمكن توفير الجهد الكثير والتركيز على ما يفيد الناس بشكل أفضل فإن عملية التنسيق مع باقي الجهات مفيدة في معرفة أخر ما توصل له الآخرون من جهود مبذولة في علمية التنمية أو بمعنى أخر البدء من حيث إنتهى الأخرون، وذلك يدعم فكرة تكوين الشبكات والائتلافات والاتحادات التي تضم الجمعيات العاملة بنفس المجال حيث تعمل تلك الشبكات بدعم دور المؤسسة التي تنضوي تحت مظلتها أمام الجهات الرسمية والخاصة وأمام المجتمع نفسه.

**ث. دور المتطوعين:**

تعد جدية المشروعات التي تتبناها الجمعيات ضمانة لتعبئة مؤثرة للمتطوعين من داخل المجتمع، وذلك يستلزم خطة بناءة وفعالة لجذب المتطوعين وتطبيق برامج تأهيل للمتطوعين والعمل على دمجهم داخل العمل العام للجمعية.

ويكمن للمؤسسات التوصل للمتطوعين من خلال مصادر مختلفة مثل سكان المجتمع الذين شاركوا في بعض أنشطة الجمعية في فترة سابقة، أو المستفيدين من أنشطتها هذا بالإضافة إلى الطلاب باختلاف مستوياتهم، وبذلك يحقق التطوع داخل الجمعية عدة أهداف تنعكس بصورة أو بأخرى على تحسين وتقوية دور الجمعية في القيام بدورها ومن تلك الأهداف[١]

- المساهمة في التخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع المحلي من خلال تقديم الحلول لبعض المشكلات وإشباع بعض الاحتياجات
- تعمل الجهود التطوعية لتعريف أفراد المجتمع بالظروف الواقعية التي يمرون بها، مما يؤدي إلى عدم مغالاة الناس في مطالبهم من جانب وتهسيل عملية الفهم حول المشكلات وأولوياتها لمواجتها من جانب آخر.
- انشغال المواطنين بالأعمال التطوعية يقود إلى التفاهم حول أهداف مجتمعية مرغوبة.
- ويحقق أيضا للمؤسسة القدرة على سد النقص في إعداد القائمين على العمل في الأنشطة والخدمات التي تؤديها المؤسسة.
- دعم قدرة المؤسسة في التواصل مع المجتمع بشكل جديد حيث يعمل المتطوعون على ربط الجمعية بالمجتمع المحلي من خلال تعريف الأهالي بالمؤسسة وأهدافها وأنشطتها.

**ج. قضية التشريع والإطار السياسي:**

قد تحتاج الجمعيات للعمل بشكل فاعل لتحسين الظروف القانونية التي تنظم العمل الأهلي وفقا لمعطيات الواقع ومتغيرات الزمن خاصة في ظل التغيرات المتسارعة التي تحدث في المجتمع لذا فإن التشريع يجب وأن يكون ناتجا عن حوار فعال مع كافة الأطراف المعنية بقوانين المتعلقة بالمنظمات الأهلية خاصة وأن هناك بعض التحفظات على القانون الحالي للجمعيات من قبل بعض الجهات الأهلية والحقوقية

---

( ١) إبراهيم عبد الهادي المليجي: تنظيم المجتمع"مداخل نظرية ورؤية واقعية"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠١، ص ص، ٧٣، ٧٤

وفي نفس الوقت إصرار من الدولة على هذا الوضع لذا فإن التوافق بين الدولة والمجتمع المدني حول القانون من شأنه تيسير سبل العمل المجتمع.

إذ يمكن تخفيف القيود القانونية والبيروقراطية على عمل وأنشطة الجمعيات الأهلية بجانب إدخال التعديلات اللازمة في التشريعات المنظمة لعمل الجمعيات وإلغاء القيود الإدارية والأمنية المفروضة عليها، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن قانون الجمعيات الحالي بجاحة لتطوير خاصة فيما يتعلق بتنمية الوعي السياسي للمواطنين بما يعزز فكرة المشاركة ويخدم قضية التطوع في نفس الوقت.[١]

(١) مروى سيد محمد حسين: أثر مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية بالتطبيق على الجمعيات الأهلية، مرجع سابق، ص ص ١٨٠، ١٨١

# الفصل الثالث

## الحكومة ودورها في تقديم الخدمات على المستوى المحلي

- **تمهيد**
- **أولاً: إطار مفاهيمي (الدولة، الحكومة، الخدمات)**
- **ثانياً: وظيفة الحكومة في تقديم الخدمات**
- **ثالثاً: أنواع الخدمات**
- **رابعاً: أهمية الخدمات**
- **خامساً: خصائص الخدمات**
- **سادساً: التحديات التي تواجه الحكومة في مجال تقديم الخدمات**

**سابعاً: كيفية مواجهة التحديات التي تواجه الحكومة**

**تمهيد:**

إن حق أفراد المجتمع في الحصول على خدمات جيدة تُحسن من حالتهم المعيشية على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية ..إلخ هو حق أصيل مكفول في الأعراف والقوانين والمواثيق الدولية، وقد ورد بشأن ذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن " لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحق في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته" (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان/ المادة ١/٢٥)[١]، وكما ورد أيضا في المادة الثامنة في الحق في التنيمة أنه "ينبغي للدول أن تتخذ على الصعيد الوطني جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية ويجب أن تضمن في جملة أمور، تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل على التوزيع العادل للدخل وينبغي اتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشط في عملية التنمية وينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مناسبة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية" (الإعلان العالمي للحق في التنمية – مادة ١/٨). [٢]

تعتبر المادتان المشار إليهما من المواد الواردة في الاعلانات الدولية لحقوق الإنسان والحق في التنمية أساسا جيدا للحديث عن دور الحكومة التنموي ومدى إسهامها في تقديم الخدمات وأثر ذلك على إحداث تحسن في تنمية المجتمع بشكل ينعكس على الأفراد بحالة من الرضاء عن أداء وعمل الجهاز الحكومي أو على الأقل الاحساس بتلبية المستوى أو الحد الأدنى الذي يمكن أن يرتضيه المواطن.

وفي ضوء ذلك فإن هذا الفصل سيتناول عدة عناصر تسلط الضوء على جهود الدولة والحكومة في تقديم الخدمات على النطاق المحلي ومن تلك النقاط التي سيتم تناولها ماهية الدولة باعتبارها المظلة التي تعمل الحكومة تحتها وكيف تدير الحكومة شئونها في مجال تقديم الخدمات وهذا سيكون بمثابة تمهيد للحديث عن الخدمات المقدمة

---

(١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان(المادة ٢٥-١)، الامم المتحدة، ١٩٤٨

(٢)الاعلان العالمي للحق في التنمية –(مادة ٨-١)، ١٩٨٦

ونوعيتها وأهمية تقديمها وكيف تسهم تلك الخدمات في تحقيق خطوات على طريق التنمية وتلبية إحتياجات أفراد المجتمع. وسنتطرق بعدها للإشارة إلى التحديات التي تواجه عملية تقديم الخدمات بشكل جيد وكيف يمكن مواجهة تلك التحديات.

## أولاً:إطار مفاهيمي(الدولة، الحكومة، الخدمات)

### ١. مفهوم الدولة

أ. "مجموعة كبيرة من الافراد يقطنون بصفة دائمة إقليميا معينا ويتمتع بالشخصية المعنوية وبنظام حكومي وباستقلال سياسي، كما تعني الغلبة والسلطان" [١]

ب. قاموس عاطف غيث: هي " مجموعة دائمة ومستقلة من الافراد يملكون إقليما معينا وتربطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع للسلطة المركزية، تكلف لكل فرد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه"، وهناك من يراها "الشخص المعنوي الذي يمثل قانونا أمة تقطن أرضا معينة ويمسك بزمام السلطة العامة" كما أنها "نظام اجتماعي يستهدف تنظيم إدراة الشعب ويقوم على أساس المصالح العامة" كما أكد هيلر عى أن الدولة عليها أن تحقق الرفاهية العامة" [٢]

ت. هي نظام سياسي وليس كل نظام سياسي دولة حيث أن هناك نظما مثل الرأسمالية والاشتراكية تضم العديد من الدول".[٣]

ث. ووفقا لما ورد عن نظرية الدولة في في الفكر الخلدوني فثمة أراء متعددة نعرض منها ما جاء وفقا لمعجم العلوم الاجتماعية أنها مجموعة كبيرة من الناس يقطن على وجه الدوام و الاستقرار، إقليما معينا ويتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال.[٤]

ج. الدولة من المنظور الإنمائي: [٥]

هي الدولة ذات الحكومة الناشطة أو في الكثير من الأحيان النخبة غير السياسية التي تتخذ من التنمية الاقتصادية السريعة هدفاً رئيسيًا لها"

"حيث يرتبط المفهوم السابق بدور الدولة التنموي لتحقيق رفاه المجتمع من جيل إلى جيل باعتبار أن الفكرة التي تقوم عليها الدولة الإنمائية هي أحد أهم محركات التنمية

---

(١)المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، مطابع الاهرام، بدون سنة نشر، ص ٢٣٩

(٢)محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٤٧٠

(٣)أحمد رشيد: نظام الحكم والإدارة المحلية (المفاهيم وحالات دراسية) ، الطبعة الأولى، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧، ص ص ٢٤،٣

(٤)على سعد الله: نظرية الدولة في الفكر الخلدوني ،جامعة فلسطين، دار مجدلاوي للنشر، عمان ، الاردن، ٢٠٠٣ ص ص ٣٠٧، ٣٠٨

(٥)الأمم المتحدة :تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب:تقدم بشري في عالم متنوع ، ٢٠١٣،ص٦٨

الثلاث، اختراق الأسواق العالمية، الابتكار والحزم في السياسات الاجتماعية" التي باتت سمة مشتركة للعديد من الدول التي حققت تغيرا وتحولًا ملموسًا ويُقصد بالدولة الإنمائية"وذلك فقا لتقرير (تقرير التنمية البشرية، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع).

٢. **الحكومة**

أ. يعني مصطلح الحكومة أنها نطاق المسئولية والسلطة العامة للمنظمات المسئولة عن الحكم داخل المجتمع، إذ تقوم الدولة بتحديد الوظائف الأساسية للمؤسسات والعلاقات فيما بينها طبقا لإطارها الدستوري والذي يحدد بدروه نوع الحكومة في كل دولة، على سبيل المثال (على سبيل المثال في النظم الديمقراطية تكون هذه الوظائف عادة مقسمة بين فروع السلطة الثلاث التنفيذية، التشريعية، القضائية)[١]

ب. "مصطلح يعني الأنشطة أو العمليات المتصلة بالحكم أي ممارسة الضبط على الأخرين أو توجيههم للقيام بأنماط سلوكية معينة، وقد تعني أيضا الأداة التي تقوم بمتابعة هذه الأنشطة، كان ذلك الاستخدام السائد في القرن الثامن عشر إذ يسوي جون لوك وكذلك بنتام بين الحكومة والقوة السياسية، و يمكن أن تشير الحكومة إلى الهيئة الحاكمة أو السلطة التنفيذية بصفة خاصة، ويُعتبر روسو من أكثر اللذين روجوا لهذا الاستخدام فالحكومة هيئة متوسطة أي أداة اتصال بين المحكومين واصحاب السيادة، وهي ترتبط بوجود القانون وتحقيق الحرية وقد يستخدم مصطلح الحكومة للاشارة إلى نظام حكم معين كأن تقول الحكومة المصرية"، كما أنها "الهيئة المركزية أو الكل المعقد الذي يكون من التنظيمات المترابطة التي تمارس الرقابة الشاملة على مجتمع معين أو قسم محدد فيه وتوجد الحكومات في المجتمعات المقعدة كهيئات رسيمة للضبط الاجتماعي في مقابل اشكال الضغط غير الرسمية والتقليدية في المجتمعات البسيطة أو غير المتمدنة"[٢]

(1)http://www.unpan.org/Directories/UNPAGlossary/tabid/928/language/en-US/Default.aspx - United Nation Public Administration Network

(٢)محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره ، ص٢١٠

### ٣. مفهوم الخدمات

هناك العديد من المفاهيم التي توضح معنى الخدمات إضافة لما تم تناوله عن ماهية الخدمات في الإطار النظري للدراسة:

**أ.** هي "النشاط أو المنفعة التي تعرض للبيع أو تعرض لارتباطها بسلعة أخرى ، كما أنها نشاط او إنجاز أو منفعة تقدم من طرف لآخر وهي غير ملموسة ولا ينتج عنها أية ملكية وترتبط بسلعة أخرى أو لا ترتبط"(١)

**ب.** "نشاط أومنفعة تقدم لفرد أو مجموعة من الأفراد أو لجهة معينة من قبل فرد أ ومجموعة من الأفراد أو تنظيمات خدمية معينة" (٢)

**ت.** هي نشاط أو منفعة يسديها طرف لاخر وتتسم أساسا بأنها غير ملموسة ولا يترتب على تقديمها أي نوع من أنواع الملكية ويعرفها البعض بأنها نشاط غير ملموس يقدم للمنتفع يهفد لإشباع حاجاته ورغباته (٣)

**ث.** "تعبير يشمل الأنشطة الاقتصادية خلاف الصناعة وإنتاج المواد الأولية والنشاط الأولي ومن ذلك الخدمات الطبية"(٤)

**ج.** وهناك مجموعة أخرى من التعريفات عرفها فيليب كوتر Philip Kotter بأنها أي نشاط أو منفعة يستطيع طرف ما تقديمها للأخر وتكون غير ملموسة أي غير مادية ولا ينتج عنها تملك أي شيء، ولا يرتبط توفيرها بإنتاج مادي، بينما عرفها كرونروس Cornrows بأنها عبارة عن أنشطة تدرك بالحواس وقابلة للتبادل وتقدمها شركات ومؤسسات معينة مختصة بتلك الخدمات، أو باعتبارها مؤسسات خدمية.(٥)

---

(١) مصطفى محمود أبو بكر:(المرجع في تسويق الخدمات – رؤية استراتيجية لخدمة العميل)، لدار الجامعية ، ٢٠١٣ ص ٧٠

(٢) محمد مصطفى عبد الرازق: تسويق الخدمات ، مركز جماعة القاهرة للتعليم المفتوح، ٢٠٠٤، ص٤

(٣) محمد محمود مصطفى: التسويق الاستراتيجي للخدمات، دار المنهاج للنشر والتوزيع ، عمان– الأردن،٢٠١٠، ص ٦٣

(٤) مدحت محمد جابر عبدالجليل :معجم مصطلحات الجغرافيا الطبية والخدمات الصحية، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية، ٢٠١٠،ص ٣٣٧

(٥)خلف حسين الدليمي : تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس – معايير– تقنيات )، مرجع سبق ذكره،ص ٣٨

- يُقصد بالمرافق العامة على المستوى المحلي على أنها "سد حاجة مشتركة ومنافع معينة لسكان إقليم معين أو بلدة معينة وهي تتبع عادة المحافظات والمدن والقرى التي تنشأ فيها . ومن أمثلة هذا النوع مرفق النقل الذي ينشأ في محافظة أو مدينة ومشروعات المطافي والنظافة وتوريد المياه والنور التي تنشأ لخدمة إقليم معين أو مدينة معينة".[١]

ح. **الخدمات المجتمعية على المستوى المحلي يُقصد بها التسهيلات** وخدمات البنية التحتية التي تُتاح للمجتمع من طرق وأسواق وخدمات وصرف صحي ومياه شرب ومساكن مناسبة وخدمات تعليمية وصحية وهذا بمقتضى العدالة التي توجب السماح لكافة المواطنين الوصول لتلك الخدمات دون تمييز فيما بينهم لنصل في النهاية لنهوض المجتمع وينبغي أن تتصف تلك الخدمات بالاستدامة وكلما توفرت العوامل السابقة من خدمات متاحة بشكل مستديم وقوي وفعال يمكننا ان نقول أن لدينا مجتمع وأفراد أكثر قوة وإيجابية وإنتاجية ومشاركة في صنع القرار[٢]

خ. **الخدمات الاجتماعية هي:**

"البرامج التي تُصمم لمواجهة مشكلات واحتياجات أفراد وجماعات أو مجتمعات والتي تقوم من خلال مجالات مهنية وبناءات تنظيمية"[٣]

وفي إطار ما تم تناوله من مفاهيم الخدمات والمرافق نعتقد أن هناك عدة قواسم مشتركة تجمع فيما بين كل ما سبق من مفاهيم نعرضها نعرضها فيما يلي:

١. أنها خدمات أو مشروعات أو مرافق تنشأ من السلطة العامة(الحكومة)، أو تقوم بتقديمها شركات خاصة أو غيرها من المؤسسات.
٢. هدف نشأتها هو النفع العام لصالح أفراد المجتمع وسد احتياجاتهم ورغباتهم.
٣. الخدمات الحكومية على المستوى المحلي تعمل على تلبية احتياجات مشتركة بين مجموعة معينة من المواطنين يجمعهم نفس الاحتياج تقدمها لهم نفس

---

(١) محمد فؤاد مهنا: القانون الاداري (دراسة مقارنة)، مرجع سابق،: ٤٤٣

(٢) محمد عبد المحسن سليمان : تمكين المواطن المحلي كمدخل لتطبيق الحوكمة المحلية مع دراسة تطبيقية على الحالة المصرية، رسالة دكتوراة في الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص٨٢

(٣)أحمد شفيق السكري: المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعيات المحلية الحضرية والريفية / مفاهيم،اساليب أدوات، نماذج تطبيقية، دار الوفاء للنشرو التوزيع، الاسكندرية ، ٢٠١٥، ص ٤٥

المؤسسات أو الأفراد يمكن أن يكون ذلك على مستوى القرية أو المركز أو المدينة...إلخ.

٤. يُفترض أن يحصل الجميع على الخدمة بشكل متساوٍ ودون تمييز وهو بمثابة حق أصيل للمواطن الذي تحت مظلة أي دولة.

٥. من أمثلة تلك الخدمات خدمات الصحة والتعليم، توصيل مياه الشرب، خدمات البريد، الإسعاف،...إلخ.

٦. الخدمات تقدم من خلال المرافق العامة أو بناءات تنظيمية ومؤسسية تتمثل في أجهزة الدولة والحكومة المعنية بالقيام بهذا الدور مثل المدارس والمستشفيات والقطاعات الخدمية المختلفة.

## ثانياً: وظيفة الحكومة ودورها في تقديم الخدمات

تعمل الحكومة على تنفيذ سياسة الدولة وتلبية رغبات واحتياجات المواطنين من الأدوار والوظائف المنوط بها تنفيذها وهو ما يتواكب مع مفهوم الدولة الإنمائية التي تأخذ فيها الحكومات الفرصة في رسم السياسات لتحقيق هدفها في إنجاز تنمية اقتصادية سريعة تنعكس مجالات الحياة الأخرى للمواطنين، ومن ثم فإن هناك العديد من الوظائف التي تقوم بها الحكومة بشكل عام وفيما يتعلق بالخدمات بشكل خاص:

١. ينبغي على الحكومة أن تعمل على إنجاز السياسات الاجتماعية التي تقرها الدولة لتحقيق رفاه المجتمع لتقطع بذلك خطوات على طريق التنمية المستدامة لكافة الأجيال مستثمرة في هذا السبيل كافة الإمكانات المتاحة للقيام بوظائفها الأساسية:[١]

أ. من تحديد للسياسات، تقديم الخدمات، صياغة الأنظمة و القوانين، تطبيق تلك القوانين في حياة المواطنين حيث يعمل على تنفيذ تلك الوظائف جهاز حكومي Government Organ الذي يتولى تصريف أمور الشعب وتنظيمها عن طريق القوانين التي يصدرها ويتولى تنفيذها[٢]

---

(١) ديفيد اسبورن وبيرت بلاستريك: المدير ورجل الأعمال/ إبعاد شبح البيروقراطية (خمس استراتيجيات لإعادة إنتاج الحكومة)، السنة الخامسة العدد الثامن عشر، اصدار الشركة العربية للاعلام العليم (شعاع)- القاهرة، سبتمبر ١٩٩٧ص٣

(٢) معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة بها،مرجع سبق ذكره، ص ٦٨

ب. ويرى لويز آرثر لويس أن وظيفة الحكومة Function of Government بجانب الأدوار المشار إليها مسبقا والتي تُعنى فيها الحكومة بصيانة المرافق العامة وتقديم الخدمات والحفاظ على القانون وحفظ حياة المواطنين وتوقيع المعاهدات فإن الحكومة منوط بها تشكيل المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية من خلال وضع الأطر التشريعية والإدارية لها وتعزيز روح المبادرة والتنسيق بين أدوار تلك المؤسسات التقليدية،إضافة لأنه يجب على الحكومة فرض سلطتها ونفوذها لاستخدام الموارد العامة والحفاظ عليها من خلال التحكم في الأراضي وإدارة تلك الموارد بشكل جيد يضمن رفاهة المجتمع. هذا بجانب المهام الاقتصادية الأخرى من ضمان التدفق النقدي من وعوائد الضرائب والاستثمارات والبحث عن موارد جديدة اكثر قابلية للاستخدام[١]

٢. ومن وظائف الدولة باعتبار أن لها السيادة و الدفاع و الأمن الداخلي والبنية التحتية وغيرها من الخدمات التي تقوم بها الدولة من أجل المواطن لتحقيق التقدم والتطور، وفي هذا السياق فإن الدولة ربما تكون مقيدة بعدة قيود خاصة فيما يتعلق بحقوق الأفراد وهذا يعود لتزايد الوعي الذي برز مؤخرًا في العصر الحديث خاصة في مجال الحقوق الدستورية والقانونية للإنسان كما يرجع أيضا إلى تطور النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العالمي ويرجع ذلك السبب الأخر لتطور الوعي أيضا وقيام جماعات الضغط، وحينما نريد ان ننظر لدور الدولة من خلال دورها السيادي خاصة في الجانب الاقتصادي فإنها منوط بها توفير الخدمات ووضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي، نظام قضائي لحماية الحقوق واحترام التعاقدات، فرض الضرائب، النقود وسياسيات الاستقرار الاقتصادي.[٢]

٣. وفي إطار ما يرتبط بدور الدولة في تقديم الخدمات خاصة على المستوى المحلي ربما تكون الإدارة المحلية هنا تتحمل عبئًا ليس بالقليل في معاونة

(1) Gita Welch and Zahra Nuru and othorrs , UNDP \ UN-OHRLLS \ Governance for the Future (Democracy and Development in the Least Developed Countries) , Op. cit 2006- page 34

(٢) على سعد الله: نظرية الدولة في الفكر الخلدوني ، مرجع سابق، ص ص ٣٠٧ ، ٣٠٨

الحكومة المركزية لتحقيق الأهداف التنموية الرئيسية على مستوى الأقاليم والمحافظات من خلال منظومة العمل الاداري المحلي وفقا لعملية مخططة لتعبئة الموارد والاستخدام الأمثل لها بهدف إقامة أسس سليمة للتنمية في المستقبل تتجنب من خلالها تنفيذ برامج ومشروعات بشكل عشوائي وهذا ما يتضح من خلال أدوار الإدارة المحلية حيث تضطلع الإدارة المحلية بوظيفتين رئيسيتين وظيفة سياسية وتنموية وهما مترابطتان بقوة و لهما تأثير متبادل ونجاح أحداهما مشروط بنجاح الوظيفة الأخرى وهما (الوظائف التي ترتبط مباشرة باحتياجات السكان والوظيفة الأخرى المرتبطة بالتخطيط والتنمية البشرية).

ووفقا للدور التنموي للإدارة المحلية فإن ثمة اتفاق بين الجميع على أهمية الإدارة المحلية في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية بالمحليات بشكل خاص وعلى المجتمع بشكل عام وهي أداة هامة إذا ما استُخدمت بشكل صحيح في إدارة عملية التنمية خاصة في الدول النامية، فيما تعتبر الرؤية الحالية للإدارة المحلية أنها لا يجب فقط أن تتلقى التعليمات وتنفذها من الحكومة المركزية بل يجب وأن تتصرف باعتبارها شريك على قدم المساواة في الإدارة والاستفادة من التنمية ونجد أن من مهامها التنموية:[1]

أ. **الوظائف التي ترتبط مباشرة باحتياجات السكان:**

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بما يولد لديهم حالة من الرضا
- زيادة رفاهة السكان المحليين بالتعاون مع الحكومة المركزية
- تحفيز/ تنشيط القدرات المحلية للمساهمة في دفع علمية التنمية
- الدفاع عن المصالح المحلية والدفاع عن التوزيع العادل للموارد والمخصصات المالية لتقليل التفاوت بين المحليات.

ب. **الوظائف المرتبط بالتخطيط والتنمية البشرية:**

ووفقا لمفهوم التنمية البشرية الذي يعتبر الإنسان هو مركز ومحور التنمية حيث تهدف لتنمية قدراته وتوسيع نطاق اختياراته وتعميق مشاركته في صنع القرار، فإن عملية المشاركة المحلية لا تقل أهمية عن عمل الإدارة المحلية داخل المجتمع حيث تُعني باحتياجات الناس ومشكلاتهم في إطار عمليات مخططة وهذا ما يؤكد قدرتها على:

(1) EGYPT HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2003-page 86

- جمع المعلومات والبيانات التي تمثل المدخلات الرئيسة في عملية التخطيط.
- تحديد الأولويات التي تعكس احتياجات الناس وفقا لموقعهم الجغرافي وكذلك الظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.
- تحقق الخطط نجاحا كلما زاد اقتناع الناس بها وزاد إحساسه بأنها نابعة منهم، كما أن هذه الخطط لا يمكن لها النجاح إلا إذا عكست مصالح الناس واحتياجاتهم وهذا لنجاح يجعل الناس تتحفز للمشاركة في إعداد وتنفيذ تلك الخطط.
- و تشير الوظائف السابقة إلى ثمة علاقة تربط ما بين الحكومة والمواطن في إطار حالة من الفعل ورد الفعل المتمثل في تقديم الخدمات والتجاوب معها والاستفادة منها والالتزام بالقوانين والضوابط التي تنظم حياة المجتمع.

## ثالثاً:أنواع الخدمات

الخدمات التي تقدمها الحكومة للمجتمع متنوعة منها ما هو مرتبط بالبنية التحتية ومنها ما يتصف بالرعاية الاجتماعية إلى غير ذلك من التصنيفات ونورد بعضها فيما يلي:[١]

**١. تصنيف الخدمات حسب البعد المكاني:**

أ. خدمات مجتمعية أو اجتماعية (مساحية):

خدمات التعليم والصحة والترفيه والتي تتميز بأنها خدمات مساحية، أي تحتل مساحة محددة من أرض المدينة الحضرية، كما أن الحصول عليها يتطلب تحرك الإنسان إليها أي خدمات يتحرك الإنسان نحوها.

ب. خدمات البنية التحتية:

وهي خدمات الماء والكهرباء والصرف الصحي وجمع النفايات الصلبة والهاتف و الطرق، وتتميز بأنها تأخذ وضعا خطيا، وأنها خدمات تتحرك نحو الإنسان عكس النوع السابق.

وهذا يعني وجود فرق بين النوعين:

(١) خلف حسين الدليمي: تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس – معايير– تقنيات )، مرجع سبق ذكره،ص ص ٤٠ ٤١

١. تشغل الخدمات الاجتماعية مساحات من الأرض تتوزع على ارجاء المدينة أو الإقليم لتكون قريبة من الانسان ويسهل الوصول اليها لذا يعمل مخططو المدينة لتكون قريبة من الإنسان ،أما خدمات البنية التحتية فتختلف عن الخدمات الاجتماعية بأنها تتخذ وضعا خطيا يمتد في جميع ارجاء المدينة أو الإقليم لتوفير الخدمات للجميع بشكل متساو

٢. الحصول على الخدمات المجتمعية يتطلب تحرك الإنسان نحوها للحصول عليها فالإنسان الذي يريد أن يتعلم يتحرك نحو المدرسة، والمريض يتحرك نحو المستشفى أو الطبيب للحصول على الخدمة الطبية إلخ. أما خدمات البنية التحتية فهي التي تتحرك نحو الإنسان ليستفيد منها حيث تكون على شكل شبكات بشكل يخدم جميع سكان المدينة

٣. تُقاس الخدمات المجتمعية بمعيار المساحة، أي حصة الفرد من تلك الخدمة بالمتر، أما خدمات البنية التحتية بمعايير وزنية مثل اللتر والكيلو جرام، والكيلوات.

**٢. تصنيف الخدمات حسب نوعها:**

أ. الخدمات الإدارية

ب. الخدمات التجارية

ت. الخدمات الصحية

ث. الخدمات الترفيهية

ج. الخدمات التعليمية

ح. خدمات البنية التحتية

خ. خدمات صناعية

د. خدمات روحية

وفي ضوء التصنيفات السابقة فإن الدراسة ستتناول بعض الخدمات الحكومية الخاصة بتلبية حاجات المجتمع في عدة مجالات وهي تندرج تحت تصنيف الخدمات المجتمعية وتلك الخدمات هي التعليم، الصحة والبيئة:

## ١. الخدمات التعليمية:

### أ. مفهوم الخدمات التعليمية:

١. تعتبر الخدمات التّعليمية من الخدمات الضرورية التي لا بد من توفيرها لأفراد أي تجمع سكاني مهما بلغ حجمه، وتشمل دور الحضانة ورياض الأطفال والمدرسة الابتدائية وبعض الخدمات التّعليمية للكبار والتي تتوفر على مستوى المجاورة السكنية، إضاغة للمدرسة الإعدادية والثانوية التي يمكن توفيرها على مستوى عدة مجاورات لأنها تحتاج إلى عدد كبير من الطلاب[١]

٢. كما تشير الخدمات التعليمية إلى أربع فئات تعتمد على البنية التقليدية لقطاع التعليم وهي:[٢]

- خدمات التعليم الابتدائي والتي تشمل الخدمات التعليمية في المرحلة الابتدائية وخدمات ما قبل الالتحاق بالمدرسة
- التعليم الثانوي ويشمل التعليم الثانوي العام والفني والمهني والجزء الخاص بذوي الاعاقة والذي يقود للالتحاق بالتعاليم العالي أو ما يكافأه
- تتضمن خدمات التعليم العالي خدمات التعليم ما بعد الثانوي بفرعيه الفني والعام التي تنتهي بالتسجيل في الجامعة
- تعليم الكبار وهي الفئة التي لا تضمنها منظومة التعليم التقليدية وتقع خارجها.

### ب. العناصر الرئيسية للخدمة التعليمية:[٣]

١. المستفيدين:وهم تلك الفئة من المجتمع المستهدفة من الخدمة التعليمية من طلاب العلم

---

(١) هبة محمد حمودة شقير: توزيع وتخطيط الخدمات التّعليمية في محافظة سلفيت – باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS)جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2009 ص ٦٢

(2 )World Trade Organization :EDUCATION SERVICES : Council for Trade in Services ,Secretariat RESTRICTED S/C/W/49 23 September 1998 (98-3691) www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/w49.doc

(٣) أميرة هاتف الجنابي، نجاحة محمد طاهر: أثر أبعاد جودة التعليم التقني في تعزيز قيمة الزبون– دراسة تطبيقية في المعهد التقني ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية – النجف، العراق ،٢٠٠٨، ص ١٨٣ – http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=63183

٢. هيئة التدريس: حيث يتطلب توفير الخدمة التعليمية وجود أفراد مؤهلين للقيام بها وعلى درجة عالية من الخبرة والكفاءة.
٣. المكان والتجهيزات: يتطلب تقديم الخدمة التعليمية توفير الأماكن المناسبة من قاعات تدريس ومعامل وورش ومختبرات.
٤. الزمان: إذ يتعين أن يلتقي الأساتذة والطلبة في زمنٍ معيّن.
٥. الوسائل التربوية المقدمة في المحاضرات: حيث يتعين أن يكون التدريس على اتصال مباشر الطالب، ليتمكن من نقل المعرفة إليه بالاستعانة بمناهج وأساليب تعليمية متنوعة.
٦. الإدارة والتنظيم :ضرورة وجود أنظمة إدارية متكاملة توفر آليات وإجراءات عمل، إضافة لتنظيم المعلومات التي توفر السجلات والخطط والبرامج والجداول لتسهيل تنفيذ العملية التعليمية

ويمكن أن تكون تلك الخدمات متمثلة في دور الحضانة ورياض الاطفال بالنسبة للأطفال حتى سن اربع سنوات، مدارس التعليم الأساسي للتلاميذ من سن ٦ :١٢ عام و مدارس التعليم الأساسي والثانوي للطلبة من ١٢: ١٨ عام.أضف إلى ما سبق مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع[١]

**ت. أهداف التعليم (دوليا ومحليا)**

سنتناول فيما يلي الاهداف المتوافق عليها دوليا بجانب الاهداف العامة للتعليم على المستوى الوطني لجمهورية مصر العربية وفقا لرؤية وزارة التربية والتعليم

١. **<u>الأهداف المتوافق عليها عالميا بشأن تلبية الاحتياجات التعليمية:</u>**[٢]

١. توسيع و تحسين الرعاية و التربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، و خاصة لصالح أكثر الأطفال تأثرا و أشدهم حرمانا.
٢. العمل على أن يتم بحلول عام ٢٠١٥ تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد ومجاني وإلزامي، و إكمال هذا التعليم مع التركيز بوجه خاص على البنات و الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال الأقليات الإثنية.

---

(١) هبة محمد حمودة شقير: توزيع وتخطيط الخدمات التّعليمية في محافظة سلفيت (مرجع سابق/ نفسه)

(٢) موقع منظمة اليونسكو :-http://www.unesco.org/new/ar/education/themes/leading-the-international-agenda/education-for-all/efa-goals/

٣. ضمان تلبية حاجات التعلّم لكافة الصغار و الراشدين من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعلّم و اكتساب المهارات الازمة للحياة.
٤. تحقيق تحسين بنسبة ٥٠ في المائة في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥، ولاسيما لصالح النساء، و تحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي و التعليم المستمر لجميع الكبار
٥. إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي و الثانوي بحلول عام ٢٠٠٥، و تحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول عام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة و متكافئة للفتيات للانتفاع و التحصيل الدراسي في التعليم أساسي جيد.
٦. تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم و ضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة و ملموسة في التعلّم، و لاسيما في القراءة والكتابة و الحساب و المهارات الأساسية للحياة

٢. **<u>أهداف التعليم على المستوى الوطني:</u>**[١]

- التعليم الابتدائي

توفير تعليم عالى الجودة لجميع الأطفال من بداية المرحلة الابتدائية حتى انتقالهم للمرحلة التالية بكفاءة وفاعلية

- التعليم الاعدادي

حلقة تعليمية توجه جهودها نحو خريج يتقن المهارات اللغوية، والرياضيات، والعلوم، و الاتصال، بما يؤسس لانتقاله ونجاحه في المرحلة التالية، وتنمية قدراته الابتكارية و الإبداعية، والتواصل على مستوى عالمي، مع تأكيد ترسيخ قيم المواطنة، والهوية العربية والقيم الدينية، والتكامل مع الآخر وقبوله والتفاعل معه.

- التعليم الثانوي العام

تطوير التعليم الثانوي بما يتوافق مع المعايير العالمية، وبما يضمن جاهزية الخريجين لمرحلة التعليم العالى

- التعليم الثانوي الفني

(١) http://planipolis.iiep.unesco.org/upload/Egypt/Egypt_Strategic_Plan_%20Pre-University_Education_2014-2030_Arabic.pdf

إعداد فنى ماهر قادر على المنافسة بالسوق المحلية و الإقليمية و العالمية، ويشارك بإيجابية في تقدم ورُقِّى الوطن

- برنامج التعليم المجتمعي

توفير تعليم مجتمعي لكل الأطفال في سن ٦: ١٤ الذين لم يلتحقوا بالتعليم الأساسي أو الذين تسربوا منه، خاصة الفتيات والأطفال في المناطق الحضرية والريفية الفقيرة.

**ث. التحديات التي تواجه التعليم:**

يواجه التعليم مجموعة من التحديات التي تؤثر في تحقيق أهداف ومن أهم التحديات التي تواجه التعليم في مصر بشكل عام وينسحب ذلك على باقي المحافظات كلُ حسب ظروفه وتأثير تلك العوامل عليه[١]

١- إرتفاع تكلفة التعليم:

حيث زاردت التكلفة خاصة على الأسر الأكثر فقرا، إضافة إلى الدروس الخصوصية التي باتت تحديا كبيرا يواجه الأسر المصرية.

٢- المناطق المحرومة من التعليم:

بلغت المناطق المحرومة من التعليم في مصر حوالي ١٠.٣ ألاف منطقة محرومة وهي تمثل حوالي ٢٤% من القرى وتوابعها.

٣- كثافات الفصول:

فقد أكدت الدراسات أن أكثر من ٣٧% من المؤسسات التعليمية بها كثافات عالية.

٤- عدم ملائمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل:

إنخفاض كفاءة التعليم خاصة الفني وعدم ملائمته مخرجاته وما يحتاجه سوق العمل، حيث رأى ٤٢.٩% أن قطاع التعليم العالي لا يزود سوق العمل بما يحتاجه من من كفاءات ومهارات لازمة لاحيتاجات السوق.

٥- مشكلات متعلقة بالنظام التعليمي:

وهذه المشكلات مرتبطة بشكل أو بأخر بطبيعة المناهج وضعفها حيث يعتبرها البعض تقليدية وغير قادرة على متابعة التطورات واحتياجات العصر الحالي، كما أن

---

**(١) واقع التعليم في مصر حقائق وآراء، تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، السنة السابعة العدد (٦٨) مارس ٢٠١١ ص ٨-١٠**

هناك تحديات مرتبطة بنظم التقييم في العملية التعلمية والتربوية داخل المدرسية، حيث لا يزال عنصر المعارف داخل العملية التعليمية هو الغالب على حساب العناصر الاخرى المتعلقة بالمهارت الأدائية، كما يعد تنوع مصادر المعرفة محدود ليبقى المعلم والكتاب المدرسي هما مصدرا المعرفة الرئيسان بالنسبة للطالب.

إضافة لعوامل عديدة أخرى منها (التسرب الدراسي، الرسوب، ضعف الدعم الفني المقدم للمدرس).

## ٢. الخدمات الصحية:

### أ. مفهوم الخدمات الصحية:

قبل أن نتناول مفهوم الخدمات الصحية من الضروري أن نشير لمفهوم الصحة وفقا لما تناولته منظمة الصحة العالمية:

"تعتبر الصحة وفقا للمفهوم الذي تبنته منظمة الصحة العالمية على أنها "الصحة هي حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرّد انعدام المرض أو العجز. وهذا التعريف مُقتبس من ديباجة دستور منظمة الصحة العالمية"[١]

وأما بالنسبة لمفهوم الخدمات الصحية فهناك مجموعة من المفاهيم التي تعرضت لها ومنها:

١. "الخدمة الصحية ماهي إلا مزيج متكامل من العناصر الملموسة وغير الملموسة والتي تحقق إشباعها ورضا معينا للمستفيد"[٢]
٢. "الرعاية الطبية تعني الخدمة أو الخدمات العلاجية أو الاستشفائية أو التشخيصية التي يقدمها احد أعضاء الفريق الطبي إلى فرد واحد أو أكثر من أفراد المجتمع، مثل معالجة الطبيب لشخص مريض سواء كان ذلك في عيادته الخاصة أو في العيادات الخارجية للمستشفى الحكومي، أو العناية التمريضية، أو التحاليل التشخيصية التي يقدمها في المختبر لشخص ما أو لعدة أشخاص غير أن الرعاية الطبية قد تقدم رعاية صحية وقائية، حيث أن الطبيب الذي يعالج شخصا ما يمكن أن يقدم له توضيحات ومعلومات حول مرض ما وطرق انتشاره وطرق

(١) منظمة الصحة العالمية http://www.who.int/suggestions/faq/ar/

(٢)عائشة عتيق: جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٥ ، ٣٦

الوقاية منه لتجنب الوقوع فيه في المستقبل، وبذلك يقوم الطبيب بدور الرعاية الصحية إلى جانب الرعاية الطبية"[١]

٣. كما تُعرف ايضا بأنها "مجموعة من الوظائف التي تعمل على إشباع الحاجات البشرية المرتبطة بالبقاء والاستمرار بشكل مباشر، وترتبط بالوظائف الأخرى للمجتمع كالوظيفة الاقتصادية، والتعليمية والاجتماعية وغيرها بشكل غير مباشر بحيث تعطي للمستفيد (المريض) القدرة على التكيف البيئي عن طريق توفير الدعم لقدراته البيئية والحسية بما يمكنه من تحقيق الأداء المطلوب"[٢]

٤. وهي عبارة عن "العلاج المقدم للمرضى سواء كان تشخيصا أو إرشادا أو تدخلا طبيا ينتج عنه رضا أو قبول وانتفاع من قبل المرضى وبما يؤول لأن يكون بحالة صحية أفضل"[٣]

**ب. أقسام الخدمات الصحية:**[٤]

١. الخدمات الصحية العلاجية:

تشتمل على الخدمات الصحية المرتبطة بصحة الفرد بصورة مباشرة والتي تشمل خدمات التشخيص وخدمات العلاج سواء تم ذلك بالعلاج الدوائي المباشر داخل المنزل أو من خلال خدمات صحية مساندة تحتاج رعاية داخل المستشفيات، أو تم ذلك بالتدخل الجراحي التقليدي أو المعاصر بالإضافة إلى خدمات الرعاية الصحية حتى يتم الشفاء، وهذه الخدمات هي خدمات صحية علاجية تهدف إلى تخليص الفرد من مرض أصابه أو تخفيف معاناة الفرد من آلام المرض.

---

(١) عبد المجيد الشاعر وآخرون : الرعاية الصحية الأولية ، دار اليازوري ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن،2000،ص1

(٢) آلاء نبيل عبد الرزاق: استخدام تقانة المعلومات من اجل ضمان جودة الخدمة الصحية حالة دراسية في عينة من مستشفيات مدينة بغداد، مجلة الإدارة والاقتصاد – The magazine of Economics & Administration – السنة الرابعة والثلاثون، العدد التسعون2011، ص ٢٨٧

(٣)أحلام دريدي: رسالة ماجستير"دور استخدام نماذج صفوف الانتظار في تحسين جودة الخدمات الصحية دراسة حالة المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسكرة( رزيق يونس)" ، الجزائر، ٢٠١٣، ص ١٦

(٤)الفاتح محمد عثمان مختار: اقتصاديات خدمات الرعاية الصحية يف الدول النامية وأثرها على التنمية ، **بحث منشور في مجلة امارباك وهي مجلة علمية محكمة تصدر عن الاكاديمية الامريكية للعلوم والتكنولوجيا ، المجلد الرابع – العدد العاشر** ، ٢٠١٣ص ص ١٢٤ ، ١٢٥

٢. الخدمات الصحية الوقائية:

وهي الخدمات الصحية المرتبطة بصحة المجتمع أو ما يمكن أن نطلق عليه بالخدمات الصحية البيئية حيث ترتبط تلك الخدمات بالحماية من الأمراض المعدية والأوبئة والحماية من التدهور الصحي الناتج عن سلوك الافراد والمشروعات التي تمارس أنشطة ملوثة للبيئة، ويرتبط هذا النوع من الخدمات الصحية بصحة الفرد بصورة غير مباشرة وهذه الخدمات هي خدمات صحية مانعة تهدف إلى وقاية الفرد من التعرض للمرض ويطلق عليها خدمات صحية وقائية وتشتمل على على خدمات التطعيم ضد الامراض الوبائية وخدمات رعاية الامومة والطفولة وخدمات مكافحة الحشرات والحيوانات الناقلة للمرض مثل البعضو والناموس والفئران ..إلخ، وخدمات الرقابة الصحية على متاجر تقديم الغذاء والمشروبات ومحلات خدمات قص الشعر والتجميل للرجاء والسيدات ،و خدمات الرقابة البيئية على وحدات الإنتاج الصناعي والزراعي إضافة إلى خدمات الإعلام ونشر الوعي الصحي وكذلك خدمات الحجر الصحي.

**ت. أسس الخدمات الصحية:**[١]

ومن الأسس التي تبنى عليها الخدمات الصحية باعتبارها واحدة من أهم حاجات السكان في أي مجتمع وثمة أساسان رئيسان يمكن أن يكون لهما تأثير كبير في طبيعية هذه الخدمات وهي الكفاية والكفاءة:

١. **الكفاية الكمية** وهي تعني توفير الخدمات الطبية بحجم وعدد كاف يتناسب مع عدد السكان وتشمل:

- توفير عدد كاف من الموارد البشرية الطبية من أطباء، ممرضين، فنيين مختبرات، وغيرهم من المساعدين، حيث أن الطبيب وحده لا يستطيع القيام بجميع أعمال الخدمات الطبية التمريض والمختبرية والادارية.
- توفير عدد كاف من المراكز والمؤسسات الطبية التي تقدم الخدمات الطبية من وحدات صحية، مستشفيات، مختبرات، صيدليات ... الخ ( ويُشترط أن تكون هناك عدالة ومساواة في توزيعها بين مختلف مناطق البلاد، إذ لا يجوز أبدا

(١) عائشة عتيق: جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٨،٣٩

تخصيص أو زيادة عدد أعضاء الفريق الطبي في منطقة ما في البلاد على حساب المناطق الأخرى.

- توفير الخدمات الطبية في جميع الأوقات، وهذا يعني ضرورة عمل أعضاء الفريق الطبي مدة ٢٤ ساعة، فالمرض لا يعرف وقتا محددا يقع فيه مثل أوقات الدوام الرسمي.
- توفير أساليب ووسائل التثقيف الصحي بين أفراد المجتمع لتعريفهم بوسائل الرعاية الطبية، وتواجدها، والخدمات التي تقدمها وأهميتها وطرق الاستفادة منها مبكرا، بمجرد إحساس الفرد بالمرض، وعدم الانتظار حتى يتطور المرض ويصبح خطيرا ليعرض نفسه على الطبيب
- يجب و ضع النظم المالية والإدارية الكفيلة بتوفير الخدمات التي تكفل للفرد الحصول عليها، والسعي للتأمين الطبي الشامل لكافة المواطنين.

٢. **الكفاية النوعية** حيث لا يكفي لتوفير الرعاية الطبية زيادة عدد أعضاء الفرق الطبية والوحدات الصحية والمستشفيات فحسب،بل يجب أيضا توفير ظروف عالية المستوى للعمل الطبي وهذا يشمل:

- وضع معايير وأسس تحدد المستوى الواجب توفيره في كل من أعضاء الفريق الطبي ،والمعدات والأجهزة، ووسائل التشخيص والعلاج، ويجب أن تضع هذه المعايير لجنة عليا من ذوي الاختصاص والخبرة والدراية في مجالات الرعاية الطبية المختلفة، ولا يسمح لأي كان سواء كان طبيبا أو ممرضا أو مؤسسة طبية أن تمارس مهنة تقديم الخدمات الطبية إلا إذا توفرت لديه هذه المعايير.
- العمل على رفع كفاءة وتدريب أعضاء الفريق الطبي، سواء كان طبيبا عاما أو أخصائيا أو ممرضا أو صيدلانيا، وهذا من خلال وضع برامج ثقافية علمية لرفع مستواهم العلمي والإطلاع على أحدث الاكتشافات الطبية، بالإضافة إلى البرامج التأهيلية من اجل تجديد معلوماتهم النظرية والعلمية، ويشترط في هذه الدورات أن تكون إجبارية مرتبطة باستمرارية مزاولة المهنة.
- تقديم التسهيلات والمساعدات المالية والإدارية والفنية لجميع العاملين في قطاع الخدمات الطبية، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات من اجل الحصول وامتلاك

الأدوات والأجهزة والمعدات الطبية اللازمة والمرافق الطبية بأقل التكاليف المالية والجهود، ليستطيعوا تقديم الخدمات الطبية على مستوى عال.

**ث. التغطية الصحية الشاملة:** [١]

تقوم فكرة التغطية الصحية الشاملة على أساس أن يحصل كل الناس على الخدمات الصحية التي يحتاجون إليها دون التعرض لضائقة مالية عند سداد مقابلها، وينبغي تغطية المجموعة الكاملة من الخدمات الصحية الضرورية والجيدة، بما في ذلك تعزيز الصحة والوقاية والعلاج والتأهيل والرعاية، وتقتضي التغطية الصحية الشاملة القيام بالتدخلات التي تتصدى لأهم أسباب المرض والوفاة.

وتتعلق إحدى الغايات الرئيسة للتغطية الصحية الشاملة بجودة الخدمات الصحية التي يتعين أن تكون جيدة بالقدر الكافي لتحسين صحة من يحصلون عليها، كما تعني التغطية الصحية الشاملة المتكاملة تقديم الخدمات على نحو يُمكن الناس من الحصول على سلسلة متصلة الحلقات من خدمات تعزيز الصحة والوقاية من المرض، والتأهيل والرعاية الملطفة، وذلك من خلال الرعاية بمختلف مستوياتها ومواقعها داخل النظام الصحي على مدى العمر. وعندئذ يكون أفراد المجتمع المحلي مجهزين بصورة أفضل لاتخاذ التدابير الوقائية بأنفسهم، الأمر الذي يفضي إلى توفير التكاليف على الأمد الطويل.

**ج. خصائص الخدمة الصحية** [٢]

١. ان الخدمة الصحيه تتطلب في الغالب السرعة في أدائها
٢. كما ان الطلب على الخدمة الصحية تتسم بأنهاغير قابلة للتأجيل، وينظرلمستفيد الى الخدمة الصحية على أنها وسيلة وليست هدفاً عدا القلة من الذين يجدون نوعاً من الاشباع بالاهتمام بهم طبياً
٣. كما أن هناك ظاهرة عدم تماثل الجهات التي تقوم بتسويق الخدمة الصحية،وتختلف الوسائل بأختلاف هذه الشركات وبالتالي تتباين في النوع والمدى والتأثير والفاعلية والجودة والسعر.

---

(١) منظمة الصحة العالمية: http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs395/ar/

(٢) سحر أحمد كرجي العزاوي:الابتكار التسويقي وعلاقته بجودة الخدمة الصحية في القطاع الحكومي دراسة في الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية، مجلة الإدارة والاقتصاد – The magazine of Economics & Administration، العدد السادس والسبعون، ٢٠٠٩ ، ص١٣١

٤. يعتبر إنتاج الخدمة الصحية ذات تأثير أقل تلويثاً للبيئة قياساً بالكثير من المنتجات الصناعية الأخرى لما تسببه من مخلفات اقل ضرراً.

وتختلف الخدمات الصحية عن غيرها من الخدمات بأنها تخضع لعامل الاحتياج إضافة لعامل العرض والطلب كالسلع الاخرى فالفرد قد يحتاج لخدمات ولكنه لا يعي أهميتها مثل الخدمة الوقائية، كما أن الفرد غير قادر على تحديد زمان احتياجاته للخدمات الصحية ولا حجم احتياجاته لها مما يعظم دور الدولة في تقديم الخدمات الصحية وضمان توفيرها عند الحاجة وكذلك توفير العلاج، ونظرا لأهمية الخدمات الصحية وأثرها على التنمية البشرية وتحقيق الرفاهية ورفع الانتاجية.[١]

**ح. أهداف الخدمات الصحية:**[٢]

١. ترمي الخدمات الصحية لتحقيق هدف أساسي على المستوى الشخصي وهو الوقاية من المرض أولا والشفاء من المرض إذا أصاب الفرد، فإن لم يكن فيتدنى الهدف للتخفيف من آلام المرض

٢. ويعود تحقيق تلك الأهداف بثماره على الاقتصاد القومي، حيث أن تحسن الحالة الصحية تؤدي لزيادة إنتاجية الفرد ومن ثم زيادة الناتج القومي الإجمالي لذا فإن الاهتمام بالخدمات الصحية ليس مرجعه الدافع الإنساني أو الاجتماعي فقط إنما مرجعه اقتصادي وبنفس الدرجة.

٣. كما أن نظم الخدمات الصحية يمكن أن تحقق منتجات أخرى غير الصحة إذ أن الخدمات الصحية يمكن أن تنتج الراحة بحيث أن شعور المريض بها أثناء العلاج قد يكون على نفس مستوى القدر من أهمية النتيجة المترتبة على هذا العلاج

**خ. التحديات التي تواجه الخدمات الصحية:**

هناك العديد من التحديات التي تواجه الخدمات داخل قطاع الصحة ومنها:[٣]

---

(١) مجلس الوزراء / مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: التحديات التي تواجه قطاع الصحة في مصر وسياسات التغلب عليها، مارس ٢٠٠٥ ،ص ٢٣

(٢) الفاتح محمد عثمان مختار: اقتصاديات خدمات الرعاية الصحية في الدول النامية وأثرها على التنمية، المجلد الرابع (مرجع سابق)، ص١٢٤

(٣) مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، التحديات التي تواجه قطاع الصحة في مصر وسياسات التغلب عليها، مارس ٢٠٠٥ ص- ص ٩ -١٠

١. عدم كفاءة الموارد المتاحة بما فيه الموارد البشرية والمالية.
٢. ضعف البناء المؤسسي للقطاع الصحي ككل مما يؤثر على كفاءة تنفيذ السياسات الخاصة به وتنظيم التعامل مع الجهات المختلفة مثل وزارة الصحة بهيئاتها والقطاعات الحكومية الأخرى وعدم وضوح دور كل جهة.
٣. انخفاض مستوى الوعي الصحي للمواطن خاصة السلوكيات مثل التدخين والسمنة واستخدام الدواء والنظافة.
٤. عدم كفاية برامج التدريب المستمر لبناء القدرات اللازمة لمقدمي الخدمات من أطباء وتمريض وفيين وكوادر إدارية والتي تؤثر على جودة الخدمات.
٥. كما أن من بين تلك التحديات ما يتصل بالاعتقاد بضرورة الاعتقاد بضرورة الاهتمام بتوفير الخدمات الصحية المرتبطة مباشرة بصحة الفرد مع إهمال الخدمات الصحية البيئية وغالبا ما يسود هذا الاعتقاد في الدول النامية بسبب نقص الموارد المتاحة للخدمات الصحية. سواء على مستوى الموازنة العامة للدول أو على مستوى الدخل الفردي ولكن هذا الاعتقاد خاطئ لأن زيادة الإنفاق على الخدمات الصحية البيئية سيؤدي إلى انخفاض احتمالات الإصابة بالمرض ومن ثم سيؤدي إلى تناقص الميزانيات المطلوبة للخدمات الصحية المباشرة المرتبطة بانخفاض الحالة الصحية للفرد.[١]

## ٣. الخدمات البيئية

### أ. مفهوم الخدمات البيئية:

مفهوم البيئة وفقا لقانون البيئة المصري هي:"المحيط الحيوي الذي يشمل الكائنات الحية و ما يحتويه من مواد و ما يحيط بها من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت"[٢]

وعن الخدمات البيئية فهناك مفاهيم متعددة حول طبيعة الخدمات البيئية فمنها ما يتناول تلك الخدمات في إطار النظام البيئي (الايكولوجي) وما يتضمنه هذا النظام من

---

(١) محمد عثمان مختار: اقتصاديات خدمات الرعاية الصحية في الدول النامية وأثرها على التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ، ١٢٥

(٢) قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

آليات في إدارة مكوناته الداخلية وقدرته على معالجة مشكلاته، وهناك مفاهيم أخرى تتعرض للخدمات باعتبارها انشطة تعمل على الحفاظ على البيئة وتوفير حياة كريمة للبشر، وفيما يلي بعض من تلك المفاهيم:

١. " تعتبر الخدمات البيئية مجموعة من الأنشطة لإنتاج السلع والخدمات التي تقيس ومن ثم تقلل أو تحد قدر الامكان من المخاطر التي تهدد البيئة والعمل على تصحيح ومعالجة حالة التدهور البيئي في الماء والهواء وانتشار الملوثات، والتلوث الضوضائي، وذلك بقدر ما يكافئ ما تنتجه تلك المخلفات والملوثات من أثر، ويتضمن ذلك تقنيات أحدث وأنظف (الصديقة للبيئة) إضافة لمنتجات وخدمات التي تكون مخاطرها محدودة الأثر من حيث تلويث البيئة واستهلاك الموارد"[١]

٢. تشير الخدمات البيئية إلى تلك الوظيفة النوعية للموارد الطبيعية التي لا تنتجها الأرض مثل الماء والهواء وكل ما يتصل بالنظام البيئي والكائنات الحية حيث أن هناك ثلاثة أنواع أساسية من الخدمات وفقا لهذا التعريف:[٢]

- خدمة التخلص واستيعاب المخلفات باعتبار البيئة وعاء يستوعب التخلص وامتصاص المخلفات
- خدمة إنتاجية وهي تعكس الوظيفة الاقتصادية في توفير الموارد الطبيعية كمدخلات للإنتاج والاستهلاك
- الخدمات الاستهلاكية وهي التي تقدم بشكل مباشر ملموس وهو كل ما يتعلق بتوفير سبل الراحة ذات الصلة بالاحتياج البشري.

---

(1)E/ESCWA/SDPD/2011/Technical Paper.2 :ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA), ENVIRONMENTAL GOODS AND SERVICES IN THE ESCWA REGION:OPPORTUNITIES FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES, 2011, page 9

(2)The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), http://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=843

Environmental services refer to qualitative functions of natural non—produced assets of land, water and air (including related ecosystem) and their biota.

There are three basic types of environmental services:

(a) disposal services which reflect the functions of the natural environment as an absorptive sink for residuals,

(b) productive services which reflect the economic functions of providing natural resource inputs and space for production and consumption,

(c) consumer or consumption services which provide for physiological as well as recreational and related needs of human beings.

٣. "كما تشمل أيضا الخدمات البيئية توفير المواد الخام والطاقة المستخدمة لإنتاج السلع والخدمات، واستيعاب المخلفات الناتجة عن الأنشطة البشرية، بالإضافة إلى الدور الرئيس في دعم وتوفير حياة مريحة في بيئة جميلة"[١]

وفي إطار هذه الدراسة وتركيزها على الخدمات في النطاق المحلي، فإن الخدمات البيئية في مصر بشكل عام تأتي في إطار رؤية الدولة في مجال البيئة وهو ما يدفعنا لاستعراض رؤية الدولة في مجال البيئة حيث أن "الرؤية المستقبلية لوزارة الدولة لشئون البيئة عام٢٠٣٠ تتركز فى إدخال البعد البيئى فى السياسات الاقتصادية والاجتماعية وجميع الخطط التنموية لمصر من أجل تنمية مستدامة"[٢]

ويتضح من هذه الرؤية أن هناك سعي وطموح لأن تكون البيئة عنصرا فاعلا أثناء تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية وكافة الخطط التي تستهدف تنمية البلاد لضمان تنمية مستدامة لأجيال قادمة.

**ب. أنواع الخدمات البيئية:**

يمكن أن نتناول الخدمات البيئية في ضوء ما تناوله تقرير وزارة البيئة السنوي لعام ٢٠١٢ من خلال ما تم من جهود مبذولة – وقد ارتبطت تلك الجهود بنواحي عديدة منها:[٣]

١. هناك خدمات وجهود مبذولة في مجال رصد ملوثات الهواء من خلال محطات الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء ووحدات إنذار مبكر خاصة بأزمات تلوث الهواء و تعمل على التنبؤ بنوعية الهواء وإعداد تقارير عن الملوثات ومصادرها سواء كانت صناعية كبرى أو مركبات أو حرائق ...إلخ

٢. الخدمات المرتبطة بالحماية من الضوضاء من خلال خطط لرصد مستويات الضوضاء في المناطق المختلفة وتقييم مستوياتها ليتم أخذها في الاعتبار عند الاعداد لتخطيط عمراني في مناطق جددية.

---

(1) United Nations European Commission, International Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation and Development : World Bank: Handbook of National Accounting, Integrated Environmental and Economic Accounting -2003, Studies in Methods, Series "Final draft circulated for information prior to official editing", page1

(٢)الرؤية المستقبلية لوزارة الدولة لشئون البيئة عام ٢٠٣٠ طبقا لأولويات الخطة الوطنية للعمل البيئي ٢٠١٧-٢٠٠٢

(٣) تقرير وزارة البيئة السنوي لعام ٢٠١٢

٣. كما يمكن أن تكون من بين الخدمات البيئية الاهتمام بنوعية المياه بشكل يضمن الإدارة المستدامة للمياه ومواردها من خلال برامج التوعية، ورصد نوعية المياه ومصادر صرفها ..إلخ
٤. تعد حماية الطبيعة والحفاظ على التنوع البيولوجي واحدة من الأدوار والمهام التي تُعنى بها الجهات المسئولة عن البيئة من خلال الدور الذي تقوم به المحميات الطبيعية في الحفاظ على الموارد الطبيعية خاصة الأنظمة المعرضة للتدهور (مثل محمية وادي حيتان، المحميات البحرية.إلخ).
٥. الجهود التي يتم بذلها في تقييم الأثر البيئي للمشروعات وذلك لتحقيق عدة غايات منها تصميم للمشروع أكثر استدامة بما يحافظ على الموارد الطبيعية، توفير رأس المال وتكاليف التشغيل – وذلك يُفترض به إستهداف المشروعات بمختلف مجالاتها سواء كان صناعية أو زراعية أو سياحية ..إلخ.
٦. خدمات التوعية التي يُمكن أن تُقدم للمجتمع بهدف رفع الوعي نحو القضايا البيئية المؤثرة على استدامة البيئة والحفاظ عليها وعلى مواردها
٧. إدارة المخلفات بأنواعها من خلال العمل على فصلها وإعادة تدويرها والتخلص الصحي والآمن لبعضها في مدافن صحية وما يستلزم ذلك من مصانع و تجهيزات وعمليات سواء للفصل وإعادة التدوير أو التخلص الآمن من المخلفات والنفايات الخطرة.
٨. الدراسات والأبحاث التي تقوم بها الجهات المعنية بالبيئة للوقوف على المشكلات والقضايا البيئية ووضع تصورات لكيفية حلها.

وفي ضوء ما سبق ما جهود يمكن التصور بأن الخدمات المقدمة في مجال البيئة على النطاق المحلي داخل القرى في نطاق هذه الدراسة يمكن أن تتجلى في مجموعة من الخدمات الرئيسة بغض الطرف عن حجم تلك الخدمات و كفاءتها (الكفاية والكفاءة):

- جمع المخلفات والقمامة
- خدمات الصرف الصحي وكسح البيارات
- خدمات التوعية بقضايات البيئة والحفاظ عليها وعلى الموارد الطبيعية.
- توافر مياه شرب نظيفة وصحية ...إلخ.

**ت. تحديات الخدمات البيئية:**

هناك العديد من التحديات التي يمكن أن تكون عائقا أما تقديم الخدمات البيئية على الوجه الأكمل من حيث الكفاءة والتغطية الشاملة منها ما هو مرتبط بـ:[١]

١. النمو المتزايد للبشر المصحوب بزيادة متسارعة في الاستهلاك الفردي.
٢. عدم التوافق بين الاحتياجات قصيرة الاجل ولمتطلبات طويلة الأجل اللازمة للإبقاء على رفاهية الجنس البشري.
٣. الإسراف في استخدام المبيدات والمخصبات والفضلات الحيوانية.
٤. تلوث الموارد الأرضية والمائية والهوائية.
٥. الصيد والرعي الجائر مما يؤثر على التوازن البيئي.

كما أن ضعف الامكانيات لجمع المخلفات في مختلف المناطق وانتشار مسببات التلوث الهوائي من مصانع وورش ومكامير فحم وغيرها..إلخ ، إضافة للحاجة إلى إنشاء مصنع تدوير مخلفات تعد جميعها تحديات أخرى تضاف للتحديات السابقة التي تعوق توفير خدمات بيئية مناسبة للمواطنين على المستوى المحلي داخل محافظة الفيوم ككل وبالنسبة لمركز الفيوم باعتباره جزء منها.[٢]

## رابعاً: أهمية تقديم الحكومة للخدمات

تقوم الحكومة بتقديم الخدمات و وينبع ذلك من دورها المسئول عن المجتمع وأفراده لاسيما وأن هذا يعزز فكرة دور الدولة السيادي على كافة ربوعها ومؤسساتها ومن هنا ثمة أهمية يمكن لتقديم للخدمات ومنها:

١. هذه الخدمات ذات أهمية اجتماعية واقتصادية وسياسية كبيرة مثل (خدمات مياه الشرب، النقل، الصحة والتعليم والاتصالات والطرق والمواصلات ..إلخ) حيث أنها تسهم في تحسين الظروف المعيشية للمجتمع حيث لا يمكن تخيل مجتمع

(١) كمال حسين شلتوت: السلع والخدمات التي تقدمها الأراضي الرطبة "دراسة حالة بمنطقة دلتا النيل، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد الخامس والثلاثون ، يناير ٢٠١١، ص ١١٤

(٢) تقرير خطة العمل البيئي لمحافظة الفيوم ٢٠٠٨ :(وزارة الدولة لشئون البيئة، الوكالة الدانمركية للتعاون الدولي / برنامج الدعم القطاعي للبيئة، محافظة الفيوم / إدارة شئون البيئة)، ص٢٧

يسعى للنمو الاقتصادي دون بنية تحتية وشبكة خدمات تساعده على ذلك ، كما أنها كما اشرنا إلى أنها تستهدف كافة أفراد المجتمع دون تمييز[١]

٢. الخدمات الاجتماعية هامة لأنها تعد عنصر من عناصر السياسة الاجتماعية التحويلية[٢]

- تساعد الخدمات الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم والرعاية والمياه والصرف الصحي في تعزيز رفاهية الافراد وزيادة الإنتاجية ومن ثم تسهم في تحسين نوعية الحياة و تمكن العائلات من العناية بأفرادها وتخفيف عبء العمل وتقصير الوقت المخصص له وتتيح للأفراد وأسرهم فرصة لكسر حلقة الفقر وعيش حياة كريمة كما تعتبر نوعية الخدمات وكميتها عاملا أساسيا في التعرف على مستوى الرفاهية الذي يعيشه أفراد المجتمع فيما يعد الفقر إخفاقا في تحقيق بعض القدرات الأساسية التي يكون الناس في حاجة إليها وهذا يرجع سببه إلى عدم توفر في بعض الخدمات.
- ثمة اعتراف بين الأوساط الاكاديمية والسياسة حول القدرة التي تتمز الخدمات في تعزيز النمو وتخفيف حدة الفقر في التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والتغذية.
- يُعد اعتماد منهجية في تقديم الخدمات أمرًا هاما للاستفادة قدر المستطاع من الخدمات المقدمة باعتبارها أحد المكونات الأساسية للسياسة الاجتماعية لأي دولة، كما أن الأمر يتجاوز وضع المنهجية في تقديم الخدمات وتوفير الرعاية الشاملة لتحقيق الرفاهية بل يصل إلى تقليل الفوارق بين الطبقات والمناطق والمهمشين.

٣. كما تعد عملية تقديم الخدمات العامة (الحكومية) أمر هام وحيوي لأنه يحقق من ورائه هدف سياسي وهو حماية النظام الإجتماعي السائد وتحقيق شيئ من الإستقرار السياسي والإقتصادي من خلال كفاءة السياسية الاقتصادية المتبعة لضمان نمو الاقتصاد القومي وبالتالي التوسع في تقديم السلع والخدمات

---

(١) مصطفى محمد شديد: دور الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات العامة (دراسة حالة على بعض محافظات مصر)، مرجع سبق ذكره، ص ٨٦

(٢) ملخص تقرير مكافحة الفقر وعد المساواة: التغير الهيكلي والسياسة الاجتماعية والسياسة العامة ، صادر عن معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الإجتماعية ، ٢٠١٠ ص ١٧

للمواطنين وعلى الجانب السياسي يحقق ذلك استقرار ملحوظا في النظام السياسي القائم وينعكس ذلك في صورة احترام النظام السياسي القائم للقانون والدستور فضلا عن احترامه للقانون والمعاهدات الدولية التي تنص على أهمية دور الدولة في توفير الحدود المطلوبة لحماية حق الإنسان في الحياة والعيش الكريم.[١]

## خامساً: خصائص الخدمات

وفي ضوء حديثنا عن الخدمات من الضروري أن نتوقف بعض الشيء عند خصائصها وأهم ما يميزها أن الوصول للخدمات الأساسية يعد حقا أصيلا تنادي به الإعلانات والمواثيق المختلفة للأمم المتحدة وبمثابة هدفا أساسيا من الأهداف القائمة على الحقوق وشرطا لتحقيق العديد من الأهداف الإنمائية [٢]

وفي هذا السياق فإن ثمة خصائص عديدة اتسمت بها الخدمات نعرضه فيما يلي وفقا لأراء العديد من الباحثين في هذا المجال حيث إحدى الدراسات أشارات إلى:[٣]

١. أن هناك بعض الخدمات تدر دخلا على الدولة والبعض الأخر ليست له تلك السمة مثل خدمات التعليم تستهلك موارد من الدولة ولكن لا تدر دخلا مباشرا بالمعنى المعروف حيث تعمل على الإستثمار في بناء عقول البشر وهي قيمة لا تقدر بثمن على عكس الخدمات والمرافق المرتبطة بالنقل والمواصلات مثل قناة السويس على سبيل المثال.
٢. عدم المنافسة في الإستهلاك بمعنى أن إستهلاك أي فرد لهذه الخدمة لا يؤثر على إستهلاك فرد أخر مثل استفادة الأفراد من خدمة شبكات الطرق، المستشفيات، مياه الشرب، المدارس ..إلخ.

---

(١) مصطفى محمد شديد: دور الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات العامة (دراسة حالة على بعض محافظات مصر)، مرجع سبق ذكره، ص ص٨٦

(٢) ملخص تقرير مكافحة الفقر وعد المساواة: التغير الهيكلي والسياسة الاجتماعية والسياسة العامة ، صادر عن معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الإجتماعية ، ٢٠١٠ ،ص ١٧

(٣) مصطفى محمد شديد: دور الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات العامة (دراسة حالة على بعض محافظات مصر)، مرجع سابق، ص ٨٥

**كما أشارت دراسة أخرى إلى أن الخدمات تتسم بعدة سمات:** [١]

٣. أنه يسود فيها الجانب الإنساني على نظم الإنتاج بمعنى أن انطباعات وانفعالات مقدمي الخدمة قد تؤثر بشكل أو بآخر على نوعية الخدمة و تكون جزء من المدخلات التي تؤثر على شكلها النهائي.

٤. ربما يكون تزامن الأثر الناتج عن الخدمة مع وقت تقديمها على عكس السلع فإن السلع يمكن التأكد منها والتعرف على أثرها من خلال اختبارها في مراحل إنتاجها وما بعد الإنتاج وقبل طرحها في الاسواق للمستهلك ولكن الخدمة يتأثر بها المستفيد مع بداية تقديمها ويزداد ذلك مع مرور وقت تقديم الخدمة أو إنقطاعها عنه (مثل جودة خدمات مياه الشرب وانقطاع التيار الكهربائي...الخ)

٥. عدم تماثل مستويات الاداء في الخدمة حيث أن الخدمات المصرفية يفترض بها أن يكون مستواها واحداً في نفس فروع البنك الواحد وفقا للنظام المتبع ولكن من المؤكد أن اختلاف الأفراد وطبائعهم ربما ينعكس ذلك على طبيعة الخدمة المقدمة لذا احيانا يكون من الصعب ضبط جودة الخدمة على كافة فروع قطاع معين من قطاعات تقديم الخدمات ويتأسس على ذلك صعوبة في تقدير درجات الاشباع والرضا من قبل المستفيدين من الخدمات.

**و للخدمات مجموعة أخرى من السمات وهي**[٢]

**أ. كفاية الخدمات:**

إن توفير أي نوع من الخدمات لابد أن يحقق الكفاية في تقديم الخدمة لكافة السكان ومن خلال تخطيطها بما ينسجم وواقع توزيع السكان وكثافتهم سواء تخطيط شبكات البنية التحتية أو اختيار مواقع الخدمات المجتمعية، ويكون وفق المعايير المعتمدة في كال نوع من الخدمات.

**ب. كفاءة الخدمات:**

---

(١) عاطف جمال الزناتي شاهين: متطلبات تطبيق معايير الجودة الشاملة لتحسين إدارة الخدمات بالمنظمات الحكومية (دراسة حالة قطاع الخدمات الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة –٢٠١٢، ص٦٧

(٢) خلف حسين الدليمي – تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس – معايير– تقنيات) ، مرجع سبق ذكره ،ص ص ٤٢ ٤٣

تعتمد كفاءة الخدمات على نوع الآلات والمعدات والتقنيات المستخدمة في توفير الخدمة فكلما كانت تلك التقنيات متطورة كانت كفاءة توفير تلك الخدمات عالية وتحتاج تلك العملية إلى تحديث مستمرة في استخدام كل ما يستجد من تطورات في مجال أي خدمة وتدريب العاملين في مجال الخدمات على استخدام التقنيات الحديثة.

**ت. مرونة الخدمات:**

تكمن مرونة الخدمات في عدة اتجاهات

١. أن تتوافر في الخدمة القدرة على استيعاب الزيادة السكانية الطبيعية لفترة من الزمن دون أن توثر على حصة الفرد الاعتيادية.
٢. استيعاب ما يستجد من تطورات في مجال الخدمة دون توقف أو قصور في توفيرها
٣. أداء عملها بصورة طبيعية حتى وإن حدث خلل في جزء أو جانب ما منها

**ث. الآمان:**

يعد الأمان من الجوانب المهمة في توفير الخدمة فيجب ان تتوفر بصورة صحيحة وضمن اعتبارات ومعايير تحقق تلك الخاصية فموقع المدرسة على سبيل المثال يجب أن يكون في مكان لا يتعرض فيه الطالب إلى مخاطر مثل عبور طرق المرور السريع ، أن توفير المياه يجب أن يكون نقيا وغير ملوث، ان معالجة مياه الصرف والنفايات يجب أن يكون بطرق صحيحة ولا ينتج عنها آثارسيئة تعرض حياة السكان إلى الخطر.

**ج. الإنسجام:**

إن تصميم المرافق المختلفة للخدمات يجب أن يكون منسجما مع الظروف البيئية المساندة سواء كانت خصائص الموقع من تضاريس ومناخ أو طبيعة توزيع استعمالات الأرض أو توزيع بقية أنواع الخدمات الأخرى.

- **وهناك رأي أخر يرى أن من خصائص الخدمات:**[١]

**١. التلازم:**

(١) محمد مصطفى عبد الرازق: تسويق الخدمات ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٠،١١

تتميز الخدمات بعدم الانفصال عن مقدميها سواء كانوا اشخاصاً او ماكينات اذ لا يمكن وضعها على أرفف وبيعها للمستهلك عند حاجته اليها وطلبه لها ، لذا فإنها تتطلب مقدمها عند تقديمها ، فالجراحة تتطلب وجود الطبيب ، والتدريس يتطلب وجود المعلم ...إلخ

**٢. تقديم الخدمة لعدد اكبر في نفس الوقت:**

اذ يمكن لمقدمي الخدمة أن تتعلم العمل مع جماعة أكبر في نفس الوقت مثل عملية التدريس

**٣. التباين:**

تعد الخدمات من المنتجات عالية التباين والاختلاف لانها تعتمد على مقديمها ومكان وزمان تقديمها والحالة المزاجية والصحية والنفسية لمقديمها.

## سادساً: التحديات التي تواجه الحكومة في مجال تقديم الخدمات

تعدد الآراء ووجهات النظر حول التحديات التي تواجه الحكومة في تقديم الخدمات وكان منها:

١. إن تحقيق مستوى متميز من الرفاهية والوصول لحالة من الرضاء الكامل عن الأداء في مجال معين أو في خدمة ما يتطلب جهدا كبيرا ليشعر به المواطن ويدرك نتائجه وهذا ما يدفع دائما بالحكومات وخاصة في الدول النامية التي تسعى لتحسين مستوى الخدمات لدى شعوبها من خلال العمل المتسمر لإدراك التحديات المحيطة بها والعمل على تجاوزها وصولا لأهدافها الرئيسة في تحقيق تنمية مستدامة لصالح المجتمع على المدى القريب والبعيد ولعل هناك العديد من التحديات التي قد تواجه العديد من الحكومات في سبيل جهودها لتحقيق التنمية المرجوة منها:[١]

أ. زيادة الطلب المحلي على الخدمات في ظل قصور الأجهزة الحكومية عن تلبية تطلعات المجتمع.

---

(١) عبدالعزيز على الصقر: التغير في دور الدولة وتطوير أداء المنظمات العامة الخدمية في المملكة السعودية مع التطبيق على الخدمات العامة البلدية بمنطقة عسير ، رسالة دكتوراة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ،٢٠٠٤ ص ص ٣٨ ٣٩

ب. التوسع الجغرافي في المناطق المأهولة والتي تمثل مصدر جديد للطلب على الخدمات العامة وذلك ناتج عن النمو السكاني الذي يستتبعه زيادة في الرقعة الجغرافية المأهولة.

ت. الرغبة في الحصول على خدمات راقية مثل المواطنين في الدول المتقدمة.

٢. التفاوت بين الخدمات المقدمة إلى للمناطق الحضرية والمناطق المحيطة بها (المرافق الصحية وإدارة النفايات والإهمال المستمر لمجاري الصرف الصحية وخدمات النقل غير الملائمة التي تعجز عن تلبية احتياجات سكان الحضر) هو بمثابة مجموعة واسعة من التحديات التي تتطلب الإدماج العاجل لجميع الخدمات الأساسية في التخطيط الشامل[١]

٣. وأشارت دراسة تتناول دور الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات العامة إلى مجموعة من المعوقات منها:[٢]

أ. المعوقات المالية تعد أهم المعوقات الرئيسة التي تؤثر سلبا على الخدمات العامة ومستوى جودتها وهذ يتضح في ارتفاع تكاليف الخدمة بالنسبة للفئات المستهدفة من هذه الخدمة وخاصة الفقيرة، كما أن انخفاض موارد الدولة يؤدي لانخفاض حجم المخصصات المطلوبة لتلك الخدمات خاصة تلك المرتبة بالحياة اليومية للمواطن واحتياجاته الأساسية من مياه وصحة وغذاء وتعليم ...إلخ.

ب. كما أن انخفاض دخول العاملين على تقديم الخدمة العامة يدفعهم للإهتمام والتركيز في عمل أخر لتحسين مستوى الدخول هذا ما يؤثر سلبا على جودة الوظيفة التي يقومون بها ويرجع أثره أيضا على الخدمة التي يحصل عليها المواطن.

---

(١) تقرير المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون ، ٦-٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ص ٦٦

(٢) مصطفى محمد شديد: دور الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات العامة (دراسة حالة على بعض محافظات مصر)، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٢، ٩٣

ت. وثمة معوقات مرتبطة بنظام الإدارة والإشراف مثل المركزية الشديدة في إدارة الخدمة العامة وهو ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات من المستويات الإدارية العليا والتي غالبا لا يتوافر لديها الوقت الكافي للتعامل مع هذه القرارات.

ث. تضخم الجهاز الإداري للدولة مما يؤدي لزيادة وقت الحصول على الخدمة وذلك بسبب التخصصية الشديدة والبيروقراطية المتجذرة داخل ثقافة هذا الجهاز، أضف إلى ذلك عدم استقلالية الأجهزة الرقابية و انتشار الفساد الإداري مما يضطر متلقي الخدمة أن يدفع مبالغ كرشوة للحصول على الخدمة دون الانضمام في صفوف الانتظار، كما يظهر أيضا ضعف الجهاز الإداري للدولة في عدم قدرته على توفير نظام معلوماتي دقيق يساعد متخذ القرار مما يؤثر بشكل سلبي على جودة الخدمة

ج. قصور الإدارة حيث تعترف الحكومة بالدور الذي تلعبه الإدارة في التنمية حيث ما تفشل كثير من خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بسبب قصور الاجهزة الإدارية وتعقيدات اجراءاتها وعدم كفاءتها مما يعبتر عائقا خطيرا يحول دون نجاح تلك خطط

٤. ضعف المشاركة المجتمعية التي تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على انجاح خطط التنمية التي ينبغي وان يشارك فيها كافة افراد المجتمع [١]

وفي ضوء ما تم استعراضه فإن ثمة ملامح رئيسة حول نوعية التحديات منها الفجوة فيما بين الخدمات المقدمة وبين ما هو مطلوب ومن ناحية أخرى فجوة في جودة الخدمات القائمة والجودة المرجوة ، كما أن إتساع الرقعة الجغرافية المأهولة بالسكان في المناطق الحضرية والريف عامل مؤثر على حجم الاستثمارات المرصودة لتقديم الخدمات مما يحقق الفجوة التي أشرنا إليها ولعل مركز الفيوم (محل هذه الدراسة) شأنه شأن باقي مناطق في الجمهورية يواجه نفس التحديات تقريبيا من ضعف الاستثمارات المقدمة في مجال الخدمات ويتأثر بمثل تلك التحديات المشار إليها فضلا عن الفجوة الناتجة عن تجاهل التركيز على الصعيد ومحافظات الوجه القبلي في خدمات التنمية على مدار عقود مما جعلها من أواخر المحافظات في ترتيبا في

(١) محمد سعيد عبد المجيد و ممدوح عبد الواحد الحيطي: علم اجتماع التنتمية في عالم متغير ،الطعبة الاولى، مطابع غباشي ، ٢٠١٠، طنطا ص ١٩١

تقرير التنمية البشرية، ولعل هذا ما سوف يستدعي في المستقبل جهودا مضاعفة لتجاوز تلك التحديات والعمل على تقليل حدة آثاراها.

## سابعاً: كيفية مواجهة التحديات التي تواجه الحكومة

إن مواجهة التحديات التي تعوق الحكومة في تقديم الخدمات إنما يأتي من وازع واجب يلزم على الحكومة القيام به باستمرار أيا ما كانت التحديات وأسبابها حتى ولو كانت تلك التحديات وليدة ظروف بيئية لا دخل للإدارة الحكومية بها فإنه يجب عليها العمل على مواجهتها أو على الأقل تخفيف من حدة آثارها السلبية قدر الإمكان وعلى الجانب الأخر فإن ثمة أسباب كما أشرنا سابقا وثيق الصلة بمنظومة الإدارة وهذا يستدعى من القائمين على الإدارة الحكومية سرعة مواجهته للوصول لقدرة أعلى في استثمار الموارد كما أشرنا في السطور السابقة ولعل من تلك الجهود التي يجب بذلها ما يدور حول:

١. في إطار الاتجاهات الحديثة في مجال إصلاح الإدارة الحكومية كانت هناك بعض الدراسات أثبتت أن المواطنين يرغبون في وجود مؤسسات تابعة للدولة تتسم بالديمقراطية والكفاءة في استخدام الموارد العامة كما تتسم بالفاعلية في توفير السلع العامة، وهنا يستدعى الأمر لتحسين كفاءة القطاع العام وتقليل تكاليف الخدمة المدنية ولكنها أيضا عبارة عن آلية لدعم الشراكة الفعالة بين المجتمع المدن والقطاع الخاص من أجل تحسين جودة الخدمة ودعم المسئوليات الاجتماعية وضمان مشاركة أعداد كبيرة من المواطنين في عملية صنع القرار والإسهام بآرائهم بشأن أداء الخدمة .[١]
٢. ومن منظور أن الحكومة أحد العناصر الرئيسة والوسيلة لتحقيق أهداف اعلان الألفية: [٢]

أ. تحرير الكثير من الموارد في الدول الفقيرة من أجل استخدامها طبقا للأهداف الانمائية للألفية وذلك في حالة زيادة كفاءة الادارة الحكومية.

---

(١) مجلة الجسر الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت : برامج الإصلاح المؤسسي ، العدد ٧٧ ، السنة السابعة ، ٢٠٠٨، ص٥

(٢) مجلة الجسر العدد ٧٧ : مرجع سابق ،ص ص ٦، ٧

ب. زيادة الشفافية واستئصال الفساد يقلل توجيه الموارد النادرة للدول الفقيرة بعيدا عن تحقيق الاهداف الانمائية للألفية.

ت. وجود إدارة حكومية تفي باحتياجات المواطنين لاسيما النساء والفئات المهمشة، يعد امرا أساسيا لضمان استمرارية هذه الانجازات في نطاق الاهداف الانمائية للألفية.

ث. زيادة خضوع مؤسسات الدولة للمسائلة يعد ملمحا اساسيا لاستراتيجيات الحكومات من أجل سد الفجوة الديمقراطية وعليه فإنها تعد أمرا جوهريا لتحقيق الاهداف الانمائية للألفية في الاطار العام لإعلان الالفية.

٣. ومع ظهور مفهوم إدارة الحكم في الأونة الأخيرة واقتران ممارسة الحريات الديمقراطية بالتنمية البشرية المستدامة احتل دور المؤسسات التابعة للدولة في تقديم الخدمات وحماية الحقوق والحريات مكانا بارزا في فكر التنمية وربما يفسر ذلك أيضا التركيز من خلال العقد الاخير من القرن الماضي على مكافحة الفساد والشفافية.

٤. كما ينبغي توجيه الاستثمارات مستقبلا لإصلاحات تتسم بفعالية من وراء التكلفة ينتج عنها إصلاح الهياكل الأساسية والخدمات القائمة، قبل إضافة خدمات جديدة لا يمكن الاحتفاظ بها ويجب أيضا التصدي لمسألة إدارة الطلب المتنامي بوصفه أولوية.

٥. كما تستطيع مشاركة المجتمع المحلي في توفير وإدارة الخدمات خاصة خدمات الصحة حيث تنجح إلى درجة كبيرة في استرداد التكلفة والاستدامة الطويلة الأجل للخدمات ، كما أن الممارسات الطوعية تسهم في تنمية المناطق والتجمعات البشرية في تخطيط الخدمات الأساسية من خلال تركيز السياسات على دعم مشاركة فعالة للمجتمع المحلي.[١]

٦. وأشارت بعض التجارب الخارجية (من مولدوفا) إلى مجموعة من المحاور الهامة التي تساهم في مواجهة تحديات تحسين الخدمات منها: [٢]

---

(١) تقرير المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل :الأمم المتحدة ،الجمعية العامة _ مرجع سابق- ص ٦٦

(٢) التقرير السنوي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ٢٠١٢: دعم التقدم العالمي ،ص ١٢

أ. تشجيع السكان المحليين للمشاركة في صناعة القرار و تنفيذه بالتعاون مع المجالس المحلية.

ب. تدعيم فكرة اللامركزية في برامج الحكومة.

التنسيق بين المسئولين المحليين وأعضاء المجتمع المحلي من خلال اجتماعات ولقاءات لمعرفة مشكلاتهم وأولوياتهم والعمل على إدراجها ضمن الخطط لسد الفجوات الناشئة عن تلك الإحتياجات.

# الفصل الرابع

## المشاركة وتنسيق العلاقة بين الحكومة والجمعيات الأهلية

- تمهيد
- أولاً: إطار مفاهيمي (المشاركة- الشراكة) ومقارنة بينهما
- ثانياً: أهداف المشاركة
- ثالثاً: مبادئ المشاركة ومتطلباتها
- رابعاً: أهمية المشاركة
- خامساً: مزايا المشاركة
- سادساً: الآثار الناجمة عن عدم المشاركة
- سابعاً: نظريات تنسيق العلاقات بين الهيئات الحكومية والأهلية
- ثامناً: استراتيجيات المشاركة
- تاسعاً: مؤشرات تفعيل المشاركة
- عاشراً:العلاقة بين شركاء التنمية

**تمهيد:**

**"ينبغي على الدول أن تجعل المشاركات الشعبية في جميع المجالات بوصفها عاملا هاما في التنمية وفي الإعمال التام لجميع حقوق الإنسان" الإعلان العالمي للحق في التنميةمادة ٨-٢[١]**

يُعد هذا الحق من حقوق الإنسان في التنمية أساس هام يؤكد أن عملية التنمية هي جهود يشترك فيها المعنيون من مختلف القطاعات والمؤسسات داخل المجتمع سواء كانت حكومة أو قطاع خاص أو مجتمع أهلي(مدني)، و تختلف المشاركة بين هؤلاء الشركاء كلُ حسب الدور المنوط به من ناحية ومن ناحية أخرى حسب القدرات الفعلية المتاحة لكل قطاع من القطاعات الثلاثة ولعل هذين المعيارين ربما يكون لهما التأثير على حجم الفجوة ما بين مستوى التنمية التي يرجوها المجتمع وبين مستوى التقدم والإنجاز في معدلات النمو القائم فعليا بفضل جهود هؤلاء الشركاء،وفي الآونة الأخيرة قد تفرض الأعباء التي تتحملها تلك القطاعات الشريكة (شركاء التنمية) تجاه المجتمع إيجاد حالة من التعاون والمشاركة أو الشراكة محكومة بمجموعة من المحددات منها الأدوار التي تنظمها القوانين والتشريعات و التزامات الأطراف تجاه المجتمع وفقا للقوانين ووفقا لشكل التعاون بين كل طرف.

وفي هذه الدراسة نتناول الحديث عن دور الجمعيات الأهلية في تحسين الخدمات الحكومية فإننا بصدد الإشارة إلى مشاركة بين الحكومة والجمعيات الأهلية ومن ثم فإن تناول هذا النوع من المشاركة يستلزم[٢] من الدولة مراجعة مسئولياتها مرة أخرى باعتبارها المصدر الرئيس للسلع والخدمات كما يجب عليها أن تخلي مجالا لدخول المجتمع المدني مثل (إدارة المستشفيات، التعليم الجامعي) إذ أن المجتمع المدني يمكنه لعب دور هام لصالح غير الأغنياء وذلك استنادًا للتراث الثقافي المصري الذي أعطى للوقف وزنا كبيرا بهدف تقديم الخدمات الاجتماعية للفقراء و اعتمادا على التجارب المستمدة من الممارسات الدولية.

لهذا فإنه يجب على الدولة أيضا تصنيف تلك الأنشطة ووضع أولويات لها بحيث تتاح فرصة أكبر لإشراك بعضها إما مع القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني ويمكن

---

(١) إعلان الحق في التنمية – مادة٨ الفصل الفصل الثاني

(٢) تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٨(العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني)- ص١٢

أن تُناط بعض الوزارات المعنية مع تكليفها بالتعرف على منظمات المجتمع المدني الملائمة لكل نشاط من الانشطة وترتيب الأليات المطلوبة للشراكة أو الإحالة للمنظمات الأهلية.

وفي ضوء ذلك فإن هذا الفصل سيتناول مجموعة من المحاور مثل التعرف على مفاهيم المشاركة والمفاهيم ذات الصلة بها مثل الشراكة، هذا بالإضافة للسمات الرئيسة للمشاركة ومقوماتها، وما الأسباب التي تدعو لتحقيق عملية المشاركة وصورها فيما بين المؤسسات والعقبات التي تمثل تحديا في تحقيق المشاركة الفعالة وكيفية مواجهة تلك التحديات.

## أولًا:إطار مفاهيمي(المشاركة– الشراكة) ومقارنة بينهما

في هذا الاطار المفاهيمي سنتناول عدة مفاهيم حول الشراكة والمشاركة و ما تعنيه المشاركة في التنمية ولعل هذا يكون مدخلا مناسبا لتناول فكرة المشاركة فيما بين الحكومة والجمعيات الأهلية لتحقيق الهدف المرجو في تحسين عملية تقديم الخدمات على المستوى المحلي.

### ١. مفهوم المشاركة

أ. وفقا لما ورد بقاموس أحمد السكري فإنه ".يمكن أن يُنظر إليها كغاية في حد ذاتها كطريقة لاكتشاف كيف يمكن أن تكون القرارات أو الخطط مؤثرة وفعالة لأكثر الناس المعنيين بهذه القرارات أو الخطط أو كطريقة لإقامة قاعدة انطلاق قوية جديدة، والبرامج والخطط التي تشجع المشاركة ربما تأخذ عددا من الاشكال مثل مجلس الحي أو المجاورة، ضم العملاء إلى جهاز صنع القرار، إكساب الجماعات أو لجان المستهلكين مسئوليات تعمل من خلالها تنظيم جماعات معينة بغرض الاستثارة أو لتحسين تدفق المعلومات من خلال المسوح الاجتماعية أو المقابلات أو جلسات الاستماع."(١)

ب. بيما عرف عبد الهادي الجوهري المشاركة في قاموس علم الاجتماع في صور متعددة منها السياسية والاجتماعية وغيرها وفيما يتعلق بالمشاركة الاجتماعية "يُقصد بالمشاركة هي العملية التي يلعب الفرد من خلالها دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه فرصة في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل وسيلة لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف"(٢)

ت. " مشاركة الفرد في الجماعات الاجتماعية"، كما أنها " مشاركة المنظمات الطوعية وخاصة التي ينصب دورها على النشاط المجتمع المحلي أو المشروعات المحلية وتتم المشاركة عادة خارج مواقف العمل المهني للفرد" (٣)

---

(١) أحمد شفيق السكري: قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الإجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٠ ، ص ٣٦٢

(٢)عبد الهادي الجوهري:قاموس علم الاجتماع،مكتبة نهضة مصر، ١٩٨٣،ص٢١٨

(٣) محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٧

ث. وفي تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الوارد في تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٣ بأنها " عملية يلعب الأفراد من خلالها دور في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلدهم، ويتمثل في المساهمة في رسم الأهداف العامة للمجتمع ويكون على وعي كامل بالفرص المتاحة واقتراح أفضل الحلول لتحقيق تلك الأهداف.

كما يُنظر للمشاركة من وجهة النظر السياسية باعتبارها جزءاً من المشاركة على المستوى القاعدي الذي عن طريقه يتمكن أفراد المجتمع من أن يشاركوا بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة السياسات العامة"، "ووفقا لهذا المنظور فإن المشاركة تعتمد على عناصر رئيسة مثل ضرورة أن تكون ذات بعد أفقي ورأسي بمعنى أن تكون عملية المشاركة تبدأ من القاعدة وتنتهي عند قمة الهرم الإداري أو المسئول عن اتخاذ القرار وبالعكس وهذا ربما يحقق حلولا وتدخلات خلاقة على كافة المستويات، بالإضافة أن المشاركة يجب وأن تتضمن كافة المجتمع دون الاكتفاء فقط بالنخب في صناعة القرارات والشروع في وضع الخطط، لذا فإن القرارات والخطط تعكس بشكل أو بآخر احتياجات الناس واهتماماتهم خاصة الفئات المحرومة والفقيرة كما يجب أن تتضمن المشاركة آلية للتحكم والمراقبة للتأكد من الاستمرارية لتحقيق تغييراً ايجابيا في الآراء والخبرات"[١]

ج. بينما قام العديد من الخبراء باستعراض مجموعة من التعريفات الخاصة بالمشاركة خلال أعمال مؤتمر التنمية الريفية والمحلية(وسيلة لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر):[٢]

- فقد تبنت لجنة الخدمات في مجلس الشورى المصري صيغة تفيد بـ "أنها العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الواعي في صياغة نمط الحياة للمجتمع في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك بان تتاح له الفرصة الكافية للمشاركة في وضع الاهداف العامة لحركة المجتمع وتصور أفضل الوسائل لتحقيق هذه الاهداف وتحديد دوره في إنجاز المهام اليومية التي تتجمع على

(1) Egypt Human Development Report 2003,Op.cit,p 64

(٢) مجموعة من الخبراء: التنمية الريفية والمحلية (وسيلة الحكومات لتحقيقي التنمية الشاملة ومحاربة الفقر)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية – أعمال المؤتمرات،٢٠٠٨، ص ص ٤٤ ، ٤٧ (بتصرف)

المستوى القومي في صورة أهداف عامة يكون الفرد مقتنعا بها مشاركا في صياغتها ومدافعا عنها في مواجهة كل ما يعترض سبل تحقيقها من عقبات".

- كما أن الفهم الشائع لمفهوم المشاركة في الأدبيات السياسية ينصرف الى أنها "تلك الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات بشكل مباشر وغير مباشر"
- وأما عن المشاركة على المستوى المحلي فكل من عبد المنعم شوقي ، نبيلة الشوربجي يرون أنها "العملية التي يمكن من خلالها أن يلعب المواطن دورا إيجابيا في توجيه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمجتمعه سواء كان ذلك عن طريق المساهمة بالرأي او الجهد أو المال".
- بينما يرى أحمد رشيد أنها "إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في التصميم والإشراف على تنفيذ السياسات المحلية سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المركزية".
- سمير عبد الوهاب يرى المشاركة "مجموعة من الانشطة التطوعية يقوم بها المواطنون المحليون إما بصفة منفردة أو بصفة مشتركة مع الأجهزة الحكومية لتحسين أحوالهم وتحقيق مصالحهم بصفة عامة وشاملة وذلك إما بدافع ذاتي واستجابة لمقترحات تأتي من خارج المجتمع المحلي".

**٢. <u>الشراكة:</u>**

"هي علاقة بين شخصين أو منظمتين أو جهتين تكون فيها الجهة أو الشخص شريك في بشكل متساو في عمل معين أو مهمة معينة".[١]

كما أنها "علاقة بين مؤسستين تشتمل على العمل سوياً عن قرب من أجل أهداف مشتركة أو منافع متبادلة" [٢]

وفي فهم آخر لمعنى الشراكة فقد ارتبط معناها بالعولمة وهي تعبر عن أداور اقتصادية واجتماعية ترتبط بالأبعاد الجديدة للعولمة النوعية والكمية والتي تجاوزه تدويل النشاط

(1) Oxford advanced learner's Dictionary, Op,cit

(٢)قاموس المعاني: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9/

الاقتصادي بالارتكاز على معطيات الثورة التكنولوجية والمعلوماتية حيث أضافت أبعادا اجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية إلى البعد الاقتصادي في شكل العلاقات الدولية.[١]

كما تُعرف الشراكة في التنمية بأنها "حق جميع الاطراف في المشاركة في صنع القرار وتحديد الادوار والمسئوليات والالتزام بما يسفر عنه الاتفاق التشاركي وعلاقات متبادلة تتوفر فيها درجة من التكافئ بين الاطراف"، ويعكس المفهوم السابق للشراكة ملامح رئيسة هي:[٢]

أ. تشكل الشراكة لتحقيق اهداف معينة او مجابهة قضية معينة مثل قضية التنمية أو أحداث تغييرات معينة في المجتمع أو في الاتجاهات والقيم التي لا يستطيع فرد أو جهة بمفردها تحقيقها.

ب. تقوم الشراكة على بناء خلفية مشتركة مع وضع أساس الاتفاق أو الاستمرارية، ثم التعرف على القضايا والمشكلات والفرص المتاحة والمتوقعة وتحديد الأهداف المشتركة مع ترتيب الأولويات وتجميع الموارد.

ت. يلزم اتفاق الشركاء على مبدأ المنفعة لجميع الاطراف بدلا من السعي لمنافع فردية وذلك عن طريق العمل الجماعي وبأسلوب ديمقراطي وذلك يؤدي الى زيادة الخيارات والوعي العام بما يساعد على خلق المساندة وتقليل المعارضة وتعميق الديمقراطية.

### ٣. <u>الفرق بين الشراكة والمشاركة</u>

تعمل كل من المشاركة والشراكة بهدف التنمية وتحسين نوعية حياة الأفراد داخل الدولة اقتصاديا واجتماعيا حيث ترتكز كل منهما على:[٣]

١. المشاركة الشعبية التقليدية كانت وما تزال تحقق أهدافها بشكل مرئي وملموس في نطاق آليات الأفراد وجماعات داخل حدود الدولة على المستويات القومية والمحلية وبالتالي فإن ثمارها واضحة ومرئية وملموسة وسريعة ومحفزة للمجتمع

---

(١) سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(١٥٠)– المشاركة الشعبية ودورها في تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية ودراسة حالة لنموذج تنمية الاسكندرية بالمشاركة الشعبية – ابريل ٢٠٠٢ – ص ٨١

(٢) سعد طه علام: التنمية والمجتمع ،مكتبة مدبولي ، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣١

(٣) سلسلة قضايا التنمية رقم ١٥٠ – مرجع سابق – ص ، ص ٨٥ ،٨٦

٢. كما أن المشاركة الشعبية محورها وركيزتها الأساسية هو المجتمع المحلي وأفراده وجماعاته وآلياتهم الذاتية في إطار ضوابط الدولة وقوانينها القومية والمحلية.
٣. أما فيما يتعلق بالشراكة فإنها تسعى لتحقيق اهداف اجتماعية قد تكون في إطار العولمة غريبة على المجتمع يتم التخطيط لها خارج حدود الدولة من خلال تكتلات اقتصادية و اجتماعية. وبالتالي فإن التخطيط لتنفيذ أهداف الشراكة بالنسبة للقضايا الاجتماعية باعتباره تخطيط يتم بعيدا عن المجتمع و أفراده يثير كثير من التحفظات والتساؤلات ويشكك في حقيقة النوايا و الأهداف المرجوة منه.
٤. ترتكز الشراكة في حدود العلاقات الدولية في إطار العولمة التي تتعامل مع المسمى الجديد للنشاط الأهلي والمنظمات غير الحكومية والذي عُرفتْ في مجموعها بالمجتمع المدني وذلك من خلال إشتراك ممثلين له في وضع سياسيات وضوابط وآليات جديدة يقرها ويقودها المجتمع الدولي و العالمي وينفذها المجتمع المدني

**<u>وفي ضوء ما سبق فإنه يمكن القول بأن من سمات المشاركة:</u>**

١. هي مساهمة من الأفراد في رسم السياسات العامة وتحقيق أهدافها.
٢. هي عملية من الضروري أن تبدأ من القاعدة وتكون فيها العلاقة بين متخذي القرارات والمجتمع متبادلة في صورة علاقة رأسية بين القمة والقاعدة وأفقية بين المؤسسات أو الافراد على نفس المستوى.
٣. يجب وأن تتضمن المشاركة الفئات الأكثر تهميشا والفقراء لأنهم هم أكثر الناس فهما لاحتياجاتهم واهتماماتهم والأولويات التي يريدون تحقيقها.
٤. محور المشاركة الشعبية هو المجتمع المحلي الذي تجمعه نفس الخصائص والاحتياجات تقريبا، وتحقق المشاركة الشعبية نتائجها بقدر ما تحدثه من أثر في صناعة واتخاذ القرار على المستوى المحلي لصالح المجتمع المحلي.

**ووفقا للمفاهيم السابقة التي تعكس معاني المشاركة بشكل عام فإن جاز لنا تطبيق معاني المشاركة على ما تقوم به الجمعيات الأهلية** من دور في إطار علاقة مع الحكومة في ضوءهذه الدراسة، فإنه يمكن القول بأن:

"المشاركة فيما بين الحكومة والجمعيات الأهلية في تحسين الخدمات الحكومية المختلفة في التعليم والصحة والبيئة يمكن لها أن تكون مساهمة في رسم السياسات العامة أو التأثير

على شكل هذه السياسات بصورة أو بأخرى، لتحقيق أهداف تلك السياسات من خلال مجموعة من الأنشطة والعمليات التي يمكن القيام بها والتي تصب في النهاية لتحسين حياة الأفراد داخل المجتمع بشكل عام اعتمادا على الأخذ بآراء القواعد الشعبية لتكون بمثابة موجها لسياسات الدولة والحكومة في عملية التنمية بالتعاون مع الجمعيات الأهلية".

## ثانياً: مبادئ المشاركة ومتطلباتها

- **المبادئ**

١. أن تعمل المؤسسات الأهلية على توثيق وتبادل الخبرات وتناقلها مع الآخرين[١]

تعتبر عملية تبادل الخبرات والتعلم من الدروس المستفادة هامة للمنظمات الأهلية وهي في حاجة لأن تقوم بذلك بناء على خبراتها المتراكمة من خلال تناقل تلك الخبرات على نطاق واسع داخل المجتمع بشكل ممنهج للأجيال التالية، وتمكنها من التواصل بشكل أكثر فاعلية مع القطاعات المختلفة من حولها، كما تطلب عملية التوثيق لهذه الخبرات أن تكون حيادية ومجردة في صور وأشكال تسهل الحصول عليها والاستفادة منها.

ولو طبقنا ذلك على الجمعيات فإنه يمكن الحديث عن توثيق للأنشطة والمشروعات التي تقوم بها الجمعية وتسجيل لكافة الخبرات السلبية لتلافيها والإيجابية للإستفادة منها في المستقبل.

٢. الإنصات للمجتمع والتعرف على مشكلاته[٢]

لا يمكن لمقدمي الخدمات داخل المجتمعات خاصة في القرى من القيام بدورهم من دون سماع صوت المجتمع والتعرف على مشكلاته بشكل جيد والأخذ في الاعتبار بأن كل شخص داخل المجتمع لديه خبرة يمكن الاستفادة منها والبناء عليها.

وهنا يمكن القول بأن دور الجمعية ينصب في هذه الحالة على الإنخراط والتواصل مع المجتمع لرصد الواقع بشكل حقيقي وصادق ليتسنى لها تحقيق مشاركة على الجانب

(1) Heather MacKenzie: Principles for civil society engagement with multilateralism, Published in Global Civil Society: Shifting Powers in a Shifting World (2012), Heidi Moksnes and Mia Melin (eds), Uppsala: Uppsala University 2012,page 161
http://www.csduppsala.uu.se/devnet/CivilSociety/Outlookserien/2011,GlobCiv/GlobCIv_MacKenzie_Heather.pdf

(2)The African Network on Participatory Approaches:Village participation in Rural development Manual: (A Document produced in the collaboration of many persons and organizations from Benin, Burkina Faso , Ivory Coast , Guinea , Madagascar, Mali, The Netherlands, World Bank), World Bank, 2000, pag 18
http://info.worldbank.org/etools/docs/library/87196/manual_village.pdf

الأخر (الجانب الحكومي) لتكون حلقة وصل بين الحكومة والمجتمع في العمل على تقديم حلول للمشكلات القائمة وتوفير خدمات مناسبة.

ووفقا للمفاهيم التي تم استعراضها عن المشاركة فإن الباحث يعتقد بأنه يمكن أن يكون من مبادئها:

- الشفافية:

وتتمثل في أن تتم عملية المشاركة بين الأطراف بصورة تعتمد على المكاشفة والشفافية في وضع الاهداف واتخاذ القرارت الهامة المتعلقة بأي أمر ضمن القضية التي تقوم على المشاركة بين أيا من الطرفين سواء كانت الاطراف أفرادا أو مؤسسات كما هو في هذه الدراسة (بين الجمعيات والحكومة)

- إتاحة الفرصة للشركاء على قدر المساواة:

بحيث أن تكون عملية المشاركة تتيح الفرصة للجميع بأن يضيفوا خبراتهم وتصوراتهم حول الأمر المراد اتخاذ قرار بشأنه.

- **متطلبات المشاركة:**[1]

١. توظيف الجهود الحكومية و الأهلية بفاعلية لمقابلة الاحتياجات المجتمعية
٢. دعم وتنمية الإحساس بالمسئولية وتشجيع القيادات على تحمل المسئولية
٣. تنمية الميكانيزمات لتحقيق المشاركة من المواطنين من خلال الأجهزة الحكومية و الأهلية
٤. توفير كادر من العاملين المدربين وذوي المهارات للمشاركة في عملية تنمية المجتمع إضافة لبعض العوامل الاخرى

## ثالثاً: أهداف المشاركة

لو نظرنا للأهداف التي يمكن تناولها حول دور الجمعيات الأهلية في عملية التنمية ربما يمكننا استخلاصها من فكرة المشاركة التي تناولتها المفاهيم السابقة و تُبنى على أساس أهمية دور الأفراد في صناعة واتخاذ القرار على المستوى المحلي ومن ثم فإن مشاركة المؤسسات الأهلية مثل الجمعيات الأهلية في علمية التنمية بالتعاون مع المؤسسات

(١) احمد مصطفى خاطر: الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية ، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠١٠ ، ص ٩٧

الحكومية ربما تعكس بشكل أو بأخر مشاركة أفراد المجتمع بصورة غير مباشرة في تحقيق أهدافهم ومتطلباتهم من خلال وجود هؤلاء الأفراد كأعضاء داخل الجمعيات والمؤسسات الأهلية أو باعتبارهم مستفيدين من خدماتها، ومن ناحية أخرى أن ما يُستُهدف تحقيقه من المشاركة على مستوى الأفراد يمكن أن ينسحب أيضا على المؤسسات الأهلية خاصة باعتبارها تهدف بشكل رئيسي لخدمة المجتمع، وفي ضوء المفاهيم السابقة يمكن أن نستخلص بعض أهداف المشاركة ومحاولة تطبيقها على الجمعيات الأهلية:

١. القدرة على المساهمة في رسم السياسة العامة أو التأثير على صانعها بما يخدم المجتمع المحلي
٢. تحسين الأحوال المعيشية لأفراد المجتمع.
٣. المساهمة في زيادة فعالية وجدية المشروعات
٤. المشاركة تقوم من أجل تحقيق التنمية:

إن فكرة المشاركة في عملية التنمية يحكمها منطقان فهي يمكن أن تعُتبر وسيلة لتحقيق غاية ما، كما يراها البعض هدفا في حدا ذاتها لأنها تعني تقوية المواطنين أو تمكينهم من الإمساك بمصائرهم في آن واحد ويعتبرها المنطق الأول وسيلة حيث أن أهداف التنمية تتحقق بقدر أكبر من الانسجام وغياب الصراع في ظل سيادة الديمقراطية على الصعيد المحلي وإلى أن المشاركة لها أثر إيجابي في عملية التنمية من خلال عملية تعبئة للموارد بنوعيها المادية والبشري. و فيما يتعلق بالمنطق الثاني الذي يراها غاية فهو يستند إلى أن التنمية تكون ذات أثر إيجابي إذا ما كانت بمشاركة المواطنين وأن عدم مشاركة المواطنين فيها هي إما لاعتراض المواطنين على تلك الجهود التنموية أو لضعف الهياكل والبُنى الاجتماعية التي تساعد المواطنين تكون محدودة وهشة.[١]

وأيا ما كان الهدف الذي ستقوم على أساسه المشاركة لو جاز لنا تطبيق ذلك على الجمعيات باعتبارها أحد القطاعات المعنية بعملية التنمية في إطار مشاركة مجتمعية فإننا بصدد عملية تنمية للمجتمع تحتاج لجهود كافة المعنيين لتحقيق مستوى أفضل لرفاهة

(١) محمد رئيف مسعد و صلاح زرنوقة وآخرون، المشاركة في التنمية: نموذج المشروع القومي لتنمية جنوب الوادي، مركز بحوث ودراسات الدول النامية/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ١٨٣ ، ١٨٤

الإنسان في ظل تضافر وتوحيد الجهود لتحقيق التنمية المرجوة على المستوى المحلي وفي هذا الإطار يمكن أن نستعرض بعض المفاهيم التي تناقش معاني التنمية:

١. "التنمية تعني النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة ومتكاملة أو في أحد الميادين الرئيسة مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية الأخرى كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية ..إلخ"[١]

٢. مفهوم التنمية الإنسانية:[٢]

استنادا لذيوع مفهوم التنمية الإنسانية منذ التسعينات وفق ما تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يقضي بأن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وأن التنمية الإنسانية هي عملية توسيع خيارات البشر، ويعد منطق توسيع خيارات البشر قائم على ترتيب أولوية مطلقة لتحقيق حرية الاختيار بين البدائل المتاحة فإن عملية التنمية الإنسانية على محورين أساسين هما:

- بناء القدرات البشرية الممكنة من التواصل إلى مستوى رفاه إنساني راقي وعلى رأسها العيش حياة طويلة و صحية، واكتساب المعرفة والتمتع بالحرية لجميع البشر دون تمييز.
- التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني: الإنتاج ومنظمات المجتمع المدني والسياسة.

ووفقا لذلك فإن التنمية الإنسانية ليست وفاءً بالاحتياجات بل هي نهج أصيل في التنمية الشاملة المتكاملة

٣. التنمية المحلية:[٣]

- فقد عرفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع بأنها "العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الاحوال الاقتصادية

---

(١) عبد الهادي الجوهري:قاموس علم الاجتماع،مرجع سبق ذكره، ص ٧٢

**(٢) الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ (نحو مجتمع المعرفة)- ص١٨**

**(٣) احمد رأفت عبد الجواد: المشاركة والتنمية ، كلية الاداب جامعة المنوفية ، ص ص ١٩،٢١**

والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدة هذه المجتمعات على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة الكاملة في تقدمها".

- ويعرفها روس بأنها "عملية يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجات وأهداف وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أولويتها ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات، فيما يعرفها الدكتور شوفي وعلى فؤاد بأنها "علمية تغيير مقصود يتم نتيجة تخطيط وسياسية مرسومة للوصول لأهداف معينة وفي حدود الاطار العام لخطة الدولة "، ويقول عبد الباسط حسن بأنها "إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة بالطاقات والإمكانات الموجودة بالمجتمع والاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد على ان يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع"
- وعلى جانب آخر من التنمية المحلية وباعتبار أن الريف جزء من القطاع المحلي فإن البنك الدولي يعتبر التنمية الريفية "أنها عملية متكاملة وإستراتجية تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية للفقراء وذلك من خلال زيادة الانتاج الزراعي"[١]

كما تعتبر تنمية المجتمع المحلي هي "العملية التي يتم عن طريقها إحداث تغيير متكامل ومقصود في المجتمعات المحلية أساسا في حدود الإطار العام لخطة الدولة" أي أنها العملية التي يمكن بها إيجاد تعاون بين الزراعي والطبيب والمعلم و المهندس والاجتماعي ورجل الدين بالإضافة الى جهد الموظفين المحليين لإحداث تغيير مرغوب في المجتمع المحلي.[٢]

**ومن خلال المفاهيم السابقة التي استعرضت معنى التنمية بكافة أشكالها سواء الإنسانية أو التنمية المرتكزة على قطاع محدد مثل التنمية الريفية أو المحلية فإن ثمة قواسم مشتركة تجمع ما بين تلك التعريفات:**

- الإنسان هو هدف التنمية ومحورها سواء كان في الريف او الحضر.
- التنمية تستهدف تطوير الحياة في كافة أشكالها اقتصادية واجتماعية وغيرها..إلخ.

---

**(١) مجموعة من الخبراء :التنمية الريفية والمحلية (وسيلة الحكومات لتحقيقي التنمية الشاملة ومحاربة الفقر) مرجع سابق، ص ٢٠**

(٢) احمد شفيق السكري،محمد محمود: التخطيط للتنمية ، دار الصفوة للنشر و التوزيع، الفيوم، ١٩٩٩، ص ٢٠

- عملية التنمية قائمة بالأساس على توسيع خيارات البشر.

كما أنه من الأهداف الهامة لعملية التنمية هو أنها تجاوزت فكرة تحقيق تطور في المجال الاقتصادي إلى أمور متعددة ومتنوعة منها على سبيل المثال ما يرتبط بالتنمية والتحرر الإنساني:[١]

- زيادة إنتاج السلع و الخدمات ذات القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للبشر وهو ما يعتبر تحرير الإنسان من الفقر والعوز والجهل.
- رفع مستوى حياة البشر إضافة للتحسن في مدى إشباع الحاجات الأساسية.
- تحرير الإنسان من الاستغلال والمهانة من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته وانطلاقها ومن خلال إفساح المجال للطاقات والإمكانات البشرية لإحداث عملية التطوير.

## رابعاً:أهمية المشاركة [٢]

جاءت المشاركة فيما بين القطاعات الثلاثة (الحكم المحلي والقطاع الخاص والقطاع المدني ) نتيجة فشل الحكومات ومؤسساته في تقديم الخدمات والمنتجات بكفاءة للمواطنين بما يتناسب مع احتياجات المواطن ومتطلباته.فقد أكدت التوجهات العالمية بأن التنمية الاقتصادية تكون أكثر سرعة واستمرارا وعدالة إذا ما عكست رسالة مشتركة للمجتمع ككل يضم كافة أطيافه والمنظمات المؤثرة فيه، ونظرا لأهمية المشاركة فقدر ركزت المنظمات الدولية (الامم المتحدة وغيرها) على ضرورة توفير البيئة المناسبة لتعزيز دور المنظمات الشريكة داخل المجتمع للتفاعل والمساهمة في صنع السياسات التنموية.

ومن ناحية أخرى تعتبر المشاركة من الأهمية بدرجة لأنها تحقق عدة نقاط هامة:[٣]

١. تعليم الأهالي عن طريق ممارسة الأدوار والتفاعل واكتساب خبرات في التعامل مع المشكلات وتحديد الاحتياجات.
٢. تساعد عملية المشاركة في دعم الرقابة الشعبية و التوجيه، ويساعد ذلك في فتح قنوات تواصل بين الحكومة والشعب للتعرف على المشكلات ووضع أولويات

---

(١) إبراهيم العيسوي: التنمية في عالم متغير(دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)، دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص ٢١

(٢) محمد محمود الطعامنة ، سمير محمد عبد الوهاب: الحكم الداخلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير – المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث ودراسات القاهرة ٢٠٠٥– ص ٣٧٢

(٣) الفاروق إبراهيم يوسف: التخطيط الاجتماعي، القاهرة ،د ن ،١٩٨٥ ، ص ص ٢٤٤،٢٤٣

الحل من خلال عملية مشاركة فعالة وحقيقية، كما تعزز المشاركة فكرة التغيير للأفضل بشكل مقنن وسهل حتى لا تغيب المشاركة بشكل كبير بما يحدث فجوة بين الرغبة في التغيير والقدرة على إحداثه مما يؤدي في نهاية الأمر لخروج الموقف عن السيطرة وإحداث تغيير جذري.

٣. المشاركة تؤدي لقيام المواطنين أنفسهم لدعم الهيئات الحكومية من خلال تواجد هؤلاء المواطنين داخل مؤسسات أهلية تعمل على تحقيق ذلك الدعم والمساندة.

٤. كما تدعم المشاركة الجهود والعمل على المساعدة في تدبير التمويل اللازم للمشروعات والخدمات قدر الإمكان لتخفف العبء شيئا ما عن كاهل الحكومة

٥. كما أنه من الأدوار الهامة لعملية المشاركة إمكانية دعمها في رفع الكفاءة الإدارية للجهاز الحكومي سواء على مستوى صناعة الساسية العامة أو على مستوى تنفيذها وهذا يظهر من خلال:[١]

- تخفيف المشاركة للضغوط على الإدارة وتسمح للقيادات بإعطاء وقت اكثر للتخطيط القومي، وتقلل من تزاحم المشكلات اليومية والملحة على الأجهزة الإدارية.
- وضع مستوى الخدمات في الريف تحت الإشراف المباشر لمستخدميها و رفع كفاءة الإدارة في هذه الاجهزة الخدمية إلى حد واضح وملموس.
- مشاركة المجتمع المدني تسهم في التحديد الأفضل للاحتياجات والمطالب وزيادة الكفاءة في التنفيذ، بالإضافة إلى تعزيز الإستدامة والانسجام الاجتماعي.

## خامساً: مزايا المشاركة

١. مزايا إدارية:[٢]

أ. القضاء على الفساد وترشيد الدعم المركزي الموجه للوحدات الإدارية على المستوى المحلي والاستجابة بصورة أفضل لاحتياجات السكان المحليين، وهي

(١) أحمد رشيد:نظام الحكم والإدارة المحلية (المفاهيم وحالات دراسية) مرجع سبق ذكره، ص ١٠١

(٢) محمد ماهر الصواف: الإدارة المحلية في مصر الواجبات والتنظيم، دار أبو المجد للطباعة، الأسكندرية، ٢٠١١، ص ٤٧

إشكالية تعاني منها منظومة الإدارة المحلية في مصر حيث تعتبر قضية الفساد في الإدارة المحلية قضية مؤثرة على الجهود التي تبذلها الدولة في هذا الصدد.

ب. إمكان التنسيق بين مختلف الخدمات الميدانية مثل الصحة والإسكان والتعليم والشئون الاجتماعية في إطار اللامركزية على مستوى المدينة والمحافظة.

ت. تخفيف الضغط على الحكومة المركزية بإحالة المشكلات للمستوى الأدنى في ظل منظومة اللامركزية التي تسعى الدولة لتحقيقها.

٢. مزايا اجتماعية:[١]

أ. إحساس المواطنين بالمسؤولية والإنتماء من خلال انضمامهم وتنظيم أنفسهم في مؤسسات أهلية تدعم المنظمات الحكومية في تقديم الخدمات سواء كان ذلك بالجهد أو بالتبرع أو حتى بالنصيحة والدعم الفني وطرح الأفكار

ب. تحفيز كافة الأفراد للمشاركة في المشروعات التنموية وهذا من واقع الإحساس بالمسؤولية

ت. تنمية الإهتمام العام بمشروعات التنمية وما يستتبعه من ضرورة المساهمة في دعم تلك المشروعات

ث. تعزيز الممارسة الديمقراطية من خلال العمل الجماعي

٣. كما يحقق المزج بين أنشطة الجمعيات والحكومة عدة مزايا منها:[٢]

أ. أن المزج بين الأنشطة الأهلية والحكومية ييسر أداء الخدمات ويزيد الفوائد التي تعود على المواطنين

ب. أن المؤسسات الأهلية سوف تستمر في احتياجها إلى الدعم الذي تقدمه الحكومة لأن هناك اهتماما عاما بأنشطة هذه المؤسسات لتساهم مع الهيئات الحكومية في تحقيق التنمية.

ت. لابد من وجود مسئولية حكومية لتخطيط السياسية الاجتماعية في المجتمع وفي نفس الوقت لا بد من إعطاء درجة من الحرية للهيئات الأهلية ودعم الحكومة لتلك الهيئات للإضطلاع بأدوارها.

---

(١) EGYPT HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2003- 65

(٢) ماهر ابو لمعاطي: إدارة المؤسسات الاجتماعية الطبعة الثانية ، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص ١٢٤

**سادساً: الآثارة الناجمة عن عدم المشاركة**[١]

١. تعتبر عدم المشاركة المجتمعية من أهم عوامل فشل خطط التنمية ولا يمكن إحداث التغيير المنشود في المجتمع إلا اذا اقتنع أفراد المجتمع بأهداف الخطة وتحمسوا لها وقبلوها وشاركوا فيها.
٢. وتتضمن المشاركة المجتمعية مشاركة من جانب الجماهير، المشاركة الفنية من جانب الخبراء المتخصصين وكلما ضعفت المشاركة قلت فرص نجاح خطط التنمية ويلاحظ في بعض الدول النامية ضعف المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.
٣. إضافة إلى أن الأهداف القومية تُصاغ عن طريق الصفوة من السياسيين والفنيين ولا يتم اشتراك الجماهير العريضة في صياغتها مما يقف حائلا أمام تحقيقها لأهدافها في تحقيق تنمية حقيقية.

**سابعا: نظريات تنسيق العلاقة بين الهيئات الأهلية والحكومية: (المشاركة وتنسيق العلاقة بين الهيئات الأهلية والحكومية)** [٢]

فكرة المشاركة التي نتناول الحديث عنها في هذا الفصل ما هي إلا محاولة لتوضيح كيف يمكن أن يكون هناك تعاون بين الجمعيات الأهلية والحكومة و لعل استعراض لبعض النظريات التي توضح شكل التنسيق بين الحكومة والهيئات الأهلية يعكس كيف يمكن أن تكون العلاقة بين الجمعيات والحكومة أو على الأقل يمكن أن تكون موجها للدفع بشكل العلاقة الثنائية على النحو المطلوب.

**١- النظرية الأولى: نظرية السلم الممتد**

وتقوم هذه النظرية على فرض أساسي مؤداه أن الدولة يجب أن تكفل حد أدنى للمعيشة لأفراد المجتمع ومن ثم فواجب الهيئات الحكومية ينحصر في القيام بتوصيل الخدمات للأفراد إلى هذا المستوى الذي يحقق الحد الأدنى للمعيشة والمحدد من قبل الدولة أما

(١) ماهر أبو المعاطي: الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي، (مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة) ، المكتب الجامعي الحديثة ، الاسكندرية ،٢٠١٠ ،ص ص ١٧٥ ، ١٧٦

(٢) ماهر أبو المعاطي إدارة : المؤسسات الاجتماعية، مرجع سبق ذكره ،ص ص ١١٩، ١٢٢

الهيئات الأهلية فيكون دورها الأساسي في القيام برفع الحد الأدنى من الخدمات بمقدار معين حسب ما لديها من قدرات وتقوم هذه النظرية على الفروض التالية:

أ. الإفتراض الأول: أي إنسان في أي مجتمع لابد وأن تتوافر له وسائل الرعاية في جميع مجالات الحياة ليصل المجتمع بأبنائه جمعيا لحد أدنى لمستوى الدخل يمكنه من حاجاته الضرورية ولا ينبغي أن يهبط مستوى المعيشة عن ذلك وهذا يعد مسئولية الحكومة.

ب. الإفتراض الثاني: متى استوفى كل إنسان حقه من الحد الأدنى لمستوى المعيشة دخلت الهيئات الأهلية الميدان لتؤدي دورها وتلك مهمتها مجازًا أن تنقلهم درجة على السلم الامتدادي لتعلو بهم عن مستوى الحد الأدنى الذي وقفت عنده الدولة بأبنائها كمسئولية حكومية

ت. الافتراض الثالث: بهذه الطريقة تستطيع الهيئات الأهلية أن تدخل في مجال التجريب و الابتكار وتحسين وسائل الخدمة حتى اذا ما بلغت بالتجربة الغاية امكنها أن تبلغ/ توصل/تضع بين يدي الدولة نتائج محاولاتها بهدف تحسين الخدمة الحكومية.

ث. الإفتراض الرابع: وإذا ما كان هناك دور كل من الهيئات الحكومية والأهلية فالطبيعي أن تتحمل الهيئات الحكومية العبء الأكبر من المسئولية الاجتماعية وتترك عبءاً مصغراً على كاهل الهيئات الأهلية.

ج. الافتراض الخامس: إن الدولة قد لا تستطيع بقصور إمكانياتها ومواردها أن تغطي احتياجات الناس جمعيا وهنا يبدو على الحد الأدنى ثغرات وهذه الثغرات لا ينبغى أن تُترك هكذا بل أن واجب الهيئات الأهلية أن تبادر في محاولات سدها وبذلك تخلق ميدانا جديد وتعالج مشاكل قائمة لم تقوم الدولة بسمؤليتها نحوها، حتى إذا وفت الدولة للهيئات الحكومية ما هي بحاجة إليه من موارد تقدمت لسدها كمسئولية حكومية وتعود الهيئات الأهلية من جديد إلى خدمات إضافية أو سد ثغرات مستحدثة.

ح. الافتراض السادس: وعليه فلا تتوقف الجهود الأهلية ولا الجهود الحكومية في رفع مستوى معيشة الأفراد وخاصة في مجتمع يسعى للرقي والتقدم ويكشف كل يوم حاجة جديدة أو مشكلة جديدة نتيجة التقدم العلمي والحضاري والتكنولوجي.

خ. الافتراض السابع: أنه ليس هناك حد قاطع فاصل من بين مسئوليات كل من الهيئات الاجتماعية او الحكومية او الأهلية تجاه فئات المنتفعين بخدماتها فالإنسان الواحد

صاحب الحق أن يكون عميلا لكلتيهما معا، الأولى توفر له حقه في الحد الادنى من مستوى المعيشة والثانية تمنحه مزيد من الرعاية و الخدمة.

**٢- النظرية الثانية:الأعمدة المتوازية**

وتنادي هذه النظرية بأن على الهيئات الأهلية أن تؤدي ما يمكنها أن تؤديه للحالات التي ترعاها وأن مسئوليتها هي رعاية تماثل ما تقوم به الهيئات الحكومية

وفي هذه الحالة يجب على الدولة أن تحدد القطاعات التي تعمل بها في مجال الرعاية الاجتماعية وعلى القطاع الأهلي أن يقوم بسد الفراغ في الخدمات التي تؤديها الدولة، وليس هناك تفرقة بين الخدمات التي يجب ان تقدمها الهيئات الاجتماعية الحكومية والهيئات الاجتماعية الأهلية مادامت جميع الحالات التي تتقدم الي كليهما يجب ان تحصل أولا على الحد الادنى لمستوى المعيشة القومي ثم الخدمات الاجتماعية الاخرى المتخصصة ،حيث تقوم النظرية على عدة افتراضات هي:

أ. الافتراض الاول: أن الهيئات الحكومية تعمل على رعاية الافراد وخدمتهم لبلوغ حد معين من مستوى المعيشة كذلك الامر بالنسبة للهيئات الأهلية هي الاخرى لها شخصيتها المميزة ومستوياتها فيما تقدمه من خدمات لعملائها فعميل هذه غير عميل تلك فتلميذ المدرسة الحكومية تعلمه الدولة وتلميذ المدرسة الخاصة تعلمه مدرسة أهلية أو تابعة للقطاع الخاص.

ب. الافتراض الثاني: أن الهيئة الأهلية متى اتخذت مسئولية خدمة عميل فعليها ان توفر له كل احتياجاته وتعالج كل مشكلاته بمجهودها وجهود الهيئات الأهلية الأخرى المتعاونة معها في خدمة البيئة.

ت. الافتراض الثالث: انه ليس هناك فارق بين الافتراضات الاخرى *(سيدني وب)* وهذه النظرية فيما عدا تقسيم العمل فيما بين كل من الهيئات الحكومية والهيئات الأهلية.

و إذا كانت النظريتان تمثلان طرفين في الانطلاق الفكري فإن القائم بالفعل في حياتنا العملية يختلف عن كلتا النظريتين ليكون أمراً وسطاً فيما بينهما حيث من المفروض أن يكون هناك بين الهيئات الحكومية والأهلية توجه نحو العمل المشترك تسهما فيه بقدر استطاعتهما لتحقيق حياة أفضل للإنسان فإن استعصى على صاحب الحاجة أن يجد العون في القطاع الاهلي توجه نحو القطاع الحكومي ليجد سبيلا للحصول على ما يسد به حاجته و العكس، بل ربما لو أُحسن استخدام الموارد المشتركة والارتقاء

بها بطريق منظمة قائمة على التنسيق العقلي للجهود لما كان هناك صاحب حاجة إلا ووجدها فمشكلتنا متمثلة في تنظيم المجتمع وتوعية الجماهير بمواطن الخدمات وواقع أحقيتها متى استوفت شروطها ذلك.

ويظن الباحث بأن هاتين النظريتين تعكسان فكرة رئيسة وهي وضع قاعدة التي تتأسس عليها العلاقة بين الجمعيات والحكومة ومن ثم فإن اختيار النظرية الأولى أو الثانية (السلم الممتد–الأعمدة المتوازية) هو ترسيخ لفكرة التعاون لتحقيق رغبات المجتمع بغض النظر عن الآلية والطريقة في سد هذه الحاجات لذا فإن أفضلية أي من النظريتين يتوقف على الحالة المجتمعية كيف يمكن لها أن تفرض شكلا ما من أشكال التعاون حيث أنه في إطار العلوم الإنسانية من الصعب القطع بشكل كامل في سبب محدد أو نتيجة قاطعة لفرضية معينة، وفيما نحن بصدده قد لا نستطيع فصل بين النظريتين أثناء التطبيق داخل المجتمع بمعنى أن الحالة القائمة تقضي بتطبيق فعلي لنظرية ما دون الأخرى بل بالعكس ربما يكون هناك تداخل أو ربما تكامل في بعض الأحيان أو في أحيان أخرى ربما يكون هناك فجوة فيما بينهما ولا يظهر أي شكل من أشكال التنسيق ومن ثم فإن الحالة المصرية ربما تكون مزيج بين الحالتين النظريتين.

## ثامناً: استراتيجيات المشاركة في التنمية[1]

إن دعم المشاركة المحلية من قبل المواطنين يعتبر وسيلة لضمان نجاح المشروعات الخاصة لتنمية المجتمع، ودعم مشاعر الإنتماء إلى المجتمع وتختلف النظر للمشاركة حيث تعتبر في بعض الأحيان تأييد لسياسة المنظمة وحمايتها والحفاظ على استقرارها وفي أحيان أخرى تكون أداة علاجية أو تكميلية لتغيير الاتجاهات وفي أحيان ثالثة تعتبر المشاركة من وسائل المساعدة لتحقيق أهداف المنظمة وبناء على ذلك يمكن أن نحدد استراتيجيات المشاركة في التنمية بما يلي:

(١) محمد عبد الفتاح محمد: الإتجاهات النظرية المعاصرة لتنظيم المجتمع (نماذج ونظريات – مهارات مهنية) المكتب الجامعي الحديث ، الأسكندرية ٢٠١١ ص ص ٢٣٢ ٢٣٣

**١- استراتيجية التعلم العلاجية Education Therapy Strategy**

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس ان المشاركة تؤدي إلى تدريب المواطنين للعمل معا على حل المشكلات وهو بدوره يدعم الجهود الحكومية للتنمية ويقود المجتمع لتحقيق تنمية مع الانتماء للمجتمع والتعرف على مشكلاته والعمل على علاجها.

**٢- استراتيجية تغيير السلوك Behavioral Change Strategy**

تؤكد هذه الاستراتيجية على أن المشاركة يمكن أن تحقق تعديل وتغيير السلوك عن طريق تأثر الأفراد بالجماعات والمنظمات التي ينتمون إليها، وتعديل وتغيير السلوك يمكن أن يتم كلما كان المشاركون لديهم الشعور القوي بالتوحد مع الجماعة، كما يجب أن يشعر المشارك بالفائدة من وراء ذلك وأنها ذات جدوى بالنسبة لهم وتقوم هذه الإستراتيجية على مجموعة من المسلمات:

- من السهل إحداث تغيير في السلوك لدى الأفراد عندما ينتمون لجماعات أكثر من محاولة التأثير عليهم وهم فرادى
- أن الأفراد والجماعات لا يمكن أن يقبلوا القرارات التي تفرض عليهم ولكنهم يحبذون دعم القرارات التي يشعرون من خلالها بالمساواة ويعملون على تنفيذ القرارات النابعة منهم لا سيما إذا كان ذلك عن اقتناع بجدوى التغيير الذي سوف يقوم على عملية اتخاذ القرارات النابعة منهم و بذلك تكون المشاركة في عمليات اتخاذ القرارات تخلق نوعا من الالتزام بالأهداف والمشروعات والبرامج المحددة.

**٣- استراتيجية تعزيز التعاون:**

تقوم هذه الاستراتيجية على أساس أن المشاركة الأهلية تمنع وجود بعض العقبات المتنوعة عند تنفيذ خطة التنمية وأن تعاونهم وإسهاماهم امر ضروري للتغلب على بعض الصعوبات وبذلك فإن استراتيجية تعزيز التعاون يمكن عن طريقها تأمين عناصر جديدة تسهم في بناء سياسة المنظمة ، بما يحول دون وجود ما يهدد استقرارها واستمرارها.

**٤- استراتيجية استكمال هيئة العاملين Staff Supplement Strategy.**

تقوم هذه الاستراتيجية على التأكيد على ان المشاركة بالجهود التطوعية في عملية التنمية تعتمد على الجهود التطوعية في سد العجز في هيئة العاملين وندرة الموظفين بالمنظمات الأهلية، لدرجة أن هناك بعض المؤسسات والمنظمات الأهلية تعتمد بالكامل على المتطوعين لانجاز أهدافها وأعمالها بأقل تكلفة.

## تاسعاً: مؤشرات تفعيل مشاركة الجمعيات الأهلية مع الحكومة[١]

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن أن تعكس وتُظهر حالة المشاركة مع الحكومة في مجال التنمية إن وُجدت بالفعل على أرض الواقع، وهي مؤشرات تشير للجهود المبذولة على الصعيد المجتمعي في إطار عملية مشاركة فعلية تنعكس بصورة إيجابية على المجتمع وتظهر تلك المؤشرات في الصور التالية:

**١. التأثير على السياسات العامة والمساهمة في تقديم الخدمات.**

وتظهر ملامح هذا التأثير عند الأخذ بالآراء المطروحة من قبل المؤسسات الأهلية والمجتمع بشكل عام حول قضية ما ويتجلى ذلك بوضع الخطط بناء على التصورات المقدمة في ضوء ما لهذه المؤسسات من قدرة على قراءة واقع المجتمع ولمس احتياجاته الحقيقية

**٢. الشفافية ونشر ثقافة الحوار وإقرار معايير الكفاءة والمراقبة والمساءلة**

ويظهر ذلك في صور مختلفة مثل طرح قضايا التنمية التي تمس المجتمع للحوار العام والخروج بخلاصة آراء المجتمع المحيط حول ما يشغل إهتمامه بشكل يعكس قدرة الجمعيات الأهلية على التواصل الجيد مع المجتمع، وعلى الجانب الآخر تأكيد مبدأ المسائلة والمراقبة ملمح هام في قدرة الجمعيات الأهلية في تحقيق قدرتها في الرقابة المجتمعية على أدوار الجهات التي تتعاون معها خاصة في القطاعات الحكومية.

**٣. الديمقراطية في الممارسة وتفعيل الاجتماعات والتواصل مع الأعضاء والمستفيدين.**

وتقوم على فكرة أن الكل له الحق في التعبير عن وجهة نظره

**٤. التشبيك و إتاحة مجالات تبادل الخبرات وترشيد استخدام الموارد.**

يُعد وجود الشبكات الإجتماعية المتمثلة في الاتحادات والروابط والكيانات المختلفة للجمعيات الأهلية عاملاً مؤثراً في دعم قدرتها على تبني قضية ما والدفع في تحقيق أهدافها من خلال حملات الدعوة وكسب التأييد

**٥. بناء القدرات المؤسسية وتعزيز آليات التفاعل**

---

(١) الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة ، ٢٠١٠،ص٩، http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/sdd-10-TP1-a.pdf

ويشمل بناء القدرات هنا بطبيعة الحال قدرات الجمعيات الأهلية لتمكنها من قيامها بدورها في التعاون مع الحكومة في عملية تحسين الخدمات

## عاشراً: العلاقة بين شركاء التنمية:

يعد مفهوم شركاء التنمية من المفاهيم الحديثة المطروحة في مجال التنمية حيث لم تعد مسئولية الحكومة وحدها ويوجد شركاء متعددين في التنمية:

الحكومة بمؤسساتها، القطاع الخاص ورجال الأعمال، المجتمع المدني من نقابات وأحزاب ومؤسسات أهلية (جمعيات، مراكز شباب)، هذا بالإضافة للجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية التي لها دور في توظيف العلم لخدمة وتنمية المجتمع، كما تقوم فكرة المشاركة في التنمية نظرا للمتغيرات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية التي طرأت على المجتمع بعدما تحول العالم لقرية صغيرة نتيجة آثار العولمة، و تنامت فكرة المشاركة من أجل حل المشكلات التي لم تعد قابلة للحلول المنفردة لذا كانت الضرورة بأهمية المشاركة على المستوى القومي للمشاركة فيما بين الشركاء.

وقد عُرف مفهوم شركاء التنمية على أنه " تلك العمليات التي تستهدف تحقيق التعاون بين الجهود الحكومية والأهلية (التعددية) لتحقيق أهداف التنمية من أجل النهوض بالمجتمع وتحقيق أهدافه"(١)

**وعند الحديث عن العلاقة فيما بين الجهات التي تعنيها عملية المشاركة فإننا نشير في هذه الدراسة إلى العلاقة التي تجمع بين الحكومة والجمعيات الأهلية** في ضوء مشاركة تحقق من خلالها الحكومة أهدافها السياسية والإجتماعية والإقتصادية المنشودة لصالح المجتمع وعلى الجانب الأخر يكون للجمعيات الأهلية دور فاعل في لترسيخ إرادة المجتمع المحلي للمشاركة في رسم السياسيات ووضع الخطط التنموية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية بشكل عام...إلخ وفي مجال تحسين الخدمات على المستوى المحلي وهو ما تصبو إليه هذه الدراسة بشكل محدد.

وهذا ما يجعلنا نتناول شكل العلاقة بين الجمعيات الأهلية والحكومة على المستوى المحلي من خلال التعرف على طبيعية هذه العلاقة وإذا ما كانت تتطلب طرح جديد يضمن شكل أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المرجوة.

---

(١) رشاد أحمد عبد اللطيف: التنمية المحلية، الطبعة الأولى، مرجع سبق ذكره ص٢٣٣

**١- طبيعة العلاقة بين الجمعيات الأهلية والحكومة.**

ثمة علاقة تجمع ما بين الجمعيات الأهلية والحكومة في إطار منظومة علاقات تدور في فلكها كافة القطاعات الموجودة في الدولة مثل علاقة الحكومة ومؤسساتها بالمواطن، علاقة المؤسسات الحكومية ببعضها البعض ومن ناحية أخرى علاقة الحكومة بمؤسسات الأعمال والقطاع الخاص وعلاقة الحكومة بمؤسسات المجتمع المدني، وما نحن بصدده هو العلاقة بين الحكومة والجمعيات الأهلية باعتبارها جزء من مؤسسات المجتمع المدني وتفرض هذه العلاقة شكل من أشكال الالتزامات فيما بين الطرفين (الدولة، الجمعيات أو ما يطلق عليها البعض المنظمات غير الحكومية) وفي نوع العلاقة التي تجمع المنظمات غير الحكومة مع الحكومة فإنها تتوقف على توجهات المنظمات ورؤيتها من جانب ومن جانب آخر مدى تعهد الحكومة بالحفاظ على مجتمع تعددي وقدرتها على تنفيذ ذلك دون ضغط، فالعلاقات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية لا تكون محل توافق على طول المدى إنما تتضمن بعض مواقفها تعقيدات وتعارض من خلال إعتراض المنظمات غير الحكومية على بعض سياسات الحكومة على الرغم من أن بعضها يحصل على دعم حكومي للعمل كمقدمين خدمات تسندها لها الحكومة وعلى الجانب الأخر تجد الحكومة نفسها مضطرة لتطبيق قيود ضبطية على بعض المنظمات رغم حاجتها إليها لتقديم بعض الخدمات، وثمة منظمات أخرى ترفض العمل بشكل مباشر مع الحكومة.[١]

و في ضوء ما سبق فإن العلاقة بين الحكومة والجمعيات الأهلية تتبلور في المحاور التالية:[٢]

- الحكومة مصدر التشريع في كيفية تأسيس الجمعيات الأهلية وقواعد الرقابة و الاشراف من قبل الحكومة على تلك الجمعيات وتصل الامور في بعض الأحيان إلى حل هذه المؤسسات.
- تعد الحكومة أحد مصادر تمويل الجمعيات الأهلية وهي التي تضع أولويات التمويل

---

(١) سلوى شعراوي جمعة وآخرون: إدارة شئون الدولة والمجتمع –الطبعة الثانية٢٠٠١ ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ص ص٢٥،٢٤.

(٢) سلوى شعراوي جمعة ، عطية حسين أفندي وآخرون– إدارة شئون الدولة والمجتمع –الطبعة الثانية– مرجع سابق – ص ٣٩

- تدخل الحكومة في علاقات مع المنظمات غير الحكومية تنظم من خلال اختيار البعض منها لتنفيذ مشروعاتها وخططها في مجال الرعاية الاجتماعية ومن ثم فإن الحكومة في هذه الحالات تصبغ على هذه المنظمات مكانة قانونية خاصة يطلق عليها الصفة العامة أو المنفعة العامة.
- تحدد الحكومة الجهات والأجهزة الإدارية التي تشرف على نشاط الجمعيات وتخول لها صلاحيات وسلطات تساعدها في ذلك.

وفي هذا السياق فإن الدولة بجهازها الإداري الضخم وقدراتها المادية القادرة على تقديم الخدمات المباشرة للمواطنين فإنها بحاجة للتكامل والعمل جنبا لجنب مع الجمعيات الأهلية كأن تقوم الدولة بالتمويل والمنظمات (الجمعيات الأهلية) تقوم بتقديم جزء من الخدمات.

وقد يكون ما سبق من وجهات نظر حول علاقة الجمعيات مع الحكومة يعكس صورة مفادها أن العلاقات القائمة بين الحكومة وبين منظمات المجتمع المدني تختلف بشكل واضح حسب مستويات الديمقراطية القائمة فنظم الحكم بالأوامر غالبا ما تكون متشككة في المنظمات غير الحكومية والمستقلة ولا تسمح بها إلا في حدود ضيقة و تصدر القوانين والقواعد بغرض السيطرة عليها وليس بغرض تنظيمها "لكن السعي لتكوين جماعات لا يمكن ايقافه لأنه ينبع من الاحتياجات القوية في طبيعة الانسان وبطبيعة الحال على العكس منها في النظم ذات مستويات ديمقراطية.[1]

ولا يمكن أن نغفل هنا أن عاملا مؤثرا في طبيعية العلاقة بين الدولة والجمعيات مثلها مثل باقي المنظمات غير الحكومية من حيث درجة نمو وتطور تلك المؤسسات على مستوى البناء والكفاءة و الفاعلية، وعلى مستوى القدرة على الحركة داخل المجتمع ومدى ارتباط تلك المؤسسات بواقع المجتمع ولمسها لاحتياجاته وقضاياه وقدرتها في التعبير عن تلك لاهتمامات التي تشغل بال المجتمع من خلال كيانها المؤسسي وبذلك فإن تلك القدرة والكفاءة في التعبير عن المجتمع واهتماماتها بمثابة ظهير قوي يعمق من شرعية الجمعيات وإعطائها القدرة في رسم علاقة فاعلة مع الدولة بل أحيانا يمكن أن تصل لمواجهة بطش الدولة.

---

(١)الامم المتحدة /اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الاسكوا) :نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية (اطار وتحليل مقارن)، نيويورك ، ٢٠٠٥، ص٤٣

ومن الأمثلة التي توضح قدرة الجمعيات على التكيف السريع مع الظروف والحاجات الطارئة ما يحدث عادة في الكوارث مثل السيول و الزلازل، وذلك ما يعكس نجاح المنظمات غير الحكومية في توفير الخدمات والقيام بدور فاعل في حين تراجعت قدرة الدولة في عن توفيرها أو القيام بكل الدور منفردة.[١]

وبالإشارة لما سبق فإن العلاقة بين المنظمات غير الحكومية وبين الحكومة في مصر تتسم بالتعقيد فهي تارة تكون تعاونية وفي بعض الاوقات تكون هناك حالات من الصراع وفي الاغلب تضم الوجهين وفقا لطبيعة الظرف القائم – إلا أنه من الأفضل أن تسير هذه العلاقة في إطار يسمح لتقوية كلا الطرفين هو أمر يساعد على تحقيق أهداف الجهتين المتعاونتين من تحقيق رفاهة وتنمية المجتمع وفي الأخير ربما تكون العلاقة التعاونية هي أفضل الصور التي ينبغي أن تحدد الإطار الذي يجمع كل من الجمعيات الأهلية والحكومة.

**٢- إعادة التفكير في العلاقة مع الجمعيات الأهلية:**

تستدعى صياغة العلاقة بين الجمعيات الأهلية والدولة ممثلة في الحكومة لأن تكون تلك العلاقة في إطار منظومة واضحة من القواعد الحاكمة لدور كلتا الجهتين في عملية التنمية وفقا للقوانين التي تضعها الدولة ومن الضروري أن تكون تلك الأطر تتيح في نفس الوقت فرصة للجمعيات لتكون لها إضافة فاعلة في جهود التنمية.

وفي هذا الإطار ربما لو حاولنا التوسع قليلا وفقا لمظلة المجتمع المدني بشكل عام فإن ثمة جهود دولية تُبذل لتفعيل دوره في تقليل حدة الفقر ولعل الأدوار التي تبذلها المؤسسات الدولية في هذا الصدد مؤشر يعكس حجم تلك الجهود، فعلى صعيد مفوضية الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعيةfor Social Development (CSocD) Commission فقد كانت هناك عدة جلسات عمل أثناء اجتماعاتها في الفترة من ٩: ١٨ فبراير ٢٠١١ بمقر الأمم المتحدة بنيويورك لمناقشة قضايا المشاركة للتقليل من الفقر حيث تبنت المفوضية مجموعة من القرارات الداعية للتحرك في مجموعة من الخطوات على نطاق واسع لدعم الشراكة للتنمية في إفريقيا وذلك لتحسين بعض من القضايا ذات الصلة بالشباب، وذوي الاحتياجات الخاصة والأسر و من أهم النقاط التي تمت الإشارة إليها هو

---

(١) شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين (محددات الواقع وآفاق المستقبل)، لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ص ١١١، ١١٢

إعادة التفكير في دور المجتمع المدني في تقليل الفقر من خلال مجموعة من الحلول المبتكرة لمواجهة الفقر على مستوى العالم وقد كان من أهم تلك التوصيات: [١]

- الشراكة مع الحكومات والقطاع الخاص لابتكار ممارسات وحلول من أجل الفقراء والمهمشين
- التركيز على تبادل المعارف والخبرات لمساعدة الدول النامية في تنفيذ سياسات لمواجهة الفقر
- مساعدة الحكومات لتوسيع مساحة الشفافية في الحكم وتحقيق المساواة وإرساء نظام عادل
- تشجيع مبادرات الرعاية الاجتماعية التي تقدم الحد الأدنى من الدخل ومقومات الحياة الآمنة للجميع
- ولعل من النقاط الهامة التي وردت أيضا وذات صلة بموضوع الدراسة بشكل مباشر هو أهمية دور المجتمع المدني في تحسين برامج الخدمات الاجتماعية وجعلها أكثر فاعلية وتأثير في حياة الفقراء

وفي إطار ما سبق فإنه يمكن القول بأن دور الحكومة على المستوى المركزي و المحلي يعد دورًا حاسما في تعزيز مشاركة المجتمع المدني، وبالفعل فإن فعالية المشاركة ترتهن بالموقف الذي تتخذه الحكومة على المستويين المركزي والمحلي ففي وسعها إثباط مشاركة المواطنين وإخمادها أو العمل على تعزيزها بشكل ناشط. وكما أُشير إليه إن اللامركزية المجدية التي تنطوي على نقل السلطات والموارد المالية إلى سلطات محلية، تؤدي إلى خلق بيئة مواتية تفضي إلى المشاركة من جانب تنظيمات المجتمع المدني. وقد يتعزز ذلك بوجود أحكام قانونية معلنة تقضي بقيام المزيد من الآليات التشاركية لأجهزة الحكم المحلي[٢]

وكما أنه ليست الدول بمعزل عن الواقع الدولي المحيط بها فربما ينسحب دور المجتمع المدني في عملية المشاركة وفقا لمنظور المؤسسات الدولية على حال الجمعيات الأهلية

---

(1) United Nations\ Commission for Social Development :Civil Society Participation in the 2011 Commission for Social Development: An Overview Poverty Eradication - New York - 2011– page 33

(٢) مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: إشراك المجتمع المدني في تحسين أسلوب الإدارة المحلية، الدورة العشرون، نيروبي ، أبريل ٢٠٠٥ ، ص ١١

في مصر باعتبارها أحد مكونات المجتمع المدني وباعتبارها وثيقة الصلة بالمجتمع وهمومه و لعل الاختلاف بين التوجهات الدولية وحالة كل دولة أن مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال التنمية تراعي قدر الإمكان خصوصية كل مجتمع ، لذا فإن العلاقة بين الحكومة والجمعيات الأهلية كما أشرنا سابقا يحكمها محددات وقواعد قانونية ترسم شكل العلاقة فيما بينهما وفقا للوضع القائم، وربما تكون هذه العلاقة في صورة تعاون والمشاركة المتبادلة في قضايا تنمية المجتمع إلا أنه لا شك أن هذه العلاقة قد تحتاج إلى تقوية وتدعيم من آن لأخر وفق متطلبات الظرف الإجتماعي والحاجات المتغيرة.

**٣- التكامل مع الحكومة:**

كانت النظرة لأهمية التكامل بين أدوار الحكومة والقطاع الأهلي مبكرة فقد ظهرت اتجاهات تنادى بذلك في ستينيات القرن الماضي حيث كانت ترى أن الدور الأهلي يجب وأن يكون متقدم على الدور الحكومي باعتبارها الأقرب للشعب ولها قوة في معرفة احتياجات المجتمع المحلي قبل الحكومة خاصة وأن الروتين الحكومي يعيق تنفيذ تجارب ومبادرات اجتماعية تعمل على مواجهة مشكلات المجتمع بشكل سريع ومرن لذا فهناك أهمية لأن يسير دور المجتمع الاهلي جنبا الى جنب الدور الذي تقوم به الدولة حيث ان الدولة لها من الامكانات الواسعة والروتين المحدد بينما يتسم المجتمع الأهلي بجهود مطلقة وإمكانات ربما تكون محدودة بعض الشيء، لهذا فإن التكامل ربما يكون عاملا مؤثرا في تحقيق نتيجة ملموسة في طريق التنمية وتحقيق حاجات المجتمع أفضل من العمل كل بطريقة منفردة دون الاستفادة من قدرات الجهات الأخرى سواء كان ذلك على المستوى الحكومي أو الأهلي ممثلا في الجمعيات الأهلية[١]

وفي دراسة تناولت شكل العلاقة بين الأجهزة المحلية(مجالس شعبية وتنفيذية) والمجتمع المدني اتضح أن غالب الأعضاء المحليين اتفقوا على ضرورة وجود المزيد من التعاون

(١) السيد زاهية مرزوق: دور الهيئات والمؤسسات غير الحكومية في مشروعات النهوض بالمجتمع ، النشرة الثالثة- المجلس الاعلى لتنسيق الخدمات الاجتماعية بالإسكندرية ، ١٩٥٧ ، ص ص ٣ ٩

بين المجالس الشعبية والتنفيذية من ناحية والمجتمع المدني بوضع نصوص في القانون توضح آليات هذا التعاون مثل:[١]

- تشكيل اللجان المشتركة
- إشراك الجمعيات الأهلية في إعداد خطة الوحدات المحلية وتنفيذها والرقابة عليها بالتعاون مع المجالس الشعبية والتنفيذية.
- أن ينص القانون على آلية واضحة لتعريف التنفيذيين بالمشاريع التي يقوم بها المجتمع المدني وذلك لضمان التعاون بينهم وتلافي التكرار في تنفيذ المشاريع.

ووفقا لرؤية العقد الإجتماعي أنه يجب اشتراك المجتمع المدني في تحقيق رؤية العقد الاجتماعي في إطار علاقة تعاقدية جديدة مع الحكومة للحد من دخول فئات جديدة في دائرة الفقر وهذا التعاقد تتعهد فيه الحكومة على مايلى:[٢]

- زيادة شاملة في الإنفاق على السلع والخدمات مقارنة بالمستويات المحلية
- تقديم حزمة من الخدمات العامة عالية الجودة لكافة المواطنين تمثل الحد الأدنى المتفق عليه من قبل كافة شركاء التنمية.
- توفير تمويل عام إضافي ولكنه مقيد بوقت لصالح المجتمعات المحلية ذات مؤشر التنمية البشرية المنخفض.
- خلق بيئة مواتية لمنظمات المجتمع المدني لإطلاق قدراتها الكاملة في الاتصال وتعبئة وخدمات المجتمعات المحلية بالتعاون مع المجالس المحلية.
- تعزيز الثقة والشراكة الفعلية مع منظمات المجتمع المدني مع القبول المشترك للتنسيق والمراقبة المتبادلة لتحقيق أهداف العقد الاجتماعي الجديد.

وفي هذا الإطار الذي يُتناول إعادة صياغة العلاقة بين الحكومة والجمعيات في ضوء إعادة صياغة دور الدولة فلعل الأمر يتطلب تمكين المجتمع فإنه من الضروي بدلا من إلقاء جميع المشكلات على عاتق الحكومة فإنه يمكن منح المجتمع السلطة الكافية ليحل مشاكله بنفسه ويدير منظماته كما يرى، إذ تنظر هذه الاستراتيجية إلى المؤسسات الاجتماعية مثلا هي إحدى تلك الهيئات التي يُفضل تمكينها لحل المشكلات حيث يتم

---

(١) سمير محمد عبد الوهاب:الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة ، المجلد الثالث ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، ٢٠٠٧، ص١٦٥

(٢) تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨(العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني): مرجع سبق ذكره، ص١٨

تمكين أعضائها وهم عادة من المواطنين العاديين يعملون على توجيه وضبط سير الإدارات المحلية وفي أمثلة على ذلك في التجارب الدولية ما حدث في ولاية شيكاغو من نقل سلطة اكثر من ٦٠٠ مدرسة إلى يد مجلس واحد مكون من مواطنين منتخبين بحيث يكون لهم الحق في تخصيص جزء من الميزانية كما يرون بالإضافة لحق تعيين مديري المدارس (وهذا النموذج ربما يظهر تأثيره وفاعليتها نظرا لطبيعة النظام القائم على الحكم المحلي).[١]

كما أن التعاون مع منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي من خلال علاقات قوية فيما بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني من شأنه تنمية الهياكل الأساسية للخدمات المختلفة وقد حققت العديد من الدول نجاحات وتجارب رائدة في هذا الصدد خاصة فيما يتعلق بقضايا الخدمات الاساسية والمأوى منها جنوب إفريقيا والفلبين كما أشار تقرير المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته الاستثنائية الخامسة والعشرون ٢٠٠١[٢]

(١) ديفيد اسبورن وبيرت بلاستريك : من كتب المدير ورجل الأعمال إبعاد شبح البيروقراطية (خمس استراتيجيات لإعادة إنتاج الحكومة – مرجع سابق – ص٣.

(٢) الأمم المتحدة – الجمعية العامة : تقرير المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل : الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون ، ٦–٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، ص ٨٧.

# الفصل الخامس

## الدارسة الميدانية (المنهجية والأداوت)

- **تمهيد**
- **أولاً: نوع الدراسة الدراسة**
- **ثانياً: المنهج المستخدم في الدراسة**
- **ثالثاً: أدوات الدراسة**
- **رابعاً: مجالات الدراسة**
- **خامساً: معلومات عن مجتمع الدراسة**

**تمهيد:**

يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة من خلال استعراض نوع الدراسة الميدانية ومنهجيتها المستخدمة بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات التي تنوعت ما بين إستبيان ودليل مقابلة، كما أن الفصل يتناول أيضا معلومات عن مجتمع الدراسة وهو مركز الفيوم من زوايا متعددة منها التعليم والصحة والبيئة والسكان..إلخ.

## أولاً: نوع الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية والتي تُعرف بأنها وصف وتقدير لسمات موقف ما أو جماعة من الناس وهذا النمط من الدراسات يهدف إلى التحديد الدقيق لسمات أفراد محددين في موقف معين أو جماعة محددة مع أو بدون فروض مبدئية عن طبيعية هذه السمات وتحديد معدل تكرار حدوث شئ ما وما إن كان هذا مشتركا مع أشياء أخرى أم لا، وفي إطار هذه الدراسة فإن الجماعة التي نحن بصدد دراستها تتمثل في كيان الجمعية الأهلية ومعرفة دورها في تنمية المجتمع بشكل عام وبشكل أكر تحديدا معرفة دورها في تحسين الخدمات الحكومية في نطاقها المحلي، وستتناول هذه الدراسة الجمعيات الأهلية بمركز الفيوم من أكثر زاوية لتفسير سمات موقفها، وذلك من خلال مجموعة من التساؤلات التي تناولتها الدراسة للوقوف على دور هذه الجمعيات في عملية تحسين الخدمات المقدمة للأفراد من قبل الحكومة.وفي هذا الإطار فإن مثل هذه الدراسات الوصفية تتطلب من الباحث عدة أمور وهي ما حاول تداركها قدر المستطاع في ضوء المحاور التالية:[١]

١. تحديد ما يريد الباحث معرفته:

يعد جوهر هذه الدراسة معرفة كيف يكون للجمعيات الأهلية دور في تحسين الخدمات (التعليم، الصحة، البيئة) الحكومية على المستوى المحلي، وقد تم تحديد هذه الخدمات بناء على استطلاع رأي عينة عشوائية لبعض الجمعيات عن أهم الخدمات التي يرون أنه يمكن أن يكون لهم دور في تحسينها بالتعاون مع الحكومة واتضح من هذا الاستطلاع أن أهم ثلاث خدمات جاءت في أولويات الجمعيات الأهلية كانت على النحو التالي (التعليم، الصحة، البيئة) وبذلك حدد الباحث تلك الخدمات كأساس للدراسة.

٢. تحديد مصادر المعلومات و البيانات:

اعتمد الباحث على طريقين في الحصول على البيانات والمعلومات منها الأدبيات والدراسات السابقة في الموضوعات ذات الصلة بالدراسة إضافة للتطبيق العملي والميداني للحصول على البيانات المطلوبة لتفسير تساؤلات الدراسة من خلال استمارات استبيان ومقابلات مع مسئولين في الجهات المعنية بموضوع الدراسة والتي سيرد فيما بعد تفصيلًا عنها.

٣. تحليل البيانات والخروج بنتائج وتوصيات:

---

(١) محمد عويس: البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية "استخدام أدوات الدراسة والتشخيص في بحوث الممارسة"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ١٢٧ ،١٢٨

بعد عملية جمع البيانات يتطلب الأمر في الدراسات الوصفية تفسير المعلومات والبيانات التي توصلت إليها الدراسة والعمل على استنباط النتائج لمحاولة اقتراح توصيات بشأن ما تم التوصل إليه وهو ما ستعرضه الدراسة في الفصل الخاص بالنتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

كما أن هذه الدارسة تهدف إلى الإجابة على التساؤلات البحثية التي وضع على أساسها الإطار العام لها وهي:

١. ما طبيعة الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع بمركز الفيوم؟
٢. كيف تنظر الجمعيات الأهلية لمستوى الخدمات (التعليمية، الصحية، البيئية) التي تقدمها الأجهزة الحكومية على المستوى المحلي؟
٣. ما طبيعية العلاقة بين الجمعيات الأهلية والأجهزة الحكومية في مجال تحسين تلك الخدمات (التعليمية، الصحية، البيئية)؟
٤. ما دور الجمعيات في تحسين تلك الخدمات؟
٥. ما التوصيات التي تساعد في تفعيل دور الجمعيات لتحسين الخدمات الحكومية (التعليمية، الصحية، البيئية) على المستوى المحلي؟

وستساعد الإجابة على هذه التساؤلات الباحث لكي يتحقق من الأهداف الموضوعة لهذه الدراسة والتي كانت على النحو التالي:

١. الوقوف على دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع بمركز الفيوم.
٢. رصد أدوار الجمعيات الأهلية و جهود الحكومة في الخدمات التعليمية والصحية والبيئية المقدمة للمجتمع المحلي.
٣. التعرف على الصورة القائمة لدور الجمعيات في تحسين الخدمات (التعليمية، الصحية، البيئية).
٤. رصد معوقات المشاركة بين الجمعيات الأهلية والحكومة في مجال تحسين الخدمات.
٥. تقديم توصيات و مقترحة لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تحسين الخدمات الخدمات التعليمية والصحية والبيئية.

## ثانيا: المنهج المستخدم في الدراسة

وباعتبار هذه الدراسة تقع ضمن الدراسات الوصفية فإنها تعتمد على المنهجين الوصفي ومنهج دراسة الحالة، حيث يتناول المنهج الوصفي الجوانب الكمية للدراسة من خلال أداة الأستبيان إضافة إلى تحليل المضمون والمحتوى النوعي للبيانات المتاحة من خلال المقابلات الشحصية التي ستتم في إطار هذه الدراسة من خلال تطبيق دليل المقابلة.

وفيما يتعلق بمنهج دراسة الحالة فهو أحد المناهج البحثية التي تصلح للتطبيق وجمع البيانات المتعلقة بالحالة موضع البحث، وهناك العديد من المفاهيم التي تتناول دراسة الحالة ومنها ما أشار إليه الأستاذ الدكتور محمد عويس "باعتبارها شخصا أو مجموعة من الأشخاص مثل الأسرة، أو النظام الإجتماعي أو المجتمع المحلي لبحث كافة تفاصيل هذه الحالة، كما أنه أشار إلى أن هذا المنهج لا يستخدم وحسب في المجالات الاجتماعية والنفسية بل يستخدم على نطاق واسع في مجالات العمل الإجتماعي حيث ينظر إلى النظم المختلفة داخل المجتمع باعتبارها حالة":[١]

ومن ثم يمكن أن نطبق هذا المفهوم على الجمعيات الأهلية حيث حيث يتوافق معها باعتبارها ينطبق عليها وصف مؤسسة أو جماعة أو وحدة اجتماعية داخل المجتمع فإن هذا المنهج يصلح لأن يطبق عمليا عليها للتعرف على دورها في عملية التنمية من خلال رصد دورها في تقديم الخدمات داخل المجتمع وهذا يعد صميم عملها ومن ناحية أخرى تحقيق هدف الدراسة الرئيسي وهو رصد دورها في تحسين الخدمات الحكومية على المستوى المحلي إن وجد هذا وكيف يكون شكل هذا التحسين.

و يتميز منهج دراسة الحالة بمجموعة من المميزات منها:[٢]

- يسمح بالتعميم من حالة فردية إلى أخرى جماعية
- يعتبر منهج دراسة الحالة أرشيفا أو بنكا للمعلومات يمكن أن يكون مجالا خصبا للدراسات في المستقبل.

---

(١) محمد عويس: البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية ، مرجع سابق ص ص ١٥٩ ،١٦٠

(٢) لورانس كوهين، لوانس: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية (ترجمة/ وليم تاضروس عبيد، كوثر حسين كوجك)،الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠ ، ص ١٧٩

- يعرض منهج دراسة الحالة النتائج بشكل سهل
- كما يساعد الباحث على أن يحكم على تطبيقات بحثه بنفسه

كما يمكن أن يعتبر منهج دراسة الحالة وسيلة لجمع البيانات والمعلومات في دراسة وصفية، وكذلك يمكن تعميم نتائجها على الحالات الأخرى المشابهة والاستفادة من نتائجها على حالات أخرى شرط أن تكون الحالة مشابهة أو ممثلة للمجتمع الذي يُراد تعميم الحكم عليه وبحيث تستخدم أدوات قياس موضوعية.(١)

## ثالثا: أدوات الدراسة

اعتمد هذه الدارسة على أداتين للحصول على البيانات:

أ- **الاستبيان**

مرت عملية تطبيق أداة الاستبيان بعدة مراحل بداية من تصميم الأداة حتى تحليل النتائج:

١- تصميم الاستبيان:

حاول الباحث قدر الإمكان مراعاة أن يحقق الاستبيان الهدف من الدراسة ككل من خلال تناولها مجموعة من التساؤلات تغطي مجموعة محاور والتي تعكس بصورة أو بأخرى تساؤلات الدراسة حول دور الجمعيات في عملية التنمية هذا بالإضافة لوجهة نظر الجمعية في مستوى الخدمات الحكومية المقدمة داخل نطاق عملها ومدى قناعة الجمعية بأهمية المشاركة في عملية التنمية وما إذا كانت المشاركة قائمة بالفعل أم هنا ما يعوقها وكيفية تفعيل دور الجمعيات في تحسين مستوى الخدمات المقدمة من قبل الجهات الحكومية، وقد تكون الإستبيان من سبعة وعشرين(٢٧) سؤالا رئيسيا إضافة لـ ستة (٦) أسئلة انقسمت ما بين أسئلة مفتوحة وأسئلة مغلقة ذات خيارات متعددة، وقد احتوت استمارة الاستبيان من أربعة محاور هي:

- الجزء الأول الذي تمثل في مجموعة من١٠أسئلة تستهدف الوقوف على البيانات الأولية حول الجمعية والشخص الذي قام بإستيفاء الاستمارة.

---

(١) عامر قنديلجي وإيمان السامرائي: البحث العلمي الكمي والنوعي، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠٠٩، ص ٣٢٠

- الجزء الثاني تضمن عدد ٦ أسئلة تناولت دور الجمعية في تنمية المجتمع المحلي ووجهة نظر هذه الجمعيات في الخدمات الحكومية المقدمة على المستوى المحلي، وقد تنوعت تلك الأسئلة ما بين أسئلة مغلقة من إجابتين نعم ولا وأسئلة ذات اختيارات متعددة وأسئلة أخرى مفتوحة تُرك فيها حرية الإجابة لممثل الجمعية عن وجهة نظره في هذا السؤال.
- الجزء الثالث يتناول الجانب الخاص بالخدمات الحكومية وكيف ترى الجمعية مستوى تلك الخدمات التي تقدمها الأجهزة الحكومية على المستوى المحلي ومن ناحية أخرى كيف يمكن تحسين تلك الخدمات من خلال دور الجمعيات الأهلية في هذا الأمر وتكون هذا الجزء من ٣ أسئلة رئيسية وستة أسئلة فرعية.
- الجزء الرابع والأخير فقد تضمن ٨ أسئلة تستهدف التعرض لقضية المشاركة ودورها في تحسين الخدمات وقد تنوع هذا الجزء ما بين أسئلة مفتوحة ومغلقة لرصد أشكال وصور المشاركة ما بين الجمعيات الأهلية والحكومة ومعوقات المشاركة وما يحول دون تفعيلها ومن ناحية أخرى كان هناك تساؤل حول المقترحات والتوصيات لتفعيل دور الجمعيات في تحسين الخدمات الحكومية المقدمة في مجالات التعليم والصحة والبيئة.

٢- الاختبار القبلي للإستبيان:

حيث تم توجيه الاستبيان لعدد ٤ جمعيات للتأكد من صدق العبارات لدى المبحوثين وبعد مرور عشرة أيام تم توجيه نفس الاستبيان لنفس المجموعة السابقة وتبين صدق عبارات الاستبيان بدرجة مقبول

٣- تحكيم الاستبيان:

أرسلت أداة الاستبيان بعد تجربتها في المرحلة السابقة إلى مجموعة من المحكمين وذوي الاهتمام بموضوع الدراسة وهم:

- أ.د / همام بدراوي بدران/ استاذ متفرغ آداب وتخطيط تربوي (تربية الأزهر)
- أ.د / دسوقي عبد الجليل/ أستاذ متفرغ تخطيط تربوي ( معهد التخطيط القومي)
- د/ غادة ربيع مدرس بمعهد الخدمة الاجتماعية مدينة نصر
- الاستاذ عماد جاد – هيئة بلان مصر

وقد تبين موافقة المحكمين أعلاه على محتوى الأداة بدرجة كبيرة، وهنا إطمان الباحث للإستبيان كأداة جيدة للدارسة وبدأ التطبيق.

٤- تطبيق الأداة:

بعد تحديد حجم العينة التي سيتم تطبيق الدراسة عليها وهي تمثل ٢٢.٥% من مجتمع الدراسة البالغ ٨٠ جمعية بمركز الفيوم فقد تم تطبيق الأدارة على المسئولين بالجمعيات سواء كانوا رؤساء مجالس إدارات أو أعضاء أو مديرين تنفيذيين أو مديرين مشروعات بتلك الجمعيات ، وسيرد تفصيل عن المجال البشري للدارسة لاحقا.

٥- تحليل النتائج:

وبعد التطبيق العملي للأداة قام الباحث بتحليل نتائج هذه الاستمارة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي باستخدام **SPSS**

ب- دليل المقابلة:

ويعد الإطار النظري للدراسة وأهدافها هو القاعدة التي ارتكز عليها دليل المقابلة من حيث شكل الأسئلة ونوعها ومدى ارتباطها بأهداف الدراسة، وتكون الدليل من ٨ أسئلة كانت تغطي بشكل رئيسي وجهة نظر المسئولين الحكومين في دور الجهات الحكومية في الخدمات التي يتم تقديمها على النطاق المحلي وكيف يرون دور الجمعيات الأهلية في تحسين تلك الخدمات التي تقوم مؤسساتهم الحكومية بتقديمها، ومن ناحية أخرى ناقش الدليل كيف يكون هناك تعاون فاعل بين الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية لتحقيق دور أكثر فاعلية للجمعيات في تحسين الخدمات المُقدمة.

## رابعاً: مجالات الدراسة

تنقسم مجالات هذه الدراسة إلى:

أ- المجال الجغرافي: مركز الفيوم

اعتمد اختيار الباحث على مركز الفيوم لعدة أسباب:

تعمل جهود التنمية على تحسين مستوى النمو و التقدم في الأماكن الفقيرة وذات الإحتياج، لذا فإن الجهود البحثية ينبغي أن تعمل بشكل متوازي على دراسة الأماكن ذات معدلات التنمية المنخفضة لدراستها من جوانب مختلفة للعمل على طرح توصيات لتغيير الوضع من حالة

لحالة أفضل. وفي ضوء ذلك فإن محافظة الفيوم من المحافظات ذات الترتيب المتأخر في تقارير التنمية البشرية الأخيرة وفقا لتقرير عام٢٠١٠ حيث كان ترتيب محافظة الفيوم ضمن الخمس محافظات الأخيرة بجانب بني سويف ، اسيوط ، المنيا وسوهاج [١]

كما كانت القدرة على الحصول على المعلومات وتوافرها نوعا ما رجحت لدى الباحث اختيار مركز الفيوم دون غيره من المراكز

ب- المجال البشري:

المجال البشري الذي تستهدفه الدراسة ينقسم لقسمين وذلك لأن الدراسة تتناول العلاقة بين قطاعين هما الحكومة و الجمعيات الأهلية ومن ثم فإن الدراسة إستهدفت في الجزء الخاص بالحكومة ممثلين عن الجهات المسئولة عن الخدمات التعليمية ،البيئية والصحية من خلال مقابلات فردية لهؤلاء المسئولين وذلك للتعرف على شكل العلاقة فيما بين الطرفين وفقا لرؤية الحكوميين من ناحية، ومن ناحية أخرى وفقا لرؤية الجمعيات الأهلية من خلال استقصاء موجه للمسئولين بتلك الجمعيات.

ووفقا لذلك استهدفت الدراسة ١٨ مسئولا بالجمعيات الأهلية ما بين مدير جمعية ورئيس مجلس إدارة أو عضو مجلس إدارة، كما استهدفت الدراسة أيضا عدد ٣ مسئولين بمديرية التربية والتعليم وتعذر مقابلة ٢ من المسئولين بنفس المؤسسة، ثم تم مقابلة مسئول بالتعليم الأزهري بالفيوم، كما تم مقابلة ٢ من مسئولي شئون البيئة بالمحافظة، وأما المجال الطبي فقد تم مقابلة مسئول واحد في المركز الطبي الحضري بمنطقة كيمان فارس وهو المسئول عن التنسيق مع الجمعيات الأهلية. وبذلك يصبح عدد من تم مقابلتهم ٧ مسئولين حكوميين بالاضافة الى استقصاء رأي ١٨ مسئول بالجمعيات الأهلية.

**وفيما يتعلق بشروط اختيار عينة الدراسة من الجمعيات الأهلية فقد كانت على النحو التالي:**

١- أن تكون الجمعية مشهرة منذ خمس سنوات على الأقل قبل تنفيذ هذا الاستبيان وذلك لضمان وجود فترة كافية تكون الجمعية قامت فيها بتنفيذ خدمات ومشروعات تنموية داخل نطاق عملها وذلك لإمكانية معرفة ما قدمته للمجتمع.

(١) تقرير التنمية البشرية – مصر: ٢٠١٠ ص٢١

٢- أن تكون الجمعيات المستهدفة عملت في أي المجالات أو الخدمات (التعليمية، الصحية، البيئية) وذلك لأن الدراسة كما هو مشار إليه حددت تلك الخدمات للوقوف على دور الجمعيات في تحسينها.

٣- أن تكون ممثلة للنطاق الجغرافي في مركز الفيوم بمعنى أن تغطي العينة مركز الفيوم قدر المُستطاع بحيث أن يكون هناك جمعية تمثل كل وحدة محلية.

و بعد تطبيق الشروط السابقة على مجتمع الدراسة، علما بأن عدد الجمعيات الأهلية العاملة في مركز الفيوم هو ١٥١ جمعية وفق لبيان مديرية التضامن الاجتماعي بالفيوم وأن عدد الجمعيات التي تطابقت عليها الشروط والمعايير المشار إليها وصلت حوالي ٨٠ جمعية، فقد استطاع الباحث التوصل لعدد ١٨ جمعية كعينة من مجتمع الدراسة (٨٠ جمعية) لتطبيق الدراسة الميدانية عليهم.

وقد واجه الباحث مجموعة من التحديات أثناء التطبيق الميداني تلخصت فيما يلي:

عند بدء التطبيق الميداني واجه الباحث مجموعة من التحديات والصعوبات حالت دون تحقيق الهدف في مقابلة كافة المسئولين عن العملية التعليمية داخل مديرية التربية والتعليم وفقا لما كان مخطط له وذلك نظرًا لأن المسئولين بالمديرية فيما يخص السيد وكيل المديرية والسيد مدير إدارة الشرق التي يتبعها مركز الفيوم اقترحوا أن أكتفي بمقابلة مسئولي إدارة الجمعيات الأهلية لإجراء المقابلات – هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فيما يتعلق بمحاولة الحصول على بعض البيانات الخاصة و الإحصاءات حول مركز الفيوم فيما يخص أعداد المدارس و المدرسين ...إلخ فقد تم رفض طلب الحصول على البيانات وذلك بتوجيه الطلب الذي تم تقديمه لوكيل المديرية إلى مسئول إدارة الأمن بالمديرية الذي قام بدوره بالإشارة إلى أنه لا يمكن إعطاء أية بيانات وأن أكتفي فقط بإجراء مقابلات مع مسئولي إدارة الجمعيات الأهلية، وأن الحصول على أية بيانات تستلزم موافقة أمنية من ديوان عام الوزارة وربما لا يمكن تحقيق ذلك أيضا وكانت النتيجة بأنه تم الاكتفاء بمقابلة مسئولي إدارة الجمعيات الأهلية بمديرية التربية والتعليم.

ت- المجال الزمني:

يعتبر المجال الزمني لهذه الدراسة هو المدة الزمنية التي تم إجراء الدراسة الميدانية خلالها وهي الفترة من أكتوبر ٢٠١٤ حتى فبراير ٢٠١٥

## خامساً: معلومات عن مجتمع الدراسة (مركز الفيوم)

في إطار التعرف على مجتمع الدراسة (مركز الفيوم) في ضوء القضايا الرئيسة التي تتناولها الدراسة فإننا سنحاول أن نستعرض لبعض المعلومات عن مركز الفيوم من خلال البيانات الرسمية الصادرة عن بعض الجهات المعنية بذلك:[١]

تبلغ مساحة محافظة الفيوم (6068) كم٢ ويبلغ تعدادها السكاني 2.575.740 وفقا لتقدير ٢٠٠٧ إحصاء في عام وتتكون المحافظة من ستة مراكز إدارية هي (مركز ومدينة الفيوم، مركز سنورس، مركز إطسا، مركز أبشواي، مركز يوسف الصديق، مركز طامية).

ووفقا لأخر المؤشرات الخاصة بالتنيمة البشرية المتاحة عن مركز الفيوم والتي صدرت مؤخرًا في عام ٢٠١٥ ضمن **تقرير التنمية البشرية المحلية – حالةالتنمية البشرية في سبع محافظات هم (الاسكندرية، الشرقية، القليوبية، كفر الشيخ، المنوفية، الفيوم وأسيوط)** يمكن أن نطرح بعض المؤشرات الرئيسية التي خرج بها التقرير في الجدول التالي والذي يشير لمجموعة من المؤشرات وهي دليل التنمية البشرية، والحرمان والسكان تحت خط الفقر، توقع الحياة عند الميلاد وأيضا متوسط سنوات الدراسة المتوقعة ومعدلات القراءة والكتابة..وهو ما ستوضحه الارقام في الجدول التالي:

(١) الموقع الرسمي لمحافظة الفيوم على الانترنت

| # | الوحدات الإدارية التابعة لمركز الفيوم | دليل التنمية البشرية | دليل الحرمان % | السكان تحت خط الفقر% | توقع الحياة عند الميلاد | متوسط عدد سنوات الدراسة (سنوات) | متوسط سنوات الدراسة المتوقعة (سنوات) | معدل القراءة والكتابة (١٥+) % | توقع الوفاة قبل سن ٦٠ سنة % | معدل البطالة (١٥+) % | بطالة الشباب (١٥-٢٩) % | قوة العمل (١٥+)% من إحمالي السكان |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ٢٠١٤ | ٢٠١٤ | ٢٠١٤ | ٢٠١٤ | ٢٠١٤ | ٢٠١٤ | ٢٠١٤ | ٢٠١٤ | ٢٠١٤ | ٢٠١٤ | ٢٠١٤ |
| ١ | وحدة محلية دمو | ٠.٣٥ | ٣٥.١ | ٢٥.٤ | ٦٩.٢ | ٣.١ | ٤.٥ | ٤٣.٣ | ١٨.٩ | ١.٥ | ٣ | ٤٨.١ |
| ٢ | وحدة محلية دسيا | ٠.٣٧ | ٣٣.٧ | ٢٤.٥ | ٧٠.١ | ٣.١ | ٥.٧ | ٤٨.٣ | ١٩ | ٣ | ٦.٣ | ٤٩.١ |
| ٣ | وحدة محلية تلات | ٠.٣٦٩ | ٣١.٩ | ٢٣.٣ | ٦٨.٤ | ٣.٥ | ٦.٣ | ٥١.٨ | ١٨.١ | ٣.١ | ٦.٣ | ٤٥.٢ |
| ٤ | وحدة محلية زاوية الكرادسة | ٠.٣٧٩ | ٢٨.٧ | ٢٧.٧ | ٦٩.٢ | ٤ | ٦.١ | ٥٦.٣ | ١٨ | ٣.٨ | ٨.١ | ٤٩ |
| ٥ | وحدة محلية العزب | ٠.٣١٦ | ٢٩ | ٢٣.١ | ٥٧.٣ | ٣.٨ | ٦.٢ | ٥٤.٥ | ١٨.٩ | ٦.٨ | ١٣.٥ | ٥١.٩ |
| ٦ | وحدة محلية هوارة المقطع | ٠.٣٨٣ | ٣٠.٥ | ٢٧.٦ | ٧٠.٢ | ٣.٩ | ٦.١ | ٥٤.٤ | ١٩.٣ | ٣.١ | ٦.٥ | ٤٩ |
| ٧ | وحدة محلية اللاهون | ٠.٣٢٤ | ٣١.٢ | ٢٩ | ٦٢.٣ | ٣ | ٥.٢ | ٥١.١ | ١٤ | ٠.٧ | ١.٦ | ٤٨.١ |
| ٨ | وحدة محلية العدوة | ٠.٣٨١ | ٢٨.٥ | ٢٨.٩ | ٦٨.٩ | ٤.٢ | ٦.٤ | ٥٦.٨ | ١٧.٧ | ١.١ | ٢.٤ | ٤٧.٦ |
| ٩ | وحدة محلية سيلا | ٠.٣٦٣ | ٣٥.٣ | ٣٨ | ٧٠.٢ | ٣ | ٥.١ | ٤٨.٧ | ١٨.٦ | ٠.٩ | ١.٨ | ٤٦.٥ |
| ١٠ | وحدة محلية الناصرية | ٠.٣٤٤ | ٣٦.١ | ٢٨.٧ | ٦٩.٥ | ٢ | ٤.٦ | ٤٣.٢ | ١٨.٧ | ١.٣ | ٢.٥ | ٤٦.٩ |
| ١١ | وحدة محلية كفور النيل | ٠.٣٧٧ | ٣٣.٤ | ٣١.٤ | ٧٥.٧ | ٢.٩ | ٥.٣ | ٥٢.٢ | ٢٢.٦ | ١.٣ | ٢.٧ | ٤٨.٦ |
| ١٢ | وحدة محلية الشيخ فضل | ٠.٣٧٧ | ٣٧.٣ | ٣٥.٨ | ٦٨.٨ | ٢.٨ | ٥.١ | ٤٢.٤ | ١٧.٢ | ٥.٧ | ١١.٨ | ٤٧.١ |
| ١٣ | وحدة محلية هوارة عدلان | ٠.٣٦ | ٣٧.٤ | ٥٤.٣ | ٦٧.٥ | ٣.٢ | ٥.٧ | ٥٧.٤ | ١٧.٣ | ١.٥ | ٣.٢ | ٤٨.٩ |
| | إجمال مركز الفيوم | ٠.٣٦٢ | ٣١.٥ | ٢٩.٥ | ٦٧.٨ | ٣.٥ | ٥.٧ | ٥٢ | ١٧.٢ | ٢.٩ | ٥.٩ | ٤٨.٥ |
| | إجمالي مركز ومدينة الفيوم | ٠.٤١١ | ٢٥.٦ | ٢٨.٩ | ٦٩.٧ | ٥.٩ | ٧ | ٦٣ | ١٨.٤ | ٩.٣ | ٢٠.٦ | ٥٠.٩ |

جدول رقم (٤) يوضح مؤشرات التنمية البشرية للوحدات المحلية لمركز الفيوم

بلغ دليل التنيمة البشرية على مستوى الفيوم ٠.٣٧٧ ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض دليل الناتج المحلي الإجمالي الذي لم يتجاوز ٠.٠٧٦ وإلى دليل التعليم الذي بلغ ٠.٢٨٨ وذلك بالرغم من الارتفاع الطفيف في دليل توقع الحياة والذي بلغ٠.٦٨٠ ، ويأتي مركز ومدينة الفيوم في مقدمة المراكز من الديل ٠.٤١١ وتأتي مراكز طامية، يوسف الصديق وإطسا وأبشواي في المراكز الأخيرة.(١)

ولكن لو استثنينا مدينة الفيوم ولاحظنا المؤشرات الخاصة بالمركز فقط سنلاحظ أنه لا توجد فروقات كبيرة بين مركز الفيوم وباقي المراكز وفقا لما ورد بهذا التقرير **(التنمية البشرية المحلية – حالةالتنمية البشرية في سبع محافظات هم (الاسكندرية، الشرقية، القليوبية، كفر الشيخ، المنوفية، الفيوم وأسيوط).**

كما توضح الخرائط التالية التقسيم الإداري، وتوزيع الخدمات على المراكز بمحافظة الفيوم ومنها مركز ومدينة الفيوم:

**خريطة رقم (١) توضح توزيع البنية الأساسية بمحافظة الفيوم(٢)**

(١) تقرير التنمية البشرية المحلية: حالةالتنيمة البشرية (الاسكندرية، الشرقية، القليوبية، كفر الشيخ، المنوفية، الفيوم وأسيوط) ، معهد التخطيط القومي- وزارة التنمية المحلية، ٢٠١٥ ، ص ص ١٨ ، ٢٧

(٢) الموقع الرسمي لمحافظة الفيوم على شبكة الانترنت: http://www.fayoum.gov.eg/
http://www.fayoum.gov.eg/servies/default.aspx

ويتضح من هذه الخريطة أن مركز ومدينة الفيوم به أعداد اكبر من باقي المراكز في مجال الصرف الصحي والكهرباء والمركز الثاني في محطات المياه ، وكما أشرنا ان الخرائط توضح توزيع الخدمات على مركز ومدينة الفيوم مما يشير أن الخدمات المدرجة للمدينة موضحة على هذه الخريطة ومن ثم لو استثنيا الخدمات المتاحة للمدينة سنجد أن قرى المركز تعاني من فقر في بعض الخدمات

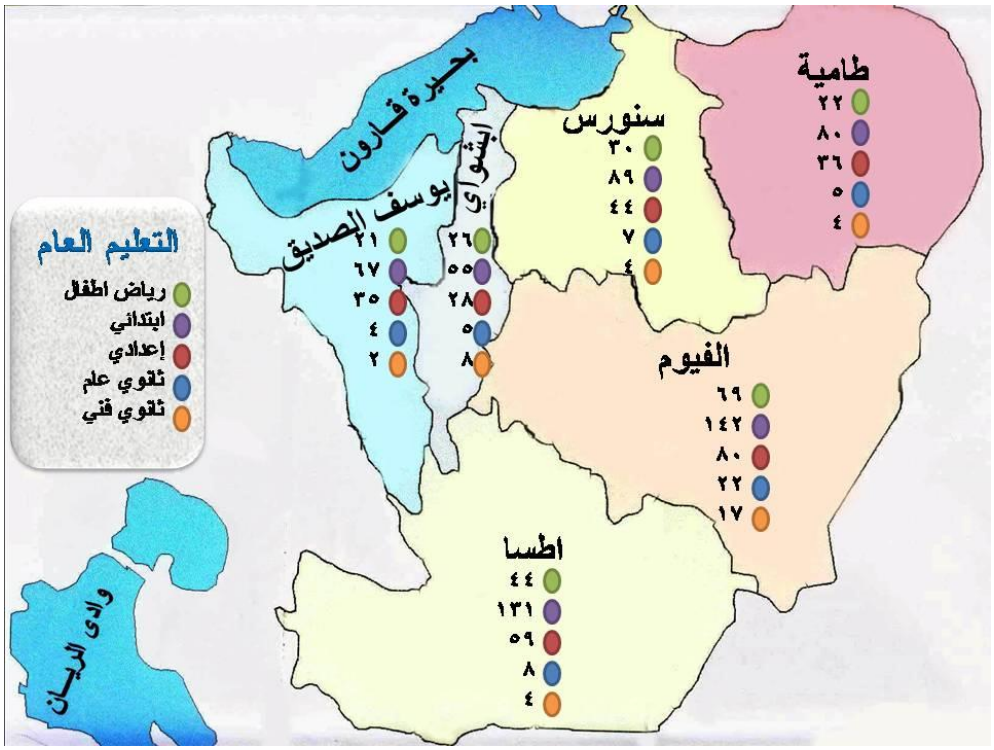


**خريطة رقم (٢) توضح توزيع المدارس بمحافظة الفيوم**[١]

(١) الموقع الرسمي لمحافظة الفيوم على شبكة الانترنت: http://www.fayoum.gov.eg/
http://www.fayoum.gov.eg/servies/default.aspx - سبق الاشارة إليه

نفس الامر يتضح على خريطة توزيع المدراس داخل مركز ومدينة الفيوم فإننا نجد أنه الأعلى بالنسبة لباقي المراكز ولكن تزيد هذه النسبة لأن الأرقام المشار إليها توضح اجمالي المدارس داخل المركز والمدينة

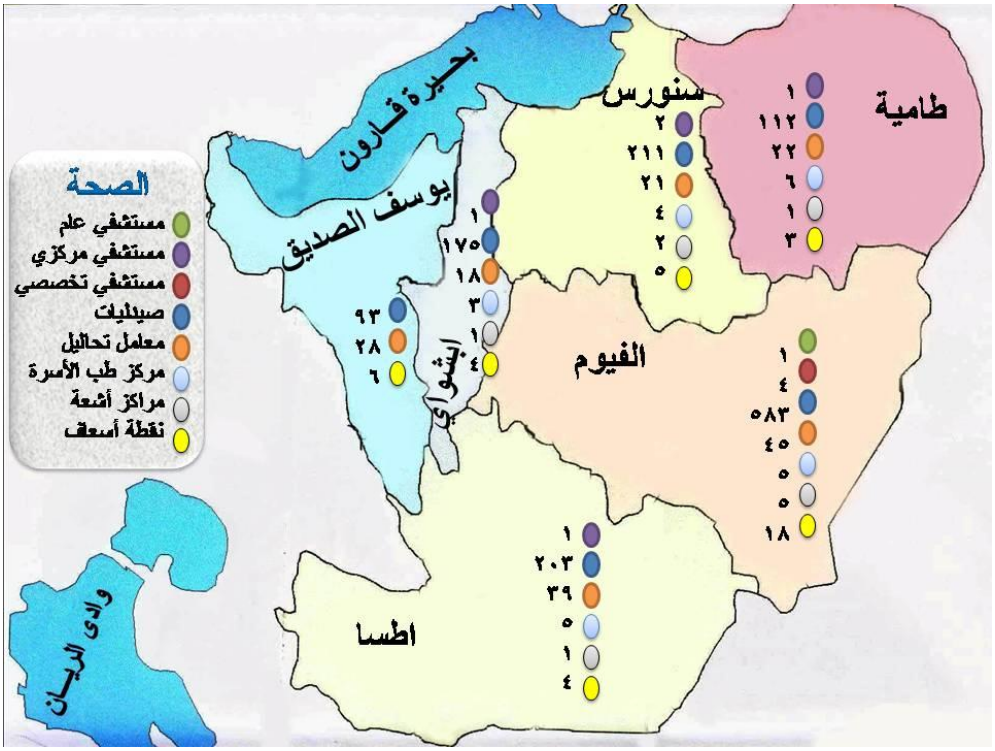


**خريطة رقم (٣) توضح توزيع المؤسسات والخدمات الصحية بمحافظة الفيوم**[١]

ويتضح منها تفوق مركز ومدينة الفيوم في العدد عن باقي المراكز فيما يتعلق بتوافر الخدمات الصحية من مستشفيات ومراكز طبية ومعامل وصيدليات ..إلخ، ولا يجب أن نغفل أن العدد الكبير هنا نظرا لدمج الخدمات في المركز والمدينة معا ولو استثنينا نسبة المدينة سنجد أن المركز يكاد يتقارب مع باقي المراكز الأخرى.

(١) الموقع الرسمي لمحافظة الفيوم على شبكة الانترنت: http://www.fayoum.gov.eg/
http://www.fayoum.gov.eg/servies/default.aspx - سبق الاشارة إليه

**خريطة رقم (٤) توضح التقسيم الإداري لمركز الفيوم**

وفي ضوء ما سبق نستعرض بعض المعلومات المتعلقة بمركز الفيوم في مجالات التعليم والصحة والبيئة:

**١ – الصحة والسكان**[١]

**– الصحة**

فيما يتعلق بالوضع الصحي لمركز الفيوم فإن هناك العديد من المؤسسات الصحية على المستوى المركز تصل إلى ٢٧ وحدة صحية/ وحدة طب أسرة منتشرة في عدة أماكن وهي قرى (بني صالح، دمو الجديدة، كفور النيل، الأعلام، مناشي الخطيب، دمشقين، أبوعش، الشيخ فضل، إبجيج، الناصرية، المندرة، أبو السعود، سيلا، البسيونية، العامرية، تلات، العدوة، سنوفر، هوارة المقطع، البيضا، منشأة سكران، منشأة العشيري، منشأة كمال)، كما أن هناك مستشفى تكاملي واحد ولم يصدر لها قرار بالتحويل لمستشفى مركزي في قرية اللاهون،

(١) مركز معلومات مديرية الصحة بالفيوم

إضافة مجموعات صحية تبلغ عددها أربع مجموعات في كل من العزب، دسيا، دمو، زاوية الكرادسة، وبذلك يبلغ إجمالي عدد المؤسسات الصحية في مركز الفيوم ٣٢ مؤسسة صحية ما بين مستشفى تكاملي ووحدت ومجموعات صحية

- **السكان**

يبلغ عدد سكان مركز الفيوم بالإضافة لمدينة الفيوم حوالي ٨٢٧٩٧٠ وباستثناء سكان المدينة والتركيز على عدد سكان الوحدات المحلية للمركز فقط نجدهم حوالي ٤٦٣٥٩٣ وفقا لتقديرات عام ٢٠١٣ الواردة بالموقع الرسمي لمحافظة الفيوم، ووفقا لبيان وارد من مديرية الصحة بالفيوم حول معدل المواليد والوفيات لمركز الفيوم في عام ٢٠١٣ اتضح أن إجمالي المواليد بلغ في هذا العام ١٧٠٥٢ وأن إجمالي الوفيات بلغ ١٨٢٤ بصافي زيادة طبيعية للسكان بلغت ١٥٢٢٨.

**جدول رقم (٥)**

**يوضح إحصاء عن عدد سكان مركز الفيوم**

| الجهة | | عدد السكان |
|---|---|---|
| ١ | مدينة الفيوم | ٣٦٤٣٧٧ |
| ٢ | دمو | ١٩٨٩٣ |
| ٣ | دسيا | ٤٧٨٢٩ |
| ٤ | تلات | ٢١٥٥٥ |
| ٥ | زاوية الكرادسة | ٨٩٥٥٠ |
| ٦ | العزب | ٤٠٣١٠ |
| ٧ | هوارة المقطع | ٤٦٨٨٥ |
| ٨ | اللاهون | ٢٣٢٣٧ |
| ٩ | العدوه | ٥٤٢٤٣ |
| ١٠ | سيلا | ٢٥٣٠١ |
| ١١ | الناصرية | ٢٩٣٥٣ |
| ١٢ | كفور النيل | ٢٧٧٣٣ |
| ١٣ | الشيخ فضل | ١٥٠٩٩ |
| ١٤ | هوارة عدلان | ٢٢٦٠٥ |
| اجمالي الفيوم | | ٨٢٧٩٧٠ |

**٢ – التعليم**

أما عن الحالة التعليمية بمركز الفيوم فإن المعلومات المتوفرة حتى الأن وفقا للبيانات المتوفرة من قبل مركز المعلومات بمجلس مدينة الفيوم حول أعداد المدارس بمختلف أنواعها إبتدائي إعدادي ثانوي، هذا بالاضافة إلى المعاهد الأزهرية وتوزيعها على الوحدات المحلية على النحول التالي:

**جدول رقم (٦)**

**يوضح توزيع المؤسسات التعليمية من مدارس ومعاهد أزهرية على قرى مركز الفيوم**

| # | الوحدة | التعليم العام | | | | | | التعليم الازهري | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ابتدائي | | اعدادي | | ثانوي | | ابتدائي | اعدادي | ثانوي |
| | | حكومي | خاص | حكومي | خاص | حكومي | خاص | | | |
| ١ | دسيا | ٨ | ٠ | ٤ | ٠ | ١ | ٠ | ٥ | ٥ | ٣ |
| ٢ | العدوة | ٨ | ٠ | ٥ | ٠ | ١ | ٠ | ٣ | ١ | ٠ |
| ٣ | زاوية الكرادسة | ١٣ | ٠ | ٥ | ٠ | ٠ | ٠ | ٢ | ١ | ١ |
| ٤ | هوارة المقطع | ٧ | ٠ | ٣ | ٠ | ٣ | ٠ | ٢ | ٠ | ٠ |
| ٥ | هوارة عدلان | ٣ | ٠ | ١ | ٠ | ٢ | ٠ | ٠ | ٤ | ٠ |
| ٦ | العزب | ٦ | ٠ | ٣ | ٠ | ٠ | ٠ | ١ | ١ | ٠ |
| ٧ | اللاهون | ٣ | ٠ | ١ | ٠ | ١ | ٠ | ١ | ٠ | ٠ |
| ٨ | كفور النيل | ٦ | ٢ | ٣ | ١ | ٠ | ١ | ٠ | ٠ | ٠ |
| ٩ | الشيخ فضل | ٥ | ٠ | ٢ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| ١٠ | تلات | ٣ | ٠ | ٢ | ٠ | ٠ | ٠ | ٢ | ١ | ١ |
| ١١ | سيلا | ١ | ٠ | ٢ | ٠ | ٢ | ٠ | ١ | ٢ | ٢ |
| ١٢ | دمو | ٥ | ٠ | ٢ | ٠ | ٢ | ٠ | ١ | ١ | ٠ |
| ١٣ | الناصرية | ٧ | ٠ | ٤ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ | ٠ |
| الاجمالي | | ٧٥ | ٢ | ٣٧ | ١ | ١٢ | ١ | ١٨ | ١٦ | ٧ |

**٣- البيئة:**

إضافة للبيانات المتاحة عن البنية التحتية المرتبطة بالبيئة مثل محطات الصرف الصحي والمُشار بخريطة سابقة، فإن الباحث وأثناء مقابلة المسئولين في مكتب البيئة بالمحافظة وأحد المسئولين بالمكتب الإقليمي لشئون البيئة في الفيوم قد أشاراوا إلى أن أهم الأداور المقدمة في مجال الخدمات البيئية بالمحافظة عموما تدور حول المساهمة في وضع السياسات البيئية على مستوى الدولة على سبيل المثال:(كأن يتم وضع مواصفات المدفن الصحي للمخلفات، وضع معايير محطة ترحيل المخلفات، تقييم الأثر البيئي للمشروعات ...إلى غير ذلك من الأمور)، كما يختص بشئون النظافة والتجميل ورفع المخلفات مسئول إدارة البيئة في كل حي أو وحدة محلية.

# الفصل السادس

## عرض و تحليل و مناقشة نتائج الدراسة

- **تمهيد**
- **أولاً: نتائج الاستبيان**
- **ثانياً: نتائج مقابلات الخبراء**
- **ثالثاً:النتائج النهائية للدراسة**
- **رابعاً: مدى تطابق النتائج وتساؤلات الدراسة**
- **خامساً: توصيات الدراسة**

**تمهيد:**

يستعرض هذا الفصل العديد من العناصر المرتبطة بالدراسة الميدانية وتتمثل في نتائج الاستبيان الذي تم تطبيقه على عينة الدراسة من الجمعيات الأهلية بالإضافة إلى تحليل نتائج المقابلات التي تمت مع المسئولين الحكوميين في مجال التعليم والبيئة والصحة إضافة إلى تقديم النتائج النهائية للدارسة ومدى تطابق تلك النتائج مع تساؤلات الدراسة وفي نهاية الفصل تم طرح مجموعة من التوصيات النهائية لهذه الدراسة

## أولا: نتائج الاستبيان

**جدول رقم (٧)**

**يوضح البيانات الأولية للمسئولين عن الجمعيات الأهلية(عينة الدراسة) (ن = ١٨)**

| العنصر | التفاصيل | نوع المبحوث | | | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ذكر | | أنثى | | | |
| | | التكرار | النسبة المئوية | التكرار | النسبة المئوية | التكرار | النسبة المئوية |
| وظيفة المبحوث داخل الجمعية | رئيس الجمعية | ٦ | %٣٣.٣٣ | ١ | %٥.٥٦ | ٧ | %٣٨.٨٩ |
| | نائب رئيس الجمعية | ١ | %٥.٥٦ | ٠ | %٠.٠٠ | ١ | %٥.٥٦ |
| | أمين صندوق | ١ | %٥.٥٦ | ٠ | %٠.٠٠ | ١ | %٥.٥٦ |
| | عضو مجلس إدارة | ٦ | %٣٣.٣٣ | ١ | %٥.٥٦ | ٧ | %٣٨.٨٩ |
| | مدير الجمعية | ٢ | %١١.١١ | ٠ | %٠.٠٠ | ٢ | %١١.١١ |
| الإجمالي | | ١٦ | %٨٨.٨٩ | ٢ | %١١.١١ | ١٨ | %١٠٠.٠٠ |
| سنوات خبرة المسئول بالجمعية | أقل من ١٠ سنوات | ٦ | %٣٣.٣٣ | ٠ | %٠.٠٠ | ٦ | %٣٣.٣٣ |
| | ١٠ :١٩ سنة | ٢ | %١١.١١ | ١ | %٥.٥٦ | ٣ | %١٦.٦٧ |
| | ٢٠ :٣٠ سنة | ٥ | %٢٧.٧٨ | ٠ | %٠.٠٠ | ٥ | %٢٧.٧٨ |
| | أكثر من ٣٠ عام | ٣ | %١٦.٦٧ | ١ | %٥.٥٦ | 4 | %22.22 |
| الإجمالي | | ١٦ | %٨٨.٨٩ | ٢ | %١١.١١ | ١٨ | %١٠٠.٠٠ |
| المتسوى التعلمي | مؤهل متوسط | ٣ | %١٦.٦٧ | ٠ | %٠.٠٠ | ٣ | %١٦.٦٧ |
| | مؤهل فوق المتوسط | ٢ | %١١.١١ | ٠ | %٠.٠٠ | ٢ | %١١.١١ |
| | مؤهل عالي | ٢ | %١١.١١ | ٢ | %١١.١١ | ١٣ | %٧٢.٢٢ |
| الإجمالي | | ١٦ | %٨٨.٨٩ | ٢ | %١١.١١ | ١٨ | %١٠٠.٠٠ |

يتناول هذا الجدول البيانات الأولية للمبحوثين (المسئولين بالجمعيات الأهلية/ عينة الدراسة) وهم ١٨ شخص ممثلين عن ١٨ جمعية أهلية بمركز الفيوم وهي العيينة المحددة سلفا وفقا للمعايير المشار إليها في منهجية الدراسة، وقد تم تناول المبحوثين من خلال

مجموعة عناصر رئسية وهي وظيفتهم داخل الجمعية، سنوات خبرتهم في العمل الأهلي، والنوع،إضافة للمستوى التعليمي وقد أشارت هذه البيانات إلى النتائج التالية:

- فيما يتعلق بالوظيفة داخل الجمعية أشارت النتائج إلى أن نسبة من يشغلون منصب رئيس الجمعية هو ٣٨.٨٩ %، و منصب نائب رئيس مجلس الإدارة هو٥.٥٦ % وعدد من يشغلون منصب أمين الصندوق ٥.٥٦ من العينة، كما نسبة أعضاء مجلس الإدارة الذين وصلت ٣٨.٨٩ % أما منصب مدير الجمعية فلم يمثل سوى ١١.١١% من العينة وبذلك يتضح أن أكبر النسب كانت بين وظيفتي رئيس الجمعية ووظيفة عضو مجلس الإدارة الذين .
- وأما عن سنوات خبرة المبحوثين فكانت مقسمة إلى ٤ فئات كما هو موضح بالجدول وكانت الفئة الأولى وهي أقل من ١٠ سنوات أكبر هذه الفئات تمثيلا في ضمن العينة التي شملها مجتمع الدراسة حيث وصلت إلى ٣٣.٣٣% وجاء بعدها في الفئة الثالثة والرابعة حيث كان ذوي الخبرة من ٢٠:٣٠ سنة تمثل ٢٧.٧٨% من عينة الدراسة أي أكثر من ربع العينة ثم الفئة الرابعة من ١٠:١٩ سنة وصلت نسبتهم إلى ١٦.٦٧% من العينة ومن خلال النتائج التي ذكرنها نجد أن معدل اصحاب سنوات الخبرة الكبيرة في مجال العمل الأهلي هم النسبة الأكبر لو أخذنا في الإعتبار أن الفئة الثالثة والرابعة تمثلان في مجموعهما ٥٠% في مجموعهما، وأن أصحاب الخبرات المتوسطة نسبة ليست بالقليلة هي الأخرى، وتعكس النتائج المتعلقة بسنوات الخبرة في مجملها أن المسئولين بالجمعيات لديهم في عمومهم خبرات ليست بالقليلة في مجال العمل الأهلي يمكن الاستفادة منها.
- وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي للمبحوثين فإنقسمت لخمس فئات (أمي، يقرأ ويكتب، مؤهل متوسط، مؤهل فوق المتوسط، مؤهل عالي)، وقد أسفرت النتائج عن أي من المبحوثين لم يكن ضمن الفئتين الأولي والثانية (أميين أو يجيدون فقط القراءة والكتابة)، بينما كانت النسبة العالية منهم ذوي المؤهلات العليا حيث كانت نسبتهم تصل لـ ٧٢.٢٢ تلى ذلك نسبة أصحاب الؤهلات المتوسط التي كانت ١٦.٦٧% من المبحوثين أما المؤهلات فوق المتوسطة كانت ١١.١١%

وتعكس تلك النتائج أن المسئولين بالجمعيات يتجه نحو تولي اصحاب المستويات التعليمية العليا مسئولية إدارة العمل الأهلي داخل الجمعيات الأهلية بمركز الفيوم

- وفيما يتعلق بالنوع الاجتماعي لمجتمع الدراسة فقد كانت نسبة الذكور ٨٨.٨٩% بينما كانت الإناث تمثل ١١.١١% وبذلك يتضح أن نسبة الذكور هي الأعلى تمثيلا في إدارة مسئولية العمل داخل الجمعيات الأهلية وفقا للوظائف سالفة الذكر.

**جدول رقم (٨)**

**يوضح البيانات الأساسية للجمعيات – عينة الدراسة (ن = ١٨)**

| مدة الإشهار | التكرار | النسبة المئوية | النطاق الجغرافي | التكرار | النسبة المئوية | نوع المقر | التكرار | النسبة المئوية | عدد الجهاز الوظيفي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٥: ١٠ | ٤ | %٢٢.٢٢ | القرية | ٨ | ٤٤.٤٤ % | تمليك | ٩ | ٥٠.٠٠ % | ١: ٥ | ٧ | %٣٨.٨٩ |
| ١٦ : ٢٠ | ١ | %٥.٥٦ | المركز | ٧ | ٣٨.٨٩ % | إيجار | ٤ | ٢٢.٢٢ % | ٦ : ١٠ | ٥ | %٢٧,٧٨ |
| أكثرمن ٢٠ | ١٣ | %٧٢.٢٢ | المحافظة | ٣ | ١٦.٦٧ % | تخصيص | ٥ | ٢٧,٧٨ % | ١١: ١٥ | ٢ | %١١.١١ |
| الإجمالي | ١٨ | %١٠٠ | الإجمالي | ١٨ | %١٠٠ | الإجمالي | ١٨ | %١٠٠ | أكثر من ١٥ | ٤ | %٢٢.٢٢ |
| | | | | | | | | | الإجمالي | ١٨ | %١٠٠ |

يتناول هذا الجدول البيانات الأساسية للجمعيات (المؤسسات) من حيث مدة إشهار الجمعية والتي تعكس المدة الزمنية التي عملت فيها الجمعية، ونطاق عملها سواء كان القرية أو على متسوى المركز والمحافظة وعلى جانب أخر فيما يتعلق بنوع المقر الذي تقدم فيها الجمعية الخدمات وحجم الجهاز الوظيفي وكانت النتائج على النحو التالي:

- مدة الإشهار:

تشير النتائج أن الجمعيات التي تجاوز مدة إشهار ٢٠ عام ٧٢.٢٢% بينما جاء في الترتيب الثاني الجمعيات التي ترواح زمن اشهارها ما بين ٥: ١٠ سنوات فقد وصلت نسبتهم ٢٢.٢٢% وجاء في المركز الأخير جمعية واحدة مدة أشهارها جاءت في الفئة ما بين ١٦ :٢٠ عام وتعكس هذه النتائج أن معظم الجمعيات مشهرة منذ فترة زمنية ليست بالبعيدة ولديها تاريخ كبير في العمل الأهلي داخل المجتمع وربما كان هناك ثمة صلة بين هذه النتيجة والنتيجة السابقة المتعلقة بخبرة المسئولين بالجمعيات التي عكست مدة كبيرة في خبرة المسئولين عن تلك الجمعيات

وفيما يتعلق بنطاق عمل الجمعيات فقد كانت نسبة الجمعيات العاملة في نطاق قريتها فقط ٤٤.٤٤% من الجمعيات أما التي تعمل على نطاق مركز الفيوم فقد كانت ٣٨.٨٩% وكانت نسبة الجمعيات التي يمتد نشاطها داخل المحافظة بأكملها ١٦.٦٧% [١]

كما تشير النتائج أيضا أن٥٠% من الجمعيات ضمن عينة الدراسة تملك مقراتها بينما هناك ٢٢.٢٢% منها تؤجر مقراتها و٢٧.٧٨ من تلك الجمعيات مقراتها مخصصة من قبل الحكومة.

(١) فيما يتعلق بنطاق عمل الجمعيات الأهلية فإنه حسب قانون الجمعيات الحالي يمكن للجمعية أن تعمل على نطاق القرية أو الحي أو المركز/ المدينة أو المحافظة أو حتى كافة مناطق الجمهورية وهذا يتوقف على إشهار الجمعية لدى مديرية التضامن الاجتماعي، وفي هذه الدراسة التي تستهدف الجمعيات الأهلية بمركز الفيوم يمكن أن تكون الجمعية عاملة داخل نطاق قرى من قرى مركز الفيوم وحسب لائحتها وقرار إشهارها لها الحق في العمل على نطاق المحافظة وفي هذه الحالة تعتبر الجمعية التي كانت ضمنت عينة البحث تتوافق مع المعايير كونها واحدة من جمعيات مركز الفيوم.

**جدول رقم (٩)**

**يوضح مجالات عمل الجمعيات الأهلية بمركز الفيوم (ن = ١٨ )**

| مسلسل | أنشطة الجمعية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | التعليم | ١٥ | %٨٣.٣٣ |
| ٢ | مشروعات إقراض | ١٢ | %٦٦.٦٧ |
| ٣ | رعاية الطفولة والنشئ | ١٢ | %٦٦.٦٧ |
| ٤ | الصحة | ١١ | %٦١.١١ |
| ٥ | حماية البيئة | ١٠ | %٥٥.٥٦ |
| ٦ | مشروعات تستهدف المرأة | ١٠ | %٥٥.٥٦ |
| ٧ | مشروعات إنتاجية لتوليد الدخل | ٨ | %٤٤.٤٤ |
| ٨ | تكنولوجيا المعلومات | ٧ | %٣٨.٨٩ |
| ٩ | تدريب وتنمية مهارات الشباب | ٤ | %٢٢.٢٢ |

يتبين من هذا الجدول الأنشطة التي تقوم الجمعيات بها وكان أعلاها نسبةً مجال التعليم حيث كانت ٨٣.٣% من الجمعيات التي شملتها الدراسة وكان في المركز الثاني كل من أنشطة الإقراض ومشروعات رعاية النشئ والطفولة حيث كانت نسبتهم ٦٦.٦٧% وجاءت الصحة في الترتيب الثالث بنسبة ٦١.١١% وفي المركز الرابع جاءت مجالات حماية البيئة والمشروعات التي تستهدف المرأة بنسبة متساوية ٥٥.٥٦%، بينما جاء في الترتيب الخامس السادس والسابع كل من أنشطة المشروعات المولدة للدخل بنسبة ٤٤.٤٤% و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بنسبة ٣٨.٨٩% ومجال تدريب وتنمية مهارات الشباب في المركز الأخير بنسبة ٢٢.٢٢% وتعكس هذه النتائج أن مجال التعليم يأتي على قمة اهتمامات الجمعيات الأهلية في مركز الفيوم ومجال الطفولة ومشروعات الإقراض تمثلان اهتماما كبيرا أيضا والصحة والبيئة والمشروعات التي تستهدف المرأة تأتي في مرتبة متقدمة نسبيا حيث تجاوزت نسبة النصف من عينة الدراسة. كما تشير هذه النتائج تقاربها نسبيا مع الإستطلاع الأول الذي قام به الباحث لمعرفة نوع الخدمات التي يمكن أن تتضمنها الدراسة بالتناول والبحث

**جدول رقم (١٠)**

**يوضح المشروعات واستمراريتها وجهة تمويلها ( ن = ٢٢) [١]**

| التفاصيل | | نوع المشروع | | | | | | الإجمالي | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | تعليم | | صحة | | بيئة | | | |
| | | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة | التكرار | النسبة |
| الإستمرارية | مستمر | ٦ | %٢٧.٢٧ | ١ | %٤.٥٥ | ٩ | %٤٠.٩١ | ١٦ | %٧٢.٧٣ |
| | متوقف | ٣ | %١٣.٦٤ | ٢ | %٩.٠٩ | ١ | %٤.٥٥ | ٦ | %٢٧.٢٧ |
| الإجمالي | | ٩ | %٤٠.٩١ | ٣ | %١٣.٦٤ | ١٠ | %٤٥.٤٥ | ٢٢ | %١٠٠.٠٠ |
| جهة التمويل | تمويل ذاتي | ٣ | %١٣.٦٤ | ١ | %٤.٥٥ | ١ | %٤.٥٥ | ٥ | %٢٢.٧٣ |
| | جهة مانحة | ٤ | %١٨.١٨ | ١ | %٤.٥٥ | ٥ | %٢٢.٧٣ | ١٠ | %٤٥.٤٥ |
| | تمويل حكومي | ٢ | %٩.٠٩ | ١ | %٤.٥٥ | ٤ | %١٨.١٨ | 7 | %٣١.٨٢ |
| الإجمالي | | ٩ | %٤٠.٩١ | ٣ | %١٣.٦٤ | ١٠ | %٤٥.٤٥ | ٢٢ | %١٠٠.٠٠ |
| حجم التمويل | أقل من ٥٠ ألف | ٦ | %٢٧.٢٧ | ٢ | %٩.٠٩ | ٣ | %١٣.٦٤ | ١١ | %٥٠.٠٠ |
| | من٥٠ إلى ١٠٠ ألف | ٢ | %٩.٠٩ | ٠ | %٠.٠٠ | ٤ | %١٨.١٨ | ٦ | %٢٧.٢٧ |
| | أكثر من ١٠٠ ألف | ١ | %٤.٥٥ | ١ | %٤.٥٥ | ٣ | %١٣.٦٤ | ٥ | %٢٢.٧٣ |
| الإجمالي | | ٩ | %٤٠.٩١ | ٣ | %١٣.٦٤ | ١٠ | %٤٥.٤٥ | ٢٢ | %١٠٠.٠٠ |

(١) كان عدد المشروعات التي وردت في اجابات المبحوثين ٢٢ بالرغم من أن عدد الجمعيات (عينة الدراسة ١٨ جمعية فقط) ولكن في هذا السؤال يتضمن عدة اختيارات يمكن للجمعية أن تضيف أكثر من مشروع (تعليم ، صحة ، بيئة) لذا كان إجمالي المشروعات ٢٢.

ومن ناحية أخرى فإن النسب المئوية جميعها تأتي نتيجة قسمة التكرارات في أي استجابة على إجمالي المشروعات التي عددها ٢٢ وكانت نتائجها على النحو المبين في جدول المشروعات.

يتضح من هذا الجدول الذي يتناول المشروعات التي نفذتها الجمعيات الأهلية بمركز الفيوم في مجالات التعليم والصحة والبيئة من حيث استمراريتها وجهات تمويلها وحجم التمويل وكانت على النحو التالي:

- أشارت النتائج إلى أن مجموع المشروعات التي وردت ضمن اجابات مسئولي الجمعيات٢٢ مشروع مقسمة على الثلاثة مجالات (تعليم، صحة ،بيئة) حيث كانت نسبة مشروعات البيئة أعلى نسبة وبلغت ٤٥.٤٥% من إجمالي المشروعات المنُفذة من قبل الجمعيات وكانت معظمها تتمثل في أنشطة جمع قمامة وكسح بيارات، وجاء التعليم في المركز الثاني بنسبة ٤٠.٩١% متمثلة في برامج محو أمية وتوعية للحد من التسرب من التعليم، بينما كانت الصحة في المرتبة الثالثة بنسبة ١٣.٦٤% من إجمالي المشروعات وتمثلت مشروعاتها في برامج توعية في مجال الصحة الانجابية وتغذية الطفل إلى غير ذلك من البرامج التي تستهدف الأم والطفل.
- وتعد المشروعات المستمرة في عملها داخل الجمعيات تصل لنسبة كبيرة إذ وصلت إلى ٧٢.٧٣% من المشروعات مقسمة على الفئات الثلاثة من الخدمات (تعليم بيئة صحة كما هو مبين بالجدول) وأما المشروعات التي توقفت فكانت ٢٧.٢٧ %
- وفيما يتعلق بجهة تمويل المشروعات فكانت ما بين ثلاثة أنواع (تمويل ذاتي، تمويل من جهة حكومية أو تمويل من جهات مانحة) وكانت نسبة المشروعات الممولة من جهات مانحة هي الأعلى حيث كانت ٤٥.٤٥% مقارنة مع التمويل الذاتي وتمويل الجهات الحكومية وكانت أكثر المشروعات تمويلا من الجهات المانحة هي المشروعات البيئية ٢٢.٧٣ % مقارنة بمشروعات التعليم والصحة
- وأما عن حجم تمويل المشروعات فقسمت الدراسة ذلك لثلاث فئات أولهم تتناول المشروعات التي كان تمويلها أقل من ٥٠ ألف جنيه والثانية ما بين ٥٠ ألف : ١٠٠ ألف جنيه والثالثة أكثر من ١٠٠ ألف جنيه ، وتعكس النتائج أن نسبة المشروعات الممولة بمبالغ أقل من ٥٠ ألف جنيه هي الأعلى نسبة حيث وصلت إلى ٥٠% من عينة الدراسة وتركز أكثر من نصف هذه المشروعات في مجال التعليم، بينما المشروعات التي كان حجم تمويلها بين ٥٠ و ١٠٠ ألف جنيه

وصلت نسبتها ٢٧.٢٧ % وتركز معظمها في مجال البيئة أعلى منه في المجالات الأخرى (تعليم، صحة)

وبالنسبة للمشروعات التي تجاوز حجم تمويلها الـ ١٠٠ ألف جنيه فكانت نسبتها ٢٢.٧٣% تركز معظمها في مشروعات البيئة أيضا.

وتعكس النتائج السابقة مجموعة أمور هامة:

٢- لدى الجمعيات مشروعات كثيرة في مجالات التعليم والبيئة والصحة لازالت قائمة بالفعل

٣- الأمر الثاني أن المشروعات القائمة على تمويل من الجهات المانحة هو الأعلى نسبة قياسا بالمشروعات القائمة على التمويل الذاتي او من دعم حكومي

٤- أن حجم تمويل المشروعات داخل الجمعيات الأقل من ٥٠ ألف جنيه هو الأكثر يلي ذلك المشروعات ذات التمويل المتوسط في الفئة ما بين ٥٠ :١٠٠ ألف جنيه والمشروعات ذات التمويل الأعلى هي الأقل نسبة وتحوز مشروعات البيئة على النصيب الأكبر من التمويل قياسا بباقي المشروعات (تعليم ، صحة)

٥- لم يكن هناك تطابق في النتائج بين هذا السؤال والسؤال السابق الذي تناول أيضا مجالات عمل الجمعيات حيث أن الجدول السابق أشار إلى أن مجال التعليم هو الأعلى نسبة يليه ثم ... ثم الصحة والبيئة وهنا جاءفي المرتبة الأولى البيئة ثم التعليم وجاءت الصحة في الترتيب الثالث.

**جدول رقم (١١)**

**يوضح إذا ما كانت الجمعية تعمل على رصد احتياجات المجتمع المحلي (ن =١٨)**

| مسلسل | الإجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ١٣ | %٧٢.٢٢ |
| ٢ | لا | ٢ | %١١.١١ |
| ٣ | أحيانا | ٣ | %١٦.٦٧ |
| الاجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠٠ |

يتضح من الجدول السابق أن نسبة ٧٢.٢٢ من الجمعيات الأهلية تعمل على تحديد الاحتياجا المجتمعية وأن نسبة ١٦.٦٧ من الجمعيات أحيانا ما تقوم بذلك وأن النسبة الأقل هي التي لم تقوم بأي تقدير لإحتياجات المجتمع المحيط بها ووصلت هذه الفئة إلى

١١.١١% مـن الجمعيـات الأهليـة ضـمن عينـة الدراسـة، وتشـير تلـك النتـائج إلـى أن الجمعيات الأهلية عادة ما تعمل على تنفيذ مشروعها بناء على احتياج يتم رصده داخل المجتمع.

**جدول رقم (١٢)**

**يوضح كم مرة حاولت الجمعية معرفة احتياجات ومشكلات المجتمع خلال الخمس سنوات الأخيرة (ن =١٨)***

| مسلسل | الإجابات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | مرة واحدة | ٣ | %١٦.٦٧ |
| ٢ | مرتين | ٢ | %١١.١١ |
| ٣ | ثلاث مرات | ٣ | %١٦.٦٧ |
| ٤ | أكثر من ثلاث مرات | ١٠ | %٥٥.٥٦ |
| الاجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠٠ |

يتبين من الجدول السابق أن نسبة الجمعيات التي قامت بتحديد احتياجاتها خلال الخمس سنوات الماضية مرة واحدة هي ٣ جمعيات بنسبة ١٦.٦٧% من إجمالي عينة الدراسة وأن الجمعيات التي قامت بذلك الأمر مرتين بلغت نسبتهم ١١.١١% أما التي نفذت تقدير إحتياجات لعدد ثلاث مرات بلغت نسبتهم ١٦.٦٧% من الجمعيات وأن النسبة الباقية التي تبلغ ٥٥.٥٦ هي نسبة الجمعيات التي قامت بتقدير احتياجاتها أكثر من ثلاث مرات على مدار السنوات الخمس الماضية.

* عادة ما تكون عملية دراسة الاحتياجات ورصد المشكلات مرتبط دائما بتنفيذ مشروع ممول من جهة مانحة وهذا ما عكسته نسبة المشروعات الممولة من الجهات المانحة نتيجة الاسئلة السابقةالتي تناولت نوعية التمويل.

**جدول رقم (١٣)**

**يوضح الآليات المتبعة للجمعيات في تقدير الاحتياجات المجتمعية**

| مسلسل | آليات تقدير الاحتياجات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | **لقاءات جماهيرية** | ١٤ | %٧٧.٧٨ |
| ٢ | **المشاهدة والملاحظة** | ١٤ | %٧٧.٧٨ |
| ٣ | **لقاءات ومقابلات شخصية مع أفراد وقيادات المجتمع** | ١٣ | %٧٢.٢٢ |
| ٤ | **مناقشات مركزة مع مجموعات** | ٦ | %٣٣.٣٣ |
| ٥ | **استقصاءات واستبيانات** | ٦ | %٣٣.٣٣ |
| ٦ | **تلقي مقترحات وشكاوى** | ٤ | %٢٢.٢٢ |

وقد كان ترتيب تلك الوسائل وفقا لأعلاها قبولا لدى الجمعيات واستخداما في تقدير الاحتياجات كانت اللقاءات الجماهيرية حيث بلغت نسبة الجمعيات التي تعتمد على تلك الآلية ٧٧.٧٨ وكانت آلية المشاهدة والملاحظة حصلت على نفس النسبة السابقة ، وجاءت اللقاءات الشخصية مع أفراد وقيادات المجتمع في المركز الثالث حيث كانت نسبة الجمعيات التي تعتمد على هذه الآلية ٧٢.٢٢، وجاءت المناقشات المركزة والإستقصاءات كآليتين كانت لهما نفس النسبة في التنفي حيث بلغت ٣٣.3%، بينما كانت آلية تلق المقترحات والشكاوى هي أخر الأليات في الترتيب وبلغت نسبة الجمعيات التي تعتمد عليها ٢٢.٢٢% من إجمالي الجمعيات التي تضمنتها الدراسة.

يتبين من الجدول السابق الذي يعكس الدور الهام للقاءات الجماهيرية باعتبارها آلية من آليات متعددة في التعرف على احتياجات فإن الاستجابات على هذا السؤال كانت على النحو التالي ١٤ استجابة تفيد بـ نعم أن اللقاءات الجماهيرية واحدة من طرق الجمعية التي تتعرف بها على احتياجات المجتمع أي ما يوافق ٧٦.٥ من مجتمع الدراسة يستند لهذه الآلية ضمن آلياته في ذلك الأمر ، بينما لم يعتبرها ٢٣.٥ ضمن اختياراته وبالتالي فإنها خرجت بعيدا عن تلك الطرق التي تتبعها باقي الجمعيات في التعرف على احتياجات المجتمع .

أما فيما يتعلق بالطريقة الثانية (المشاهدات والملاحظة) فقد على اهتمام ٣٥% من الجمعيات حيث يستخدمونها ضمن طرق الحصول على احتياجات المجتمع وأن ٦٤.٧ من الجمعيات لا يستخدمونها ضمن طرق العمل وهذا يعكس عدة أمور ربما عدم قدرة ودراية المسئولين بالجمعيات على تطبيق تلك الآلية ، أو أنهم لا يطبقونها نظرا لعدم

أهميتها بالنسبة لهم ، وأيا ما كانت الأسباب فإن النتيجة تعكس ضعف ما في استفادة الجمعيات من آلية فعالة في كيفية تقييم وتقدير الاحتياجات المجتمعية باعتبارها واحدة من الطرق الهامة في البحوث السريعة بالمشاركة لتقييم الاحتياجات المجتمعية.

لا تمثل الاستقصاءات أهمية كبيرة بالنسبة للجمعية حيث أن نسبة من يقومون بها، وهذا يتضح منه عدة أمور أنه عادة ما تقوم الجمعيات بتنفيذ ذلك فقط حينما يُطلب منها في اطار تنفيذ مشروع ما بالتعاون مع جهة ما

وخلاصة القول في الاليات التي تعتمد عليها الجمعيات في معرفة احتياجات المجتمع فإنه لوحظ أن الجمعيات عادة ما تعتمد على الوسائل السهلة التي لا تحتاج لجهد فني وعلمي متعمق مثل الملاحظة المبنية على خبرتهم ومعرفتهم بالبيئة التي هم أحد افرادها ومن ناحية اخرى عن طريق اللقاءات الجماهيرية مع فئات المستفيدين الذين عادة ما يسهل تواجدهم لسبب أو لأخر داخل الجمعية للحصول على الخدمات، وعلى الجانب فإن البحوث والاستقصاءات و مجموعات المناقشات المركزة لا تمثل بالنسبة للكثير منهم أهمية كبيرة في معرفة الاحتياجات. وهذا يعطي دلالة لبعض الأمور منها إما عدم خبرة الجمعيات بتنفيذ مثل تلك الآليات، أو عدم توفر الموارد اللازمة لتنفيذها لذا من الضروري النظر في أمر بناء قدرات الجمعيات في هذا المجال لتحسين قدراتهم في كيفية الحصول على متطلبات المجتمع بشكل علمي باستخدام الاليات بشكل أكثر تنوعا.

**جدول رقم (١٤)**

**يوضح المشكلات الرئيسية (ن =١٨)**

| مسلسل | المشكلة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| 1 | المشكلات البيئية | ١٣ | %٧٢.٢٢ |
| 2 | المشكلات الاقتصادية | ١١ | %٦١.١١ |
| 3 | مشكلات ذات صلة بقضايا التعليم | ٦ | %٣٣.٣٣ |
| 4 | المشكلات الصحية | ٤ | %٢٢.٢٢ |
| 5 | ضعف المشاركة | ١ | %٥.٥٦ |

يتبين من الجدول السابق أن هناك العديد من المشكلات الرئيسة التي تواجه المجتمع وفقا لوجهة نظر المسئولين بالجمعيات الأهلية بمركز الفيوم وقد كان على رأس تلك المشكلات ضمن آراء المبحوثين هي المشكلات البيئية وكان ٧٢.٢٢ % منهم أكد على أنها مشكلة

كبيره خاصة فيما يتعلق بارتفاع منسوب المياه الجوفية نظرا لعدم وجود صرف صحي وانتشار البيارات التي تؤدي لارتفاع تلك المياه في باطن الأرض ومن ناحية أخى فإن مشكلة القمامة من أحد مكونات قضايا البيئة، وجاء في آراء المبحوثين أن المشكلات الاقتصادية مؤثرة بشكل كبير على مركز الفيوم من حيث ارتفاع البطالة وقلة فرص العمل وتدني مستوى الدخول وقد كان أصحاب ذلك الرأي يمثلون حوالي ٥٦% من عينة الدراسة، أما التعليم فكان ضمن المشكلات التي سردها المبحوثين ومثلت نسبته حوالي ٣٣ % من عينة الدراسة وكانت تلك المشكلة تدور حول انتشار الأمية والتسرب من التعليم وضعف مستوى الخدمة داخل المدارس.

ونال قطاع الصحة نصيبا من أراء المبحوثين حيث أشاروا إلى أن هناك مشكلات تتعلق بقلة الوعي الصحي بالإضافة لتدني مستوى الخدمات الصحية المتوفرة بالقرى وانتشار الأمراض الفيروسية وكانت نسبة من أشاروا لتلك المشكلة تقارب تصل لـ ٢٢% من عين الدراسة.

هذا بالإضافة لمشكلات أخرى متنوعة مثل سلبية المواطنين وضعف مستوى المشاركة في الحياة العامة وجهود التنمية ومثلت تلك الأراء حوالي ١١ % من عينة الدراسة.

وتوضح تلك النتائج أن الباحث حينما توصل للخدمات موضع الدراسة كان يتوافق مع النتيجة التي أظهرها البيان السابق باعتبارها اهتمامات رئيسية للجمعيات الأهلية.

**جدول رقم (١٥)**

**يوضح توافر المدارس الإبتدائية ومتسوى الخدمات فيها (ن =١٨)**

| مسلسل | الخدمة التعليمية داخل المدارس ابتدائية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | ممتازة | ١ | %٥.٥٦ |
| ٢ | جيدة | ٣ | %١٦.٦٧ |
| ٣ | مقبولة وتحتاج لتحسين | ٨ | %٤٤.٤٤ |
| ٤ | سيئة | ٥ | %٢٧.٧٨ |
| ٥ | غير متوفرة | ٠ | %٠.٠٠ |
| ٦ | ليست لدي فكرة | ١ | %٥.٥٦ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠ |

يشير هذا الجدول إلى عنصر الخدمات التعلمية داخل المدارس الابتدائية وتقييم المسئولين بالجمعيات لهذه الخدمة فكانت آرائهم تشير إلى الخدمة على هذا النحو، باعتبار الخدمة ممتازة بلغت نسبة من يؤيدون هذا الرأي ٥.٥٦% ومن قال انها خدمة جيدة بلغت نسبتهم ١٦.٦٧% بينما أشار من نسبتهم ٤٤.٤% إلى أن الخدمة التعليمية داخل المدارس الابتدائية مقبولة وتحتاج لتحسين بينما أشار ٢٧.٨٧% من عينة الدراسة إلى أنها خدمة سيئة وأما من ليست لديه فكرة أصلا عنها كانت نسبتهم ضئيلة وهي ٥.٥٦% من عينة الدراسة.

وتعكس هذه النتائج أن الخدمات التعليمية في المدارس الإبتدائية لم ترقى للمستوى الجيد بشكل كبير وهي إما في حاجة لتحسين أو أنها سئية وهذا ما يشير للحاجة إلى جهد كبير في تحسين هذا الوضع.

**جدول رقم (١٦)**

**يوضح توافر المدارس الإعدادية ومستوى الخدمات فيها (ن =١٨)**

| مسلسل | مستوى الخدمة التعليمية داخل المدارس الإعدادية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | ممتازة | ١ | %٥.٥٦ |
| ٢ | جيدة | ٣ | %١٦.٦٧ |
| ٣ | مقبولة وتحتاج لتحسين | ٤ | %٢٢.٢٢ |
| ٤ | سيئة | ٦ | %٣٣.٣٣ |
| ٥ | غير متوفرةٍ | ١ | %٥.٥٦ |
| ٦ | ليست لدي فكرة | ٣ | %١٦.٦٧ |
| | الإجمالي | ١٨ | %١٠٠.٠ |

وتشير نتائج هذا الجدول الذي يعكس جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الإعدادية حيث يعتبرها البعض ممتازة وقد كانت نسبتهم ٥.٥٦%، أما من يراها جيدة فهم مثلوا ١٦.٦٧%من العينة وكان من يراها مقبولة وتحتاج لتحسين نسبة ٢٢.٢٢% ومن يعتبرها سيئة نسبتهم ٣٣.٣٣%، بينما كانت الخدمة متوفرة لدى ٥.٥٦% وهناك ١٦.٦٧% من العينة ليست لديهم فكرة عن مستوى الخدمات في تلك المدارس، وتعكس تلك النتائج ضعف مستوى الخدمات التعليمية بالمدارس الإعدادية على الرغم من توافرها في معظم المناطق التي غطتها الدراسة.

**جدول رقم (١٧)**

**يوضح توافر المدارس الثانوية و مستوى الخدمات التعليمية (ن =١٨)**

| مسلسل | توافر المدارس الثانوية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | ممتازة | ٠ | %٠.٠٠ |
| ٢ | جيدة | ١ | %٥.٥٦ |
| ٣ | مقبولة وتحتاج لتحسين | ١ | %٥.٥٦ |
| ٤ | سيئة | ١ | %٥.٥٦ |
| ٥ | غير متوفرة | ١٢ | %٦٦.٦٧ |
| ٦ | ليست لدي فكرة | ٣ | %١٦.٦٧ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠ |

يتبين من هذا الجدول أن المدارس الثانوية في القرى ليست متوفرة مثل المدن وهذا ما تعكسه النسبة التي بلغت ٦٦.٦٧% وعن مستوى الخدمة داخل المدارس المتوفرة في بعض الأماكن فقد تساوت النسب بين جيدة ومقبولة وسيئة حيث كانت ٥.٥٦% بالإضافة إلى أن هناك ١٦.٦٧ ليست لديهم فكرة عن مستوى تلك الخدمات.

**جدول رقم (١٨)**

**يوضح توافر فصول محو الأمية و مستوى الخدمات التعليمية (ن =١٨)**

| مسلسل | توافر فصول محو الأمية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | ممتازة | ٠ | %٠.٠٠ |
| ٢ | جيدة | ٧ | %٣٨.٨٩ |
| ٣ | مقبولة وتحتاج لتحسين | ٣ | %١٦.٦٧ |
| ٤ | سيئة | ١ | %٥.٥٦ |
| ٥ | غير متوفرة | ٣ | %١٦.٦٧ |
| ٦ | ليست لدي فكرة | ٤ | %٢٢.٢٢ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠ |

يتضح من الجدول السابق أن خدمات محو الأمية ربما تكون مقبولة نوعا ما حيث بلغت نسبة من أشاروا إلى أنها جيدة حوالي ٣٩%، وكانت في وجهة نظر البعض الآخر مقبولة وبلغت نسبتهم حوالي ١٧%، بينما من قال أنها سيئة بلغت نسبتهم ٥.٥٦%، ومن قال

أنها غير متوفر بلغت نسبتهم حولي ١٧%، وأما عن اللذين ليست لديهم فكرة فقد بلغوا حوالي ٢٢%

**جدول رقم (١٩)**

**يوضح مستوى الخدمات التعليمية وتوافر مدارس الفصل الواحد (ن =١٨)**

| مسلسل | مدارس الفصل الواحد | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | ممتازة | ٠ | %٠.٠٠ |
| ٢ | جيدة | ٦ | %٣٣.٣٣ |
| ٣ | مقبولة وتحتاج لتحسين | ١ | %٥.٥٦ |
| ٤ | سيئة | ٠ | %٠.٠٠ |
| ٥ | غير متوفرة | ٧ | %٣٨.٨٩ |
| ٦ | ليست لدي فكرة | ٤ | %٢٢.٢٢ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠ |

يوضح الجدول السابق أن خدمات مدارس الفصل الواحد ليست متوفرة بشكل كبير حسب ما أظهرت النتائج فقد بلغت نسبة من قالوا انها غير متوفرة حوالي ٣٩% إضافة إلى أن ٣٣% قالوا أنها جيدة بينما اعتبرها ٥.٦% مقبولة وتحتاج لتحسين وكان أكثر من ٢٢% ليس لديهم فكرة عنها.

**جدول رقم (٢٠)**

**يوضح مستوى الخدمات التعليمية / توافر فصول رياض الأطفال (ن =١٨)**

| مسلسل | يوضح مستوى الخدمات التعليمية وتوافر فصول رياض الأطفال | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | ممتازة | ٤ | %٢٢.٢٢ |
| ٢ | جيدة | ٤ | %٢٢.٢٢ |
| ٣ | مقبولة وتحتاج لتحسين | ٢ | %١١.١١ |
| ٤ | سيئة | ٠ | %٠.٠٠ |
| ٥ | غير متوفرة | ٢ | %١١.١١ |
| ٦ | ليست لدي فكرة | ٦ | %٣٣.٣٣ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠ |

من نتائج هذا الجدول نجد أن أكثر من ٢٢% من العينة أشارات الى أن خدمات فصول رياض الأطفال تعتبر ممتازة ونفس النسبة أيضا أقرت أنها جيدة ونسبة أكثر من١١ %

رأت أنها مقبولة وتحتاج لتحسين ونفس النسبة أشاروا أنها لسيت متوفرة، بينما كانت هناك نسبة أكثر من ٣٣% من العينة ليست لديهم فكرة عنه.

**جدول رقم (٢١)**

**يوضح مستوى الخدمات التعليمية / مستوى التجهيزات والمعينات داخل المدارس بالقرية (ن =١٨)**

| مسلسل | التجهيزات والمعينات داخل المدارس بالقرية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | ممتازة | ٢ | %١١.١١ |
| ٢ | جيدة | ٢ | %١١.١١ |
| ٣ | مقبولة وتحتاج لتحسين | ٣ | %١٦.٦٧ |
| ٤ | سيئة | ٣ | %١٦.٦٧ |
| ٥ | غير متوفرة | ٣ | %١٦.٦٧ |
| ٦ | ليست لدي فكرة | ٥ | %٢٧.٧٨ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠٠ |

يتبين من الجدول السابق أن هناك تفاوت في آراء المبحوثين حول مستوى التجهيزات والمعينات داخل المدارس فقد أشار من ١١.١١% أنها ممتازة ونفس النسبة أيضا رأوا أنها جيدة، بينما كانت نسبة من رأى تلك الخدمة مقبولة وتحتاج لتحسين ١٦.٦٧% وكانت هذه الخدمة سيئة لنسبة ١٦.٦٧%، واعتبرها غير متوفرة من كانت نسبتهم ١٦.٦٧ %، بينما كان أكثر ٢٧.٧٨% ليس لديهم فكرة عنها

**جدول رقم (٢٢)**

**يوضح مستوى الخدمات الصحية/ خدمة الكشف الطبي (ن =١٨)**

| مسلسل | مستوى الخدمات الصحية– خدمة الكشف الطبي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | ممتازة | ٠ | %٠.٠ |
| ٢ | جيدة | ٥ | %٢٧.٧٨ |
| ٣ | مقبولة وتحتاج لتحسين | ١٠ | %٥٥.٥٦ |
| ٤ | سيئة | ٢ | %١١.١١ |
| ٥ | غير متوفرة | ١ | %٥.٥٦ |
| ٦ | ليست لدي فكرة | ٠ | %٠.٠ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠ |

يتضح من الجدول السابق أن رأي المبحوثين في خدمة الكشف الطبي داخل المؤسسات الصحية فهناك من اعتبرها جيدة وكانت نسبتهم حوالي ٢٧.٧٨% من العينة بينما رأي ٥٥.٥٦%منهم أنها مقبولة وتحتاج إلى تحسين، وآخرين أعتبروها سئية و كانت نسبتهم قليلة حيث بلغت حوالي ١١.١١% والنسبة الأقل التي لم تكن الخدمة متوفرة لديهم كانت حوالي ٥.٥٦% من المبحوثين، وتعكس تلك النتائج أن مستوى خدمة الكشف الطبي داخل القرى لم ترقى للمستوى الجيد بشكل كافي وفي حاجة لتحسين من وجهة نظر الكثير هذا بالاضافة لمستوها السيئ وفقا لرأي الآخرين.

**جدول رقم (٢٣)**

**يوضح مستوى الخدمات الصحية/ خدمة التمريض (ن =١٨)**

| مسلسل | مستوى الخدمات الصحية – خدمة التمريض | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | ممتازة | ٠ | %٠.٠٠ |
| ٢ | جيدة | ٥ | %٢٧.٧٨ |
| ٣ | مقبولة وتحتاج لتحسين | ٩ | %٥٠.٠ |
| ٤ | سيئة | ١ | %١١.١١ |
| ٥ | غير متوفرة | ٠ | %٠.٠٠ |
| ٦ | ليست لدي فكرة | ١ | %٥.٥٦ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠ |

وفيما يتعلق بمستوى خدمة التمريض فإن ٢٧.٢٢% اعتبروها جيدة و ٥٥.٥٦% اعتبروها مقبولة وتحتاج لتحسين فيما اعتبرها سيئة نسبة تبلغ ١١.١١% من العينة و أن ٥.٥٦ ليست لديهم فكرة عن مستوى الخدمة.

وتتشابه هذه النتائج كثيرا مع نتائج مستوى خدمة الكشف الطبي وهذا ما يعكس حالة ترابط ما بين مستوى الخدمتين نوعا ما وقد تتأثر مستوى واحدة منهما بالأخرى وربما يكون مستوى خدمة التمريض هو المتعلق بمستوى خدمة الكشف الطبي.

**جدول رقم (٢٤)**

**مستوى الخدمات الصحية/ التجهيزات الطبية (ن =١٨)**

| مسلسل | مستوى الخدمات الصحية- التجهيزات الطبية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | ممتازة | ٠ | %٠.٠٠ |
| ٢ | جيدة | ٣ | %١٦.٦٧ |
| ٣ | مقبولة وتحتاج لتحسين | ٥ | %٢٧.٧٨ |
| ٤ | سيئة | ٤ | %٢٢.٢٢ |
| ٥ | غير متوفرة | ٦ | %٣٣.٣٣ |
| ٦ | ليست لدي فكرة | ٠ | %٠.٠٠ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠٠ |

يتضح من هذا الجدول مجموعة من الحقائق المرتبطة بمستوى التجهيزات الطبية داخل المؤسسات الصحية بالقرى في نطاق عمل الجمعيات وهي أن ١٦.٦٧ من العينة أفاد بأنها جيدة وأن ٢٧.٧٨ رأت بأنها مقبولة وتحتاج لتحسين بينما اعتبرها ١٦.٦٧ سية فيما أفاد بعضهم بأنها غير متوفرة من الأساس وكانت نسبتهم ٣٣.٣٣% من العينة وأن نسبة ٥.٥٦ لم تكن لديهم فكرة عن مستواها. وتعكس تلك النتائج ان مستوى التجهيزات الطبية في القرى إنما هي مترديه بشكل كبير حيث أن انعدام للتجهيزات في جزء كبير من الأماكن وضعف مستوى هذه الخدمة في البعض الأخر بينما المستوى الجيد لم يحظى نسبته على قناعة من الكثيرين.

**جدول رقم (٢٥)**

**يوضح مستوى الخدمات الصحية / مدى توفر الأدوية (ن =١٨)**

| مسلسل | مستوى الخدمات الصحية- مدى توفر الأدوية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | ممتازة | ٠ | %٠.٠٠ |
| ٢ | جيدة | ٣ | %١٦.٦٧ |
| ٣ | مقبولة وتحتاج لتحسين | ٥ | %٢٧.٧٨ |
| ٤ | سيئة | ٣ | %١٦.٦٧ |
| ٥ | غير متوفرة | ٧ | %٣٨.٨٩ |
| ٦ | ليست لدي فكرة | ٠ | %٠.٠٠ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠ |

يتبين من جدول مستوى الخدمات الصحية فيما يتعلق بمدى توفر الأدوية أن ١٦.٦٧ يعتبرونها جيدة وأن ٢٧.٧٨ من العينة تعتبر توافر الأدوية مقبل ويحتاج لتحسين بينما يرى ١٦.٦٧ من المبحوثين أعتبرها سيئة ، وأشار ٣٨.٨٩ % من العينة أنها ليست متوفرة أصلا وأن نسبة صغيرة منهم بلغت ٥.٥٦% ليست لديها فكرة عن المستوى الخدمة، ويبدو من النتائج السابقة أن توافر الأدوية تواجه تحديا وليست بالقدر المناسب وفقا للنتائج الواردة.

**جدول رقم (٢٦)**

**مستوى الخدمة الصحية/ خدمة التوعية الصحية (ن =١٨)**

| مسلسل | مستوى الخدمات الصحية– خدمة التوعية الصحية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | ممتازة | ٠ | %٠.٠٠ |
| ٢ | جيدة | ١ | %٥.٥٦ |
| ٣ | مقبولة وتحتاج لتحسين | ٧ | %٣٨.٨٩ |
| ٤ | سيئة | ٣ | %١٦.٦٧ |
| ٥ | غير متوفرة | ٥ | %٢٧.٧٨ |
| ٦ | ليست لدي فكرة | ٢ | %١١.١١ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠٠ |

يتبين من الجدول السابق أن وجهات النظر تباينت حول خدمة التوعية الصحية حيث أن ٥.٥٦ من العينة ترى أنها جيدة بينما يعتبرها ٣٨.٨٩ منهم مقبولة وتحتاج لتحسين بينما يعتبرها ١٦.٦٧ منهم سيئة إضافة لـ ٢٧.٧٨ أفاد بأنها غير متوافر و ١١.١١% منهم ليست لديه فكرة وتعكس هذه النتائج أن خدمة التوعية الصحية ليست بالقدر المقبول وفقا للنسب المشار إليها.

**جدول رقم (٢٧)**

**يوضح مستوى الخدمات البيئية /الصرف الصحي (ن =١٨)**

| مسلسل | مستوى الخدمات البيئية – توافر الصرف الصحي التقليدي | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | ممتازة | ٢ | %١١.١١ |
| ٢ | جيدة | ١ | %٥.٥٦ |
| ٣ | مقبولة وتحتاج لتحسين | ٣ | %١٦.٦٧ |
| ٤ | سيئة | ٠ | %٠.٠٠ |
| ٥ | غير متوفرة | ١٠ | %٥٥.٥٦ |
| ٦ | ليست لدي فكرة | ٢ | %١١.١١ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠ |

تشير نتائج الجدول السابق إلى أن ١١.١١% من العينة تعتبر توافر خدمات الصرف الصحي ممتازة ، بينما يعتبرها نسبة ٥.٥٦% جيدة، والبعض الأخر يعتبرها مقبولة وتحتاج لتحسين وكانت نسبتهم ١٦.٦٧ أما من لم تتوفر لديهم هذه الخدمة اصلا نسبتهم ٥٥.٥٦% والبعض الأخر ليست لديه فكرة عن مستوى هذه الخدمة وكانت نسبتهم ١١.١١% وتشير تلك النتائج إلى سمة أساسية وهي أنه لازالت الكثير من القرى لا تتوافر لديها شبكات الصرف الصحي التقليدي.

**جدول رقم (٢٨)**

**يوضح مستوى الخدمات البيئية / بخدمة كسح البيارات (ن =١٨)**

| مسلسل | مستوى الخدمات البيئية – كسح بيارات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | ممتازة | ٢ | %١١.١١ |
| ٢ | جيدة | ١ | %٥.٥٦ |
| ٣ | مقبولة وتحتاج لتحسين | ٧ | %٣٨.٨٩ |
| ٤ | سيئة | ١ | %٥.٥٦ |
| ٥ | غير متوفرة | ٢ | %١١.١١ |
| ٦ | ليست لدي فكرة | ٥ | %٢٧.٧٨ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠٠ |

يتضح من الجدول السابق أن خدمة كسح البيارات تلاقي قبولا نوعا ما حيث بلغت نسبة من يجدونها ممتازة ١١.١١% ومن اعتبرها جيدة ٥.٥٦% وكانت مقبولة من وجهة نظر البعض الأخر وكانت نسبتهم ٣٨.٨٩% فيما اعتبرها ٥.٥٦% من المبحوثين سيئة، وأبدى عدم معرفتهم بالأمر حوالي ٢٧.٧٨% من العينة، وتشير تلك النتائج إلى أن هذه الخدمة متوفرة بشكل ملوحظ وتلاقي قبولا عند الكثيرين وهذا ما يدلل نتائج الجدول السابق من عدم توافر الصرف الصحي التقليدي مما وجه المجتمع نحو استخدام البيارات كبديل وأوجد الطرق المناسبة للتعامل معها وفقا للموارد المتاحة

**جدول رقم (٢٩)**

**يوضح مستوى الخدمات البيئية / جمع القمامة (ن =١٨)**

| مسلسل | مستوى الخدمات البيئية – جمع قمامة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | **ممتازة** | ٢ | %١١.١١ |
| ٢ | **جيدة** | ٣ | %١٦.٦٧ |
| ٣ | **مقبولة وتحتاج لتحسين** | ٦ | %٣٣.٣٣ |
| ٤ | **سيئة** | ٤ | %٢٢.٢٢ |
| ٥ | **غير متوفرة** | ٢ | %١١.١١ |
| ٦ | **ليست لدي فكرة** | ١ | %٥.٥٦ |
| **الإجمالي** | | ١٨ | %١٠٠.٠ |

يتضح من هذا الجدول أن خدمات جمع القمامة تباين مستواها من وجهة نظر المبحوثين حيث رأى البعض أنها ممتازة وكانت نسبتهم ١١.١١% واعتبرها جيدة من كانت نسبتهم ١٦.٦٧% بينما كانت مقبولة عند آخرين وكانو يمثلوان ٣٣.٣٣% بينما اعتبرها سيئة نسبة تقارب الربع تقريبا فقد بغلت ٢٢.٢٢% بينما لم تتوفر هذه الخدمة لحوالي ١١.١١% وكان حوالي ٥.٥٦ لم تكن لديهم فكرة عن مستوى تلك الخدمة ويتضح من هذا الجدول أن هذه الخدمة فعالة في بعض المناطق وضعيفة في البعض الأخر وهذا قد يرجع للمؤسسات العاملة في تلك القرى سواءًا كانت المحليات أو الجمعيات الأهلية.

**جدول رقم (٣٠)**

**يوضح مستوى الخدمات البيئية / التشجير (ن =١٨)**

| مسلسل | مستوى الخدمات البيئية / تشجير | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | ممتازة | ٠ | %٠.٠ |
| ٢ | جيدة | ١ | %٥.٥٦ |
| ٣ | مقبولة وتحتاج لتحسين | ٥ | %٢٧.٧٨ |
| ٤ | سيئة | ٢ | %١١.١ |
| ٥ | غير متوفرة | ٧ | %٣٨.٨٩ |
| ٦ | ليست لدي فكرة | ٣ | %١٦.٧ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠ |

يتبين من الجدول السابق أن الجهود البيئية المبذولة في عملية التشجير متفاوتة من مكان لأخر حيث اعتبرها البعض جيدة وكانت نسبتهم ضئيلة حيث بغلت ٥.٥٦% وكانت مقبولة لدى نسبة رواحت ٢٧% واعتبرها البعض الأخر سيئة وكانت نسبتهم ١١.١١% بينما لم تتوفر لدى ٣٨.٨٩% من العينة، وبلغت نسبة من لم تكن لديهم فكرة عن الخدمة ١٦.٦٧%.

**جدول رقم(٣١)**

**يوضح مستوى الخدمات البيئية / التوعية البيئية (ن =١٨)**

| مسلسل | مستوى الخدمات البيئية / توعية بيئية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | ممتازة | ٢ | %١١.١ |
| ٢ | جيدة | ٢ | %١١.١ |
| ٣ | مقبولة وتحتاج لتحسين | ٩ | **50.0%** |
| ٤ | سيئة | ٠ | %٠.٠ |
| ٥ | غير متوفرة | ٣ | %١٦.٧ |
| ٦ | ليست لدي فكرة | ٢ | %١١.١ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠ |

يتضح من الجدول السابق أن خدمات التوعية البيئية تلاقي قبولا نسبيا لدى عينة الدراسة حيث بلغت نسبة من اعتبرها ممتازة ١١.١١% ومن قال أنها جيدة كانت نسبتهم ١١.١١% أيضا وهناك نصف العينة ٥٠% من اعتبرها مقبولة من وجهة نظره بينما

١٦.٦٧% ليست لديهم فكرة عن مستوى هذه الخدمة، وتعكس تلك النتائج أن جهود التوعية ربما تكون منتشرة بشكل أو بأخر داخل مناطق عمل هذه الجمعيات.

**جدول رقم (٣٢)**

**يوضح هل تسعى الجمعية لتحسين الخدمات بالتعاون مع الجهات الحكومية (ن =١٨)**

| مسلسل | الإجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ١٣ | %٧٢.٢٢ |
| ٢ | أحيانا | ٤ | %٢٢.٢٢ |
| ٣ | لا | ١ | %٥.٥٦ |
| الاجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠٠ |

يتضح من الجدول السابق أن نسبة كبيرة من الجمعيات الأهلية تسعى للتعاون مع الجهات الحكومية لتحسين الخدمات وقد بلغت تلك النسبة ٧٢.٢٢% من الجمعيات الأهلية بينما رفض ذلك الرأي ٥.٥٦% وهي نسبة قليلة بينما أشارت بعض الجمعيات إلى أنها أحيانا ما تسعى لذلك وبلغت نسبتهم ٢٢.٢٢% وهي نسبة أيضا ليست بالقليلة فهي تقارب على ربع عينة الدراسة.

**جدول رقم (٣٣)**

**يوضح طرق تحسين الخدمات التعليمية (ن =١٨)**

| مسلسل | طرق تحسين الخدمات التعليمية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | التعاون مع الأجهزة الحكومية لتسهيل دورها في تقديم الخدمة | ١٥ | %٨٣.٣٣ |
| ٢ | تقديم نفس الخدمة | ١٣ | %٧٢.٢٢ |
| ٣ | توعية المواطنين بكيفية الحصول على الخدمة | ١٢ | %٦٦.٦٧ |
| ٤ | عن طريق دراسة الاحتياجات وتحديد الأولويات | ١٠ | %٥٥.٥٦ |
| ٥ | رفع تقارير بنتائج دراسات الاحتياجات للجهات الحكومية | ٧ | %٣٨.٨٩ |
| ٦ | تقديم المشورة الفنية للجهات الحكومية | ٥ | %٢٧.٧٨ |
| ٧ | المراقبة المجتمعية | ٤ | %٢٢.٢٢ |

يتبين من الجدول السابق شكل الوسائل التي يمكن أن تتبعها الجمعيات الأهلية في التعاون مع الجهات الحكومية في مجال تحسين الخدمات الحكومية على المستوى المحلي وتراوحت نسب الموافقة على تلك الأدوات ما بين جمعية لأخرى ولكن هناك إجماع كبير على التعاون مع الأجهزة الحكومية في لتسهيل دورها في تقديم الخدمات حيث بلغت نسبة

من وافقوا على هذا الرأي٨٣.٣٣% من عينة الدراسة، كما كانت نسبة من وافقوا على تقديم نفس الخدمة كوسيلة لتسحين الخدمات نسبة ٧٢.٢٢% من الجمعيات المشاركة في الدراسة، وفيما يتعلق بآلية توعية المواطنين بكيفة الحصول على الخدمات فقد بلغت نسبة من وافقوا على هذا الرأي ٦٦.٦٧% ، بينما وافق ٥٥.٥٦ من عينة الدراسة على أن دراسة الاحتياجات ووضع أولوياتها من الوسائل التي تساعد على تحسين الخدمات، وبلغت نسبة من وافقوا على فكرة رفع تقارير بالاحتياجات المجتمعية للجهات الحكومية كآلية لتحسين الخدمات ٣٨.٨٩% من الجمعيات المشاركة في الدراسة ، بينما بلغت نسبة من وافق على فكرة تقديم المشورة الفنية للجهات الحكومية ٢٢.٧٨% ، وجاء في المركز الأخير فكرة القيام بدور المراقبة المجتمعية بنسبة بلغت ٢٢.٢٢% من الجمعيات المشاركة في الدراسة.

**جدول رقم (٣٤)**

**يوضح طرق تحسين الخدمات الصحية (ن =١٨)**

| مسلسل | طرق تحسين الخدمات الصحية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | **توعية المواطنين بكيفية الحصول على الخدمة** | ١٤ | %٧٧.٧٨ |
| ٢ | **التعاون مع الأجهزة الحكومية لتسهيل دورها في تقديم الخدمة** | ١٣ | %٧٢.٢٢ |
| ٣ | **عن طريق دراسة الاحتياجات وتحديد الأولويات** | ١٢ | %٦٦.٦٧ |
| ٤ | **تقديم نفس الخدمة** | ١٠ | %٥٥.٥٦ |
| ٥ | **رفع تقارير بنتائج دراسات الاحتياجات للجهات الحكومية** | ٦ | %٣٣.٣٣ |
| ٦ | **تقديم المشورة الفنية للجهات الحكومية** | ٥ | %٢٧.٧٨ |
| ٧ | **المراقبة المجتمعية** | ٣ | %١٦.٦٧ |

يتضح من الجدول السابق أن آلية توعية المواطنين لمعرفة كيفية الحصول على الخدمة هي أعلى نسبة في اهتمامات الجمعيات لتحسين الخدمات الحكومية حيث بلغت نسبة من وافق على تلك الفكرة ٧٧.٨٩ من الجمعيات الأهلية ، فيما كانت آلية التعاون مع الحكومة لتسهيل دورها في تقديم الخدمة في المرتبة الثانية ضمن آراء عينة الدراسة وبلغت نسبتهم ٧٢.٢٢%، وكانت نسبة الموافقين على أن دراسة الاحتياجات هي من الآليات الهامة أيضاو بلغت نسبتهم ٦٦.٦٧، وحازت فكرة تقديم نفس الخدمة على موافقة ٥٥.٥٦، بينما

حازت فكرة رفع تقارير بنتائج الاحتياجات للجهات الحكومية على ٣٣.٣٣ %، وبلغ نسبة من وافق على تقديم المشروة الفنية للجهات الحكومية على ٢٧.٧٨ وجاءت فكرة المراقبة المجتمعية كآخر العناصر قبولا للجمعيات المشاركة في الدراسة وقد بلغ نسبة من وافقوا على هذا الرأي ١٦.٦٧

**جدول رقم (٣٥)**

**يوضح طرق تحسين الخدمات البيئية (ن =١٨)**

| مسلسل | طرق تحسين الخدمات البيئية | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | **التعاون مع الأجهزة الحكومية لتسهيل دورها في تقديم الخدمة** | ١٦ | ٨٨.٨٩ % |
| ٢ | **عن طريق دراسة الاحتياجات ووضع الأولويات** | ١٤ | %٧٧.٧٨ |
| ٣ | **توعية المواطنين بكيفية الحصول على الخدمة** | ١٣ | %٧٢.٢٢ |
| ٤ | **تقديم نفس الخدمة** | ١٠ | %٥٥.٥٦ |
| ٥ | **رفع تقارير بنتائج دراسات الاحتياجات للجهات الحكومية** | ٧ | %٣٨.٨٩ |
| ٦ | **تقديم المشورة الفنية للجهات الحكومية** | ٣ | %١٦.٦٧ |
| ٧ | **المراقبة المجتمعية** | ٢ | %١١.١١ |

يشير هذا الجدول إلى أن طرق تحسين الخدمات البيئية تفاوتت فيها آراء المبحوثين حيث كان التعاون مع الأجهزة الحكومية لتسهيل دورها في المركز الأول وبلغ نسبة من وافقوا عليه ٨٨.٨٩ ، ووافق على فكرة دراسة الاحتياجات وتحديد أولوياتها نسبة ٧٧.٧٨ من العينة، وحازت فكرة توعية المواطنين بكيفية الحصول على الخدمة على موافقة ٧٢.٢٢ من العينة التي تم دراستها، ووافق على تقديم نفس الخدمة نسبة ٥٥.٥٦ من الجمعيات، بينما كانت فكرة رفع تقارير بالاحتياجات لم يوافق عليها سوى ٣٨.٨٩ من المبحوثين، وبلغت نسبة من وافقوا على تقديم المشورة الفنية للجهات الحكومية ١٦.٦٧ وجاء في المركز الأخير فكرة المراقبة المجتمعية بنسبة ١١.١١ من الجمعيات التي تم دراستها.

**جدول رقم (٣٦)**

**يوضح ما إن كانت الجمعية ترى الجمعية أن المشاركة مع الحكومة وسيلة فعالة في تنمية المجتمع (ن =١٨)**

| مسلسل | الإجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ١٤ | %٧٧.٧٨ |
| ٢ | لا | ١ | %٥.٥٦ |
| ٣ | أحيانا | ٣ | %١٦.٦٧ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠٠ |

يتبين من هذا الجدول أن نسبة ٧٧.٧٨ من الجمعيات الأهلية المشاركة في الدراسة ترى أن المشاركة مع الحكومة وسيلة فعالة في تنمية المجتمع بيمنا رفض ذلك الرأي ٥.٥٦ % من عينة الدراسة، وقد أشار ١٦.٦٧ أنه أحيانا ما تكون المشاركة وسيلة فعالة لتحيقيق التنمية.

**جدول(٣٧)**

**يوضح نسبة سابقة التعاون بين الجمعيات الأهلية والجهات الحكومية (ن =١٨)**

| مسلسل | الإجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ١٦ | %٨٨.٨٩ |
| ٢ | لا | ٢ | %١١.١١ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠٠ |

يشير هذا الجدول إلى أن ٨٨.٨٩ من الجمعيات (عينة الدراسة) كان لها سابقة تعاون مع الجهات الحكومية في مجال تقديم الخدمات ، بينما من لم يكن لهم سابقة تعاون مع الحكومة هم ١١.١١% فقط من العينة، ويمكن أن يكون هذا التعاون في صورة مشروعات مسندة من قبل الحكومة للجمعيات مثل أنشطة الحضانات ومشغل الخياطة وغيرها من المشروعات التقليلدية وليس بالضرورة أن يكون في نفس المجالات محل الدراسة

**جدول رقم (٣٨)**

**يوضح شكل المشاركة التي تمت بين الجمعيات الأهلية والحكومة في بعض الأنشطة والخدمات**

| نوع الخدمة | | شكل المشاركة |
|---|---|---|
| التعليم | مشكلة التسرب من التعليم | حصر بأسماء الطلبة المتسربين وتنفيذ زيارات لأولياء الأمور لحثهم على أهمية عودة أبنائهم للدراسة ومعالجة أسباب التسرب، وتوفير منح للطلبة لتوفير الدعم اللازم لمستلزمات الطالب الدراسية (ملابس ، كتب ، مصروفات ...إلخ) للحد من مشكلة التسرب. |
| | ضعف التحصيل الدراسي | تنفيذ مجموعات تقوية بالمدارس من خلال مدرسين متطوعين تدير جهودهم الجمعية الأهلية. |
| | محو الأمية | تنفيذ برامج تدريب للأميين على القراءة والكتابة |
| | تقديم الدعم للمدارس (دعم مادي، معينات..) | هناك بعض الجمعيات من قامت توفير بعض المعينات التي تحتاجها المدارس مثل السبورات وصيانة بعض الأثاث |
| البيئة | القمامة وكسح البيارات | توفير الجمعيات لمقطورات لجمع القمامة (جرارات ومقطورات تابعة للجمعيات أو تقوم الجمعيات بإيجارها من الوحدات المحلية لتنفيذ الأنشطة |
| | التوعية بالقضايا البيئية | توفير الجمعيات لقاعات التدريب والندوات<br>حشد المجتمع للاستفادة من برامج التوعية التي توفرها الحكومة من خلال المشروعات التي يتم تنفيذها بالتعاون مع الجمعيات الأهلية |
| | المساهمة في الإنفاق على مشروعات بيئية | بعض الجمعيات وفرت أرصدة مالية لتغطية مصرف زراعي يسبب مشكلات بيئية عديد قبل عملية التغطية |
| | سد الاحتياجات من الخدمات البيئية لبعض المواطنين | توصيل مياه الشرب لغير القادرين |
| الصحة | التوعية الصحية | تنفيذ الجمعية ندوات توعية للمواطنين من خلال أشخاص مدربين من قبل الجهات المعنية على تقديم التوعية اللازمة للمواطنين على قضايا مختلفة مثل (صحة الأم والطفل، التوعية بخطورة الأمراض الفيروسية). |

يتضح من الجدول السابق أن الملامح الرئيسة لشكل التعاون الذي يمكن أن تقدمه الجمعيات للحكومة في الخدمات تدور حول:

١. دعم بالموارد البشرية لتقديم الخدمات من خلال عملية التوعية التي تحتاج لمسئولين عن تقديمها للمجتمع
٢. كما أن للجمعيات دورفي توظيف قدراتها المادية من قاعات وجهاز وظيفي لتقديم برامج التوعية المختلفة
٣. الدعم المادي من خلال توفير الموارد للجهات التي تكون في حاجة لذلك مثل جمع تبرعات لصيانة أثاث بعض المدارس.
٤. القيام بدور بديل عن الحكومة في توصيل الخدمة لبعض المحتاجين مثل توصيل مياه الشرب لبعض الفقراء.

**جدول رقم (٣٩)**

**يوضح من كان له المبادرة في والمشاركة (ن =١٨)**

| مسلسل | الإجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | **الجمعية هي التي بادرت بالتعاون** | ١٥ | %٨٣.٣٣ |
| ٢ | **الحكومة هي التي سعت ودعت الجمعية للتعاون** | ٣ | %١٦.٦٧ |
| **الإجمالي** | | ١٨ | %١٠٠.٠٠ |

يتبين من الجدول السابق أن نسبة ٨٣.٣٣ هي التي بادرت في التعاون مع الحكومة ، بينما يرى ١٦.٦٧ من العينة أن الحكومى هي التي سعت للتعاون مع الجمعيات الأهلية.

**جدول رقم (٤٠)**

**يوضح أسباب المشاركة (ن =١٨)**

| مسلسل | أسباب المشاركة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | **قناعة الجمعية بأهمية المشاركة** | ١٦ | %٨٨.٨٩ |
| ٢ | **قدرة الجمعية على تقديم الدعم للأجهزة الحكومية** | ١٠ | %٥٥.٥٦ |
| ٣ | **توفر الموارد البشرية** | ١٠ | %٥٥.٥٦ |
| ٤ | **تشجيع الحكومة للجمعيات على المشاركة** | ١٠ | %٥٥.٥٦ |
| ٥ | **توفر الموارد المادية اللازمة للقيام بهذا الدور** | ٧ | %٣٨.٨٩ |

يوضح الجدول السابق الاعتبارات والعوامل التي تدعو الجمعية للتعاون مع الحكومة فقد كانت أهمها قناعة الجمعية بأهمية المشاركة وبلغت نسبة من وافقوا على ذلك الرأي ٨٨.٨٩ %، فيما كانت العوامل الخاصة بقدرة الجمعية على تقديم الدعم وتوفر الموارد البشرية وتشيجع الحكومة للجمعيات في نفس المستوى من الإهتمام للجمعيات (عينة

الدراسة) حيث بلغ نسبة من وافقوا العناصر الثلاثة ٥٥.٥٦% وجاء في الترتيب الأخير نسبة من وافقوا على أهمية توفر الموارد المادية اللازمة للقيم بهذا الدور. وتعكس نتائج هذا الجدول أن المبررات الرئيسة لتحقيق المشاركة هي ذات صلة ببنية الجمعية الإدارية والهيكلية وجاءت الموارد المادية في المكانة الأخيرة وهو ما يعكس أن قضية الموارد المادية ربما لا تكون عائقا في تحقيق المشاركة

**جدول رقم (٤١)**

**يوضح نسبة من يرون أن هناك معوقات للمشاركة بين الجمعيات والحكومة في تحسين الخدمات (ن =١٨)**

| مسلسل | الاجابة | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | نعم | ٦ | %٣٣.٣٣ |
| ٢ | لا | ٦ | %٣٣.٣٣ |
| ٣ | أحيانا | ٦ | %٣٣.٣٣ |
| الإجمالي | | ١٨ | %١٠٠.٠٠ |

يتبين من الجدول السابق تساوي نسب آراء المبحوثين في قضية المعوقات التي تحول دون تحقيق المشاركة فقد كانت نسب من وافق و من رفض حتى ومن قال أحيانا بأن هناك معوقات تحول دون تحقيق مشاركة فعالة بين الحكومة والجمعيات نسبة متساوية من عينة الدراسة وقد بلغت ٣٣.٣٣%.

**جدول رقم (٤٢)**

**يوضح صور المعوقات في تحقيق المشاركة (ن =١٨)**

| مسلسل | العبارات | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| ١ | ترتبطة بالجهات الحكومية مثل القوانين واللوائح والنظم الإدارية | ٧ | %٣٣.٨٩ |
| ٢ | معوقات ترتبط بتوافر الموارد المادية | ٦ | %٣٣.٣٣ |
| ٣ | ترتبط بمدى توافر الموارد والكفاءات البشرية | ٥ | %٢٧.٧٨ |
| ٤ | ترجع لمنظومة الإدارة بالجمعية | ٣ | %١٦.٦٧ |

يتبين من هذا الجدول بأن معوقات المشاركة متعددة ومن أهمها تلك المعوقات التي ترتبط بالجهات الحكومية مثل القوانين واللوائح والنظم الإدارية وقد بلغت نسبة من وافقوا على هذا الرأي ٥٨.٣٣% من عينة الدراسة، بينما كانت نسبة من رأوا أن الموارد المادية هي معوقر مؤثر في تفعيل المشاركة ٥٠% من العينة ، وهناك من رأي أن معوقات المشاركة مرتبطة أيضا بمدى توافر الموارد البشرية وبلغت نسبة من أيد هذا الرأي ٤١.٦٧ من العينة، وأشار ٢٥% من اليعنة أن معوق المشاركة قد يرجع أحيانا لمنظومة الإدارة داخل الجمعيات الأهلية.

**مقترحات المبحوثين الخاصة بكيفية مواجهة معوقات المشاركة:**

كان هناك العديد من المقترحات التي قدمها المسئولين بالجمعيات الأهلية حول كيفية تفعيل المشاركة مع الحكومة من وجهة نظرهم وقد كانت هناك العديد من المقترحات المشتركة فيما ورد من آراء وهي على النحو التالي:

- أهمية التواصل فيما بين الجمعيات الأهلية و المؤسسات الحكومية لدعم فكرة المشاركة:

وفي هذا المحور تعددت المقترحات مثل:

١- ورش عمل تجمع المسئولين الحكوميين والمسئولين بالجمعيات الأهلية لوضع التصورات التي تساهم في تفعيل المشاركه في كيفية تحسين الخدمات التعليمية والبيئية والصحية

٢- أهمية التنسيق وتحديد الأدوار لكل من الجهتين (الأهلية والحكومية) عند الحاجة لتنفيذ مبادرات أو أنشطة معينة داخل المجتمع لتفادى تضارب الجهود وتعظيم الاستفادة من قدرات كافة المؤسسات العاملة في مجال تقديم الخدمات خاصة على صعيد التعليم والصحة والبيئة.

٣- العمل على تبادل الخبرات المستمر بين المسئولين في القطاعين الحكومي والأهلي وطرح كل منهم ما هي قواعد العمل في قطاعه لتكون موضع تفهم من الجهة الأخرى.

٤- صياغة بروتوكولات التعاون اللازمة و الاتفاقات التي تساهم في تخطي العقبات الإدارية والروتينية التي قد تعوق علمية المشاركة فيما بين الحكومة والجمعيات الأهلية

٥- تدعيم التعاون لتصل لمستوى الشراكة الحقيقية متجاوزين مرحلة المشاركة والتعاون

- **ما يتعلق بالجهاز الحكومي وإعادة صياغة قناعاته لكيفية العمل والتنسيق مع الجهات الأهلية:**

١- إستصدرا قوانين تلزم الجهات الحكومية بالتنسيق والتعاون مع المؤسسات (الجمعيات الأهلية)، مع تفعيل القوانين القائمة حاليا في هذا الشأن.

٢- أن يكون هناك قناعة وإرادة داخل الحكومة لتوجيه قطاعاتها ومؤسساتها للعمل بالمشاركة مع الجمعيات الأهلية خاصة وأن هناك قناعة لدى العاملين بالجهاز التنفيذي بعدم أهمية المشاركة

٣- تفعيل قواعد ومبادئ الحكم الرشيد

- **اقتراحات تتعلق بالجمعيات الأهلية:**

١- تدريب المسئولين بالجمعيات الأهلية وتنمية معارفهم ودعم خبراتهم بمجالات بآليات عمل الجهات الحكومية على النطاق المحلي خاصة في المشروعات الخدمية وما يتطلبه ذلك من لوائح وقواعد تحكم الحكوميين في عملهم ، إذ تساهم تلك المعرفة في تسهيل التنسيق مع الحكوميين لتفادي العقبات الإدارية.

٢- تفعيل قواعد الحكم والإدارة الرشيدة على المستويين الأهلي بما يؤكد مبادئ المساءلة والشفافية وقبول النقد..إلخ

٣- أهمية تغيير قناعات العاملين بالجمعيات الأهلية و المتطوعين حول صعوبة التعاون مع المؤسسات الحكومية والعمل على كسر ذلك الحاجز.

٤- العمل المستمر على رفع التوصيات والاقتراحات المتعلقة بشأن الاحتياجات والمشكلات المجتمعية التي ترصدها الجمعيات من حين لأخر للجهات الحكومية على المستوى المحلي للنظر فيها والعمل على وضعها ضمن أولوياتها (تكوين حملات مجتمعية لتبن الحكومة مقترحات المجتمع بشأن مشكلاتهم)

## ثانيا: نتائج مقابلة الخبراء في مجالات التعليم، الصحة، البيئة

### ١- مقابلة الخبراء في مجال التعليم

**المسئولين بإدارة الجمعيات الأهلية بمديرية التربية والتعليم:**

تم مقابلة السادة المسئولين عن إدارة الجمعيات الأهلية بمديرية التربية والتعليم وهم السادة:

- جمال إبراهيم مدير إدارة الجمعيات الأهلية بمديرية الفيوم ، على حسين جاد مدير الجمعيات الأهلية بالمديرية، هشام أبو عوف رئيس قسم الجمعيات الأهلية بإدارة شرق الفيوم التعليمية
- سنوات الخبرة تتجاوز الـ ١٠ سنوات.

**١- ما هو الدور الذي تقوم به الإدارة في دعم العملية التعليمية بمركز الفيوم (بشكل موجز)؟**

الإدارة هي بمثابة همزة وصل بين المديرية والمدارس وبين الجمعيات الأهلية في نطاق عمل المديرية على مستوى المحافظة ومن ثم تقوم كل إدارة من إدارة الجمعيات بنفس الدور على مستوى إداراتها بمراكز المحافظة.

**٢- هل ترون من وجهة نظركم أن مستوى الخدمات التعليمية المقدمة داخل مركز الفيوم تمثل الوضع المرغوب أم لا ؟ ولماذا؟**

لا شك بأن الخدمات التعليمية تكتنفها الكثير من التحديات ذات ابعاد مختلفة منها ما هو مرتبط بالإمكانات والتجهيزات ومنها ما هو مرتبط بالكوادر البشرية ومنها ما هو مرتبط بالأسرة والطلبة..إلخ

**٣- هل تؤيدون تعاون/ مشاركة مع الجمعيات الأهلية لتحسين الخدمات التعليمية داخل مركز الفيوم؟ ولماذا؟**

دور الجمعيات مؤثر لا شك في تحسن الخدمة التعليمية ويمثل إضافة من خلال أمثلة عديدة مثل التبرع بأرض أو بتجهيز بعض الأثاث بالمدارس، المساهمة في تحسين مستوى التحصيل التعليمي للطلبة ذوي التحصيل الضعيف ...إلخ

**٤- هل ترون أنه يوجد دور للجمعيات الأهلية معكم في تحسين الخدمات على مستوى المركز؟**

لا توجد مبادرات قوية من الجمعيات في الوقت الحالي إلا إذا كان هناك مشروع ممول تقوم الجمعيات بتنفيذه فقط ولا تقوم بمبادرات ذاتية خارج نطاق أي مشروع ممول.

**٥- ما هو طبيعية هذا الدور إن وجد؟**

أحيانا كان يعتبر هذا الدور في إطار تبرع محدود مثل عمليات ترميم بعض المدارس التزويد ببعض الأثاث، تقديم وجبات غذائية للطلبة، ووصل في ذروته في بعض الأحيان بتبرع الأهالي بقطعة أرض لبناء مدرسة.

**٦- هل يمكن تحسين الخدمات بشكل منفصل عن التعاون مع الجمعيات الأهلية، أم ترون انه لا ضرورة لهذا التعاون**

نعم نظن أن دور الجمعيات الأهلية فاعل ومؤثر في مجال التعليم ولكن هناك بعض المعوقات الإدارية في تحقيق ذلك بشكل فعال.

**٧- من وجهة نظركم ما هي التحديات التي تواجهكم في التعاون مع الجمعيات الأهلية لتحسين الخدمات التعليمية؟**

**من أمثلة تلك التحديات:**

تحديات تواجه إتمام بروتكولات التعاون ما بين إدارة الجمعيات الأهلية وما بين مؤسسات المجتمع المدني بسبب اشتراط موافقة الوزارة ممثلة في إدارة الجمعيات الأهلية والجهة الأمنية مما ينتج ضياع العديد من الفرص.

أحيانا لا توجد مبادرات قوية من الجمعية إلا إذا كان هناك تمويل للجمعية يستلزم منه تنفيذ مشروع تعليمي.

**٨- كيف يمكن مواجهة التحديات:**

إدارة حوار بين الجمعيات الأهلية والإدارة التعليمية لمناقشة إمكانية التعاون وتلافي التحديات التي تواجه هذا التعاون وكيف يمكن تجاوزه.

**وكانت أهم الملامح والنتائج الرئيسة لتلك المقابلة هي:**

١- يعاني التعليم من مشكلات وتحديات كبيرة تحتاج لجهود كبيرة من كافة المعنيين
٢- دور الجمعيات هام ومؤثر ولكن يستدعى ذلك أن تكون الجمعيات لديها القدرة في العطاء وأن يكون لديها الموارد لتقوم بدور في دعم العملية التعليمة
٣- لا توجد مبادرات قوية من الجمعيات الا إذا كان في إطار مشروعات ممولة من جهات مانحة.

٤- الروتين واللوائح تعوق فرص كثيرة للمشاركة مع الجمعيات الأهلية والمؤسسات الأخرى التي تود تقديم يدع الدعم والمساهمة في مجال التعليم وذلك بسبب مركزية القرار.

## ٢- مقابلة الخبراء في مجال التعليم/ المسئولين بالتعليم الأزهري:

تم مقابلة الشيخ مصطفى على محمد وافي رئيس الادارة المركزية لمنطقة الفيوم الأزهرية حيث درا النقاش حول مدى وجود دور للجمعيات الأهلية في التعاون والعمل مع إدارة الأزهر الشريف بالفيوم في مجال التعليم وقد أشار إلى أنه لا دور ولا تعاون مطلقا مع الجمعيات الأهلية وذلك حسب وجهة نظره بأنهم لا يقبلون إعانات من أي جهة حتى لا يكونوا تحت ضغوط إملاءات معينة خاصة وأن الأزهر جهة مستقلة لا ينبغي أن تقع تحت أي ضغوط ومنهجه لا يسمح له العمل مع جهات يمكن التخوف من مصادر تمويلها وربما يسبب ذلك أشكال القلق من هذه المؤسسات وتمويلها وأهدافها لذا لا يوجد تعاون مع الجمعيات الأهلية في أي إطار

**نتائج المقابلة:**

- أن الأزهر الشريف لا يتعاون مع الجمعيات الأهلية في مجال تحسين الخدمات التتعليمية المقدمة نظرا لاعتبارات القلق من مصادر تمويل تلك الجهات والخوف من تأثيرها على مسيرة العمل داخل مؤسسات الأزهر.

**٣- تحليل مضمون مقابلة الخبراء في مجال الصحة**

**مدير مركز الأمومة والطفولة (المسئول عن تنسيق العمل بين الجمعيات الأهلية ومديرية الصحة بالفيوم)**

**البيانات الأولية:**

- الإسم/ د/ رجاء أحمد
- الوظفية: مدير مركز الامومة والطفولة بالمركز الطبي الحضري بحي الجامعة
- سنوات الخبرة تتجاوز الـ٢٠ عام

**١- ما هو الدور الذي تقوم به الإدارة في دعم الخدمات الصحية بمركز الفيوم ؟**

إدارة مركز الامومة والطفولة قام بالعديد من المهام والأنشطة المعنية بالعمل بالتعاون مع الجمعيات الأهلية داخل محافظ الفيوم وهو الجهة التي تنسق التعاون مع المجتمع المدني على مستوى المحافظة ، هذا بالإضافة لتنسيق التعاون مع الجهات المانحة المعنية بالعمل في تنفيذ مشروعات في مجال الخدمة الصحية

**٢- هل ترون من وجهة نظركم أن مستوى الخدمات الصحية المقدمة داخل مركز الفيوم تمثل الوضع المرغوب أم لا ؟ ولماذا؟**

الخدمات الصحية في مركز الفيوم ربما تحتاج لبعض التحسين للإرتقاء بالخدمة الصحية المرغوبة للسكان

**٣- هل تؤيدون تعاون/ مشاركة مع الجمعيات الأهلية لتحسين الخدمات الصحية داخل مركز الفيوم؟ ولماذا؟**

بالطبع أؤيد ذلك خاصة، لأن الجمعيات لديها القدرة في النفاذ والتواصل مع المجتمع بشكل جيد لتنفيذ حملات الدعوة وكسب التأييد.

**٤- هل يوجد دور للجمعيات الأهلية في تحسين الخدمات التي تقومون بها على مستوى المركز؟**

هناك دور للجمعيات في تحسين الخدمات الصحية في المشروعات التنموية في المجال الصحية التي يتم تنفيذها بالتعاون مع تلك الجمعيات وفقا لبرتوكولات تعاون مع الجهات المانحة والجمعيات والمؤسسة المعنية بمجال الصحة في الفيوم.

**٥- ما هو طبيعة هذا الدور إن وجد؟**

هناك تعاون قائم بالفعل مع مجموعة من الجمعيات على مستوى محافظة الفيوم وليس مركز الفيوم فحسب، ولكن على مستوى المركز فإن هناك بعض الجمعيات المشاركة في أنشطة مشروع ممول من الصندوق الاجتماعي من جهة وبعض الجمعيات الأهلية من جهة أخرى والطرف الثالث في هذا التعاون ممثل في مديرية الصحة ممثلة في مركز رعاية الأمومة والطفولة ويقوم على الدور الطبي داخل القرى الوحدات والمؤسسات الصحية في تلك القري.

ويقوم هذا المشروع على محور رئيسي وهو رفع الوعي الصحي لدي السيدات من خلال مجموعة من المرشدات الصحيات التي تقوم الجمعيات بترشيحها للعمل بالمشروع والحصول على بعض البرامج التدريبية التي تؤهلها للقيام بدورها في عملية التوعية الصحية في مجالات مختلفة (متابعة حمل ، تنظيم الأسرة رعاية الطفل،..)، وآلية العمل هنا تستند إلى أن الجمعية تقوم بدورها في نطاق خمس وحدات صحية في أكثر من مكان من خلال المرشدات الصحيات اللاتي تم تأهيلهن.

**٦- هل يمكن تحسين الخدمات بشكل منفصل عن التعاون مع الجمعيات الأهلية، أم ترون انه لا ضرورة لهذا التعاون**

تحسين الخدمات الصحية لا شك يتأثر إيجابيا في حال توافر دور للجمعيات الأهلية ولكن إن لم يتوفر فإن الخدمات سيتم تقديمها ربما بشكل عادي ولكن في بعض الأحيان يكون دور الجمعيات مؤثر خاصة في تنفيذ برامج التوعية ودعم والوحدات والمؤسسات الصحية داخل القرى

**٧- من وجهة نظركم ما هي التحديات التي تواجهكم في لتعاون مع الجمعيات الأهلية لتحسين الخدمات الصحية؟**

لا توجد تحديات بالشكل الكبير ولكن الأمر يتوقف على وجود فرصة وتمويل لهذا التعاون المشترك.

من أمثلة تلك التحديات:

مشكلات في تنفيذ برامج الدعوة وكسب التأييد حول قضايا معينة في المناطق التي لا يكون فيها تعاون مع الجمعيات الأهلية، ومواجهة بعض الصعاب في هذه الناحية.

**٨- بماذا تقترحون لتحسين الخدمات بالتعاون مع الجمعيات الأهلية**

ضـرورة التواصـل المسـتمر والحـوار مـع الجمعيـات الأهليـة ذات الاهتمـام بتقـديم الـدعم والتعاون في مجال الخدمات الصحية

**ومن أهم نتائج تلك المقابلة:**

١. الجمعيات الأهلية لها دور هام في النفاذ للمجتمع ولها القدرة على مساندة القطاع الصحي وتذليل عقبة التواصل مع الناس خاصة في برامج التوعية الصحية.
٢. قطاع الصحة يحتاج لجهود كبيرة لتحسين مستوى الخدمة التي يحصل عليها المواطن داخل قرى مركز الفيوم وذلك نظرا لضعف الامكانات والموارد.
٣. لا يتوقف تحسين الخدمات الصحية إذا توقف دور الجمعيات الأهلية ، كما أن استمرار دور الجمعيات الأهلية مرتبط بشكل أو بأخر باستمرار توافر مصادر تمويلها.

## ٤- تحليل مصمون مقابلة الخبراء في مجال البيئة

## مسئولي إدارة البيئة بالمحافظة ، مسولي فرع جهاز شئون البيئة

تم مقابلة السيد حسام شعبان: مسئول الإدارة البيئية بفرع جهاز شئون البيئة بالمكتب الإقليمي بالفيوم ، يوم الأحد الموافق ٢٠١٤/١٠/١٢، الدكتور محمد عبد الستار مدير إدارة البيئة بمحافظة الفيوم يوم الإثنين الموافق ١٣ /١٠ ٢٠١٤.

### ١- ما هو الدور الذي تقوم بها إدارة البيئة في المجتمع ؟

### على المستوى الجغرافي

المكتب الإقليمي لجهاز شئون البيئة بالفيوم هو ممثل جهاز شئون البيئة (وزارة الدولة لشئون البيئة) على مستوى الجمهورية ، وقد كان الفرع منشأ في إطار خطة الجهاز لإقامة فروع إقليمية بالمحافظات .

وعلى الجانب التاريخي لنشأة الجهاز فقد كان الاهتمام بالبيئة في مصر منذ الثمانينات فقد أنشا في عام ١٩٨٣ وكان الإهتما الأول له هو المحميات الطبيعية،إلى أن تم وضع قانون البيئة رقم ٤ لعام ١٩٩٤ وتم تعديله بقانون ٩ لعام ٢٠٠٩ ليتعدى مجالات عمل الجهاز فكرة الحفاظ على المحميات الطبيعية وحسب بل تجاوز ذلك الأمر ليشمل وضع كافة السياسات التي تعمل على الحفاظ على البيئة في مصر.

وفيما يتعلق بالتسلسل الهيكلي للجهاز فإن وزارة الدولة لشئون البيئة تقوم بإدارة العمل الفني البيئي على مستوى الجمهورية من خلال مجموعة من المكاتب الإقليمية، كما أن هناك مجموعة من المكاتب المحلية لجهاز شئون البيئة داخل كل محافظة من المحافظات(إدارة البيئية ) تتبع فنيا إدارة الجهاز بينما تتبع ماليا وإداريا السلطة المحلية (إدارة المحافظة) ويعمل هذا المكتب بإعتباره فرع لجهاز شئون البيئة على المستوى المحلي ويُعنى بالعمل على معالجة المشكلات البيئية في المحافظة تحت إدارة السلطة المحلية إلى أن أصبح داخل كل وحدة إدارية محلية مسئول محلي عن البيئة يعمل على التصدي للعمل البيئي المتعلق بمحيطه الإداري والجغرافي وفق خطة عمل الوحدة الإدارية التي يتبع لها والقدرات المتاحة لديه.

### على المستوى الفني (الخدمات ونوعيتها)

يعتبر عمل جهاز شوءن البيئة فينا فنيا بالأساس فهو معنيُ بشكل رئيسي بوضع السياسات البيئية على مستوى الدولة على سبيل المثال: (كأن يتم وضع مواصفات المدفن الصحي للمخلفات، وضع معايير محطة ترحيل المخلفات،... تقييم الأثر البيئي للمشروعات ...إلى غير ذلك من الأمور) وليس معنيا كما يمكن أن يتصور البعض بمسألة رفع المخلفات والقمامة من الشوارع في حي من الأحياء أو القرى إذا إن ذلك يعد من اختصاص مسئول البيئة في الإدارة المحلية سواء كان في مكتب المحافظة أو الحي أو الوحدة المحلية.

**٢- <u>هل ترون من وجهة نظركم أن مستوى الخدمات البيئية المقدمة تمثل الوضع المرغوب أم لا ؟ ولماذا</u>**

للأسف لازالت الخدمات لم ترقى للمستوى المطلوب للمواطن ولكن الجهاز يحاول قدر المستطاع بالتعاون الجهات المعنية بتذليل العقبات التي تواجه وجود بيئية صحية وآمنة على المواطن قدر المستطاع من خلال السياسات والمعايير والاشتراطات البيئية التي توضع من قبل الجهاز فيما يتعلق بأي عمل داخل المجتمع.

**٣- <u>هل تؤيدون تعاون/ مشاركة مع الجمعيات الأهلية لتحسين الخدمات التي تقدمونها؟ ولماذا؟</u>**

بكل تأكيد نعتقد أن مشاركة الجمعيات تساعد في تحسين الخدمات لأنه لها دور هام وفاعل في مجال الحفاظ على البيئة داخل المجتمع ومن ثم تعويض النقص في حجم الخدمات البيئية المقدمة للمجتمع من قبل الحكومة، لهذا نجد أن دور الجمعيات دور حيوي وهام ومؤثر بشكل حقيقي.

كما أن جهاز شئون البيئة به إدارة مركزية على مستوى الجمهورية معنية بالعمل مع الجمعيات الأهلية في حال وجود مشروع أو خدمة تستدعي وجود دور للجمعيات الأهلية أو منحة مقدمة وينبغي أن تقدم من خلال جهة أو مؤسسة أهلية فإنه يتم ذلك بالتنسيق مع مسئولي المكاتب الإقليمية للتنسيق بدورهم مع الجمعيات الأهلية في المحافظات للتعاون في مثل تلك المشروعات البيئية.

**٤- <u>هل يوجد دور للجمعيات الأهلية في تحسين الخدمات التي تقومون بها على مستوى المركز؟</u>**

هناك دور بالفعل – أحد الأمثلة :قرية وليدة قامت بتوصيل خدمة الصرف الصحي التقليدي في قرية عبد القوي شعيتان على بحيرة قارون ،التعاون مع بعض الجمعيات من خلال مشروعات ممولة من الصندوق الإجتماعي في إطار المشروعات كثيفة العمالة لتمويل بعض الجمعيات بجرارات ومقطورات لجمع القمامة

**٥- <u>ما هو طبيعية هذا الدور إن وجد؟</u>**

سد الفجوة التي في تقديم الخدمات الحكومية مثل كسح البيارات وجمع القمامة تقوم بها الجمعيات الأهلية نظير بعض الاشتراكات من قبل الأهالي .

**٦- <u>هل يمكن تحسين الخدمات بشكل منفصل عن التعاون مع الجمعيات الأهلية، أم ترون انه لا ضرورة لهذا التعاون</u>**

يمكن تحسين الخدمات البيئية بشكل أو بأخر بعيدا عن الجمعيات الأهلية ، ولكن أعتقد أن دور الجمعيات الأهلية سيكون أكثر تأثير في حال التعاون معها خاصة أن من ضمن أهم معايير تنفيذ أي مشروع بيئي لابد من إدراج المجتمع في التخطيط واخذ رأيه في طبيعية هذا المشروع لضمان ترحيب المجتمع به والحفاظ على المشروع فيما بعد: مثال حديقة تم انشاؤها بالتعاون مع احدى الجمعيات امام مبنى التأمين الصحي في حي الجامعة قائمة إلى الأن نظرا لأن المجتمع هو من شارك وساهم في إنشاءوها.

**٧- <u>من وجهة نظركم ما هي التحديات التي تواجهكم في لتعاون مع الجمعيات الأهلية لتحسين الخدمات البيئية؟</u>**

اعتقد أن مشكلة قدرة الجمعية على الاستدامة والاستمرارية في بعض المشروعات التي تقدمها هي عائق وتحدي يحول دون قدرة الجمعية على تقديم او التعاون في سد الفجوة في خدمة بيئية ما (حيث أن ضعف التدفق المالي في بعض المشروعات يضطر الجمعية لإيقاف المشروع لحين تدبير مورد له أو إيقافه للأبد نظرا لعجزها في توفير الموارد اللازمة لتشغيله.

**٨- <u>بماذا تقترحون لتحسين الخدمات بالتعاون مع الجمعيات الأهلية</u>**

- الجهاز لديه القدرة في تقديم الدعم الفني اللازم للجمعيات والتدريب اللازم لرفع كفاءة العاملين بالجمعيات في المشروعات البيئية التي يقومون بها ، ويمكن له أحيانا أن يدعم في إطار الموارد المتاحة ببعض التجهيزات والمعدات، هذا إضافة

للمنح المتوفرة عن طريق الجهات المانحة التي يمكن ان تدخل في تمويل مشروعات للجمعيات الأهلية من خلال التنسيق مع جهاز شئون البيئة.

- تقديم الدعم الفني اللازم للجمعيات
- ضرورة أن يكون هناك تقنين وتشريع يسهم في تفعيل دور الجمعيات الأهلية في المجال البيئي وخاصة في مجال المراقبة المجتمعية وتنفذ مبادرات بيئية بالتعاون مع الحكومة. خاصة وأن الجمعيات أثبتت قدرتها في تحقيق دور مؤثر من خلال ادوارها في مجال الحفاظ على البيئة ومشروعات جمع القمامة والمخلفات.
- توفير ٨٥ فدان لإقامة مصنع تدوير مخلفات وتحويلها لسماد عضوي وطاقة
- توطيد العلاقة بين الجمعيات والوحدات المحلية للإستفادة من الإمكانات المتاحة بالوحدات المحلية داخل القرى لدعم جهود الجمعيات في مجال البيئة وفي نفس الوقت تفعيل دور الوحدة المحلية في تقديم الخدمات البيئية.

**<u>من أهم نتائج مقابلة مسئولي قطاع البيئة:</u>**

١. قطاع البيئة لديه الكثير من التحديات منها عدم توافر أماكن لتجميع المخلفات
٢. الحاجة لإقامة مصنع تدوير مخلفات.
٣. ضعف القدرات الحكومية في تغطية كافة المناطق لجمع القمامة وإسناد هذا الدور للجمعيات الأهلية من خلال بروتوكولات تعاون ومشروعات ممولة من جهات أخرى مثل الصندوق الاجتماعي.
٤. الجمعيات الأهلية لها دور بارز ومؤثر في مشروعات البيئة داخل محافظة الفيوم خاصة في مجل جمع القمامة وكسح البيارات، وتواجه تحديا في الاستمرار في تنفيذ الأنشطة في حال توقف التمويل.

## ثالثاً:النتائج النهائية للدراسة

**المحور الأول: المتعلق بدور الجمعيات الأهلية في مركز الفيوم**

١. أشارت نتائج الدراسة إلى أن الجمعيات الأهلية تقوم بدور ملموس في تقديم الخدمات الإجتماعية والتنموية للمجتمع في مختلف المجالات ولمختلف الفئات من خلال الأنشطة والمشروعات التي تقدمها الجمعيات في مجالات رعاية الأطفال، مشروعات تستهدف المرأة، ومشروعات لزيادة الدخل وتوفير فرص العمل ومشروعات الخدمات البيئية والصحية..إلخ.

٢. وكان من النتائج أن للجمعيات خبرات وتجارب على مدار سنوات عديدة يمكن الإستفادة منها نظرا لنفاذها لمختلف قطاعات المجتمع يسهل معه تنفيذ اي مبادرات مستقبلية تستهدف تحقيق تنمية.

٣. يمثلو الرجال نسبة كبيرة في المنظومة الإدارية للجمعيات خاصة على مستوى مجالس الإدارات.

٤. ٧٥% من المشروعات التي تقوم بها الجمعيات من تمويل خارجي سواء كان دعما حكوميا أو من جهة مانحة.

٥. تعتمد الجمعيات في معرفة احتياجات المجتمع المحيط على عدة وسائل أهمها اللقاءات الجماهيرية ومشاهدات وملاحظات مسئولي الجمعيات داخل المجتمع ومن ثم تأتي الوسائل الأخرى الأكثر قوة ودقة وعليمة في ترتيب متأخر مثل الاستقصاءات والمناقشات المركزة .

٦. تُمثل المشكلات البيئية والإقتصادية أهم المشكلات التي يعاني منها مجتمع مركز الفيوم وفقا لرؤية الجمعيات الأهلية ويتبع ذلك مشكلات التعليم والصحة.

٧. الجمعيات الأهلية في حاجة لبناء علاقة تعاون جيدة مع الوحدات المحلية لتسهيل القيام ببعض الخدمات بالإعتماد على الموارد والإمكانات المتاحة لدى الجهتين.

٨. يعد التمويل الخارجي (حكومي،مانحين) عامل أساسي في قدرة الجمعية على الإستمرار في تنفيذ مشروعاتها ومبادرتها.

**المحور الثاني: الخدمات (مستواها/ تحسينها)**

**أ. مستوى الخدمات**

إن ارتفاع مستوى الخدمات الأساسية أو وجودها في الحد الأدنى المقبول بما يلزم لحفظ حياة كريمة للإنسان ينعكس بشكل مباشر على قدرة هذا الإنسان في القيام بدوره لبناء وطنه من بناء، وعلى العكس تماما تدنيها وتدهورها أو عدم توفرها من الأساس يشكل خطرا كبيرا على حق الإنسان في العيش الكريم من جانب ومن جانب آخر يشكل عبئا على الدولة في كون هذا الإنسان سيكون في حاجة لرعاية إضافية نظرا لما قد يصيبه من مشكلات مترتبة على عدم توافر تلك الخدمات وتدخل الدولة هنا في دائرة مفرغة هل تعاجل المشكلة أم تعالج آثارها.

**وكان من أهم النتائج التي خرجت بها الدراسة حول قضية الخدمات وتحسينها:**

**١. <u>التعليم</u>**

من خلال استطلاع وجهة نظر الجمعيات الأهلية حول تلك الخدمة اتضح سمات رئيسية لتلك الخدمة أن بها قصور وضعف في مستوى خاصة فيما يتعلق بجودة الخدمة داخل المدارس وتوفير المعينات والتجهيزات اللازمة للعملية التعليمية، وتتميز الخدمات المقدمة في مجال رياض الأطفال بجودتها النسبية في المدراس التي تتواجد فيها هذه الخدمة، أما فيما يتعلق بفصول محو الأمية فهي مقبولة نسبيا ،ومدارس الفصل الواحد فإنها غير منتشرة بشكل وهو أمر يرجع عادة لقلة الجهات الداعمة لتلك المشروعات ويرتبط أيضا بحجم احتياج المجتمع لهذه الخدمة فليس بالضرورة عدم وجود الخدمة في مجتمع ما أن ذلك يعد قصورا.

**٢. <u>الصحة</u>**

أهم ما يميز هذا المحور أن خدمة الكشف والتمريض لاقت قبولا محدودا، إضافة لبرامج التوعية الصحية فهي متواجدة بشكل أو بأخر على خريطة الأنشطة التي تقدم للمجتمع، ولكن فيما يتصل بتوافر الأدوية وتوافر الأجهزة الطبية فلم تجد استحسانا من الكثيرين وهو ما يعكس ضعف في هذين الأمرين.

**٣. <u>البيئة:</u>**

يعبر مستوى الخدمات البيئية في مركز الفيوم عن حالة من الضعف النسبي وذلك لوجود أكثر من عامل أولهم هو عدم توافر خدمة الصرف الصحي التقليدي على

نطاق وسع حتى وأن توافرت في قرى قليلة (القرية الأم في الوحدات المحلية) – فإنه يكتنفها بعض المشكلات وهذا ما جعل المجتمع يتوجه نحو طرق الصرف الصحي غير التقليدي من خلال البيارات والاعتماد على خدمات كسح للبيارات كبديل لعدم وجود صرف صحي عادي، كما تعد مشكلة القمامة واحدة من المشكلات الرئيسة في هذا القطاع.

**ب. تحسين الخدمات:**

الجمعيات لديها الاستعداد للتعاون في تحسين الخدمات الحكومية على المستوى المحلي حسب قدراتها ووفقا لآليات تستطيع القيام بها مثل:

- التعاون مع الأجهزة الحكومية لتسهيل دورها في تقديم الخدمة أو تقديم نفس الخدمة أو توعية المواطنين بكيفية الحصول على الخدمة عن طريق دراسة الاحتياجات وتحديد الأولويات أو رفع تقارير بنتائج دراسات الاحتياجات للجهات الحكومية،أو تقديم المشورة الفنية للجهات الحكومية أو فكرة المراقبة المجتمعية.
- كما اختلفت وجهات نظر الجمعيات حول دورها المتوقع في كيفية تحسين لتحسين الخدمات، ووفقا للإقترحات الواردة بنتائج الدراسة فكانت هناك تباينات حول نفس الطريقة بالنسبة للخدمات الثلاثة إلا أن فكرة المراقبة المجتمعية بالنسبة للخدمات جميعا كانت أخرى شئ تفكر فيه الجمعيات وأهم ملامح هذا التفاوت:

- <u>الخدمات التعليمية:</u>

التعاون مع الأجهزة الحكومية لتسهيل دورها في تقديم الخدمة هو الأولوية الأولى للجمعيات في الخدمات التعليمية ثم العمل على تقديم نفس الخدمة وتوعية المواطنين ..إلخ حسب ما ورد من نتائج سبق ذكرها.

أن الأزهر الشريف لا يتعاون حاليا ولا يتطلع للتعاون مع الجمعيات الأهلية في مجال تحسين الخدمات التتعليمية المقدمة نظرا لاعتبارات القلق من مصادر تمويل تلك الجهات والخوف من تأثيرها على مسيرة العمل داخل مؤسسات الأزهر.

- الخدمات الصحية:

كانت توعية المواطنين هي الوسيلة الأولى في عمليات التدخل لتحسين الخدمات تبع ذلك التعاون مع الأجهزة الحكومية لتسهيل دورها ثم تلى ذلك دراسة الاحتياجات وجاء في المرتبة الأخيرة المراقبة المجتمعية

- الخدمات البيئة:

فكانت أهم طرق ووسائل تحسين الخدمات هي التعاون مع الأجهزة الحكومية ثم عن طريق عمل دراسة لاحتياجات المجتمع وكانت ثالث وسيلة هي فكرة توعية المواطنين..إلخ وجاء في المرحلة الأخيرة آلية المراقبة المجتمعية على الجهود الحكومية ، وذلك يتوافق مع نتائج دراسة مدحت محمد الرفاعي [1]"دور المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة البيئية التي أشارت إلى تنامي الاهتمام بالبيئة من جانب المنظمات غير الحكومية تزايد مع تزايد مشكلات البيئة واتجاه الحكومة المصرية للإهتمام بالبيئة

**المحور الثالث: المشاركة وتأثيرها على التنمية**

١. هناك قناعة لدى المسئولين بالجمعيات الأهلية عن أهمية المشاركة ودورها في تحسين مستوى الخدمات الحكومية على المستوى المحلي بمركز الفيوم
٢. المسئولين الحكومين لديهم قناعة أيضا بأن دور الجمعيات الأهلية هام في دعم الجهود الحكومية خاصة لما يميز الجمعيات من قدرة في النفاذ للمجتمع وقدرة في حشد وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ أي مبادرات، وعلى جانب آخر هناك من يرى أنه في بعض الأحيان يتعذر على الجمعيات المساهمة في أي أنشطة نظرا لضعف التمويل ونقص في الموارد المادية خاصة بعد انتهاء المشروعات الممولة من الجهات المانحة.
٣. هناك بعض الملامح البسيطة للمشاركة من خلال بعض المبادرات والأنشطة التي تتم بالتعاون بين الحكومة والجمعيات وتظهر بشكل واضح في مجال البيئة وبشكل محدد في أنشطة جمع القمامة وكسح البيارات.
٤. هناك العديد من الاعتبارات والأسس التي يمكن للجمعيات أن تبني عليها قراراه بالمشاركة في تحسين الخدمات من أهمها قناعة الجمعية نفسها بضرورة المشاركة

---

(١) مدحت محمد الرفاعي : دور المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة البيئية مع التطبيق على قضية تلوث الهواء في جمهورية مصر العربية، مرجع سبق ذكره، ٢٠١١

ومن ثم توفر الموارد والقدرات المادية والبشرية يلي ذلك إتاحة الحكومة الفرصة للجمعيات للقيام بذلك الدور.

٥. وفيما يخص معوقات المشاركة فيأتي في المقام الأول العوائق النابعة من الجهات الحكومية مثل الروتين الذي قد يعوق ذلك أو عدم وجود قوانين تنظم وتسهل عملية المشاركة. ويأتي في المرتبة الثانية لتلك المعوقات عدم توافر القدرة والموارد اللازمة لتحقيق المشاركة من جانب الجمعيات وهذه الآراء وردت من كلا الطرفين الحكوميين والمسئولين في الجمعيات الأهلية.

٦. تعكس نتائج الدراسة الميدانية سواء في الجزء الخاص بالجمعيات أو المسئولين الحكوميين أن كليهما رأى أن هناك ضرورة من إعادة النظر في التشريعات القائمة الخاصة بضرورة وجود دور للجمعيات ومساهمة في دعم جهود الحكومة في الخدمات على المستوى المحلي، أو إصدار تشريعات تساعد الجهات التي ليس لديها ما يدعم ذلك التوجه.

## رابعاً: مدى تطابق النتائج وتساؤلات الدراسة

### ١. ما طبيعة الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع بمركز الفيوم؟

في إطار نتائج الدراسة فإنها تناولت جانبا من الدور الذي تقوم به الجمعيات الأهلية خاصة فيما يتعلق بمجالات التعليم والصحة والبيئة ولم تتوقف كثيرا الدراسة عند كافة أدوار الجمعيات إلا من بعض الملامح الرئيسة لأنشطتها داخل مركز الفيوم والتي كان التركيز فيها على مشروعات التعليم والإقراض ورعاية الطفولة والنشئ ثم حماية البيئة ومشروعات الصحة، كما اتضح أن الجمعيات حينما تشرع في تنفيذ مشروعاتها فإنها أحيانا كثيرة ما تعمل على معرفة واقع المجتمع أيا ما كانت تلك الآليات التي تستند إليها في الوصول لذلك الواقع (سواء كانت دراسات أو لقاءات مع افراد المجتمع أو حتى بخبرة مسئولي الجمعية باعتبارهم مجموعة من هذا المجتمع)، هذا بالاضافة إلى أن نتائج الدراسة أوضحت مدى قدرة الجمعيات في استدامة مشروعاتها حيث ظهر من النتائج أن جزء كبير من تلك المشروعات ممول من جهة خارجية سوء كانت جهات مانحة أو حكومية حيث وصلت نسبها ما يتجاوز ٧٥% والنسبة الاقل تعتمد على قدرات الجمعية الذاتية في حشد الموارد المجتمعية، وهو ما يعكس تحديا في قدرة تلك المؤسسات في الإستغناء عن المنح بشكل كامل على الأقل في الوقت الحاضر و ضعف في قدرتها على الاستمرار حال توقف ، وتشير النتائج إلى أن المشروعات المتوقفة حتى الان تصل لنسبة تقارب ثلث المشروعات.

ويتضح مما سبق أن هناك بعض التوافق مع دراسة عن دور المنظمات غير الحكومية في إصلاح سياسات التعليم الأساسي في مقاطعة لوساكا بـ زامبيا[1] التي أشارت إلى أن المنظمات غير الحكومية تساهم في الحد من المشكلات التعليمية إلا أنهم يحتاجون لدعم السياسات الاساسية للتعليم التي تصب في احتياجات كافة الأطفال خاصة المهمشين والضعفاء في المقام الأول.

(1)Mwanza,Peggy: Role of non-governmental organisations in basic education policy reform in Lusaka province of Zambia, University of Edinburgh, 2013 http://hdl.handle.net/1842/8943

**٢. كيف تنظر الجمعيات الأهلية لمستوى الخدمات (التعليمية، الصحية، البيئية) التي تقدمها الأجهزة الحكومية على المستوى المحلي؟**

في ضوء نتائج الدراسة يتضح أن الخدمات بشكل عام يشوبها ضعف وقصور فيما يتعلق بجودة الخدمة والتجهيزات والموارد اللازمة لتأديتها خاصة في مجال التعليم والصحة، واستندت تلك الرؤية لخبرة ومعرفة المسئولين بالجمعيات الأهلية بطبيعة المشكلات المحيطة بهم ومعرفتهم بالمؤسسات المحيطة داخل المجتمع و مستوى الخدمات المتاحة قدر الامكان...، وكانت النتائج الخاصة بمستوى الخدمات قد تناولت كل عنصر من الخدمات محل الدراسة من خلال مجموعة عناصر فرعية .

**٣. ما هي طبيعة العلاقة بين الجمعيات الأهلية والأجهزة الحكومية في مجال تحسين الخدمات (التعليمية، الصحية، البيئية)؟**

- اتضح من نتائج الدراسة أن الدور فيما بين الجمعيات الأهلية والحكومة في تحسين الخدمات على المستوى المحلي قائم بشكل أو بآخر ولكنه ليس بالقدر المناسب خاصة وأن جزء كبير من هذا التعاون تأخذ الجمعيات فيه زمام المبادرة وتنحصر في جهود ثانوية في دعم جهود الدولة على المستوى المحلي ولكنها في نفس الوقت جهود يمكن البناء عليها وترسيخها، وكان أكثر الأدوار في مجال التعليم والبيئة على السواء أما مجال الصحة فكنت فيه الجهود محدودة ترتبط فقط بدور التوعية وحشد المجتمع للإستفادة من خدمات التوعية.
- كما أن تقدم العلاقة مع الحكومة لتكون فاعلة يكتنفها بعض المعوقات التي كانت تشكل شغلا شاغلا لكثير من الجمعيات والمسئولين الحكوميين على السواء كلُ منهم يراها حسب وجهة نظره ، و كان من أهمها الروتين واللوائح والقوانين إضافة للموارد والامكانات المتاحة بالاضافة لمنظومة الإدارة داخل الجمعيات نفسها التي ربما تكون عائقا في وقت ما ،وهذا ما أكدت عليه أحد الدراسات السابقة دراسة سامية بارح[١] (التعاون بين المنظمات العامة في مجال الرعاية الصحية على المستوى المحلي) والتي أشارات إلى أن هناك معوقات للتعاون بين المنظمات العاملة في مجال الرعاية الصحية تتمثل في

(١) سامية بارح: التعاون بين المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في مجال الرعاية الصحية على المتسوى المحلي، مرجع سبق ذكره، ١٩٩٢

القوانين والتشريعات إضافة عدم وجود مؤسسات متخصصة في التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية

**٤. ما دور الجمعيات في تحسين تلك الخدمات؟**

- بينت نتائج هذه الدراسة أن الدور المتوقع (الذي تسعى له) للجمعيات في حال تعاونها مع الجهات الحكومية لتسحين الخدمات يتباين حسب نوع الخدمات التي تسعى لها الجمعيات فدورها المتوقع في تحسين التعليم بخلاف دورها في مجال البيئة وكذلك الصحة حيث يتوقع دور الجمعيات في التعليم التعاون مع الأجهزة الحكومية لتسهيل دورها في تقديم الخدمة هو الأولوية الأولى للجمعيات في الخدمات التعليمية ثم العمل على تقديم نفس الخدمة وتوعية المواطنين ..، بينما الخدمات الصحية تتطلع الجمعيات لبذل جهد في مجال توعية المواطنين بجانب تسهيل دور الجهات الحكومية في تقديم الخدمات، أما دورها في مجال البيئة يدور حول قدرتها في القيام بدراسات حول الاحتياجات المجتمعية في مجال البيئة ..إلخ

**٥. ما التوصيات التي تساعد في تفعيل دور الجمعيات لتحسين الخدمات الحكومية (التعليمية، الصحية، البيئية) على المستوى المحلي؟**

وقد أجابت نتائج الدراسة على هذا التساؤل من خلال عدة محاور رئيسية منها ما يتعلق بالمقومات التي تساعد على نجاح المشاركة وعلى جانب آخر ما يعوق تلك المشاركة بين كل من الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية:

- هناك قناعة لدى المسئولين بالجمعيات الأهلية عن أهمية المشاركة ودورها في تحسين مستوى الخدمات الحكومية على المستوى المحلي بمركز الفيوم
- المسئولين الحكومين لديهم قناعة بأن دور الجمعيات الأهلية هام في دعم الجهود الحكومية خاصة لما يميز الجمعيات من قدرة في النفاذ للمجتمع وقدرة في حشد وتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ أي مبادرات، وعلى جانب آخر هناك من يرى أنه في بعض الأحيان أنه يتعذر على الجمعيات المساهمة في أية أنشطة نظرا لضعف التمويل ونقص في الموارد المادية خاصة بعد انتهاء المشروعات الممولة من الجهات المانحة.

- تعكس نتائج الدراسة الميدانية سواء في الجزء الخاص بالجمعيات أو المسئولين الحكوميين إن كليهما رأى أن هناك ضرورة من إعادة النظر في التشريعات القائمة الخاصة بضرورة وجود دور للجمعيات ومساهمة في دعم جهود الحكومة في الخدمات على المستوى المحلي، أو إصدار تشريعات تساعد الجهات التي ليس لديها ما يدعم ذلك التوجه.

**خامساً:التوصيات**

كان اعتقاد الباحث قبل الشروع في هذه الدراسة بأن يتناول قضية دور الجمعيات في تحسين الخدمات الحكومية المستوى المحلي من خلال معرفة وجهة نظر القطاعين الحكومي والأهلي في كيف يمكن أن تُسهم الجمعيات بدور ملموس في تحسين الخدمات التي تقدمها الحكومة على مستوى مركز الفيوم في مجالات التعليم والصحة والبيئة ، ومن ثم وجه جهده تجاه معرفة وجهة نظر المسئولين في القطاعين دونما أن يتعرض لمعرفة رأي المجتمع (المستفيدين) وذلك ظنا منه أن المسألة تنصب على عدة أمور وهي:

١- هناك خدمات تقدمها الحكومة داخل مركز الفيوم

٢- أن الجمعيات متواجدة بشكل أو بآخر داخل نطاق مركز الفيوم ومن المفترض أن لها دور داخل هذا المجتمع بشكل أو بآخر

٣- أن مجتمع مركز الفيوم (القرى وتوابعها) تعاني من نقص من الخدمات وضعف في كثير منها شأنها شأن كل الريف المصري

٤- عملية تحسين الخدمات بكافة صورها (تحسين الخدمة القائمة ، تقديم خدمة بديلة، دعم الجهة المقدمة للخدمة(الحكومة) في دورها،....) إنما هو أمر وقرار مؤسسي يخص الجمعية الأهلية وحدها وهي التي لها القدرة في أن تُقر ما إن كان لها القدرة على القيام بهذا الدور أم لا وعلى أساس ستقوم به ، ومن ناحية أخرى يتوقف قيامها بهذ الدور على تعاون الجهة الأخرى وهي الحكومة وكيف لها أن تسمح بمساحة يمكن للجمعيات ان تتحرك فيها لتأدية هذا الدور.

وفي ضوء الواقع الذي خرجت به الدراسة فإن قضية تحسين الخدمات وفق ما تصوره الباحث ربما كانت تستدعي تعمقا أكثر في دراسة واقع الخدمات المُقدمة وقياس مدى رضاء الناس ومن ثم الانتقال لمعرفة كيف يكون للجمعيات دور في هذه المسألة وهذا ما تأكد من خلال توجيهات محكمي الدراسة بأنه كان من الضروري تناول رأي المستفيدين من زايتين الاولى وجهة نظرهم في الخدمات المقدمة والثانية وجهة نظرهم في الجمعيات المحيطة بهم وقناعتهم بأنه من الممكن أن يكون لها دور في تلك القضية، ولعل ذلك ما يمكن أن يكون مجالا مناسبا للبحث والدراسة في مراحل مقبلة.

وفيما يتعلق بالتوصيات النهائية للدراسة وفقا لما ورد بها من نتائج وتحليل البحث لها فكانت على النحو التالي:

**أ. <u>التوصيات المتعلقة بالجمعيات الأهلية:</u>**

- ضرورة أن تزيد الجمعيات من إهتمامها بالمشكلات التي يعاني منها المجتمع (تعليم، اقتصاد، بيئة، صحة) من خلال جهود أكثر تركيزًا سواء جهودها منفردة أو بالتعاون مع قطاع آخر.
- قيام الجمعيات الأهلية بتبني القضايا ذات الصلة بالخدمات من خلال حملات مجتمعية لوضعها نصب أعين المسئولين لمعرفة لحال الخدمات المهترئة في الريف المصري.
- ينبغي أن تعمل الجمعيات على تنويع مصادر التمويل وأن تضع ضمن خطط مشروعاتها عامل الاستدامة حتى لا تواجه مشكلة توقف النشاط بعد إنتهاء فترة التمويل .

**ب. <u>التوصيات المتعلقة بدور القطاع الحكومي:</u>**

- ما يتعلق بالقوانين والتشريعات فهناك ضرورة لأمرين أولهما تيسير سبل التعاون مع المجتمع المدني عموما وعلى رأسهم الجمعيات الأهلية من خلال القوانين القائمة بالفعل وأهمية تفعيلها مثل (قطاع التعليم)، وعلى الجانب الآخر ضرورة إصدار تشريعات تساعد كلا من الجانبين الحكومية والجمعيات الأهلية في تحقيق تعاون فاعل على الصعيد المحلي في باقي الخدمات (البيئة، الصحة).
- ما يتعلق بزيادة التمويل الخاص بالمشروعات التنموية والخدمية بالمحافظات في موازنة الدولة لتقليل الفجوة على نحو يقلل من توافر الخدمات الرئيسية وعلى جانب آخر يحقق صيانة وخدمة أكثر جودة للخدمات القائمة، نظرا لأن قيام الحكومة بهذا الدور من شأنه تجفيف منابع الاحتياج والفقر للخدمات الأساسية.
- من الضروري أن تستمع الدولة لصوت الجمعيات الأهلية خاصة فيما يتعلق بتوصياتها حول مستوى الخدمات القائم وكيفية تطويره وتحسين مستواها

وسبل تحقيق ذلك، وهذا لما للجمعيات من قدرة على نقل رأي الناس بفضل تواصلها ونفاذها للمجتمع بشكل مؤثر.

- و تتوافق التوصيات السابقة مع أحد الدرسات: (الدولة والمجتمع لمدني والتخلف: دراسة حالة على زيمبابوي) التي أوصت أنه لكي تكون هناك علاقة جيدة ومستدامة بين المجتمع المدني والدولة فإنه يجب على الدولة ان تشجع باستمرار الممارسات الديمقراطية والحكم الرشيد إضافة إلى لعب دور محوري في تعزيز التنمية المستدامة على نحو يلبي المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للسكان[1]

**ت. <u>التوصيات المتعلقة بتفعيل المشاركة</u>**

- تنظيم لقاءات وورش عمل لتبادل الخبرات بين المسئولين في الأجهزة الحكومية والجمعيات الأهلية ومن شأن تلك اللقاءات تحقيق الأمور التالية:
- معرفة المسئولين من كل جهة عن الملامح الأساسية لسير العمل داخل منظومة الجهة الأخرى
- طرح تصورات لكيفية التعاون في ضوء القوانين الحالية وكيفية تلافي الروتين قدر المستطاع .
- طرح مقترحات للمشرع ليضعها في الاعتبار كي يسهل على تلك الجهات التعاون في المستقبل بما لا يخالف القواعد القانونية المعمول بها.
- ضرورة إعادة النظر في شكل التعاون القائم أو حتى التعاون المقترح من قبل الطرفين، إذ ينبغي على الدولة والجمعيات الأهلية بالتركيز على النماذج الناجحة في تجارب التعاون السابقة والحالية وترسيخها وتطوير أشكالها وهذا ما بدا واضحا في مجال البيئة خاصة في عمليات جمع القمامة وكسح البيارات فإن الدولة هنا يمكن أن تسند مشروعات النظافة للجمعيات الأهلية في القرى مع توفير الاحتياجات الأساسية لذلك الأمر من معدات وأماكن لتجميع تلك القمامة، ومثل هذه المشروعات تساعد الجمعيات على توفير فرص عمل نظير خدمة مدفوعة الأجر.

(1 )Maseng, Jonathan Oshupeng: The state, civil society and underdevelopment: the case of Zimbabwe, 2011, ttp://hdl.handle.net/10394/8507

# ملاحق الدراسة

**أولا: الإستبيان**

**ثانيا: دليل مقابلة الخبراء**

**ثالثا:قائمة الخبراء**

**رابعا:الجمعيات**

# ملحق رقم (١)

## الاستبيان

معهد التخطيط القومي

| | |
|---|---|
| رقم الاستمارة | |

**السيد الفاضل/ السيدة الفاضلة**

**تحية طيبة وبعد ،،،**

**يقوم الباحث / أحمد شعبان بإعداد رسالة علمية للحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية بعنوان "دور الجمعيات الأهلية في تحسين الخدمات الحكومية على المستوى المحلي/ دراسة حالة على مركز الفيوم" و يأمل الباحث في الحصول على مساعدتكم وتعاونكم معه، وذلك بالإجابة على الأسئلة الواردة في هذا الاستبيان،**

**علما بأن البيانات الواردة في هذه الإستمارة تُعامل بسرية ولا تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.**

**إعداد /أحمد شعبان محمد**

**إشراف الأستاذ الدكتور/ محمد نصر فريد**

**وتقبلوا خالص شكري وتقديري لحسن**

**تعاونكم**

**الباحث:**

**احمد شعبان**

**أولا:البيانات الأولية (بيانات الجمعية – بيانات المبحوث):**

١- إسم المبحوث (اختياري) :.....

٢- النوع ذكر ( ) أنثى ( )

٣- الوظيفة بالجمعية :.....

٤- عدد سنوات الخبرة في العمل الأهلي:

| | |
|---|---|
| **أقل من ١٠ سنوات** | |
| **١٠ : ٢٠ سنة** | |
| **٢٠ : ٣٠ سنة** | |
| **أكثر ٣٠ سنة** | |

٥- المستوى التعليمي

أمي ( ) يقرأ ويكتب ( ) مؤهل متوسط ( ) فوق متوسط ( ) مؤهل عالي ( )

٦- اسم الجمعية.....

٧- أشهرت الجمعية منذ:

| | |
|---|---|
| **من ٥ :١٠ سنوات** | |
| **١١: ١٥ سنوات** | |
| **١٦: ٢٠ سنة** | |
| **أكثر من ٢٠ سنة** | |

٨- النطاق الجغرافي لعمل الجمعية:

| | |
|---|---|
| **القرية** | |
| **المركز** | |

٩- نوع مقر الجمعية

تمليك ( ) مؤجر( ) تخصيص ( )

١٠-عدد أفراد الجهاز الوظيفي

لا يوجد ( ) من ١: ٥ ( ) من ٦: ١٠ ( ) ١١: ١٥ ( ) أكثر من ١٥ موظفا( )

**<u>ثانيا الجزء المتعلق بدور الجمعية في تنمية المجتمع</u>**

أي من الأنشطة والمشروعات التالية تقوم بها الجمعية لخدمة المجتمع؟ أذكر أسماء المشروعات المُنفذة، وجهات تمويلها، وحجم هذا التمويل في المجالات التالية:

| | | |
|---|---|---|
| ١ | **التعليم على سبيل المثال(محو أمية ، رياض أطفال، مدارس...إلخ)** | |
| ٢ | **الصحة على سبيل المثال( قوافل طبية، مستوصف طبي ، ندوات توعية في مجال الصحة ..إلخ)** | |
| ٣ | **حماية البيئة على سبيل المثال (تشجير، جمع قمامة، كسح بيارات...إلخ)** | |
| ٤ | **رعاية الطفولة والنشئ على سبيل المثال (فصول حضانة..)** | |
| ٥ | **مشروعات إنتاجية لتوليد الدخل** | |
| ٦ | **مشروعات إقراض** | |
| ٧ | **تدريب وتنمية مهارات الشباب** | |

| | | |
|---|---|---|
| ٨ | **تكنولوجيا المعلومات** | |
| ٩ | **مشروعات تستهدف المرأة** | |
| ١٠ | **أخرى تُذكر**..... | |

| # | اســـــم المشروع | **نوع المشروع** | | | **اســـــــتمرارية المشروع** | | **جهة التمويل** | | | **حجم تمويل المشروع بالجنيه** | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | **تعليم** | **صحة** | **بيئية** | **مستمر** | **متوقف** | **تمويـل ذاتي** | **جهـــــة خارجية** | **حكومة/ جهات داخلية** | **أقـل مـن ٥٠الف** | **٥٠: ١٠٠ ألف** | **أكثر من ١٠٠ ألف** |
| | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | |

١. هل تعمل الجمعية على رصد احتياجات المجتمع المحلي؟

نعم ( ) لا ( ) أحيانا ( )

٢. في حالة الإجابة بـ (نعم أو أحيانا) كم مرة حاولت الجمعية معرفة احتياجات و مشكلات المجتمع خلال الخمس سنوات الأخيرة؟

- مرة واحدة ( ) مرتين ( ) ثلاثة مرات ( ) أكثر من ثلاثة مرات ( )

٣. ما هي الطرق التي تم التعرف بها على احتياجات المجتمع؟

- لقاءات جماهيرية..... ( )
- لقاءات ومقابلات شخصية مع أفراد وقيادات المجتمع..... ( )
- مناقشات مُركزة مع مجموعات .....( )
- المشاهدة و الملاحظة .....( )
- تلقي مقترحات وشكاوى تصل للجمعية .....( )

- استقصاءات واستبيانات..... ( )
- أخرى تذكر.....

٤. ما هي من وجهة نظركم أهم المشكلات داخل المجتمع المحيط ؟.....

**ثالثا: الجزء المتعلق بالخدمات وتحسينها:**

٥. كيف تنظر الجمعية لمستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين من واقع قربها من المجتمع؟

٥.١. الخدمات التعليمية:

| # | العبارة | مستوى الخدمة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ممتازة | جيدة | مقبولة وبحاجة لتحسين | سيئة | غير متوفرة | ليست لدي فكرة |
| ١ | الخدمة التعليمية داخل المدارس ابتدائية | | | | | | |
| ٢ | الخدمة التعليمية داخل المدارس الإعدادية | | | | | | |
| ٣ | الخدمة التعليمية داخل المدارس الثانوية | | | | | | |
| ٤ | فصول محو الأمية (إن وجد) | | | | | | |
| ٥ | مدارس الفصل الواحد (إن وجد) | | | | | | |
| ٦ | فصول رياض الأطفال(إن وجد) | | | | | | |
| ٧ | التجهيزات والمعينات داخل مدارس القرية | | | | | | |
| ٨ | أخرى تُذكر | | | | | | |

٥.٢. الخدمات الصحية:

| # | العبارة | مستوى الخدمة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ممتازة | جيدة | مقبولة وتحتاج لتحسين | سيئة | غير متوفرة | ليست لدي فكرة |
| ١ | توفر خدمة الكشف الطبي (أطقم طبية كفء بالوحدة الصحية) | | | | | | |
| ٢ | التمريض | | | | | | |
| ٣ | التجهيزات الطبية داخل المؤسسة (أجهزة أشعة، تحاليل) | | | | | | |
| ٤ | توافر الأدوية | | | | | | |
| ٥ | التوعية الصحية | | | | | | |
| ٦ | أخرى تذكر..... | | | | | | |

٥.٣. الخدمات البيئية

| # | العبارة | مستوى الخدمة | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ممتازة | جيدة | مقبولة وتحتاج لتحسين | سيئة | غير متوفرة | ليست لدي فكرة |
| ١ | **توفر الصرف الصحي التقليدي** | | | | | | |
| ٢ | **كسح البيارات** | | | | | | |
| ٣ | **جمع القمامة** | | | | | | |
| ٤ | **تشجير** | | | | | | |
| ٥ | **ندوات ولقاءات توعية للحفاظ على البيئة** | | | | | | |
| ٦ | **أخرى تذكر**..... | | | | | | |

٦. هل تسعى الجمعية للعمل على تحسين الخدمات السابقة بالتعاون مع الجهات الحكومية؟

نعم ( ) لا ( ) أحيانا ( )

٧. في حال الإجابة بـ (نعم) أو (أحيانا) نرجو توضيح كيف يمكن أن تقوم الجمعية بذلك؟

**٧.١.فيما يتعلق بالخدمات التعليمية:**

| # | العبارة | |
|---|---|---|
| ١ | دراسة الاحتياجات المجتمعية وتحديد أولوياتها | |
| ٢ | رفع تقارير بنتائج دراسات تحديد الاحتياجات للجهات الحكومية لوضعها في الاعتبار عند تنفيذ أي مشروعات | |
| ٣ | التعاون مع الأجهزة الحكومية لتسهيل دورها في تقديم وتوصيل الخدمة لمستحقيها | |
| ٤ | تقديم نفس الخدمة من خلال الجمعية بجانب الخدمة التي تقدمها الحكومة | |
| ٥ | توعية المواطنين بكيفية الحصول على الخدمات الحكومية | |
| ٦ | تقديم المشورة الفنية للجهات الحكومية المسئولة عن تقديم تلك الخدمة | |
| ٧ | الاكتفاء بدور الرقابة المجتمعية للجهات التي تقدم الخدمة | |
| ٨ | أخرى تذكر:..... | |

**٧.٢. فيما يتعلق بالخدمات الصحية:**

| # | العبارة | |
|---|---|---|
| ١ | دراسة الاحتياجات المجتمعية وتحديد أولوياتها | |
| ٢ | رفع تقارير بنتائج دراسات تحديد الاحتياجات للجهات الحكومية لوضعها في الاعتبار عند تنفيذ أي مشروعات | |
| ٣ | التعاون مع الأجهزة الحكومية لتسهيل دورها في تقديم وتوصيل الخدمة لمستحقيها | |
| ٤ | تقديم نفس الخدمة من خلال الجمعية بجانب الخدمة التي تقدمها الحكومة | |
| ٥ | توعية المواطنين بكيفية الحصول على الخدمات الحكومية | |
| ٦ | تقديم المشورة الفنية للجهات الحكومية المسئولة عن تقديم تلك الخدمة | |
| ٧ | الاكتفاء بدور الرقابة المجتمعية للجهات التي تقدم الخدمة | |
| ٨ | أخرى تذكر:..... | |

**٧.٣. <u>فيما يتعلق بالخدمات البيئية</u>**

| # | العبارة | |
|---|---|---|
| ١ | **دراسة الاحتياجات المجتمعية وتحديد أولوياتها** | |
| ٢ | **رفع تقارير بنتائج دراسات تحديد الاحتياجات للجهات الحكومية لوضعها في الاعتبار عند تنفيذ أي مشروعات** | |
| ٣ | **التعاون مع الأجهزة الحكومية لتسهيل دورها في تقديم وتوصيل الخدمة لمستحقيها** | |
| ٤ | **تقديم نفس الخدمة من خلال الجمعية بجانب الخدمة التي تقدمها الحكومة** | |
| ٥ | **توعية المواطنين بكيفية الحصول على الخدمات الحكومية** | |
| ٦ | **تقديم المشورة الفنية للجهات الحكومية المسئولة عن تقديم تلك الخدمة** | |
| ٧ | **الاكتفاء بدور الرقابة المجتمعية للجهات التي تقدم الخدمة** | |
| ٨ | **أخرى تذكر:**..... | |

**<u>رابعا: المشاركة ودورها في تحسين الخدمات؟</u>**

٨. هل ترى الجمعية أن المشاركة مع الحكومة وسيلة فعالة في تنمية المجتمع؟

نعم ( ) لا ( ) أحيانا ( )

٩. في حالة الإجابة (بنعم) أو (أحيانا) هل هناك سابقة مشاركة أو تعاون فيما بين الجمعية و الحكومة في تحسين أي من الخدمات التعليمية، الصحية، البيئية ؟ نعم ( ) لا ( )

١٠. في حالة الإجابة بـ نعم أذكر نوع الخدمة وشكل التعاون الذي تم

| نوع الخدمة | شكل التعاون |
|---|---|
| | |

١١. من كان له المبادرة في هذه المشاركة؟

- الجمعية هي التي بادرت بالتعاون.....( )

- الحكومة هي التي سعت ودعت الجمعية للمشاركة.....( )

١٢. ما هي الاعتبارات التي تضعها الجمعية للمشاركة مع الجهات الحكومية لتحسين الخدمات؟

- قناعة الجمعية بأهمية المشاركة..... ( )
- قدرة الجمعية على تقديم الدعم للأجهزة الحكومية..... ( )
- توفر الموارد البشرية .....( )
- توفر الموارد المادية اللازمة للقيام بهذا الدور.....( )
- تشجيع الحكومة للجمعيات على المشاركة.....( )
- أخرى تُذكر.....

١٣. هل هناك ما يعوق وجود مشاركة بين الجمعيات والحكومة في تحسين الخدمات التعليمية، الصحية، البيئية؟

نعم ( ) لا ( ) أحيانا ( )

١٤. في حالة الإجابة بـ نعم أو أحيانا، فما هي تلك المعوقات؟

- معوقات ترجع لمنظومة الإدارة بالجمعية ..... ( )
- معوقات ترتبط بتوافر الموارد المادية ..... ( )
- معوقات ترتبط بمدى توافر الموارد والكفاءات البشرية ..... ( )
- معوقات مرتبطة بالجهات الحكومية مثل القوانين واللوائح والنظم الإدارية .....( )
- أخرى تُذكر: .....

١٥. كيف يمكن مواجهة معوقات تحقيق مشاركة بين الجمعيات الأهلية والجهات الحكومة لتحسين الخدمات بشكل أكثر جودة ؟

.....

# ملحق رقم (٢)

## دليل مقابلة الخبراء

**دليل مقابلة للخبراء في بمحافظة الفيوم**

**ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية**

**"دور الجمعيات الأهلية في تحسين الخدمات الحكومية على المستوى المحلي/ دراسة حالة على مركز الفيوم**

**إعداد**

**أحمد شعبان محمد على**

**تحت إشراف الأستاذ الدكتور**

**محمد نصر فريد**

**البيانات الأولية:**

- الاسم
- المؤهل:
- الوظفية:
- سنوات الخبرة:

١- ما هو الدور الذي تقوم به الإدارة في دعم العملية التعليمية بمركز الفيوم (بشكل موجز)؟

٢- هل ترون من وجهة نظركم أن مستوى الخدمات التعليمية المقدمة داخل مركز الفيوم تمثل الوضع المرغوب أم لا ؟ ولماذا؟

٣- هل تؤيدون تعاون/ مشاركة مع الجمعيات الأهلية لتحسين الخدمات التعليمية داخل مركز الفيوم؟ ولماذا؟

٤- هل ترون أنه يوجد دور للجمعيات الأهلية معكم في تحسين الخدمات على مستوى المركز؟

٥- ما هو طبيعية هذا الدور إن وجد؟

٦- هل يمكن تحسين الخدمات بشكل منفصل عن التعاون مع الجمعيات الأهلية، أم ترون انه لا ضرورة لهذا التعاون

٧- من وجهة نظركم ما هي التحديات التي تواجهكمفي التعاون مع الجمعيات الأهلية لتحسين الخدمات التعليمية؟

٨- كيف يمكن موجهة التحديات؟

## ملحق رقم(٣)

## قائمة بالخبراء

- قائمة الخبراء الذين تم مقابلتهم:

| م | الإسم | الجهة | الوظيفة |
|---|---|---|---|
| ١ | جمال إبراهيم | مديرية التربية والتعليم | مدير إدارة الجمعيات الأهلية بمديرية الفيوم |
| ٢ | على حسين جاد | مديرية التربية والتعليم | مدير الجمعيات الأهلية بالمديرية |
| ٣ | هشام أبو عوف | مديرية التربية والتعليم | رئيس قسم الجمعيات الأهلية بإدارة شرق الفيوم التعليمية |
| ٤ | الشيخ مصطفى على محمد وافي | منطقة الفيوم الأزهرية | رئيس الادارة المركزية لمنطقة الفيوم الأزهرية |
| ٥ | د/ رجاء أحمد | المركز الطبي الحضري بمنطقة كيمان فارس – الفيوم | مدير مركز الامومة والطفولة بالمركز الطبي الحضري بحي الجامعة، والمسئول عن التنسيق بين الصحة والجمعيات الأهلية بالفيوم |
| ٦ | السيد حسام شعبان | فرع جهاز شئون البيئة بالمكتب الإقليمي بالفيوم | مسئول الإدارة البيئية بفرع جهاز شئون البيئة بالمكتب الإقليمي بالفيوم |
| ٧ | محمد عبد الستار | إدارة البيئة بديوان عام المحافظة | مدير إدارة البيئة بمحافظة |

## ملحق رقم(٤)

## قائمة بالجمعيات

| م | إسم الجمعية |
|---|---|
| ١ | جمعية تنمية المجتمع بالحامدية الجديدة |
| ٢ | جمعية تنمية المجمتع بعزبة نصار البرنس – سيلا |
| ٣ | جمعية تنمية المجتمع بالحادقة |
| ٤ | جمعية تنمية المجتمع بالشيخ فضل |
| ٥ | جمعية تنمية المجتمع بدمشقين |
| ٦ | جمعية تنمية المجتمع بأبجيج |
| ٧ | جمعية تنمية المجتمع بـ العامرية |
| ٨ | جمعية تنمية المجتمع بـ منشأة عبد الله |
| ٩ | جمعية تنمية المجتمع بـ منشأة دمو |
| ١٠ | جمعية تنمية المجتمع بـ هوارة المقطع |
| ١١ | جمعية تنمية المجتمع بـ العزب |
| ١٢ | جمعية تنمية المجتمع بـ السنباط |
| ١٣ | جمعية تنيمة المجتمع بـ تلات |
| ١٤ | جمعية تنمية المجتمع بـ الأعلام |
| ١٥ | جمعية تنمية المجتمع بـ هوراة عدلان |
| ١٦ | جمعية المستقبل للتنمية الشاملة بـ دسيا |
| ١٧ | جمعية تنمية المجتمعات المحلية بـ دسيا |
| ١٨ | جمعية الطريق للتنمية بـ بني صالح |

# المراجع

## أولا المراجع باللغة العربية:


أ. **القوانين والمعاهدات الدولية :**

١. الامم المتحدة: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ١٩٤٨

٢. الامم المتحدة :الإعلان العالمي للحق في التنمية، ١٩٨٦

٣. قانون البيئةالمصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤

٤. قانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية في مصر

**ب. الكتب**

١. لويس كامل مليكة: سيكولوجية الجماعات والقيادة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢

٢. أحمد رشيد: نظم الحكم والإدارة المحلية المفاهيم العلمية وحالات دراسية، دار المعارف، الطبعة الاولى، القاهرة، ١٩٧٧

٣. محمد فؤاد مهنا: القانون الاداري (دراسة مقارنة) ،دار المعارف ، القاهرة، ١٩٧٩/١٩٧٨

٤. الفاروق إبراهيم يوسف: التخطيط الاجتماعي، القاهرة ، ١٩٨٥ (بدون ناشر)

٥. لورانس كوهين، لوانس: مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية (ترجمة/ وليم تاضروس عبيد، كوثر حسين كوجك)،الدار العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠

٦. أحمد رأفت عبد الجواد ، المشاركة والتنمية ، كلية الاداب جامعة المنوفية ١٩٩١

٧. عبدالعزيز عبدالله مختار: طرق البحث للخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٥

٨. ديفيد اسبورن وبيرت بلاستريك: المدير ورجل الاعمال/ إبعاد شبح البيروقراطية (خمس استراتيجيات لإعادة إنتاج الحكومة) ، السنة الخامسة العدد الثامن عشر ، اصدار الشركة العربية للاعلام العليم (شعاع)، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٧

٩. محمد رئيف مسعد و صلاح زرنوقة وآخرون، المشاركة في التنمية: نموذج المشروع القومي لتنمية جنوب الوادي، مركز بحوث ودراسات الدول النامية/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ١٩٩٧

١٠.عطية حسن افندي: المنظمات غير الحكومية والتنمية "إعادة التفكير من اجل دور اكثر فاعلية –رئاسة مجلس الوزراء،القاهرة، ١٩٩٨

١١.أماني قنديل: العمل الأهلي ولتغير الاجتماعي( منظمات المرأة والدفاع والرأي والتنمية في مصر)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، ١٩٩٨

١٢.احمد شفيق السكري ،محمد محمود، التخطيط للتنمية، دار الصفوة للنشر و التوزيع ، الفيوم، ١٩٩٩

١٣.إبراهيم العيسوي- التنمية في عالم متغير(دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)، دار الشروق، الطبعة الأولى ٢٠٠٠

١٤.عبد المجيد الشاعر: وآخرون . الرعاية الصحية الأولية ، دار اليازوري ، الطبعة الأولى ، عمان الأردن، ٢٠٠٠

١٥.محمود محمد محمود : أساسيات الادارة في الخدمة الاجتماعية، الطبعة الثالثة، دار الصفوة للنشر والتوزيع، الفيوم، ٢٠٠٠

١٦.مدحت أبو النصر :إدارة الجمعيات الأهلية في مجال رعاية وتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة،٢٠٠٠

١٧.إبراهيم عبد الهادي المليجي: تنظيم المجتمع"مداخل نظرية ورؤية واقعية"، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠١

١٨.سلوى شعراوي جمعة، عطية حسين أفندي و أخرون: إدارة شئون الدولة والمجتمع ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، الطبعة الثانية، ٢٠٠١

١٩.علي ليلة: دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفقر، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة ، ٢٠٠٢

٢٠.على سعد الله: نظرية الدولة في الفكر الخلدوني ،جامعة فلسطين ،دار مجدلاوي للنشر، عمان، الاردن، ٢٠٠٣

٢١.ماهر أبو المعاطي: إدارة المؤسسات الاجتماعية، الطبعة الثالثة، جامعة حلوان، القاهرة،٢٠٠٤

٢٢.محمد عويس: البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية "استخدام أدوات الدراسة والتشخيص في بحوث الممارسة"، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤

٢٣.محمد مصطفى عبد الرازق: تسويق الخدمات ، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح ، ٢٠٠٤

٢٤.أماني قنديل: دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ أهداف الألفية، ٢٠٠٥

٢٥.محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب: الحكم الداخلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، المنظمة العربية للتنمية الادارية بحوث ودراسات القاهرة ٢٠٠٥

٢٦.حسن محمد سلامة السيد:العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر مع إشارة إلى الجمعيات الأهلية،المكتبة المصرية للطباعة والنشر ، الإسكندرية، ٢٠٠٦

٢٧.سعد طه علام ، التنمية والمجتمع ، مكتبة مدبولي ، القاهرة، ٢٠٠٧

٢٨.مدحت محمد أبو النصر: إدارة منظمات المجتمع المدني، دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة ، ايتراك للطباعة والنشر ،القاهرة ، ٢٠٠٧

٢٩.خلف حسين الدليمي: تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس– معايير– تقنيات )،الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الاردن ٢٠٠٩

٣٠.عامر قنديلجي وإيمان السامرائي: البحث العلمي الكمي والنوعي،داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الاردن، ٢٠٠٩

٣١.احمد مصطفى خاطر الاتجاهات المعاصرة في تنمية المجتمعات المحلية ، محمد عبد الفتاح محمد، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ٢٠١٠

٣٢. ماهر أبو المعاطي: الاتجاهات الحديثة في التخطيط الاجتماعي، (مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة) ، المكتب الجامعي الحديثة ، الاسكندرية ،٢٠١٠

٣٣.محمد سعيد عبد المجيد و ممدوح عبد الواحد الحيطي: علم اجتماع التنمية في عالم متغير ،الطعبة الاولى، مطابع غباشي طنطا ، ٢٠١٠
٣٤.محمد محمود مصطفى: التسويق الاستراتيجي للخدمات، دار المنهاج للنشر والتوزيع ، عمان/ الأردن،٢٠١٠
٣٥.مدحت محمد جابر عبدالجليل: معجم مصطلحات الجغرافيا الطبية والخدمات الصحية، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية،٢٠١٠
٣٦.رشاد أحمد عبد اللطيف ، التنمية المحلية، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية ، ٢٠١١
٣٧.محمد عبد الفتاح محمد: الإتجاهات النظرية المعاصرة لتنظيم المجتمع (نماذج ونظريات – مهارات مهنية) المكتب الجامعي الحديث ، الأسكندرية ٢٠١١
٣٨.محمد ماهر الصواف: الإدارة المحلية في مصر الواجبات والتنظيم، دار أبو المجد للطباعة ،الأسكندرية، ٢٠١١
٣٩.مصطفى محمود أبو بكر :(المرجع في تسويق الخدمات –رؤية استراتيجية لخدمة العميل)،الدار الجامعية ، ٢٠١٣
٤٠.أحمد عبد الفتاح ناجي:تطوير وتحديث المنظمات التطوعية في العالم النامي"مداخل واستراتيجيات" ،المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، ٢٠١٤
٤١. أحمد شفيق السكري: المدخل في تخطيط الخدمات وتنمية المجتمعيات المحلية الحضرية والريفية/ مفاهيم، اساليب أدوات ، نماذج تطبيقية، دار الوفاء للنشرو التوزيع، الاسكندرية، ٢٠١٥

**ت. <u>التقارير / المؤتمرات / المجلات:</u>**


١. السيد زاهية مرزوق، دور الهيئات والمؤسسات غير الحكومية في مشروعات النهوض بالمجتمع – النشرة الثالثة– المجلس الاعلى لتنسيق الخدمات الاجتماعية بالإسكندرية ، ١٩٥٧

٢. أماني قنديل، سارة بن نفيسة: الجمعيات الأهلية في مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ،١٩٩٤

٣. المؤتمر العلمي السنوي العاشر: الخدمة الاجتماعية والتحديات البيئية، الفيوم ٢٦ –٢٧ يونيه ١٩٩٧

٤. شهيدة الباز– المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين (محددات الواقع وآفاق المستقبل)– لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية– القاهرة – ١٩٩٧

٥. أماني قنديل: المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠

٦. تقرير المديرة التنفيذية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عن استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون ، ٦–٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١

٧. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم(١٥٠)، المشاركة الشعبية ودورها في تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية ودراسة حالة لنموذج تنمية الاسكندرية بالمشاركة الشعبية، ابريل ٢٠٠٢

٨. الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣ (نحو مجتمع المعرفة).

٩. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا- تقرير :نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية (اطار وتحليل مقارن) – الامم المتحدة – نيويورك – ٢٠٠٥

١٠.مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار: التحديات التي تواجه قطاع الصحة في مصر وسياسات التغلب عليها، مارس ٢٠٠٥

١١.مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: إشراك المجتمع المدني في تحسين أسلوب الإدارة المحلية، الدورة العشرون، نيروبي ، أبريل ٢٠٠٥

١٢.سمير محمد عبد الوهاب:الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة، المجلد الثالث، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ٢٠٠٧

١٣.تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ (العقد الاجتماعي لمصر: دور المجتمع المدني)

١٤.تقرير خطة العمل البيئي لمحافظة الفيوم ٢٠٠٨(وزارة الدولة لشئون البيئة، الوكالة الدانمركية للتعاون الدولي / برنامج الدعم القطاعي للبيئة، محافظة الفيوم / إدارة شئون البيئة)

١٥.مجموعة من الخبراء: التنمية الريفية والمحلية (وسيلة الحكومات لتحقيقي التنمية الشاملة ومحاربة الفقر)- المنظمة العربية للتنمية الإدارية- أعمال المؤتمرات،٢٠٠٨

١٦.مجلة الجسر الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت : برامج الإصلاح المؤسسي ، العدد ٧٧ ، السنة السابعة، ٢٠٠٨

١٧.سحر أحمد كرجي العزاوي:الابتكار التسويقي وعلاقته بجودة الخدمة الصحية في القطاع الحكومي دراسة في الشركة العامة لتسويق الادوية والمستلزمات الطبية، مجلة الإدارة والاقتصاد – The magazine of Economics & Administration ، العدد السادس والسبعون ، ٢٠٠٩

١٨.ملخص تقرير مكافحة الفقر وعد المساواة: التغير الهيكلي والسياسة الاجتماعية والسياسة العامة ، صادر عن معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الإجتماعية، ٢٠١٠

١٩.الأمم المتحدة /اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا): تعزيز مشاركة المجتمع المدني في عمليات السياسات العامة، ٢٠١٠

٢٠.http://www.escwa.un.org/information/publications/edit/upload/sdd-10-TP1-a.pdf

٢١.واقع التعليم في مصر حقائق وآراء، تقرير دوري يصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ،السنة السابعة العدد (٦٨) مارس ٢٠١١

٢٢.آلاء نبيل عبد الرزاق: استخدام تقانة المعلومات من اجل ضمان جودة الخدمة الصحية حالة دراسية في عينة من مستشفيات مدينة بغداد، مجلة الإدارة والاقتصاد – The magazine of Economics & Administration ، السنة الرابعة والثلاثون ، العدد التسعون ٢٠١١

٢٣.الرؤية المستقبلية لوزارة الدولة لشئون البيئة عام ٢٠٣٠ طبقا لأولويات الخطة الوطنية للعمل البيئي ٢٠١٧،٢٠٠٢

٢٤.كمال حسين شلتوت: السلع والخدمات التي تقدمها الأراضي الرطبة "دراسة حالة بمنطقة دلتا النيل، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد الخامس والثلاثون ، يناير ٢٠١١

٢٥.تقرير وزارة البيئة السنوي لعام ٢٠١٢

٢٦.التقرير السنوي للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ٢٠١٢: دعم التقدم العالمي

٢٧.محمد عثمان مختار: اقتصاديات خدمات الرعاية الصحية في الدول النامية وأثرها على التنمية، المجلد الرابع ، العدد العاشر، بحث منشور في مجلة

(امارباك – مجلة علمية محكمة تصدر عن الاكاديمية الامريكية للعلوم والتكنولوجيا) ، ٢٠١٣

٢٨.تقرير التنمية البشرية ، نهضة الجنوب:تقدم بشري في عالم متنوع، ٢٠١٣

٢٩.تقرير التنمية البشرية المحلية: حالةالتنيمة البشرية (الاسكندرية، الشرقية، القليوبية، كفر الشيخ، المنوفية، الفيوم وأسيوط) ، معهد التخطيط القومي– وزارة التنمية المحلية، ٢٠١٥

٣٠.دليل الممارس التنموي الجزء الثاني ، تكوين تنظيمات المجتمع القاعدية، منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) –

http://www.fao.org/wairdocs/af199a/af199a03.htm

**ث. <u>القواميس والمعاجم</u>**

١. معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية والعلوم المتصلة الصادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية / إدارة العمل الاجتماعي، ١٩٨٣

٢. عبد الهادي الجوهري:قاموس علم الاجتماع،مكتبة نهضة مصر، ١٩٨٣

٣. محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية، ٢٠٠٠

٤. احمد شفيق السكري : قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات االاجتماعية ، دار الوفاء للنشر ولطباعة ، الاسكندرية ،٢٠١٣

٥. المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية، مطابع الاهرام( بدون سنة نشر)

**ج. <u>الرسائل العلمية:</u>**

١. أحمد عبد الفتاح ناجي: دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان/ القاهرة، ١٩٨٥

٢. سمير بن محمد عبد الوهاب: كفاءة إيصال الخدمات العامة إلى الريف المصري"دراسة ميدانية حول كفاءة البيروقراطية المصرية في توصيل الخدمات

العامة إلى الريف المصري خاصة في مجال التعليم" رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٦

٣. سامية بارح: التعاون بين المؤسسات الحكومية والأهلية العاملة في مجال الرعاية الصحية على المتسوى المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، القاهرة، ١٩٩٢

٤. عبد العزيز على الصقر: التغير في دور الدولة وتطوير أداء المنظمات العامة الخدمية في المملكة العربية العسودية مع التطبيق على الخدمات العامة البلدية بمنطقة عسير رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة جامعة القاهرة، ٢٠٠٤

٥. أميرة هاتف الجنابي، نجاحة محمد طاهر: أثر أبعاد جودة التعليم التقني في تعزيز قيمة الزبون– دراسة تطبيقية في المعهد التقني ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية – النجف، العراق ، ٢٠٠٨

٦. هبة محمد حمودة شقير: توزيع وتخطيط الخدمات الّتعليمية في محافظة سلفيت – باستخدام تقنية نظم المعلومات الجغرافية (GIS)جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2009

٧. مروى سيد محمد حسين: أثر مشاركة منظمات المجتمع المدني في التنمية السياسية بالتطبيق على الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراة غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، ٢٠١٠

٨. مريم محمد زكي: تسويق الخدمات الاجتماعية كمدخل لمساعدة الجمعيات الأهلية على تحقيق أهدافها التنموية ، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الفيوم كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠١٠

٩. مصطفى محمد شديد: دور الجمعيات الأهلية في تقديم الخدمات العامة (دراسة ميداينة على بعض محافظات مصر)، رسالة دكتوراة ،أكاديمية السادات، ٢٠١٠

١٠.أحمد سعيد الزهراني: دور الوحدات المحلية في عملية التنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة (دراسة مقارنة مع التركيز على المملكة العربية السعودية في الفترة من ١٩٩٠ – ٢٠٠٥)رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٢٠١٠

١١.مدحت محمد الرفاعي: دور المنظمات غير الحكومية في صنع السياسات العامة البيئية مع التطبيق على قضية تلوث الهواء في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١
١٢.حنان راشد البلوي: الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص كمدخل لتحسين الجودة في الخدمات الصحية(مع التطبيق على قطاع الصحة بمدينتي جدة وتبوك بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، ٢٠١١
١٣.شيماء حنفي محمد: برنامج مقترح للشراكة بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتحسين الخدمات المقدمة لمرضى السرطان ، رسالة دكتوراة، جامعة الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية – ٢٠١٢
١٤.هلين عبد الرحيم مراد: دور المشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية المحلية في مصر (مع دراسة حالة محافظة الإسماعيلية)، رسالة دكتوراة مصر غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ٢٠١٢
١٥.محمد عبد المحسن سليمان : تمكين المواطن المحلي كمدخل لتطبيق الحوكمة المحلية مع دراسة تطبيقية على الحالة المصرية ، رسالة دكتوراة في الإدارة العامة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢
١٦.عائشة عتيق:رسالة ماجستير، جودة الخدمات الصحية في المؤسسات العمومية الجزائرية" دراسة حالة المؤسسة العمومية الاستشفائية لولاية سعيدة"الجزائر، ٢٠١٢
١٧.عاطف جمال الزناتي شاهين: متطلبات تطبيق معايير الجودة الشاملة لتحسين إدارة الخدمات بالمنظمات الحكومية (دراسة حالة قطاع الخدمات الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بجمهورية مصر العربية)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ،٢٠١٢
١٨.أحلام دريدي: رسالة ماجستير"دور استخدام نماذج صفوف الانتظار في تحسين جودة الخدمات الصحية دراسة حالة المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بسكرة (رزيق يونس)" ، الجزائر، ٢٠١٣

١٩.محمد أحمد عبد اللطيف محمد: تفعيل الدور التنمويّ للجمعيات الأهلية في مصر ، وصياغة معايير أساسية لتحديد أولويّات مشروعاتها، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٣

ح. **مواقع الإنترنت:**

١. الموقع الرسمي للبنك الدولي على الإنترنت : http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARABIC/EXTCSOARABIC/0,,contentMDK:20581116~pagePK:220503~piPK:220476~theSitePK:1153968,00.html

٢. منظمة الأغذية والزراعة العالمية : http://www.fao.org/wairdocs/af199a/af199a03.htm

٣. الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: http://www.escwa.un.org/

٤. شبكة الامم المتحدة للإدارة العامة - http://www.unpan.org/Directories/UNPAGlossary/tabid/928/language/en-US/Default.aspx
United Nation Public Administration Network

٥. الموقع الرسمي لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، http://www.idsc.gov.eg

٦. الموقع الرسمي لمنظمة اليونسكو: http://www.unesco.org/new/ar/education/themes/leading-/the-international-agenda/education-for-all/efa-goals

٧. الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية /http://www.who.int/suggestions/faq/ar

٨. قاموس المعاني: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-/ar/%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%A9

٩. الموقع الرسمي لمحافظة الفيوم مركز الفيوم القديم http://eric.ed.gov

١٠. الموقـــع الرســـمي لمعهـــد الأمـــم المتحـــدة لبحـــوث التنميـــة الاجماعيـــة /http://www.unrisd.org

## ثانيا المراجع باللغة الانجليزية

**A. Books**

1. volunteerism and legislation: guidance A joint project of the International Federation of Red Cross and Red Crescent Societies, the Inter-Parliamentary Union and , 2004

**B. Dictionaries and glossaries :**

1. Oxford Dictionary

**C. Studies** :

1. Recardo,Vergara:NGOs help or hindrance for community in Latin America, community development journal , 1994
2. Ndlovu, Basil Siphiwe, Role of non-governmental organisations in provision of health services in KwaZulu-Natal, 1999 http://www.netd.ac.za/portal/?action=view&identifier=oai%3Aunion.ndltd.org%3Aukzn%2Foai%3Ahttp%3A%2F%2Fresearchspace.ukzn.ac.za%3A10413%2F4587
3. Andrew Clayton, Peter Oakley and Jon Taylor: Civil Society and Social Movements Programme Paper Number 2 (Civil Society Organizations and Service Provision) , United Nations Research Institute for Social Development,October 2000
4. Moreira, Roseiro Mario, Non-governmental organizations and community participation in Mocuba district, Mozambique : an analysis of local development projects from 1998 to 2001, 2002, http://www.netd.ac.za/?action=view&identifier=oai%3Aunion.ndltd.org%3Aukzn%2Foai%3Ahttp%3A%2F%2Fresearchspace.ukzn.ac.za%3A10413%2F4532
5. Maseng, Jonathan Oshupeng: The state, civil society and underdevelopment: the case of Zimbabwe, 2011 , ttp://hdl.handle.net/10394/8507

6. Mwanza,Peggy :Role of non-governmental organisations in basic education policy reform in Lusaka province of Zambia, University of Edinburgh, 2013
http://hdl.handle.net/1842/8943

**D. REPORTS**:

1. The African Network on Participatory Approaches:Village participation in Rural development Manual: (A Document produced in the collaboration of many persons and organizations from Benin, Burkina Faso , Ivory Coast , Guinea , Madagascar, Mali, The Netherlands, World Bank), World Bank, 2000

   http://info.worldbank.org/etools/docs/library/87196/manual_village.pdf
2. EGYPT HUMAN DEVELOPMENT REPORT 2003
3. United Nations European Commission, International Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation and Development ,World Bank: Handbook of National Accounting, Integrated Environmental and Economic Accounting -2003, Studies in Methods, Series "Final draft circulated for information prior to official editing"
4. Gita Welch and Zahra Nuru and others, Governance for the Future(Democracy and Development in the Least Developed Countries) UNDP – (UN-OHRLLS)Office of the High Representative for the Least Developed Countries Landlocked Developing Countries and the Small Island Developing States,2006,
5. E/ESCWA/SDPD/2011/Technical Paper.2 :ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA), ENVIRONMENTAL GOODS AND SERVICES IN THE ESCWA REGION:OPPORTUNITIES FOR SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES, 2011
6. The Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), http://stats.oecd.org/glossary/detail.asp?ID=843
7. Heather MacKenzie: Principles for civil society engagement with multilateralism, Published in Global Civil Society: Shifting Powers in a Shifting World (2012), Heidi Moksnes and Mia Melin (eds), Uppsala: Uppsala University 2012,page 161

8. http://www.csduppsala.uu.se/devnet/CivilSociety/Outlookserien/2011,GlobCiv/GlobCIv_MacKenzie_Heather.pdf
9. United Nations\ Commission for Social Development -Civil Society Participation in the 2011 Commission for Social Development: An Overview Poverty Eradication - New York - 2011

# Summary

Achieving development requires concerted efforts of all components and institutions working within the community, each with its own respective obligations. This means services that should be provided to members of this community, by the government with its different institutions, the private sector or the national sector, most notably (NGOs), with the latter being the topic of interest of the current study.

Successive changes occurring over decades have probably change the state's role from a main actor of policy-making and planning into one among several partners, including the civil society, topped by NGOs. With increased role of NGOs in supporting the State's efforts, this role should be different than before i.e. to change their role of a care provider into an effective and influential partner in development. This is attributed to their ability of rapid access to the community, address its problems and deal tangibly with several issues of concern to such a community.

This requires them to assume a bigger role in addressing deficiencies in the State's function especially with the community's problems and the gap between desires and what is already being done on the ground. This gap, which is caused by the deficiencies of the State's in delivering its tasks, may be attributed to a genuine weak monitoring of problems but also inability to identify priorities, lack of resources or the absence of a proper investment of available

resources in addition to the waste of resources and wasting the possibility to take advantage of them better.

The foregoing is an acceptable justification, which necessitates a more effective intervention and influence from all concerned partners. This is why the objective of this study is to examine the potential role of NGOs in improving government services at the local level within Fayoum District, especially in light of the challenges and vulnerabilities that face this role, so the study aims to formulate **a more effective role of NGOs to improve those services.** This contribution and improvement may take the form of cooperation and collaboration in the delivery of service, provision of technical support and advice, monitoring of problems, guidance of official bodies towards them or action to mitigate their effect…..etc.

**The study focused on services in the field of education, health and the environment to identify the potential role of NGOs in the improvement of these services and what forms this improvement can take.**

Therefore, the study aims at:

1. Identification of the role of Civil Associations (NGOs)in the community development in Fayoum District.
2. Monitoring the of role of NGOs and the government's efforts in education, health and environment services provided to the community.
3. Identification of the form of partnerships between NGOs and the government in the improvement of education, health and

environment services and how this could be reflected in the improvement of these services.

4. Monitoring of obstacles to partnership between NGOs and the government.
5. Developing of a proposed role to affect partnership between the government and NGOs, helping to improve education, health and environment services.

Moreover, the study addressed the following research questions:

1. What is the nature of NGOs' role in the community development in Fayoum District?
2. How do NGOs assess the quality of the services provided by governmental bodies at the local level in the areas of education, health, and environment?
3. What is the nature of relationship between NGOs and government bodies in the improvement of services (education, health and environment)?
4. What is the role of NGOs in the improvement of these services?
5. What are means and suggestions, which would support a real and effective partnership between NGOs and the government to improve services (education, health and environment) at the local level?

Accordingly, the study is divided into six chapters as follows:

**Chapter One: Theoretical Framework of the study**

This chapter reviews the problem, the objectives and questions the study, as well as the key concepts of the study (NGOs - services - the role in improving services). And the chapter overviewed some previous studies and researches relevant to the subject of the study.

**Chapter Two: Historical and societal context of NGOs**

This chapter addresses several themes related to NGOs and their role in the community. The chapter starts with a review of the concepts of civil society and its growing role in public life, and then addresses NGOs as a main theme of study and a component of the civil society. It also makes a historical review of NGOs since the inception of national work in Egypt and the main features of NGOs in terms of their objectives, characteristics and contributions into the community. Challenges to NGOs' work and suggestions and conceptions as to address them are also covered.

**Chapter Three: Government's role in the provision of services**

This chapter deals with the role of the Government in the provision of services. This role is based on the fact that members of the community have an inherent right to have access to proper services, improving their standards of living at all social, economic, educational and health levels. This right is enshrined in international customs, laws and instruments. It was specified in the Universal Declaration on Human Rights.

Accordingly, this chapter dealt with several themes highlights the role of the State and the government in the provision of services at the local level. These include the definition of the State as an umbrella under which the government operates, and how the government manages the provision of services. The chapter is largely dedicated to addressing education, health and environment services being the main theme of the study and the importance of providing these services to the community. It also dealt with the characteristics of those services and their importance and challenges facing the well-presented and how to meet those challenges.

**Chapter Four: Participation and coordination of the relationship between the government and NGOs**

This chapter discusses how popular participation is a human right as enshrined in the Declaration on the Right to Development. As such participation is deemed a main pillar, which emphasizes that development is an outcome of efforts shared by relevant people from different sectors and institutions within the community, especially government, private sector or national sector. Participation takes different forms among those partners, each as per its respective role and actual potential available for each sector.

As we are handling the role of NGOs in improving government services, it is necessary to refer to the issue of partnership between the government and NGOs. Therefore, this chapter will cover such themes as the introduction of the definitions of and differences between participation and partnership. It also addresses the

importance, principles and requirements of partnership as well as indicators for an effective partnership. The chapter notes theories, which underlay the idea of coordination of the relationship between NGOs and the government in addition to strategies and forms of partnership between the government and NGOs.

**Chapter Five: Field Study (Methodology and tools)**

This Chapter addresses the methodology of the study and the tools to collect data from the field. These tools are the questionnaire and interviews of officials within the scope of the community of the study. It also gives some information about the community of the research (Markaz El Fayoum)

**Chapter Six: Conclusions and recommendations of the study**

This chapter addresses the field study and discusses and analyses the results of the questionnaire and interviews conducted with target groups of the study. These groups comprised representatives of NGOs and the three government bodies in question; education (public and Azhari, health and environment). Also the chapter then reviews the final results of the study and how far they are compatible with the questions of the study. It also presents the recommendations of the study, which mainly came as follows:

**Theme One: on the role of NGOs in Markaz Fayoum**

1. NGOs assume a tangible role in the provision of social services in different fields and for different categories of activities and projects in fields of childcare, woman targeting

projects, income increase and environment and health services….etc.

2. NGOs with expertise and experience over many years can be utilized, in view of their ability to access different segments of the community, in facilitating the implementation of any future initiative.
3. To identify the needs of a surrounding community, NGOs employ such several means as public meetings, observations and remarks by their officials within the community. Other means lag behind such as surveys and focus discussions.
4. Main problems in Fayoum District are related to environment and economy followed by education and health.
5. NGOs are in need to build a good relationship of cooperation with local government units to facilitate the provision of some services using resources and potential available for both bodies.
6. External finance is a main factor in the viability of NGOs' projects.

**Theme Two: on Services (quality of services and means of improvement)**

**a. Quality of Services**

1. Education

The quality of education service is deficient and poor, especially in terms of the quality of services within schools and provision of necessary aids and facilities to the educational process. With regard

to the services of literacy classes, they are relatively acceptable from the study sample, while the one-classroom schools are not widely spread, and this is due to poor funding for such initiatives and activities or not required by the community in some cases.

2. Health

The examination and nursing service has received limited acceptance in addition to the health awareness programs, which are somehow available on the map of activities being rendered to the community. However, the availability of medications and medical appliances was not approved by many people.

3. Environment

The quality of environment services in Fayoum District expresses a relative weakness due to several factors, the first of which is the unavailability of a traditional sanitation service on a wide scale. The garbage is main issue as well.

**b. Improvement of Services**

NGOs are willing to cooperate in the improvement of services as per their abilities and potential through a host of mechanisms. The selection from these mechanisms varies according to the nature of service to be improved and is dependent upon the potential of an NGO.

1. Education

- Cooperation with the government bodies to facilitate their role in the provision of service is the top priority of NGOs in the field of

education, followed by the provision of the same service in a parallel path as a second priority, and then raising awareness among citizens as a third priority.

The Azhari Educational Department is not willing to cooperate with NGOs in the improvement of education services provide due to concern of the sources of finance of NGOs and fear that it may affect the course of work within the Azhar institutions.

2. Health Services

People's awareness is a priority of NGOs in the intervention to improve services. Cooperation with the government bodies to improve their role ranked second, followed by examination of needs and community control in bottom ranks.

3. Environment Services

Cooperation with the government bodies to carry out their roles came among the NGOs' priorities to improve services, followed by the examination of the community's needs and the people's awareness in the third rank. The last rank was occupied by the community control mechanism of government efforts.

**Theme Three: Partnership and its Impact on Development**

1. NGOs officials and government officials are convinced of the importance and role of partnership in the improvement of government services at the local level in Fayoum District.

2. Suspension of project finance is an obstacle to the maintenance of any participation between the government and NGOs.
3. There are simple features of already existing partnership between NGOs and the government through certain initiatives, evident in the environment, more superficially in the activities of garbage collection and sewage sludge.
4. There are several considerations and bases whereby NGOs can decide to participate in the improvement of services including an NGO being convinced of the importance of partnership and therefore providing financial and human resources and potential, followed by the government making available opportunities for NGOs to perform that role.
5. The necessity of reconsideration of existing legislation on NGOs.

**The study provided the following recommendations:**

**a. Recommendations related to NGOs**

1. NGOs should pay further attention to the community's problems (education, economy, environment and health) by exerting more focused efforts whether individually or together with other partners.
2. NGOs should adopt services-related issues through community campaigns to bring them to the attention of officials to recognize the deteriorated services in the Egyptian rural areas.

3. NGOs should act to diversify sources of finance and include into plans of their projects an element of sustainability so that activities are not stopped after the termination of finance.

**b. Recommendations related to the role of the Government Sector**

1. Concerning laws and legislation, it is important to facilitate means of cooperate with the civil society in general and NGOs in particular through existing laws, which should be enforced (education sector, for example). On the other hand, legislation should be issued to help both the government and NGOs in having effective cooperation at the local level in other services (environment, health….etc.).
2. Finance to development and service projects in governments should be increased in the State's budget to reduce the gap is basic services. On the other hand, this would achieve further maintenance and better quality of existing services. With the government assuming this role, needs to basic services will be met.
3. The State should listen to the voice of NGOs especially about their recommendations on the existing quality of services**,** how to develop and improve them. NGOs are able to convey the people's viewpoints thanks to their ability to access to and communicate with the community.

**c. Enhancement of partnership: (workshops, laws, NGOs officials' training, coordination….etc.)**

1. Meetings and workshops should be organized to exchange experience between the government officials and NGOs officials to achieve the following:

- Allowing officials from each body to learn about the basic features of the course of work within the other body.
- Making proposals to the legislator to be considered so that these bodies would cooperate in the future with no violation of effective laws.

The form of existing or even proposed cooperation between the two parties should be reconsidered. The State and NGOs should focus on successful models of current and former relationships of cooperation, which should be strengthened and developed. This has been evident in the field of environment, especially in the garbage collection and sewage sludge. Here, the State may assign hygiene projects to NGOs in villages, providing basic items of equipment and places to gather garbage. On the other hand, these projects help NGOs to provide opportunities for the people in the community.

# Abstract

The study addresses the role of Civil Associations (NGOs) in improving government services at the local level and attempts to develop a more effective role in addition to their contribution to the support of the government efforts to improve services provided to people in Markaz EL-Fayoum.

Accordingly, the study provides a number of objectives including the identification of the role of NGOs and the government in development, especially in education, health and environment at the local level. It also seeks to identify the form of partnership between NGOs and the government. Another objective is to monitor obstacles to partnership and finally the development of a proposed conception to support partnership between the government and NGOs to improve education, health and environment services. As such, the study consists of the following chapters:

**Chapter One** (theoretical framework) reviews the importance of the study, its objectives and its questions. **Chapter Two** addressed historical and societal context of NGOs, while **Chapter Three** is related to the role of the government in the provision of service. **Chapter Four** is concerned with partnership and its role in development. **Chapter Five** is dedicated for the field application of the study, discussing and analyzing the results of the study. **Chapter Six** reviews the results of the study in terms of their compatibility with the questions; recommendations are presented in the same chapter.

The study concluded a number of key results as follows:

- NGOs have a role to play at the local level in the provision of care services within their respective communities. Moreover, NGOs have a problem in their ability to continue their activities and projects following the suspension of finance. Other obstacles still hinder a genuine partnership towards a role by NGOs in the improvement of services provided by the government, most notably those related to legislation and bureaucracy.
- Government services at the local level general suffer from a poor level and quality but they are even absent in some areas. To have NGOs improve these services depends on their financial and human potential. This would enable them to contribute through awareness programs, providing studies and reports on problems of services within the community or assuming the role of community control to monitor these services and prevent their deterioration.

The study concluded with a number of recommendations related to NGOs, the State and the issue of partnership as follows:

1. NGOs should pay further attention to the community's problems (education, economy, environment and health).
2. NGOs should adopt services-related issues through community campaigns to bring them to the attention of officials to recognize the deteriorated services.

3. NGOs should act to diversify sources of finance and include into plans of their projects an element of sustainability so that activities are not stopped after the termination of finance.
4. The State should listen to the voice of NGOs through a common language, which is represented by meetings gathering officials from both sides and considering legislation regulating the work of NGOs.

**Institute of National Planning**

**Master of Planning and Development**

# The Role of NGOs In Improving Governmental Services At Local Level

## "Case study On Markaz El –Fayoum"

**Prepared By :**

**Ahmed Shaban Mohamed Ali**

**Supervised By:**

**Proff. Dr. Mohamed Nasr Farid**

**(Thes is submitted for the fulfillment of master's degree in planning and development)**

**2015**